جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغويات

تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم

إعداد

عبد الله بن حمد الحسين

١٤٣١هـ- ١٤٣٢هـ

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

عنوان هذا البحث هو (تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي)، وقد قصدت فيه إلى إبراز أثر الدعوة إلى تيسير النحو، وتجديده في آراء الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)، ودراسة هذه الآراء، وتقويمها؛ لمعرفة مدى نجاح فكرة تغيير بعض جوانب المادة النحوية، بهدف جعل النحو أقرب مأخذا وأيسر على المعلمين والمتعلمين كما رأى الأستاذ عباس حسن.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يسير في ثلاثة فصول هي:

- أثر الدعوة إلى تيسير النحو في الأصول النحوية في كتاب (النحو الوافي) .
- والأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته .
- وفي الفصل الثالث قمت بتقويم آراء عباس حسن في الفصلين السابقين .

وقد كشفت هذه الدراسة أن تيسير النحو في كتاب (النحو الوافي) ألقى بظلاله على الأصول النحوية، حيث انتقد الأستاذ عباس حسن منهج النحاة في السماع، والقياس، ونظرية العامل في كثير من المسائل، و دعا إلى إلغاء التعليل، والتأويل في النحو، كما جعل عباس حسن التيسير في صوره المختلفة أساسا للترجيح بين أقوال العلماء.

وقد أظهرت الدراسة عدم دقة رأي عباس حسن في كثير من المسائل النحوية؛ لأن النحو وحدة متكاملة، وأصوله مترابطة متداخلة، والإخلال ببعض هذه الأصول يؤدي إلى الإخلال بها جميعًا، كما أن ترجيح بعض الآراء انطلاقًا من فكرة التيسير فقط يتنافى مع مقاصد النحو؛ لأن القصد من وضع النحو هو التوصل إلى ضبط اللغة كما وردت عن العرب، وليس مجرد التواصل اللغوي .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :

فقد من الله على اللغة العربية بأن أنزل بها خير كتبه، وشرع بها خير شرائعه، فسمت مكانتها بهذا التشريف بين سائر اللغات، وكان من تمام نعمة الله على هذه اللغة، وأهلها، أن وكل حفظ القرآن إلى نفسه، فقال: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[1]، فكان في حفظ القرآن حفظ للغته .

وقد هيأ الله –بعد ذلك– أسباب حفظ هذه اللغة، فمن عليها بعلماء خدموها بما لم يذكر له التأريخ نظيرًا في سائر اللغات، علماء قاموا بجمع اللغة من مواطنها وفق ضوابط وشروط دقيقة، ثم عكفوا عليها تدوينًا وتقعيدًا وشرحًا، وقد توالى العلماء في خدمة اللغة العربية، وما زلنا نتتبع مصنفاتهم في مختلف العصور ننهل من فيضها ونرتوي من معينها، حتى إذا انتهينا إلى عصرنا الحديث تناهت إلى مسامعنا تلك الدعوات والصيحات التي تنادي بتيسير النحو، ما بين منادٍ إلى إحداث تغيير في قواعد اللغة، يدعو إلى تجديدها و إلباسها ثوب غيرها من اللغات، وآخر يسعى إلى تيسير قواعد اللغة بما لا يمس جوهرها .

وقد تناول كثير من الباحثين تلك الاتجاهات بالبحث والدراسة، ومن بين تلك الدراسات والبحوث جاءت هذه الدراسة لتساهم في تقويم الفكر النحوي الحديث، بيد أن هذه الدراسة ألقت الضوء على جانب آخر من تلك الدراسات اللغوية الحديثة، هو الجانب التطبيقي لها، والذي يتمثل في دراسة أثر الدعوة إلى تيسير النحو في آراء النحاة في المسائل النحوية في مصنفات النحو الحديثة.

---

[1]- سورة الحجر، الآية: ٩ .

وإني في هذه السبيل نظرت في المصنفات التي ألفها علماء اللغة المحدثون في النحو العربي، فوجدت أن من أهمها، وأبرزها -فيما أحسب- كتاب (النحو الوافي) للأستاذ عباس حسن -رحمه الله- ورأيت المؤلف في مقدمة كتابه هذا يشير إلى كثرة شوائب النحو التي شوهت جماله، وأضعفت شأنه، وأنه أخذ على نفسه تخليصه مما لحق به من شوائب؛ ليريح المعلمين والمتعلمين جميعًا من أوزارها[1]، فعزمت على دراسة كتابه هذا لإبراز مدى تأثر آرائه التطبيقيه بفكر التيسير والتجديد في عصره، ومدى نجاحه فيما سعى إليه من تيسير النحو.

وآراء عباس حسن النحوية في كتابه (النحو الوافي) هي مرحلة تطبيقية، حاول فيها أن يطبق آراءه النظرية التي انتقد فيها النحو على المسائل النحوية، حيث ظهرت آراؤه النظرية في كتابات متفرقة سبقت مرحلة التطبيق، ثم جمع تلك الآراء في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) .

ولقد تتبعت المسائل النحوية في كتابه (النحو الوافي) فوجدت آراءه فيه كثيرة تربو على سبعمائة رأي، وكان أكثر تلك الآراء يدور في فلك تيسير النحو، كما كان أكثرها ينطلق من موقفه من الأصول النحوية، فلا يكاد يمر بك تعليل أو تأويل إلا وتراه يرفضه بحجة أنه متكلف، ولا فائدة منه، كما خالف النحاة في كثير من المسائل المتعلقة بالسماع والقياس ونظرية العامل لانتقاده منهج النحاة فيها .

وفي سبيل التيسير -أيضًا- نراه كثيرًا ما يخالف رأي جمهور النحاة، فيأخذ ببعض الآراء الضعيفة من باب التسامح والاغتفار، أو يرجح رأي الكوفيين من باب التوسع في اللغة؛ كما نراه -أحيانًا- يرجح الأخذ ببعض الآراء؛ لأنها أيسر من غيرها وإن كان يرى أن غيرها أفصح منها، ومن

---

[1]- انظر: النحو الوافي ١/٣- ٤ .

مظاهر التيسير عنده نبذ الخلاف النحوي في كثير من المسائل، بحجة أنه خلاف شكلي لا أثر له، ومن مظاهره كذلك البعد عن التشعيب والتفصيل مثل دعوته إلى ترك الإعراب التفصيلي في بعض المسائل، حيث ذهب إلى الاكتفاء بمعرفة الحركات الجائزة في بعض المسائل التي تعددت فيها أوجه الإعراب، فيجوز الرفع والنصب والجر دون حاجة إلى ذكر الإعراب .

ولا شك أن منهج عباس حسن السابق في كتابه (النحو الوافي) يحتاج إلى دراسة توضح لنا صورة تيسير النحو التي سعى لتحقيقها في هذا الكتاب، وتناقش عددًا من آراء عباس حسن في المسائل النحوية مناقشة يظهر من خلالها مدى صحة آرائه فيما ذهب إليه، والآثار المترتبة على آرائه تلك، ولنعرف ما إذا تقاطع جانب التيسير عند المؤلف مع القواعد النحوية أم كان يسير بمحاذاتها في آرائه، وهذا ما كلفت بمعرفته، وجهدت للوصول إليه في هذه الدراسة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

التمهيد: ويضم مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف وكتابه النحو الوافي .

المبحث الثاني: بيان مفهوم التيسير، ونشأته، وأبرز رجاله وكتبهم المؤلفة في تيسير النحو، وأبرز آرائهم في هذه الكتب .

الفصل الأول:

أثر تيسير النحو في الأصول النحوية في كتاب (النحو الوافي) .

أ- السماع . ناقشت فيه موقف عباس حسن من الاحتجاج بالقرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، وأتبعت ذلك بدراسة بعض المسائل التي استند فيها إلى السماع .

ب- القياس . تحدثت فيه عن مآخذ عباس حسن على القياس عند النحاة، وأثر ذلك في آرائه النحوية، وأتبعت ذلك بدراسة بعض المسائل التي ناقشت فيها ما ذهب إليه من جواز الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف، وموقفه من معيار الكثرة والقلة عند النحاة .

ج- نظرية العامل. ناقشت موقف عباس حسن من نظرية العامل، والمآخذ التي وجهها إلى هذه النظرية، وأثر موقفه من هذه النظرية في آرائه النحوية، وأتبعت ذلك بدراسة بعض المسائل التي صدر رأيه فيها عن رفض تحكم هذه النظرية في كلام العرب .

د- التأويل . تحدثت في هذا المبحث عن أبرز مظاهر التأويل في النحو، وبينت أهدافه، وطبيعته، وموقف عباس حسن منه، وأثر موقفه هذا في آرائه النحوية، وأتبعت ذلك بدراسة بعض المسائل التي رفض فيها تأويل النحاة .

هـ- التعليل . تحدثت في هذا المبحث عن الهدف من التعليل في الدرس النحوي، و ناقشت فيه موقف عباس حسن من التعليل، وأثر موقفه هذا في آرائه النحوية، وأتبعت ذلك بدراسة بعض المسائل التي رفض فيها تعليل النحاة .

الفصل الثاني:

الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته .

وقد تتبعت في هذا الفصل المسائل المتعلقة بكل أساس من هذه الأسس، ثم قمت بدراسة عدد من هذه المسائل في كل مبحث، لبيان مدى دقة رأيه فيما ذهب إليه، وهذه الأسس هي:

١- البعد عن التكلف والجدل وما لا دليل عليه .

٢- الاستناد إلى السماع .

٣- الميل نحو اختصار المسائل، والإيجاز في الأعاريب، والبعد عن التفريعات .

٤- أثر الخلاف النحوي في اللغة .

٥- موافقة قواعد اللغة وأصولها .

٦- ميله إلى السهولة والتسامح .

٧- حدوث اللبس .

٨- الفروق الدلالية والبلاغية .

٩- التوسع في الاستخدام اللغوي، ومراعاة حاجة المتكلمين .

الفصل الثالث:

تقويم آراء عباس حسن

وقد جعلت هذا الفصل في ثلاثة مباحث :

الأول: مدى استفادة عباس حسن من آراء الكوفيين في تيسير النحو .

بينت فيه مدى تأثر عباس حسن بالآراء التي كانت تدعو إلى الأخذ بالمذهب الكوفي في عصره .

الثاني: مدى تأثر عباس حسن في تيسير النحو بآراء ابن مضاء .

وقد بينت في هذا المبحث صلة آراء عباس حسن بآراء ابن مضاء، وأن آراء عباس حسن في تيسير النحو هي امتداد لآراء دعاة التيسير والتجديد في عصره .

الثالث: مدى نجاح عباس حسن في تيسير النحو .

وقد تناولت هذه المسألة من جانبين:

الأول: الثبات على المنهج:

وتعرضت فيه لما نتج عن منهج عباس حسن في تيسير النحو من اضطراب في آرائه .

الثاني: مدى صحة آراء عباس حسن في المسائل النحوية:

وقد بينت في هذا المبحث المسائل التي تبين لي فيها وجاهة رأي عباس حسن من مجموع المسائل التي تمت دراستها، والمسائل التي بخلاف ذلك .

الخاتمة: وتناولت فيها أبرز نتائج هذه الدراسة .

منهج البحث:

لتحقيق الأهداف السابقة فقد اتبعت في دراسة آراء عباس حسن المنهج الوصفي التحليلي، و جمعت في هذه الدراسة بين أمرين: دراسة كتاب عباس حسن من داخله بمقارنة آرائه في أصول النحو بعضها مع بعض، ومناقشتها وبيان مدى قدرته على التزام ما قرره في كل أصل، ومن جانب آخر قمت بدراسة عدد من آرائه في المسائل النحوية في كل مبحث دراسة موسعة أتلمس فيها مقاصد النحاة، والآثار المترتبة على آرائهم، ما أمكنني ذلك، مستعينًا في الوصول إليها بكتب اللغة و النحو القديمة والحديثة، وغيرها من الكتب.

– وقد اقتضت طبيعة الدراسة شيئًا من التفاوت في عدد المسائل التي قمت بدراستها في كل مبحث، فما كان من المباحث متشعبًا له جوانب مختلفة أوليته عناية أكبر من حيث عدد المسائل مثل التأويل والتعليل، في حين اقتصرتُ في مبحث القياس على دراسة مسألتين لأنهما تمثلان أبرز قضايا القياس التي تعرض لها عباس حسن، وكذلك فإن ما كان فيه تداخل مع غيره من المباحث فقد اقتصرت فيه على دراسة مسألتين فحسب، وذلك مثل مبحث البعد عن التكلف، و مبحث السماع في الفصل الثاني، و مبحث أثر الخلاف النحوي في اللغة.

– كما قمت بتتبع آراء عباس حسن المتعلقة بكل مبحث من المباحث في كتابه (النحو الوافي)، و حصر كل مجموعة من تلك الآراء في هامش المبحث الذي تتصل به، مع عرض نماذج منها؛ لتوضح طبيعة رأيه.

- وقد رأيت أن أكتفي في تعريف الأعلام بالتعريف بمن ليس له مؤلَّف مطبوع متداوَل أو من كانت هناك حاجة تدعو للترجمة له مثل الحاجة إلى معرفة عصره أو نسبه أو منزلته في فنه، كما اجتهدت في التثبت من نسبة الآراء والشواهد إلى أصحابها ما أمكنني ذلك، وقمت بعزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، وصنعت فهارس عامة وخاصة للبحث.

الدراسات السابقة:

أرى أنه لزام علي أن أشير إلى بعض الدراسات التي يظهر تقاربها مع هذه الدراسة في محتواها، ومنها:

١- رسالة ماجستير تحت عنوان (عباس حسن وجهوده النحوية واللغوية) مقدمة من: زينب شافعي عبدالحميد سنة ١٩٩١م، إشراف د. أمين علي السيد، جامعة القاهرة .

وهي دراسة تناولت جهود عباس حسن بصفة عامة ومن بينها كتاب (النحو الوافي)، وهي رسالة وصفية ركزت فيها الباحثة فيما يتعلق بكتاب النحو الوافي على منهج المؤلف في تأليف الكتاب، من حيث جمع المادة، وترتيبها، وتقسيمها، ولغة العرض، وتوثيق الأمثلة والشواهد، والصنعة في أمثلة الكتاب، أما ما يتعلق بالمسائل النحوية فلم تناقش الباحثة سوى تسع مسائل في تسع صفحات، كما أن دراستها لم تتعرض لمسألة تيسير النحو عند عباس حسن .

٢- رسالة دكتوراه تحت عنوان (عباس حسن وجهوده في النحو) مقدمة من: قطان عبد الستار عارف، وهذه الرسالة مقدمة في بغداد، عام ١٩٩٨م، ولم أستطع الحصول على هذه الرسالة .

– ولا يفوتني أن أشير إلى أن الطبعة التي اعتمدت عليها هي طبعة دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثامنة .

– وقد صادفني في دراستي هذه كثير من الصعوبات والمعوقات، وكان من أبرزها كثرة آراء عباس حسن، وصعوبة الإحاطة بها، وتصنيفها؛ لترابط الأصول النحوية وتداخلها، وكذلك صعوبة تتبع منهج عباس حسن في المسائل المختلفة من كتاباته النظرية والتطبيقية بغرض الوقوف على مدى ثباته على منهجه، كما عانيت من صعوبة تتبع مقاصد النحاة في آرائهم في كل مسألة، وتلمسِ الآثار اللفظية و المعنوية المترتبة على آرائهم؛ لأن ذلك يتطلب البحث في كتب كثيرة ومتنوعة من كتب التراث والكتب الحديثة؛ لأن مقاصد النحاة واضحة وصريحة في مجملها، و في الأصول العامة، ولكنها في تفاصيل المسائل وحيثياتها تحتاج إلى البحث والتنقيب، حيث تظهر هذه الآثار في كثير من الأحيان في صورة واقع عملي يطبقه النحاة في المسائل المختلفة .

– وبعد فأشكر الله على عظيم نعمائه وجزيل إحسانه، فما من خير وصواب هديت إليه إلا كان من فضله وتوفيقه ورحمته، فله الحمد والشكر أولا وآخرًا.

كما أجدني بعد شكر الله مدينًا بالفضل لكل من أسدى إلي يدًا، أو قدَّم لي معروفًا، فلهم مني جزيل الشكر والثناء، وأخص بالذكر أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور رياض الخوام الذي تفضل علي بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فأحاطني بعطفه، وتعهدني برعايته، وشملني بتوجيهاته، منذ اختيار الموضوع حتى استوى على سوقه .

كما أخص بالذكر أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد الذي تتلمذت على يديه ونهلت من علمه وفكره، وأفدت من آرائه وتوجيهاته في هذه الرسالة .

فأسأل الله أن يجزي أستاذَيَّ الفاضلين عني خير ما جزى معلمًا عن تلاميذه...

و أقدم شكري وتقديري -كذلك- للأستاذين الجليلين الأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، والدكتور محمد بن إبراهيم السيف على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وتقويمها.

ولا يفوتني أن أذكر بالعرفان والوفاء هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة أم القرى، ممثلة في كلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا والقائمين على شئونها .

والحمد لله ساتر الزلات متم الصالحات .

التمهيد

يشمل:

أ- التعريــــف بالأســــتاذ عبــــاس حســــن، وبكتابــــه (النحــــو الوافي).

ب- تيسير النحو في العصر الحديث .

- التعريف بالأستاذ عباس حسن وبكتابه (النحو الوافي):

أ- الأستاذ عباس حسن[1]:

ولد الأستاذ عباس حسن عام ألف وتسعمائة في مدينة منوف ، وكان والده منشغلا بالتجارة في القاهرة . فانتقل الأستاذ عباس حسن وهو طفل إلى قرية سروهيت ، فكفله خاله . وبعث به إلى كتَّاب القرية حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم ، ثم التحق بالأزهر فدرس فيه مقررات من علوم الدين واللغة ، ثم التحق بدار العلوم . وبدأ الأستاذ عباس حسن حياته في التعليم مدرسًا بمدرسة الناصرية الابتدائية، ثم في بعض المدارس الثانوية، ثم انتقل إلى دار العلوم للتدريس بها ، وظل يترقى بها حتى وصل إلى درجة أستاذ ، ثم انتقل إلى وزارة التربية والتعليم، فشغل بها أعلى المناصب بين رجال اللغة إلى أن أحيل إلى التقاعد، وقد اختير بعد ذلك لعضوية مجمع اللغة العربية في عام ١٩٦٧ م .

له من المؤلفات كتاب (النحو الوافي) ألفه عام ١٩٦٠م،وكتاب (رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية) طبع عام ١٩٥١م، وقد جمع آراءه في هذا الكتاب مع عدة مقالات نشرت له في رسالة الإسلام ما بين سنة ١٩٥٧م، ١٩٥٩م في كتاب أسماه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ألفه عام ١٩٦٦م، و له -أيضًا-كتاب (المتنبي وشوقي - دراسة ونقد وموازنة)، كما ترك عباس حسن عشرة بحوث مجمعية .

---

[1]- انظر: عباس حسن وجهوده النحوية، (رسالة ماجستير) لزينب شافعي عبدالحميد: ١٣-١٨، ونظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في المعاصرين المصريين، (رسالة ماجستير) لأميرة علي توفيق ص ٣٦٨.

ب- كتاب النحو الوافي :

أما كتاب (النحو الوافي) فقد أشار عباس حسن في مقدمته[1] إلى الدستور الذي أقام عليه الكتاب، والهدف من تأليفه.

نلخص ما ذكره في النقاط الآتية :

١- تجميع مادة النحو كله في كتاب واحد ذي أجزاء أربعة كبار تحوي كل ما تفرق في أمهات الكتب . على أن تقسم كل مسألة قسمين ، أحدهما (موجز) دقيق يناسب طلاب الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات .ويليه الآخر بعنوان (زيادة وتفصيل) ويلائم الأساتذة والمتخصصين .وبهذا التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسرة موائمة في كتاب واحد .

٢- العناية بلغة الكتاب وضوحًا ، وإشراقًا ، وإحكامًا، واسترسالا؛ فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو، ولا فضول ، ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم... .

٣- اختيار الأمثلة ناصعة، بارعة في أداء مهمتها. وترك كثير من الشواهد القديمة لصعوبتها .

٤- الفرار من العلل الزائفة ، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة .

٥- تدوين أسماء المراجع في بعض المسائل التي قد تتطلب الرجوع إليها .

٦- عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف .

---

[1]- انظر: ١/٥- ١١ .

٧–تسجيل أبواب النحو مرتبة ترتيب ابن مالك في ألفيته .

٨–الإشارة أحيانًا خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة.

- تيسير النحو في العصر الحديث .

أ - مفهوم تيسير النحو:

يختلف المراد بتيسير النحو في الدراسات الحديثة باختلاف مناهج الدارسين وتفكيرهم، فمن الدارسين من ينظر إلى التيسير من منظور تربوي، فيتناول هذه المسألة في ضوء أصول التدريس، وطرائقه الحديثة، والأساليب التربوية والنفسية في عرض المادة، ومنهم من ينظر إلى التيسير في ضوء مناهج علم اللغة الحديث، وهؤلاء يتعرضون للمادة النحوية نفسها لا لطريقة عرضها، وقد تفاوت الدارسون في تطبيق المناهج اللغوية الحديثة على اللغة العربية، فمنهم من رفض النحو العربي وحاول وصف اللغة العربية من جديد وصفًا ألسنيًا، ومنهم من رفض النحو العربي ولم يقدم له بديلا، ومنهم من حاول تطبيق هذه المناهج الحديثة على النحو العربي، مثل تطبيق المنهج الوصفي على النحو العربي باعتماد السماع ورفض القياس والتعليل والتأويل والتقدير ونظرية العامل[1].

أما عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) فقد سعى إلى تيسير النحو من جهتين: الطريقة والمادة، حيث سلك في طريقة عرض النحو مسلكًا يختلف عن مسلك النحاة؛ إذ قسم كل مسألة إلى قسمين: قسم موجز للطلاب، وآخر مفصل للمتخصصين، واستخدم في التمثيل على المسائل أمثلة حديثة، ونوع في أسلوب عرض المادة فجاءت لغة كتابه سهلة،واضحة، بعيدة عن التعقيد.

كما تعرض للمادة النحوية نفسها، فانتقد منهج النحاة في كثير من الأصول و المسائل متأثرًا بالفكر السائد في عصره، والمنهج الذي نريد أن

---

[1] - انظر في ذلك: النحو العربي والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحي ، والخلاف النحوي للدكتور حسن العكيلي ٧٩- ١٢٢ ، واتجاهات تجديد النحو للدكتور أحمد بن جارالله الزهراني، والنحو العربي بين الأصالة والتجديد للدكتور عبدالمجيد عيساني ١٦٣- ٢٦٩ .

نناقشه عند عباس حسن في هذه الدراسة هــو هــذا الأخيــر الــذي يتعلــق بتيســير المادة النحوية نفسها لا بطريقة عرضها.

ب- نشأة فكرة تيسير النحو في العصر الحديث :

تتابعت على مصر في القرن الثالث عشر الهجري المتغيرات الثقافية والاجتماعية[١]، فقد عانى أهلها في أواخر القرن الثاني عشر، وأوائل القرن الثالث عشر من جور المماليك، ثم لم يلبثوا حتى استحلها الفرنسيون بقيادة نابليون عام ١٢١٣هـ، مصطحبًا معه عشرات المستشرقين، وطائفة من العلماء في شتى العلوم والفنون، وكان من أهداف هذه الحملة دراسة واقع المسلمين، وتجريدهم من ثقافتهم وتقاليدهم، ووأد اليقظة والنهضة في مصر، بسرقة كل نفيس من الكتب، بيد أن هذه الحملة الصليبية لم تمكث في مصر طويلا، حيث خرجت بعد ثلاث سنوات من الاحتلال، وذلك في عام ١٢١٦هـ .

ثم اضطربت أوضاع البلاد، فأسند العلماء ولاية مصر لمحمد علي عام ١٢٢٠هـ وكانت تركيا قد بعثته في أواخر الحملة الفرنسية، فأحاط به المستشرقون وخاصة الفرنسيون منهم، وأوغروا صدره على العلماء فعاداهم، كما أغروه بإرسال بعثات كبيرة من الطلاب إلى فرنسا؛ ليعودوا إلى مصر، يتولون المناصب، ويبثون الأفكار التي تلقوها هناك.

ويأبى هذا القرن أن يرتحل حتى يفجع مصر وأهلها بالاحتلال الإنجليزي عام ١٢٩٩هـ، فيأتي معه الاستشراق الإنجليزي الذي أحدث في ثقافة المصريين صدعًا أشد وأعتى من الصدع الذي أحدثه الاستشراق الفرنسي، وكان تركيزه على التعليم، حيث أسند أمره إلى قسيس خبيث هو (دنلوب) الذي سعى إلى تفريغ طلبة المدارس من ماضيهم، من خلال ابتعاث شباب مصر إلى أوروبا وإعدادهم ليكونوا بعد عودتهم قادة هذا التحول،

---

[١]- للتوسع انظر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا لمحمود شاكر ٧٩- ١٦٧ .

فيرسخون في نفوس الطلبة أن ثقافة الغرب هي سر تفوقهم، وأن ثقافتنا هي سر ضعفنا.

ومن هنا بدأ التحول بشكل ظاهر؛ إذ أخذت تتردد بين المثقفين في تلك الفترة قضايا مثل الجديد، والقديم، والتجديد، وثقافة العصر، ويمكننا أن نلمس هذه الظاهرة بوضوح في قول أحد دعاة التجديد: (رأيت حين عهد إلي بتدريس النحو العربي بدار العلوم، أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعًا من الاجترار العقلي لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية)[١]، إذًا فالمسألة عند هؤلاء مسألة قديم وجديد فحسب، ولعل مما يؤكد هذه النظرة ما ذكره شاهد من شهود ذلك العصر وهو العلامة محمود شاكر حيث يقول مشيرًا إلى أساتذته الذين انتعشت على أيديهم هذه الحركة: (أما الذي أخذه جيلنا عنهم، فهو الاتجاه الغامض إلى المعنى المبهم الذي تتضمنه كلمة (التجديد) وإلى هذا الرفض الخفي للثقافة التي كان ينبغي أن ننتمي إليها، وإلى الانحياز الكامل إلى قضايا الفكر والفلسفة والأدب والتاريخ التي أولع الأساتذة بتلخيصها لنا لكي نلحق بثقافة العصر الذي نعيش فيه، وبمناهجه في التفكير)[٢].

وهذا ما يفسر تميز تلك الحقبة الزمنية بكثرة دعوات التجديد، وصيحاته في مختلف جوانب الحياة، وقد تعالت من بين تلك الدعوات والصيحات أصوات المنادين بتجديد النحو وتيسيره، واستمرت إلى وقتنا الحاضر، على أن موقف المحدثين من النحو أخذ منحيين، أحدهما رفْض النحو رفضًا تامًا، والآخر تيسيره، حيث يرى أصحاب التيسير أن في النحو جوانب ضعف وقصور لا بد من تصحيحها، وسلبيات لا بد من تداركها، ومن أبرز السلبيات

---

[١]- دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبدالرحمن أيوب (كلمة المؤلف) .

[٢]- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ١٥٩ .

التي أخذها هؤلاء على النحو أن المكانة التي احتلها النحو تجاوزت وظيفته، فحيد به عن غايته[١].

ويمكننا أن نلمس بوضوح ما نجم عن تلك البعثات من نقل الآراء الغربية وتطبيقها على النحو العربي بهدف تجديده وتيسيره في قول الدكتور عبده الراجحي: (حين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوربي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي)[٢].

ولما كان من أبرز مظاهر المنهج الوصفي رفض التعليل والتأويل والتقدير، فقد وجد كثير من الداعين إلى التجديد بغيتهم في آراء ابن مضاء، إذ وجدوه كما شاءوا يدعو إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء نظرية العامل وما يترتب عليها من تأويل وتقدير، وإلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير العملية[٣]، فاتخذوا آراءه لهم مركبا، يقول الدكتور حسن العكيلي: (كانت محاولة ابن مضاء وثورته على النحو، والنحاة من الأسباب الرئيسة للتيسير المعاصر، فقد تأثر بدعوته أصحاب التيسير أبعد تأثير)[٤] .

---

[١]- نظرات في التراث اللغوي العربي للدكتور عبدالقادر المهيري ١٠٥- ١٠٧ .

[٢]- النحو العربي والدرس الحديث ٤٨ .

[٣]- الرد على النحاة بتحقيق شوقي ضيف ٧١- ١٤١ .

[٤]- الخلاف النحوي ١٢٨ .

ج- أبرز أعلام تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:

١- إبراهيم مصطفى :

ظهر كتابه (إحياء النحو) عام ١٩٣٧م، وقد صرح المؤلف بهدفه منه، فقال: (أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها)[١].

وأبرز أفكار كتابه هي:

أ- أن حركات الإعراب تدل على معنى، وليست كما زعم النحاة أثرًا لفظيًا خالصًا، لا صلة له بالمعنى، فالضمة عنده علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة لشيء .

ب- أن حركات الإعراب ليست أثرًا لعامل لفظي، بل المتكلم هو الذي أحدثها .

ج- أن التنوين علم التنكير؛ ولهذا رأى أن العلم لا ينون .

د- توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد .

---

[١]- إحياء النحو ص ١ .

٢- عبدالمتعال الصعيدي:

ألف في تيسير النحو كتاب (النحو الجديد) وأهم آرائه التي ذكرها في هذا الكتاب هي:

أ- الإعراب عنده هو تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر. فتقسيم الكلام عنده إلى مبني ومعرب حشو لا داعي له .

ب- دمج أبواب المبتدأ والخبر والنواسخ تحت باب واحد .

ج- إلغاء نظرية العامل .

د- يرى أن الجملة تدخل ضمن الإعراب التقديري .

هـ- يرى إعراب نائب الفاعل مفعولا به مرفوعا .

٣- مهدي المخزومي :

له عدد من الكتب انتقد فيها النحو العربي، و من أهمها (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) و (في النحو العربي نقد وتوجيه) و (في النحو العربي قواعد وتطبيق) .

وأبرز المصادر التي استقى منها المخزومي مادته هي :

أ- النحو الكوفي .

ب- آراء ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) .

ج- آراء إبراهيم مصطفى لتجديد النحو في كتابه (إحياء النحو) .

د- آراء خاصة به .

وأهم القضايا الأساسية عنده هي:

أ- عرض النحو بطريقة حديثة مشتملا على مستويات ثلاثة: صوتي فصرفي فنحوي .

ب- أقسام الكلمة عنده هي (فعل واسم وأداة وكناية) .

ج- قسم الموضوعات النحوية بناء على إعرابها من رفع وخفض وجر، كما صنف بعض الموضوعات باعتبارها شاذة، وهي عنده (المثنى والجمع الصحيح والأسماء الخمسة والاسم الذي لا ينون) .

د- الجملة عنده ثلاثة أقسام هي: الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الظرفية .

هـ- ضم عددًا من الموضوعات تحت دائرة الأساليب، وهي جميع الموضوعات التي تخضع لصيغ محددة يمكن القياس عليها .

٤- أحمد عبدالستار الجواري:

له عدد من الكتب في تيسير النحو وتجديده هي (نحو التيسير)، و(نحو القرآن) و (نحو الفعل) و (نحو المعاني) ، وأهم الآراء في كتابه (نحو التيسير) هي :

أ- انتقد النحاة لتركيزهم على الإعراب؛ لأن ذلك جعلهم يغفلون مهمة النحو الأساسية وهي تأليف الكلام وترتيبه وتركيبه، وأساليبه المختلفة .

ب- يرى أن العامل خلق في النحو أبوابًا لا فائدة منها، وأن الأولى اطراحه .

ج- كما دعا إلى اتباع المنهج الوصفي الاستقرائي، بدراسة الظواهر اللغوية والابتعاد عن الفلسفة، والقياس العقلي .

٥- عبدالرحمن أيوب :

ظهر كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) عام ١٩٥٧م، وقد ذهب مؤلفه إلى أن التفكير اللغوي في العصر الحديث يتسم بموضوعية البحث، لاتجاهه إلى وصف الظواهر اللغوية دون فلسفتها، وبناء على ذلك انتقد في كتابه هذا كثيرًا من المسائل النحوية، كما ذكر في مقدمة الكتاب أبرز مآخذه على منهج النحاة، وكان منها ما يأتي:

أ- أن النحو من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية.

ب- أنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية، ثم يفرضها على المادة.

ج- أن النحاة خلطوا بين اللهجات في دراستهم .

د- تأثر النحو بالمنطق اليوناني .

٦- شوقي ضيف :

له في تيسير النحو وتجديده اجتهادات كثيرة، أشهرها ما جاء في مقدمة تحقيقه لكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء، حيث أيد فيها رأي ابن مضاء فيما ذهب إليه من إلغاء نظرية العامل، والتأويل في الصيغ والعبارات، والعلل الثواني والثوالث، والقياس، ومسائل التمرين.

ومن أهم مؤلفاته في تيسير النحو كتاب (تجديد النحو)، وقد بين في مقدمة كتابه هذا الأسس التي أقام عليها محاولته، وهي :

أ- إعادة ترتيب أبواب النحو على خلاف ما عليه الأمر عند القدماء .

ب- إلغاء الإعرابين التقديري، والمحلي .

ج- عدم الاشتغال بإعراب الكلمات التي لا تجدي نفعًا من حيث صحة النطق وأداء المعنى .

د-وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض المفعولات .

هـ- حذف ما يراه زائدًا لا فائدة فيه، مثل رأيه في باب الإعلال .

و- إضافة ما يراه ضروريًا .

٧- تمام حسان :

حاول تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) التجديد في النحو، واعتمد في محاولته على الاستغناء عن نظرية العامل، والفكرة

الأساسية في كتابه هي إحلال ما أسماه بـ (تضافر القرائن) محل نظرية العامل، وقد علل ذلك بأن المعنى لا يدرك بالعلامة الإعرابية وحدها، بل بتضافر جملة من القرائن.

وهذه القرائن بعضها لفظية، وبعضها معنوية، أما القرائن اللفظية فهي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة. وأما القرائن المعنوية، فهي: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة .

٨- عباس حسن :

يقول الدكتور حسن العكيلي: (الأستاذ عباس حسن من أبرز أصحاب التيسير المعاصرين الداعين إلى الإصلاح اللغوي، النحوي، له مؤلفات جمة في ذلك أهمها : (النحو الوافي)، و(اللغة بين القديم والحديث))[١].

وتقول الدكتورة أميرة علي توفيق: (للأستاذ عباس حسن محاولتان في نقد النحو وعلاجه وتيسيره، الأولى نظرية تكلم فيها عن أوجه النقد التي أخذها على النحاة، وما يقترحه هو من علاج. وقد ظهرت هذه المحاولة في بدء الأمر في صورة مقالات عشر نشرت بمجلة رسالة الإسلام ما بين إبريل سنة ١٩٥٧، يوليو سنة ١٩٥٩، تحت عنوان: صريح الرأي في النحو العربي داؤه ودواؤه. ثم تهيأت الفرصة المناسبة، فنشرت هذه المقالات سنة ١٩٦٦ في كتاب تحت عنوان: (اللغة والنحو بين القديم والحديث) بعد أن زاد فيها كثيرًا من الموضوعات، ونقح ما احتاج منها إلى تنقيح .

[١]- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ١٥٩، ١٦٠ .

أما المحاولة الثانية فمحاولة تطبيقية تضـمنها كتـاب (النحـو الـوافي) الـذي ألفه سنة ١٩٦٠)[1].

أما آراء عباس حسن المتعلقة بتيسـير النحـو فسـنقف معهـا علـى التفصـيل فيما سيأتي من فصول هذه الدراسة .

---

[1] - نظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في المعاصرين في مصر (رسالة ماجستير) أشرف عليها الدكتور شوقي ضيف ٣٦٨ .

الفصـــل الأول

أثر تيسير النحو في الأصول النحوية في كتاب

(النحو الوافي)

أولا: السماع .

ثانيًا: القياس .

ثالثًا: نظرية العامل .

رابعًا: التأويل .

خامسًا: التعليل .

الفصل الأول

أثر تيسير النحو في الأصول النحوية في كتاب (النحو الوافي)

أولاً:

السماع

تعريف السماع وأهميته:

يُعد السماعُ الدليلَ الأولَ من أدلة النحو العربي، وهو (الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)[١].

ويمكننا أن ندرك الارتباط الوثيق بين النحو والسماع بمطالعة كتاب سيبويه، إذ لا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتابه من الاحتجاج بالشواهد اللغوية العربية، بله تصريحه في مواضع مختلفة من كتابه بأن ما يذكره لا يخرج عما سمع عن العرب، كقوله: (وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل -رحمه الله- ويونس عن العرب)[٢]، وقوله: (ليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجريها على ما أجروها، ولا يجوز أن تريد بالحرف غير

١- لمع الأدلة ٨١ .

٢- الكتاب ٢/٢١٤ .

ما أرادوا)[١]، ومن ذلك ما تضمنه قوله في القياس: (ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه)[٢].

ومصادر السماع عند النحاة ثلاثة هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا و نثرًا . وقد أشار السيوطي إلى هذه المصادر حين تحدث عن المراد بالسماع، فقال: (أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت)[٣].

ولعل من المهم أن نتعرض لبيان موقف النحاة من الاستشهاد بهذه المصادر باختصار؛ ليتبين لنا مدى الاتفاق والاختلاف بين رأي عباس حسن و رأي غيره من النحاة في هذه المصادر .

أولاً: القرآن الكريم .

لا خلاف بين النحاة في أن كل ما ورد في القرآن الكريم أفصحُ مما ورد في غيره، قال الفراء: (الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)[٤]، وقد نقل السيوطي عن ابن خالويه إجماع النحاة على ذلك، فقال: (قد أجمع الناس جميعًا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك)[٥].

١- الكتاب ٢١٨/١ .
٢- المرجع السابق ٢٠/٢ .
٣- الاقتراح ١٥٢ .
٤- معاني القرآن ١٤/١ .
٥- المزهر ٢١٣/١ .

كما أنه لا خلاف بين النحاة في حجية القرآن بجميع قراءاته المتواترة، والآحاد، والشاذة، إذا كانت غير مخالفة للقياس، قال السيوطي: (أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا. و قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا)[١].

وأما إذا خالفت القراءة المطرد فإن النحاة يجعلونها حجة في عين ما وردت فيه ولا يقيسون عليها، قال السيوطي: (ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ)[٢] و (يأبَى)[٣])[٤].

رأي عباس حسن فيما يصح القياس عليه في القرآن الكريم، ومناقشته.

اعترض عباس حسن على ما ذهب إليه النحاة من اعتماد مفهوم القلة والكثرة فيما يصح القياس عليه في القرآن الكريم، فقال مشيرًا إلى البصريين: (ولم يتورعوا –هم وبعض الكوفيين– أن يطبقوا قانونهم أحيانًا على آيات من القرآن الكريم كما طبقوه على غيره. وهذه جرأة منقطعة النظير، ونهاية الجمود على الرأي الخاطئ)[٥]، كما ذكر أن منهج النحاة في هذه المسألة يتناقض مع إجماعهم على أن القرآن أعلى الكلام فصاحة و بلاغة، حيث يقول: (كيف نوفق بين الأمرين، الإجماع على أنه –أي القرآن– موضع الحجة، والإشارة إلى أنه قد يحوي الشاذ والشاذ عند جمهور النحاة لا يقاس

[١]- الاقتراح ١٥٢ ، وانظر: الخزانة للبغدادي ٩/١ .
[٢]- سورة المجادلة، الآية: ١٩ .
[٣]- سورة التوبة، الآية: ٣٢ .
[٤]- الاقتراح ١٥٢ .
[٥]- اللغة والنحو ١٠٠ .

عليه ؟ كيف يأتلف هذا مع الإجماع على أنه أسمى لغة بلاغية عرفها العرب، والمتكلمون بلسانها ؟ لقد حاك في نفسي من هذا شيء كثير. ولم أجد للسؤال جوابًا أطمئن إليه من إجاباتهم)[١].

والصواب في نظره (أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فيصل الرأي فيه: صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره، من غير نظر إلى قلة أو كثرة، كما يقول الإمام ابن مالك)[٢].

والحق أننا إذا عرفنا مقاصد النحاة من وضع (النحو) علمنا أنهم إنما يهدفون من إقامة اللغة على الكثير الغالب إلى بناء قواعد اللغة على معيار يجمع شتات معطيات اللغة ويحفظ لها اطرادها وسلامتها، وعلمنا أنهم لا يحطون من شأن ما وصفوه بالشذوذ من القراءات الثابتة، وإنما يريدون أنه خالف ما اطرد وكثر في اللغة؛ ولهذا لم يصح القياس عليه، فـ (الشذوذ لا ينافي الفصاحة كما قال أبو علي وغيره، وشيد أركانه ابن جني)[٣].

وبهذا ندرك أن وصف بعض القراءات بالشذوذ أو نحوه عند النحاة ليس متوجهًا إلى القراءة في حد ذاتها وإنما إلى اللغة التي جاءت عليها .

على أن الشذوذ عند القرَّاء يطلق ويراد به معنى آخر وهو ما خرج عن قراءة القراء السبعة[٤]، ولا يختلف موقف النحاة منه عن موقفهم من القراءات المتواترة، فما كان منه موافقًا للمطرد في القرآن أو غيره من الكلام العربي احتج به، وما خالف ذلك لم يصح القياس عليه عند النحاة، وقد ألف ابن جني كتابه (المحتسب) ليبين حجية القراءات الشاذة، فقال في مقدمة

١- اللغة والنحو ١٠٨ .

٢- المرجع السابق ١١٢ .

٣- انظر: فيض نشر الانشراح ٤٢٧/١ .

٤- انظر: المحتسب لابن جني ٣٢/١ .

كتابه موضحًا سبب تأليف هذا الكتاب: (لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية ميدانه، لئلا يُرَى مُرىً أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له)[1] .

وقد أجاب الشاطبي عمن اعترض على النحاة في وصفهم بعض الآيات بالشذوذ، فقال: (ليس كل ما تكلم به العرب يقاس عليه، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو : لا يقاس عليه، أو : بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لعمر الله أن يشنع عليهم، ويمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح، فإن النحويين إنما قالوا ذلك لأنهم لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يحذى حذوها وجدوه على قسمين: قسم سَهُلَ عليهم فيه وجه القياس، ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال، وكثرة نظائره فيه فأعملوه بإطلاق علمًا بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه. وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه. فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أنا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيح، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه، أو يغلب الظن على ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين حاشَ لله...)[2].

وبناء على ذلك فإن مفهوم (حجية القرآن) عند النحاة لا يتناقض مع وجود الشاذ في القرآن -كما فهم عباس حسن- وذلك لأن (الاحتجاج شيء،

---

[1]- المحتسب لابن جني ٣٢/١، ٣٣ .

[2]- المقاصد الشافية ٤٥٦/٣، ٤٥٧ .

والبناء على المحتج به شيء آخر، فالقراءات متواترها وشاذها –لصحة ثبوتها– يحتج بها في الواردة فيه بعينه، أما بناء غيرها عليها فلا يكون إلا إذا اتفقت، وضابط النحاة في بناء قواعدهم على الكثير الشائع؛ إذ (الضرورة والنادر مما لا حكم لهما، ولا يعترض على الكثرة بهما)[1]. فالقراءات مقبولة من حيث إنها مروية ، وموصولة السند بسيدنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إلا أنها إن لم توافق الكثير الشائع لم تكن دليلاً للقياس)[2].

احتجاج عباس حسن بالقرآن الكريم وقراءاته في كتابه (النحو الوافي):

القرآن الكريم:

أشار عباس حسن في مقدمة كتابه إلى اعتماده على الفصيح من اللغات وأن (القرآن الكريم –بقراءاته الثابتة عن الثقات– في مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأولا ولا تمحلا)[3].

وكلام عباس حسن هنا صريح في اعتماده في المسائل اللغوية على كل ما جاء في القرآن الكريم من القراءات الثابتة، حتى ولو كان مخالفًا للمطرد من كلام العرب، وهذا متفق مع ما ذكرناه من آرائه في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث).

---

[1]- الإغفال لأبي علي الفارسي ١٠/٢ .

[2]- ضوابط الفكر النحوي ٢٩٨/١ .

[3]- النحو الوافي ٩/١ .

كما أننا نجد تطبيقًا عمليًا لكلامه هذا في كثير من مسائل كتابه (النحو الوافي)[١]، من ذلك ذهابه إلى صحة القياس على ما ورد من تقدم معمول الصلة على الموصول إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا مع مجروره؛ لوروده في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: (وكانوا فيه من الزاهدين)[٢]، حيث يقول: (وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم يبيح لنا محاكاتها على الوجه الواردة به من غير تردد)[٣] . وذهابه -أيضًا- إلى صحة القياس على ما ورد من اجتماع (إذا) الفجائية مع الفاء، نحو قوله تعالى: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)[٤]، إذ قال: (القرآن قد جمع بينهما، فلم يبق مجال لمنع الجمع، وإن كان قليلا نسبيًا)[٥]. ومنه -كذلك- أن جمهور النحاة يمنعون إضافة (يوم و حين و زمن) إلى الجملة الاسمية إذا فقدت دلالتها على الماضي ولو تأويلا، في حين رجح عباس حسن جواز ذلك إذا كانت الجملة الاسمية محققة الوقوع[٦]، مستندًا إلى وروده في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: (يوم هم على النار يفتنون)[٧].

وعلى الرغم من كل ما سبق إلا أننا نلحظ أن عباس حسن لم يلتزم التزامًا تامًا بما ذهب إليه في مقدمة كتابه (النحو الوافي)، وفي كتابه (اللغة والنحو) من القياس على ما ورد في القرآن الكريم ولو خالف المطرد في اللغة، حيث نراه يخالف منهجه في عدد غير قليل من المسائل[٨].

---

[١]- انظر: ١/ ٣٦٧، ٣٨٠، ٥٤١، ٦٦٩، ٢/٤٥، ٥٤ ، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٩، ٥١٦، ٣/٩١، ١١٢، ٢١٦، ٤٤٨، ٥٧٢، ٤/٤٦٥، ٤٦٧ .

[٢]- سورة يوسف، الآية: ٢٠ .

[٣]- النحو الوافي ١/ ٣٨٠ .

[٤]- سورة الأنبياء، الآية: ٩٧ .

[٥]- النحو الوافي ٤/٤٦٥ .

[٦]- انظر: المرجع السابق ٣/٩١ .

[٧]- سورة الذاريات، الآية: ١٣ .

[٨]- انظر: النحو الوافي ١/٥٣٨، ٢/ ٧٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٥٢ ،٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٥ ، ٤٨٨، ٤٩٣، ٤٩٤ ٤٩٥ ، ٥١٤ ، ٣/٦٥، ١٧٢، ٤٧٩ ، ٥٧٠، ٤/٤٦٨، ٤٧٤ .

والعجيب أن عباس حسن يرى صحة القياس على ما ورد في القرآن الكريم مما خالف المطرد من كلام العرب في عدد من هذه المسائل، ولكن التيسير والبعد عن اللبس جعلاه يقتصر على السماع على الرغم من صحة القياس عنده، وأحسب أن هذا الدافع الذي جعله يرى الاقتصار على السماع في هذه المسائل لا يختلف كثيرًا من حيث التيسير عن الدافع الذي جعل النحاة يرون الاقتصار على السماع فيما خالف المطرد من كلام العرب.

فكيف ينكر عباس حسن على النحاة عدم القياس على غير المطرد في القرآن الكريم، ويجيزه لنفسه، مع أن دوافع النحاة لذلك أجل شأنًا وأعظم أثرًا..؟!

و من آرائه التي دعا فيها إلى الاقتصار على ما ورد في القرآن الكريم، ذهابه إلى أن الأنسب الأخذ برأي النحاة في عدم القياس على زيادة (واو اللصوق) الواردة في قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)[1]، حيث يقول معترضًا على النحاة وآخذًا برأيهم في آن واحد: (اختلف النحاة: أزيادتها قياسية أم سماعية ؟ وهذا عجيب منهم؛ لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته، ولا صوغ أساليبنا على نهجه، مع اعترافهم جميعًا بأن القرآن أسمى لغة بيانية، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حد السماع؛ تجنبًا لإساءة فهمها، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى، ولا ضرر ولا تضييق في الأخذ بهذا الرأي. ولكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح)[2].

وليس هذا الرأي عنده مقصورًا على زيادة (واو اللصوق) فحسب، بل نراه يدعو إلى الاقتصار على السماع في كثير من حروف الزيادة الواردة في

---

[1]- سورة الحجر، الآية : ٤ .

[2]- النحو الوافي ٣/ ٤٧٩ .

القرآن الكريم، مثل زيادة (إلى)[١]، وزيادة (اللام)[٢]، وزيادة (الباء) في المفعول به[٣]، وزيادة (عن)[٤]، وزيادة (الواو)[٥]، على الرغم من انتقاده هذا المسلك عند النحاة .

ومن المسائل التي فضل فيها عباس حسن عدم القياس على ما ورد في القرآن الكريم، مسألة حذف الياء وبقاء الكسرة في الاسم المضاف إلى (ياء) المتكلم، حيث فضل الاقتصار على السماع بعدًا عن اللبس والغموض[٦]، على الرغم من مجيء هذه الصورة في القرآن الكريم في مواضع متعددة، نحو قوله تعالى: (ذلك لمن خاف مقامي وخاف وعيدِ)[٧]، وقوله: (فذكر بالقرآن من يخاف وعيدِ)[٨]، وقوله سبحانه: (يا أبتِ إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن)[٩].

وإذا كان عباس حسن لا يعتد بالكثرة والقلة في القياس على ما ورد في القرآن الكريم، فلماذا يفضل عدم القياس على بعض اللغات غير الشائعة الواردة في القرآن الكريم، مثل استحسانه عدم القياس على لغة من يزيد ألف التثنية، أو واو الجماعة، أو نون النسوة بعد الفعل مع وجود الفاعل الظاهر بعدها كقولنا: ضربوني الناس، مشيرًا إلى صحة مسايرة هذه الأساليب، ولكن الأحسن عنده الاكتفاء باللغة الأشهر، توحيدًا للبيان[١٠].

١- انظر: النحو الوافي ٤٧١/٢ .
٢- انظر: المرجع السابق ٤٧٤/٢، ٤٧٥ .
٣- انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٩٣- ٤٩٥ .
٤- انظر: المرجع السابق ٥١٤/٢ .
٥- انظر: المرجع السابق ٥٧٠/٣ .
٦- انظر: المرجع السابق ١٧٢/٣ .
٧- سورة إبراهيم، الآية: ١٤ .
٨- سورة ق ، الآية: ٤٥ .
٩- سورة مريم ، الآية : ٤٥ .
١٠- انظر: النحو الوافي ٧٤/٢ .

القراءات القرآنية:

أما القراءات القرآنية، فإن أبرز ما يلفت النظر فيما يتعلق بها أن عباس حسن انتقد إحدى القراءات السبعية التي استشهد بها النحاة وهي قراءة الأعمش وحمزة[1] في قوله تعالى: (إن تضل إحداهما فتذكرُ إحداهما الأخرى)[2]، بكسر همزة (إن)، ورفع المضارع (فتذكرُ)، حيث استشهد بها النحاة على أنه إذا لم يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو القصة، قال عباس حسن معلقًا على هذه القراءة: (وفي هذه القراءة نوع تكلف لا داعي له)[3]، وأحسب أن في قوله هذا تجاوزًا ظاهرًا، يثير الدهشة والتعجب..! والأعجب من ذلك أن يصدر مثل هذا القول ممن أخذ على نفسه اعتماد القراءات القرآنية المتواترة في الدرس النحوي، فكيف وقد أخذ على النحاة وصفهم بعض الآيات بالشذوذ..!

وعلى الرغم مما ذهب إليه عباس حسن من عدم الالتفات في القرآن الكريم إلى قلة أو كثرة، إلا أننا نجد أنه يقصر ذلك على القراءات الثابتة كما ذكر في مقدمة كتابه(النحو الوافي)؛ ولهذا نجده في كتابه هذا يرفض القياس على ما ورد في القرآن الكريم إذا كان في قراءة شاذة، مثل رفضه رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب بحجة الاقتصار على اللغة الشائعة الضاربة في الفصاحة، وذلك في قراءة عبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب، والأعمش[4]، في قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم)[5]، حيث قال بعد أن انتقد تأويل النحاة للآية: (إذا كان التأويل على هذا النمط معيبًا، وواجبنا

---

[1]- انظر:الكشاف ٣٢١/١، والبحر المحيط ٣٤٨/٢، والدر المصون ٦٥٩/٢ ، ومعجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب ٤١٦/١ ، ٤١٧ .

[2]- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢ .

[3]- النحو الوافي ٤/ ٤٦٨ .

[4]- انظر:معاني الفراء١٦٦/١، ومختصر ابن خالويه ١٥، والكشاف٢٩١/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري١٩٩/١، والبحر المحيط ٢٦٦/٢، ومعجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب ٣٥٤/١ .

[5]- سورة البقرة ، الآية: ٢٤٩ .

الفرار منه جهد استطاعتنا، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير -عند الضبط- اللغة الضاربة في الفصاحة، الشائعة بين اللغات المتعددة؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة، توحيدًا للتفاهم، وفرارًا من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسة، فعلينا أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها، دون محاكاتها في الضبط، أو القياس عليها-كما أشرنا إلى هذا كثيرًا- على الرغم من أنها صحيحة يجوز محاكاتها)[١].

ويتملكنا الدهش حين نعلم أن عباس حسن قد اقترح في أحد بحوث مجمع اللغة العربية جواز رفع المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب؛ لوروده في هذه القراءة، وفي حديثين صحيحين، وفي أمثلة من الشعر[٢]!!

ومن المسائل التي رفض فيها عباس حسن القياس على ما ورد من القراءات القرآنية، رفضه القياس على ما ورد من رفع جواب الشرط إذا كان فعلا مضارعا، على الرغم من وروده في قراءة طلحة بن سليمان[٣]في قوله تعالى: (أينما تكونوا يدركُكُم الموت)[٤]، برفع المضارع (يدرك)، مشيرًا إلى أن الاستدلال بالآية استدلال واه؛ لأن رواية هذه القراءة موضع شك[٥].

ويبدو لي أن طعنه في رواية هذه القراءة ناتج عما ذكره أبو حيان من ضعف هذه القراءة[٦]، والحق أن تضعيف القراءة عند النحاة لا يلزم منه الشك في روايتها؛ لأن تضعيفها قد يكون لمخالفتها ما عليه القياس في اللغة

١- النحو الوافي ٣٣١/٢ .

٢- انظر:في أصول اللغة، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٥٨/٢.

٣- هو طلحة بن سليمان السمان، مقرئ مصدِّر، أخذ القراءة عرضًا عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف وله شواذ تروى عنه . (غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٠٩/١)

٤- سورة النساء: الآية ٧٨ .

٥- انظر: النحو الوافي ٤٧٤/٤ .

٦- انظر: البحر المحيط ٢٩٩/٣ .

فحسب[١]،بمعنى أنها جاءت على لغة قليلة، وقد نص ابن جني على ضعف الوجه الذي جاءت عليه الآية في العربية، فقال: (قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية. قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم. ولو قال مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف الفاء)[٢].

وعلى الرغم من موقف عباس حسن من القراءات الشاذة إلا أننا نجده – أحيانًا– يستند إليها، ويصف بعضها بالدليل القوي[٣]، مثل استناده إلى قراءة بعض القراء[٤]: (وأمهاتكم التي أرضعنكم)[٥] مكان (اللاتي أرضعنكم) في ترجيح رأي من ذهب إلى جواز عدم المطابقة بين النعت والمنعوت إذا كان جمعًا مفرده مؤنث عاقل، وهو خلاف رأي الجمهور في هذه المسألة[٦] . وكذلك استناده إلى قراءة بعض القراء[٧]: (سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم)[٨] مكان (أم لم تنذرهم) للاستدلال بها على صحة اجتماع (أو) مع همزة التسوية [٩]، قال عباس حسن: (ولا يقال إن هذه القراءة –عند بعضهم– بعضهم– شاذة؛ لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى، كما نص عليه الثقات)[١٠] ، وما ذكره عباس حسن هنا مخالف لمنهجه في الاحتجاج بالقراءات خاصة إذا علمنا أن هذه القراءة من الشذوذ بمكان

١- انظر: قواعد نقد القراءات القرآنية ٥٤٩ .

٢- المحتسب ١٩٢/١، وانظر: الكشاف ٥٢٦/١، والتبيان للعكبري ٣٧٤/١، وروح المعاني ١٢٨/٤، ومعجم القراءات د. عبداللطيف الخطيب ١١١/٢.

٣- انظر: النحو الوافي ٤٤٨/٣ .

٤- انظر: المحتسب ١٨٥/١ ، ومعجم القراءات د. عبداللطيف الخطيب ٤٧/٢ .

٥- سورة النساء ، الآية: ٢٣ .

٦- انظر: النحو الوافي ٣٤٣/١، ٣٤٤، ٤٤٨/٣ .

٧- انظر: مغني اللبيب ٦٤ ، ومعجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب ٣٧/١ .

٨- سورة البقرة، الآية :٦ .

٩- انظر: النحو الوافي ٥٨٧/٣ .

١٠- انظر: المرجع السابق ٣/ ٥٨٧ .

كما ذكر ابن هشام[1]، كما أن قول عباس حسن في كلامه السابق: (عند بعضهم) يوهم أن هناك من يرى أن هذه القراءة غير شاذة، في حين أنها لم ترد عند غير ابن هشام كما ذكر صاحب معجم القراءات، بله أنه شكك في صحة نقلها[2].

وقد كان يسع عباس حسن بعدًا عن هذا الاضطراب ما وسع جمهور النحاة حين جعلوا الشائع المطرد مناطًا للقياس سواء أكان ذلك في القراءات الشاذة أم المتواترة؛ لأنه لا يلزم من كون القراءة شاذة أن تكون غير ثابتة، وقد نص ابن جني على أن الشاذ في القراءات صحيح الرواية (نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله، أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه)[3]؛ ولهذا كانت القراءة الشاذة عند العلماء بمنزلة بمنزلة خبر الآحاد في السنة[4] .

ثانيًا : الحديث النبوي الشريف .

لا يشك مسلم في أن الحديث النبوي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الفصاحة والبيان، فالرسول –صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب لسانًا، وأوضحهم بيانًا، يقول الجاحظ: (لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا، ولا أقصد لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه صلى الله عليه عليه وسلم)[5].

---

[1]- انظر: المغني ٦٤ ، والهمع ٢٥١/٥ .

[2]- انظر: معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٣٧/١ ، و هامش(مغني اللبيب) بتحقيق الدكتور عبداللطيف الخطيب ٢٨١/١، ٢٨٢ . قلت:ولعل خلطًا وقع عند عباس حسن بين هذه القراءة وقراءة أخرى هي (سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم) بهمزة واحدة (المحتسب ٥٠/١، و البحر المحيط ٤٨/١) .

[3]- المحتسب ٣٢/١ .

[4]- المدخل إلى علم القراءات، د. شعبان محمد إسماعيل، ص٨٣ .

[5]- البيان والتبيين ١٧/٢، ١٨ .

وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكننا أن نلمس بوضوح قلة استشهاد النحاة بالأحاديث النبوية في تقرير الأحكام النحوية، وقد عزا النحاة ذلك إلى أن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وأن كثيرًا من الرواة لم يكونوا عربًا، وأن الحديث الواحد يرد بروايات متعددة مختلفة [١].

غير أن ذلك لا يعني وجود قطيعة بين النحو والحديث النبوي كما زعم كثير من الباحثين المحدثين، فقد عزا ابن الطيب الفاسي عدم احتجاج النحاة بالحديث إلى أن دواوين الأحاديث النبوية لم تكن مشتهرة عند النحاة المتقدمين، ولم تكن مستعملة استعمال الآيات القرآنية، والأشعار العربية، وإنما اشتهرت فيما بعد[٢]؛ وبناء على تعليله هذا فقد رأى أن عدم احتجاج النحاة بالحديث ليس فيه دليل على أنهم يمنعونه [٣].

كما أن بعض الدراسات الإحصائية الحديثة أثبتت عدم وجود تلك القطيعة المزعومة بين النحو والحديث الشريف، فقد أظهرت دراسة دقيقة أجرتها د.خديجة الحديثي[٤] تتبعت فيها شواهد الحديث في كتب النحاة القدماء، أن النحاة –بدءًا بأبي عمرو بن العلاء، وانتهاء بأبي حيان– قد استشهدوا في قضايا النحو والصرف بسبعة وثمانين حديثًا، وتسعة وعشرين أثرًا عن الصحابة –رضوان الله تعالى عنهم أجمعين– منها اثنا عشر حديثًا استشهد بها سيبويه في كتابه، غير أنه لم يصرح بأنها أحاديث.

[١] ـ انظر: الاقتراح ١٥٧ ، وخزانة الأدب ١/ ٩ ، والقياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ٣٢، ٣٣، والحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال ٥- ١٠ ، وأصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني ٤٨- ٥٢ .

[٢] ـ انظر: فيض نشر الانشراح ٤٥٢/١ .

[٣] ـ انظر: المرجع السابق ٤٥٢/١، ٤٥٣ .

[٤] ـ انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٨٨- ١٨٩ ، وانظر في هذه المسألة: الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال، وأصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني ٥٢، ٥٣ .

وقد كان أول من أثار مسألة عدم الاستشهاد في النحو بالأحاديث النبوية من النحاة ابن الضائع[١]، حيث قال مبينًا علة عدم استشهاد النحاة بها: (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة -كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب)[٢]، وتبعه في ذلك تلميذه أبو حيان الذي انتقد ابن مالك في كثرة استشهاده بالحديث[٣]، على أنه ليس في استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبوية استدراك قاعدة لم يقلها النحاة قبله، بل كان استشهاده لتعضيد بعض اللغات التي ضعفها غيره، أو لترجيح بعض الآراء النحوية فحسب، وقد وضح ذلك ابن الطيب الفاسي، فقال مشيرًا إلى منهج ابن مالك في الاستشهاد بالحديث:(إنما فيه ترجيح بعض لغات العرب، أو كلام بعض النحاة بما هو في الحديث مضافًا إلى القرآن، أو إلى بعض الشواهد العربية. وأما خرم قاعدة أو إثباتها بمجرد ما ثبت في الحديث فليس يوجد في كلامه. كما يعلم بالاستقراء التام)[٤]؛ ولهذا نجد أن (ابن مالك نفسه كان يحكم -أحيانًا- على ما خالف النظائر من الحديث، بالغرابة، أو الندرة، أو الشذوذ)[٥].

كما لم يكن أبو حيان يرفض الاستشهاد بالحديث مطلقًا، بل كان يستشهد بالحديث الذي صحت روايته عن العرب الفصحاء[٦].

---

[١]- هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف، بلغ الغاية في فن النحو ولازم الشلوبين، له شرح الجمل، شرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرح السيرافي وابن خروف . مات سنة ٦٨٠هـ (بغية الوعاة ٢٠٤/٢، معجم المؤلفين ٥٢٠/٢)

[٢]- انظر: الاقتراح ١٦٠ .

[٣]- انظر: المرجع السابق ١٥٧ .

[٤]- فيض نشر الانشراح ٤٨٨/١ .

[٥]- ضوابط الفكر النحوي ٣٧٩/١ .

[٦]- انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٢٦ .

وأما الشاطبي فقد كان يرى صحة الاستشهاد بالأحاديث التي عرف أنها نقلت بألفاظها، حيث يقول: (وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظ لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية)[١] .

وفي العصر الحديث أجاز مجمع اللغة العربية الاحتجاج ببعض الأحاديث النبوية الشريفة شريطة أن يكون ذلك وفق ضوابط حددها المجمع، فيما يأتي[٢]:

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر، على الوجه الآتي: أ- الأحاديث المتواترة المشهورة . ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات. ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم. د- كتب النبي (صلى الله عليه وسلم) . هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان (صلى الله عليه وسلم) يخاطب كل قوم بلغتهم . و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء . ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين . ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة .

١- خزانة الأدب ١/ ١٢، ١٣ .

٢- مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عامًا) ص ٥ ، وانظر: القياس في اللغة العربية لمحمد حسن عبدالعزيز ٢٣٥- ٢٤١ ، وأصول النحو لمحمود نحلة ٥٦، ٥٧.

وقد أشار عباس حسن إلى خلاف النحاة في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إلا أنه لم يصرح فيها برأيه[١]، غير أننا إذا تتبعنا الأحاديث النبوية في كتابه (النحو الوافي) فإننا نلحظ أنه استشهد بعدد قليل منها[٢]، إلا أن استشهاده بها مع قلته يشير إلى أنه يجيز الاحتجاج بها، خاصة إذا قرن ذلك باستشهاده بالآثار المروية عن الصحابة–رضوان الله تعالى عنهم أجمعين– كما سيأتي .

ومن المسائل التي احتج فيها عباس حسن بالحديث النبوي: احتجاجه على صحة دخول (أل) على العدد دون المعدود[٣] بقوله عليه الصلاة والسلام: (...وأتى بالألف دينار)[٤]، وقوله في حديث آخر: (ثم قرأ العشر آيات)[٥]،ومن ذلك –أيضًا– استشهاده على صحة مجيء المستثنى مرفوعًا إذا كان الاستثناء تامًا موجبًا[٦] بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا امرأةٌ، أو مسافرٌ، أو مريضٌ)[٧]، وبقوله عليه الصلاة والسلام: (فتفرقوا كلهم إلا قتادة)[٨]، كما ذهب إلى صحة صحة تصرف (تحت)؛ وذلك إذا كانت اسمًا متجردًا عن الظرفية[٩]، محتجًا

١- انظر: النحو الوافي ٢٨٢/٢ .

٢- انظر: المرجع السابق ١/ ٤٣٨، ٦٦٢ ، ٢٨٧/٢، ٣٢٩، ٥٠٦ ، ٣/ ١٤٢، ١٤٦، ١٦٧، ٤١٢/٤ .

٣- انظر: المرجع السابق ٤٣٨/١ .

٤- أخرجه البخاري في صحيحه (٢١٦٩) ٨٠١/٢ .

٥- أخرجه البخاري في صحيحه (١١٤٠) ٤٠١/١ ، وابن ماجه في سننه (١٣٦٣) ٤٣٣/١ .

٦- انظر: النحو الوافي ٣٢٩/٢ .

٧- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥٤٢٤) ١٨٤/٣ ، والدارقطني في سننه (١) ٣/٢ .

٨- لم أقف على تخريج هذا الحديث، والذي وقفت عليه قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما:(أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) (شواهد التوضيح والتصحيح) ص٤١، والحديث في صحيح البخاري (١٧٢٨) ٦٤٨/٢، وصحيح مسلم (١١٩٦) ٨٥٣/٢، غير أن روايته فيهما جاءت بالنصب لا بالرفع، ورواية الرفع وردت في نصب الراية للزيلعي ١٤١/٣ .

٩- انظر: النحو الوافي ١٤٢/٣ .

على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تقوم الساعة حتى يهلك الوعول وتظهر التحوت)[1] .

وما يلفت النظر هنا هو أن عباس حسن لم يلتزم بالشروط التي أقرها مجمع اللغة العربية، حيث نجد أن أغلب الأحاديث التي استشهد بها ليست في الكتب الصحاح الستة ولا فيما قبلها، مما يشير إلى أنه قد يكون له رأي مختلف عن رأي المجمع في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي؛ ويؤكد ذلك أننا نراه يحيل على كتاب الغريبين للهروي[2] في حديث: (لا تقوم الساعة حتى يهلك الوعول وتظهر التحوت).

الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره .

لا شك أن النحاة بنوا قواعدهم على الكلام العربي الذي (ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم)[3]، وهذا يشمل الشعر والنثر، غير أن الشعر كان له الدور الأكبر في الاحتجاج اللغوي؛ لكثرة ما أثر منه؛ إذ كان ديوان العرب، (فلم يحفظ من المنثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره)[4].

وقد وضع البصريون خطة لجمع اللغة من مصادرها الأصيلة، تحدد الشواهد الشعرية والنثرية التي يصلح الاحتجاج بها في بناء قواعد اللغة العربية . ويمكننا أن نجمل أبرز معالم تلك الخطة في النقاط الآتية[5]:

١- أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٨٤٤) ٢٥٨/١٥، و الحاكم في المستدرك(٨٦٤٤) ٥٩٠/٤ .

٢- انظر: النحو الوافي ١٤٢/٣ .

٣- الاقتراح ١٦٢ .

٤- المزهر ٤٧٢/٢ .

٥- انظر: الخصائص ٥/٢ ، ولمع الأدلة ٨١-٨٩، الاقتراح ١٦٢-١٨١، والمزهر ٥٨/١ ، وخزانة الأدب ٥/١- ٨، وأصول النحو لمحمود نحلة ٥٧-٦١، وأصول النحو لمحمد خير الحلواني ٥٦- ٨٥ ، وأصول النحو لمحمود سليمان ياقوت ٥٥٨- ٥٧٠ .

– تؤخذ اللغة عن أعراب البادية، ويقتصر ذلك على قبائل معينة سلمت من الاختلاط بالعجم، كما تؤخذ عن الفصحاء من أهل الحاضرة فحسب.

– يراعى في اللغة المأخوذة عن العرب أن تكون ثابتة بسند صحيح مع اعتبار عدالة الناقلين .

– حدد اللغويون الزمان الذي ينتهي فيه الاحتجاج باللغة بمنتصف القرن الثاني في اللغة المأخوذة عن أهل الحاضرة، ونهاية القرن الرابع في اللغة المأخوذة عن الأعراب البداة .

– اعتد النحاة في المادة اللغوية التي جمعوها بمبدأ الشيوع لاستخراج الأحكام النحوية .

أما الكوفيون فقد أخذوا اللغة عمن أخذ عنهم البصريون، وزادوا عليهم فأخذوها عن أعراب سواد الكوفة وبغداد؛ ولذا قال البصريون: (إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ، وأكلة الشواريز)[١]، كما اشتهر عن الكوفيين أنهم يبنون القاعدة على البيت والبيتين ونحوها وإن كانت مخالفة للأصول[٢] .

وقد انتقد عباس حسن ما ذهب إليه النحاة من قصر اللغة على قبائل معينة دون غيرها، وعد هذا نقصًا في استقراء اللغة عند اللغويين، حيث قال: (بديه أن لغات القبائل الست ولهجاتها لا تحوي جميع اللغات واللهجات التي في باقي القبائل الكثيرة...ومن هنا ندَّت كلمات أصيلة، وأساليب كثيرة صحيحة عما جمعه اللغويون، وفاتهم ذخر لغوي وافر؛ بسبب اقتصارهم في جمع اللغة على بعض القبائل دون بعض، بل على القليل دون الكثير، ومن ثم

---

[١]- أخبار النحويين البصريين ٦٩ .

[٢]- انظر: الاقتراح ٣٥٩، وأصول النحو العربي ، د. محمود سليمان ياقوت ٥٦١ .

فات الرعيل الأول من النحاة كثير من منابع الأخذ، ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام بعد ذلك، فأثبتت تقصير اللغويين، وقصور النحو المؤسس على ما جمعوه...)[١].

والحق أن قصر اللغة على قبائل معينة لا غبار عليه؛ لأن الغرض منه هو الحرص على سلامة اللغة مما قد يختلط بها من لغات العجم، على أن النحاة في واقع الأمر لم يقتصروا في تقعيد اللغة على (تميم وقيس وأسد و هذيل و كنانة و طيء) وهي القبائل الست التي ذكرها الفارابي[٢]، بل أخذوا اللغة عن الفصحاء من غير هذه القبائل الست، فقد استشهد سيبويه بعدد كبير من الشواهد الشعرية لشعراء لا ينتمون إلى هذه القبائل الست، وهو ما أظهرته الدراسة التي أجراها د. خليل عمايرة، متتبعًا فيها الشواهد التي استشهد بها سيبويه وليست لشعراء من القبائل الست المعتبرة في التقعيد اللغوي[٣]، وليس أدل على ذلك من أن قريشًا هي أفصح القبائل العربية[٤]، وقد نزل القرآن الكريم بلغتها وهو أول مصادر الاحتجاج، وليست من تلك القبائل الست، يقول الدكتور خليل عمايرة: (لعل ما أصبح يتوارثه الباحثون والطلاب من أن النحو قام على لهجات القبائل الست: أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، هو ضرب من الوهم العلمي، مرده إلى نصي الفارابي والسيوطي)[٥].

والعجيب في هذه المسألة أننا لا نلبث ونحن نتصفح كتاب (اللغة والنحو) لعباس حسن حتى نراه يرى استحالة بناء نحو موحد قائم على هذا الخليط من لهجات اللغة العربية، استمع إليه وهو يقول: (أي نحو هذا الذي يحوي في

١- اللغة والنحو ٧٦، ٧٧ .

٢- الاقتراح ١٦٢، ١٦٣ .

٣- انظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي د. خليل أحمد عمايرة ١٧- ٣٤ .

٤- الصاحبي ٣٣ .

٥- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ٢٦ .

ثناياه كل القواعد والأحكام التي تنطبق على كل اللغات واللهجات العربية، وتوافق أصحابها على وفرتهم، وتشعب خصائصهم اللغوية؟ إن نحوًا كهذا – إن أطاقه الجهد واتسع له الوقت- يكون أشد بلبلة وأوسع اضطرابًا، وأعم فوضى من النحو الذي نعيبه ونزري عليه. والسبب بين واضح مما قدمنا. فليس من المستحسن إذا –بل ليس من المستطاع، والأمر كما وصفنا- التوحيد اللغوي)[١]؛ ولهذا يقترح عباس حسن إقامة النحو على إحدى القراءات القرآنية وهي القراءة المدونة في المصحف دون غيرها[٢].

وإذا انتقلنا إلى كتاب عباس حسن (النحو الوافي) فإننا نراه يرفض القياس على اللهجات العربية غير الشائعة في مواضع كثيرة من كتابه[٣]، ويصرح بأن العمل إنما هو على الكثير الغالب، حيث يقول: (الأحسن في كل ما سبق متابعة أكثر القبائل؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير القوي دون القليل، أو الضعيف)[٤]، ويقول في موضع آخر في معرض حديثه عن إعمال (ما) عمل ليس: (والذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال؛ لأنه اللغة العالية، لغة القرآن، وأكثر العرب، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى-وهي صحيحة أيضًا- يجوز الأخذ بها. منعًا للبلبلة، وتعدد الآراء من غير فائدة)[٥]، كما أنه لا يكتفي بذلك فحسب، بل يتخذ من تلك اللهجات موقفًا أشد من موقف النحاة، ويبالغ في ذلك مما جعله يترك ذكر الكثير من الشواهد النحوية التي استشهد بها النحاة بحجة خطورتها على اللغة، فيقول موضحًا سبب ترك تلك الشواهد: (إنها –في كثير من اتجاهاتها- قد تمثل لهجات عربية متعارضة، وتقوم دليلا على لغات قديمة متباينة، وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة، فهي

---

[١]- اللغة والنحو ٩٣ .

[٢]- المرجع السابق ١١٧ .

[٣]- انظر: النحو الوافي ١/ ١٥٦، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٧٤، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٨، ٤٣٨،٥٨٧، ٥٩٤، ٦١٥، ٦١٨، ٦٣٨، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩٣، ٢/ ٤٠، ٥٢، ٧٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٨٩، ٣/ ٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ٤١٢، ٦١٥، ٦٤٠، ٤/ ١٧٩، ٢١٠، ٢٨٤، ٤١٢ .

[٤]- المرجع السابق ٤/ ٦٢٤ .

[٥]- المرجع السابق ١/ ٥٩٤ .

معوان على البلبلة اللغوية، ووسيلة للحيرة والشك في استخلاص القواعد، وباب للفوضى في التعبير)[1].

أوليس من يدعو إلى عدم الالتفات إلى اللهجات العربية المختلفة هنا هو من سبق أن انتقد اللغويين في اقتصارهم على القبائل الست ؟!!

وعلى الرغم من دعوة عباس حسن إلى عدم الالتفات إلى اللهجات العربية المختلفة في كتابه (النحو الوافي)، إلا أننا نجد أنه -أحيانًا- يستند إلى هذه اللهجات في تقرير الأحكام النحوية. ومن ذلك مخالفته ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم جواز جمع (أفعل) التفضيل المعرف بـ (أل)، وتأنيثه، مستندًا في ذلك إلى ما أورده أبو علي القالي من لغة بعض بني كلاب وبعض بني عقيل[2]، وهذه اللغة ليست لغة شائعة في القبائل العربية، بل وليست شائعة في بني كلاب وبني عقيل بدليل ما ذكره أبو علي القالي من أنها لغة بعض بني كلاب وبعض بني عقيل، وعلى الرغم من ذلك استند إليها عباس حسن في مخالفة رأي جمهور النحاة .

الاستناد إلى شواهد جديدة:

لعل من المهم هنا أن نقف وقفة يسيرة نستعرض فيها ملمحًا من أبرز ملامح السماع في كتاب (النحو الوافي)، هو استناد عباس حسن إلى شواهد من الشعر والنثر تتبعها في المعاجم وكتب التفسير و اللغة والدواوين الشعرية.

فأما الشعر فقد استشهد عباس حسن بعدد من الشواهد الشعرية الجديدة مرجحًا بها رأيه في بعض المسائل النحوية، أو مشيرًا بها إلى وجه من وجوه

---

[1]- النحو الوافي ٨/١ ، وانظر:٥٩٤/١، ٣٣١/٢ من الكتاب نفسه.

[2]- انظر: المرجع السابق ٤١٣/٣ .

اللغة[١]، على أن من هذه الشواهد ما ليس من شواهد النحاة[٢]، ومنها ما هو من الشواهد التي استشهد بها النحاة، غير أن عباس حسن التمس فيه شاهدًا آخر لمسألة أخرى غير المسألة التي ورد البيت شاهدًا عليها في كتب النحو، ومن المسائل التي استند فيها عباس حسن إلى شواهد شعرية جديدة: حكم دخول (قد) على الفعل المنفي، حيث ذهب عباس حسن إلى صحة ذلك[٣]، مستندًا إلى عدد من الأبيات منها قول الأعشى ميمون[٤]:

وقد قالت قتيلة إذ رأتني   وقد لا تعدم الحسناء ذاما[٥]

ومن ذلك –أيضًا– ترجيحه رأي بعض النحاة في جواز تكرار (بين) بين المتعاطفين الظاهرين[٦]، مستندًا في ذلك إلى عدد من الشواهد منها قول أعشى همدان [٧]:

بين الأشج وبين قيس باذخ   بخْ بخْ لوالده وللمولود[٨]

وقد استشهد النحاة بهذا البيت على حذف أحد المثلين في (بخْ)، في حين أن عباس حسن وجد فيه شاهدًا على صحة تكرار (بين) بين المتعاطفين الظاهرين .

١- انظر: النحو الوافي ٥٢/١، ١١٠، ٢٢٥، ٢٦٤، ٣٨٣، ٢/ ٢٤٧، ٢٨٧، ٢٨٩، ٤٦٧، ٤٩٢، ٤/ ٢٧٤، ٤٥٧، ٤٦٣ .

٢- حسب معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون .

٣- انظر: النحو الوافي ٥٢/١ .

٤- هو ميمون بن قيس بن جندل من قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل .الشاعر المشهور المقدم، كان أعمى، ويكنى أبا بصير، وكان جاهليًا، وأدرك الإسلم في آخر حياته، ويسمى صناجة العرب (الشعر والشعراء٢٥٠/١، المؤتلف ١٩) .

٥- انظر: ديوانه ١٩٥ .

٦- انظر: النحو الوافي ٢٨٧/٢ .

٧- هو عبدالرحمن بن عبدالله بن الحارث بن نظام بن جشم بن حاشد من همدان وهمدان من كهلان، شاعر محسن مقدم ، قتله الحجاج بن يوسف (الاشتقاق٤٢٣، المؤتلف ٢١، ٢٢) .

٨- انظر: أمالي ابن الشجري ١٧٤/٢، وشرح المفصل ٧٨/٤، والممتع لابن عصفور ٦٢٧/٢ .

ومنه –أيضًا– ذهابه إلى صحة دخول (الباء) التي بمعنى (بدل) على المأخوذ، والأصل عند النحاة أنها إنما تدخل على المتروك[١]، وقد استند فيما ذهب إليه إلى عدد من الأدلة منها قول عروة بن الورد [٢]:

فديت بنفسه نفسي ومالي ولا آلوك إلا ما أطيق[٣]

وأما ما ورد في كتاب (النحو الوافي) من أبيات لزعماء البيان في العصور المختلفة بعد عصر الاحتجاج، كأبي نواس، والمتنبي،والمعري، وشوقي، وحافظ[٤]، فإن عباس حسن لا يوردها من باب الاستشهاد بل من باب الاستئناس،والتمثيل، ويمكننا أن ندرك ذلك من قوله في إحدى المسائل: (أما في غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به، فكثيرة الورود كثرة لا تغير الحكم السالف)[٥] .

ومن أبرز ملامح استناده إلى النثر استناده إلى الآثار الواردة عن الصحابة –رضوان الله تعالى عنهم أجمعين– في تقرير الأحكام النحوية، أو التمثيل عليها[٦]، ومن تلك المسائل احتجاجه على صحة اقتران جواب (إن الشرطية) باللام [٧] بقول أبي بكر –رضي الله تعالى عنه– : (يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا، وشاطرناكم في أموالنا،

---

[١]- انظر: النحو الوافي٢/٤٩٢ .

[٢]- من بني بعى ،كان شاعرًا جاهليًا، وكان فارسًا كثير الغارة جوادًا ، ويلقب بعروة الصعاليك (الشعر والشعراء٢/٦٦٥ ، الاشتقاق ٢٧٩) .

[٣]- انظر: مجاز القرآن ٢/٧٩ ، وليس في ديوانه .

[٤]- انظر: النحو الوافي ١/١٩٤، ٢٦٠، ٣٥٨، ٣٧٧، ٦٠٢، ٢/٢٩٩، ٤٦٧، ٤٧٨، ٤٩٢، ٤٩٧، ٥٢٨ ،٣/٣١، ٢٥٤، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤١٠، ٤٣٧، ٤٨١،٥٨١، ٦٠٨، ٦٣٩، ٤/ ٤٦، ٣٣٧، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٤ .

[٥]- النحو الوافي ٣/٦٢٧ ، وانظر: ١/٤٧١ من الكتاب نفسه، و اللغة والنحو ٢٥ .

[٦]- انظر:النحو الوافي ١/ ٢٢٥، ٣٦٧، ٢/ ٢٤١، ٢٨٧، ٢٩٨، ٤٩٦، ٣/١١٢، ٢٣١، ٦٢٧، ٤/ ٣٣٧، ٤٦٣، ٤٨٨ .

[٧]- انظر: المرجع السابق ٤/٤٦٣ .

ونصرناكم بأنفسنا- لقلتم)[1]، واحتجاجه علـى صـحة دخـول (هـا) التـي للتنبيـه على ضمير الرفع المنفصل إذا كان خبره غيـر اسـم إشـارة [2] بقـول عمـر بـن الخطاب-رضي الله تعالى عنـه- : (هـذا رسـول الله عليـه السـلام، وهـذا أبـو بكر، وهاأنا عمر...) ، واحتجاجه على حـذف موصـوف (أي) الواقعـة صـفة[3] صفة[3] بقول علي -رضي الله تعالى عنه- : (اصـحب النـاس بـأي خلـق شـئت يصحبوك بمثله) ، واحتجاجه على وقوع جـواب (لمـا) ماضـيًا مقرونًـا بالفـاء[4] بقول عائشة -رضي الله تعالى عنها- تذكر مناقـب أبيهـا : (فلمـا انتـاش الـدين، فنعشه، وأراح الحق على أهله، وقـرر الـرؤوس علـى كواهلهـا، وحقـن الـدماء في أهبها. فلما حضرته منيتـه فسَـدَّ ثلمتـه بنظيـره فـي المعدلـة، وشـقيقه فـي السيرة والمرحمة، ذاك ابن الخطاب).

ومن أوجه استناده إلى النثر -أيضًا- تتبعه ما سـمع عـن العـرب مـن غيـر أقوال الصحابة-رضوان الله تعالى عنهم أجمعـين-[5] ولعـل مـن أبـرز المسـائل التي ظهر فيها ذلك استناده في صحة تعدي (وهـب) إلـى اثنـين بنفسـه إلـى مـا ذكره صاحب الصحاح من أن أبا عمـرو سـمع أعرابيًـا يقـول لآخـر: (انطلـق معي أهبك نبلا)[6]، واستناده في صحة جمـع (فاعـل) علـى (فواعـل) إذا كانـت وصفًا لمذكر عاقل -وهو خلاف ما عليه الباب- إلـى مـا ذكـره صـاحب (تـاج العروس) من أن ذلك موافق للسماع[7]، واستناده فـي صـحة جمـع (فَعْـل) علـى

---

[1]- زهر الآداب للقيرواني ٧١/١ .

[2]- انظر: النحو الوافي ٢٢٥/١ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٣٦٧/١، ١١٤/٣ .

[4]- انظر: المرجع السابق ٢٩٨/٢ .

[5]- انظـر : المرجـع السـابق ٥٢/١، ١١٠، ٥٥٣، ٥٥٩، ٦٣٥، ٢٠/٢، ١٠٨، ٢٣٥، ٢٤٧، ٣٧٩، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٠٦، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥٣، ٣/ ٥١، ١٤٦، ٢٢٧، ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٢٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٤١٣، ٤٤٨، ٤/ ٢١٧، ٥٠٢، ٥٦٦، ٥٨٣، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦١٥، ٦٣٨، ٦٥٥، ٦٦٧، ٦٩٥، ٧٢٩، ٧٨٦.

[6]- انظر: النحو الوافي ٢٠/٢ .

[7]- انظر: المرجع السابق ٦٥٥/٤ .

(أفعال) إلى ثلاثين مثالا مسموعًا عن العرب في ذلك، أوردها صاحب كتاب (إرشاد الأريب لمعرفة الأديب)[١] .

والحق أن رأي جمهور النحاة إذا كان مبنيًا على الكثير الشائع فإنه لا يصح مخالفته بالأمثلة القليلة، كما هو الحال في عدد من المسائل السابقة التي استشهد عليها عباس حسن بعدد قليل من الشواهد مخالفًا بها رأي جمهور النحاة، والغريب في الأمر أن عباس حسن كثيرًا ما رفض القياس على الشواهد القليلة المخالفة للكثير الشائع[٢].

الاستشهاد باستعمال النحاة واللغويين:

تجدر الإشارة إلى أن عباس حسن استشهد في عدد قليل من المسائل باستعمال النحاة واللغويين، ومن ذلك استشهاده على دخول (قد) الحرفية على الفعل المنفي[٣]، بقول ابن مالك:

ولاضطرار أو تناسب صرف   ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف[٤]

واستشهاده على خروج (قاطبة) عن الحالية بقول الجاحظ: (ودحضت حجته قاطبة أهل الأديان)[٥] .

وقد أشار الشيخ محمد الخضر حسين إلى عدم صحة الاستشهاد بعبارات النحاة واللغويين، مستدلا على ذلك بأمثلة من عباراتهم التي تخالف مذهبهم

١-انظر: المرجع السابق ٦٣٨/٤ .

٢- انظر على سبيل المثال: ١٦٤/١، ١٨٠، ٣٢٩، ٤٠٢، ٥٣٨، ٥٥٩، ٥٧٨، ٥٨٧، ٦١٨، ٦٣٨،٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩٥، ٤٠/٢، ٧٤، ٣٣١،٢٩٠، ٣٥٢، ٣٩٩، ٤٩٥ .

٣- انظر: النحو الوافي ٥٢/١ ، ٢٧٤/٤ .

٤- انظر: ألفية ابن مالك ص ٥٠ .

٥- انظر: النحو الوافي ٣٧٩/٢ .

الصريح[1]، وقال: (كل من هؤلاء الأدباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم، وإنما الحجة في روايتهم)[2].

دراسة بعض المسائل:

لعل دراسة بعض المسائل التي استند فيها عباس حسن إلى السماع تلقي الضوء على جوانب أخرى لمنهج عباس حسن في التعامل مع هذا الأصل، وتبين لنا مدى وجاهة استناده إلى السماع فيما ذهب إليه:

أ- تقديم معمول الصلة على الموصول إذا كان ظرفًا أو جارًا مع مجروره .

يشترط النحاة في جملة الصلة أن تتأخر عن الموصول، فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من مكملاتها عليه، إلا إذا كان بعض مكملاتها شبه جملة ففي تقديمه خلاف، وقد وردت شواهد عديدة على تقدم معمول الصلة إذا كان ظرفًا أو جارًا مع مجروره في القرآن الكريم، والشعر العربي المحتج به، غير أن أكثر النحاة يؤولون تلك الشواهد[3] .

وقد ذهب عباس حسن إلى جواز تقديم معمول الصلة إذا كان ظرفًا، أو جارًا مع مجروره، نحو (أمامَنا الذي قرأتَه رسالة كريمة)، متمسكًا في ذلك بما ورد في القرآن الكريم، حيث يقول: (وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح-وفي مقدمته القرآن الكريم- تؤيد هذا الرأي الكوفي الذي يرتضيه بعض أئمة البصريين، كالمازني، والمبرد، وتخالف الرأي الذي يعارضه معارضة أساسها التكلف في التأويل بغير داع. ومنها قوله تعالى: (وكانوا فيه

[1]- انظر: القياس ٣٧، ٣٨ .

[2]- المرجع السابق ٨٢ .

[3]- انظر: الأصول لابن السراج ٢/ ٢٣ ،٢٤، وشرح التسهيل ٢٣٢/١ ،٢٣٧، والارتشاف ١٠٤٠/٢-١٠٤٤، والهمع ١/ ٣٠٢-٣٠٤ .

من الزاهدين)[1]، وقوله تعالى(وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين)[2]، وقد أول كثير من تلك الآيات ونظائرها...وهذا التأويل مرفوض، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة. وغيرها- عن ظاهرها التركيبي العالي، وقد قال المبرد في الكامل (إني أختار هذا الرأي، وإنه رأي المازني أيضًا). هذا وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم-يبيح لنا محاكاتها على الوجه الواردة به من غير تردد)[3] .

أما تفصيل خلاف النحاة في حكم تقدم معمول الصلة ظرفًا أو جارًا مع مجروره على الموصول، فإن النحاة قد اختلفوا في ذلك على مذاهب، بيانها على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب جمهور البصريين[4]، وهو منع تقدم معمول الصلة على الموصول مطلقًا، وقد علل المانعون ذلك بأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد، وقد وضح المبرد ذلك بقوله: (الصلة تمام الموصول، فلو قدمها قبله لكان لحنًا وخطأ فاحشًا، وكان كمن جعل آخر الاسم قبل أوله)[5]، وحكم معمول الصلة حكم الصلة، قال الشاطبي: (ومعمول الصلة جزء من الصلة؛ لأن المعمول تابع للعامل في الأصل تبعية الجزء، ولذلك لا يتقدم المعمول عند جماعة إلا حيث يصح تقدم العامل)[6] .

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين[7]، وهو جواز تقدم معمول الصلة إذا كان ظرفًا أو جارًا مع مجروره على الموصول، وخصه الكسائي والفراء

1- سورة يوسف، الآية: ٢٠ .

2- سورة الأعراف، الآية: ٢١ .

3- النحو الوافي ٣٨٠/١ .

4- انظر: الكامل/١ ٣٧،والبغداديات٥٥٣- ٥٥٩ ،والارتشاف ١٠٤٣/٢، وهمع الهوامع ٣٠٤/١ .

5- الكامل ٣٤/١ .

6- المقاصد الشافية ٤٧٠/١ .

7- انظر:الارتشاف ١٠٤٤/٢، وهمع الهوامع ٣٠٤/١ .

بـالمعمول المجرور بـ (من أو في)[١] ، كما أجاز بعض البصريين تقدمه إذا كان ظرفًا أو جارًا مع مجروره[٢]؛ لأنه يتوسع في المجرورات ما لا يتوسع في غيرها[٣]، واختار هذا القول ابن الضائع[٤]، كما اختاره السيوطي[٥].

المذهب الثالث: جواز تقدم معمول الصلة على الموصول، وذلك مع (أل) خاصة، وهو ظاهر مذهب ابن الحاجب، حيث فرق بين (أل) وغيرها من الموصولات، فقال ممليًا على قوله تعالى: (وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين)[٦] ما نصه: (الظاهر في (لكما) في مثل هذا ونحوه أنه متعلق بـ(الناصحين) ونحوه؛ لأن المعنى عليه ... والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءًا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم، ففرق بينها وبين الموصولات لذلك، كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو مفعول، لتكون مع الحرف كالاسم الواحد؛ ولذلك لم توصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها)[٧] .

وقد استدل المجيزون على ما ذهبوا إليه بمجيء معمول الصلة متقدمًا في آي القرآن، ومن ذلك :

قوله تعالى: (وإنه في الآخرة لمن الصالحين)[٨] ، وقوله: (وقاسمهما إني إني لكما لمن الناصحين)[١] ، وقوله: (وكانوا فيه من الزاهدين)[٢] ، وقوله:

١- انظر: الأصول لابن السراج٢/٢٢٤ .

٢- انظر: الدر المصون ٥/٢٧٩ .

٣- انظر: الارتشاف ٢/١٠٤٤،والتذييل والتكميل ٣/١٧٦،والبحر المحيط ٥/ ٢٩١،وتمهيد القواعد ٢/٧٩٤.

٤- انظر:التذييل والتكميل ٣/١٧٦، وتمهيد القواعد ٢/٧٩٤ .

٥- همع الهوامع ١/٣٠٤ .

٦- سورة الأعراف ، الآية ٢١ .

٧- أمالي ابن الحاجب ١/٢٨٣ وانظر:تعليق الفرائد٢/٣٠٣، وهمع الهوامع ١/٣٠٤ .

٨- سورة البقرة، الآية ١٣٠ .

(وأنا على ذلكم من الشاهدين)[٣]، وقولـــه: (قـــال إنـــي لعملكـــم مـــن القـــالين)[٤]، وقوله عز وجل: (إني لك من الناصحين)[٥].

كما استدلوا عليه بوروده في الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

تقول وصكت صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعسُ [٦]

وقول الآخر:

وعزة أحلى الناس عندي مودةً وعزة عني المعرضُ المتجافي [٧]

وقد تعددت تأويلات النحاة لما ورد من شواهد على النحو الآتي:

الأول: أنه يتعلق بمحذوف يدل عليه الظاهر، والتقـدير: كـانوا زاهـدين فيـه من الزاهدين، وأنا شاهد على ذلكـم مـن الشـاهدين، ونحـو ذلـك. وإلـى هـذا الرأي ذهـب الجرمـي[٨] والمبـرد[٩] وابـن السـراج[١٠] وابـن جنـي[١١]، كمـا

---

[١]- سورة الأعراف، الآية ٢١ .

[٢]- سورة يوسف، الآية ٢٠ .

[٣]- سورة الأنبياء، الآية ٥٦ .

[٤]- سورة الشعراء، الآية ١٦٨ .

[٥]- سورة القصص،الآية ٢٠ .

[٦]- البيت للهذلول بن كعب العنبري، انظر البيت في: الكامل١/٣٤، واللامات ٤٢، والمنصف ١/١٣٠، والتذييل والتكميل ١٧٨/٣، والخزانة ٤٣٠/٨ .

[٧]-ظاهر البيت أنه لكثير وليس في ديوانه، وقد ورد البيت بصيغة أخرى منسوبًا لعروة بن حزام في مجالس ثعلب٢٤١/١،وروايته فيه:

فعفراء أحظى الناس عندي مودة وعفراء عني المعرض المتواني

وانظر: الارتشاف١٠٤٥/٢ .

[٨]- الارتشاف ١٠٤٣/٢ .

[٩]- انظر:الكامل ٣٤/١ .

[١٠]- انظر:الأصول ٢٢٤/٢، والبغداديات ٥٥٨ .

[١١]- انظر: المنصف ١٣١/١ .

ابن مالك، وأشار إلى أن ما ورد في الآيات من وقـوع الجـار مـع مجـروره قبـل (أل) الموصولة المجرورة بـ (مـن) جـائز فـي الكـلام، ولكـن علـى التقـدير السابق لا على أنه متعلق بـ(أل) الموصولة[1] .

وقد اعترض أبو علـي الفارسـي علـى هـذا التقـدير؛ فقـال: (لـيس هـذا الإضمار في الاطـراد والكثـرة كنحـو: أزيـدًا ضـربته، وزيـدًا اضـربه، ومـا أشبهه؛ لأن المفسَّر في هذا مثل المفسِّر في تعريفه وتنكيـره، ولـيس المفسِّـر فـي الآية مثل المفسَّر كذلك ...وحمل الكلام علـى ظـاهره ومـا عليـه الكثـرة أولـى من أن يحمل على إضمار لم يكثر نظيره ولم يطرد)[2] .

الثاني: أنه يتعلق بفعل مضـمر تقـديره (أعنـي) وهـو الـذي يعبـرون عنـه بالتبيين[3]، وينسب هذا القول للبصريين[4]، كما نسبه أبو حيان للمبرد[5] .

الثالث: أن (أل) ليست بمعنى الذي بـل هـي للتعريـف وهـذا رأي المـازني، واختاره المبرد، وأشار إلى اطراده على القياس[6].

وقد اعترض أبو علي على هذا الـرأي، بـأن (أل) إذا كانـت للتعريـف فإنـه لا يصح أن يتعلق بها شبه الجملة؛ لأن الوصف إنمـا عمـل لشـبهه بالفعـل، فـإذا اتصلت به (أل) التعريف زال هذا الشبه[7] .

---

[1]- انظر: شرح التسهيل ٢٣٧/١، وتمهيد القواعد ٧٩٠/٢ .

[2]- البغداديات ٥٥٨ .

[3]- انظر: الارتشاف ١٠٤٣/٢،والتذييل ١٧٦/٣،والمغني ٧٠٣، وتمهيد القواعد ٧٩٤/٢ .

[4]- انظر: الارتشاف ١٠٤٣/٢ .

[5]- المرجع السابق ١٠٤٣/٢ .

[6]- انظر: الكامل ٣٤/١، والأصول ٢٢٣/٢،واللامات ٤١، والبغداديات ٥٥٣، والدر المصون ٢٧٩/٥، وتمهيد القواعد ٧٩٤/٢.

[7]- انظر : البغداديات ٥٥٧ .

الرابع: أن الجار مع مجروره متعلق بما تعلق به الموصول[1]؛ أي أنه متعلق بالكون المحذوف الذي يتعلق به الخبر . وقد اعترض أبوعلي على هذا الوجه بأن شبه الجملة لما ناب عن الفعل المضمر في العمل صار العمل له دون الفعل المضمر، ولو كان الفعل هو العامل لصح تقدم معمول الظرف في نحو(زيدٌ في الدار قائمًا)، فدل امتناعهم من جواز (زيد قائمًا في الدار) على أن الفعل المقدر في (من الزاهدين) ليس هو العامل في معمول الصلة[2].

الخامس: ذكر أبو علي الفارسي أن الجار والمجرور في قوله تعالى: (وكانوا فيه من الزاهدين) يتعلق بـ (كان) الظاهرة على جهة التبيين، كما يصح أن يتعلق بما في (من الزاهدين) من معنى الفعل، فإن لم يكن هناك فعل مظهر نحو قوله تعالى: (إني لك من الناصحين) فالعامل هو معنى الفعل في(من الناصحين) لا غير[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن خلاف النحاة السابق أظهر لنا أن ما ذكره عباس حسن من أن المبرد والمازني يجيزان تقدم معمول الصلة على الموصول كلام غير دقيق؛ لأن الرأي الذي ذهب إليه المازني واختاره المبرد هو أن (أل) للتعريف، كما أن المبرد في رأي آخر له -كما سبق- يذهب إلى أنها اسم موصول ولكن الجار مع مجروره حينئذ يكون متعلقًا بمحذوف لا بها، فلا يصح على أي من الوجهين عنده أن يقال: إنه يجيز تقدم معمول الصلة على الموصول.

والذي أرى أن استناد عباس حسن إلى الآيات السابقة في جواز تقديم معمول الصلة على الموصول إذا كان ظرفًا أو جارًا مع مجروره رأي

[1]- انظر:أمالي ابن الحاجب ٢٨٤/١، والمغني ٧٠٣ ، وتمهيد القواعد ٧٩٤/٢ .

[2]- انظر: البغداديات ٥٥٦ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٥٥٤ - ٥٥٧ .

وجيه؛ لأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما، غير أنني أرى أن الصواب هو قصر الجواز على تقدم الجار مع مجروره والظرف على (أل) خاصة دون غيرها من الأسماء الموصولة؛ لأن أكثر ما ورد من الشواهد إنما هو في (أل) مسبوقة بالجار والمجرور؛ ولما ذكره ابن الحاجب من فرق بين (أل) و غيرها من الأسماء الموصولة؛ ولما ذكره المازني والمبرد من قياسية هذه الصورة وإن خالفا غيرهما في تأويلها .

ب- حكم تصرف (فوق و تحت) .

المراد بتصرف الظرف عند النحاة هو أن يصح استعماله ظرفًا وغير ظرف، أي أنه يصح فيه أن يخرج عن النصب على الظرفية إلى أوجه

مختلفة من الإعراب، كأن يكون خبرًا مرفوعًا، أو فاعلا، أو مفعولا به، أو اسمًا مجرورًا [1] .

وقد قسم ابن مالك ما يتصرف من ظروف المكان إلى أربعة أقسام هي: ما يكثر تصرفه، نحو (مكان و يمين وشمال)، و ما هو متوسط التصرف، نحو(أمام و وقدام و خلف)، و ما يندر تصرفه، نحو(حيث، و وسط، و دون)، و ما هو عادم التصرف، نحو (فوق وتحت وعند ومع)[2].

وقد ذهب عباس حسن إلى صحة تصرف (فوق و تحت)، واستعمالهما غير منصوبين على الظرفية، فقال: (فوق وتحت، لا يتصرفان في رأي كثير من النحاة. وأرى أنهما يتصرفان أحيانًا إذا صار كل منهما اسمًا متجردًا عن الظرفية. ومن هذا في (تحت) قوله عليه السلام: (لا تقوم الساعة حتى يهلك الوعول، وتظهر التحوت)[3]... قال ابن الأثير في النهاية: جعل (تحت) الذي هو ظرف نقيض (فوق) اسمًا، فأدخل عليه لام التعريف، وجمعه. ا هـ ... ويعرب هنا فاعلا)[4] .

أما النحاة فقد اختلفوا في حكم تصرف (فوق و تحت) على قولين:

١- ذهب بعض النحويين إلى صحة تصرف (فوق و تحت)، فتقول: فوقُك رأسك، و تحتُك رجلاك[5]، و يذهب سيبويه إلى أن (تحت) يستعمل اسمًا ، ولكن بقلة، فقال: (و اعلم أن الظروف بعضها أشد تمكنًا من بعض في الأسماء، نحو القُبل والقصد والناحية. وأما الخلف والأمام والتحت فهن

١- انظر: الكتاب ٤٠٧/١، ٤١٦، والمقتضب ١٠٢/٣، والإيضاح ١٦٥، والمقتصد ٦٥٢/١، وشرح المفصل ٤٤/٢، وشرح التسهيل ٢٠١/٢ ،٢٣٠ ، وشرح الكافية٤٩٤/١، والمقاصد الشافية ٣٠٦/٣، وفرائد الدر النظيم ١٣٥ .

٢- انظر: شرح التسهيل ٢٣٠/٢- ٢٤٣ .

٣- أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٨٤٤) ٢٥٨/١٥، والحاكم في المستدرك (٨٦٤٤) ٥٩٠/٤ .

٤- النحو الوافي ١٤٢/٣ .

٥- انظر: التذييل والتكميل ٦٠/٨، تعليق الفرائد ٢٢٠/٥ .

أقل استعمالا في الكلام أن تجعل أسماء. وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار)[١]، وقد تبعه في تصرف (تحت) الجرجاني غير أنه لم يشر إلى قلة التصرف أو كثرته[٢] .

كما أن ابن يعيش لم يفرق بين ما يكثر فيه التصرف من الظروف وما يقل فيه ذلك، بل إنه قرن(فوق و تحت) بما يكثر تصرفه، فقال: (واعلم أن ظرف المكان على ضربين –أيضًا–: متصرف وغير متصرف، فالمتصرف منه ما جاز رفعه، وخفضه، ودخلته الألف واللام ، نحو: خلف، وقدام، وفوق، وتحت، ومكان، وموضع، فهذه كلها متصرفة...)[٣].

ويميل الدماميني إلى أنهما متصرفان، مستندًا في ذلك إلى السماع، حيث يقول: (قلت: وقد وقع لبعض رواة البخاري: (وفوقُه عرش الرحمن) برفع فوق، و (يتوقد تحتُه نارا) برفع تحت، وإنما يخرجان على التصرف، فتأمله)[٤].

ومما استدل به من قال بتصرفهما: مجيء (فوق) مجرورة في قول الشاعر:

فأقسم بالله الذي اهتز عرشه   على فوق سبع لا أعلمه بطلا[٥]

---

[١]- الكتاب ٤١١/١، وانظر: ٤١٦/١ .

[٢]- انظر:المقتصد٦٥٢/١ .

[٣]-شرح المفصل ٤٤/٢ .

[٤]-تعليق الفرائد ٢٢١/٥ .

[٥]- البيت لأبي صخر الهذلي . انظر البيت في:شرح التسهيل٢٣٤/٢، والتذييل٦٠/٨، وتمهيد القواعد٢٠٠٦/٤، وهمع الهوامع ١٨٩/٣ .

كما استدل بعض النحاة[1] على تصرفهما بدخول (من) الجارة عليهما، في نحو قوله تعالى: (فخر عليهم السقف من فوقهم)[2]، وقوله سبحانه: (تجري من تحتها الأنهار)[3] .

٢- ذهب أكثر النحاة إلى أنهما غير متصرفين، فلا يخرجان عن الظرفية[4]، وقد نص الأخفش على أن السماع الوارد بهما إنما هو في مجيئهما ظرفين فحسب، حيث قال: (اعلم أن العرب تقول فوقَك رأسُك، فينصبون الفوق؛ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفًا. ثم قال: وتقول: تحتَك رجلاك، لا يختلفون في نصب التحت)[5].

وقد أجاب النحاة عن أبيات الشعر التي ورد فيها خروج (فوق و تحت) عن الظرفية بندرتها، أو شذوذها[6].

وأما استدلال بعض النحاة على تصرفهما بدخول (من) الجارة عليهما، فقد أشار أكثر النحاة إلى أن دخول (من) لا يثبت به تصرف الظرف؛ لسعة مواضعها، وكثرة تصرفها، وزيادتها[1] .

---

[1]- انظر:المقاصد الشافية ٣١٠/٣- ٣١٢ .

[2]- سورة النحل، الآية ٢٦ .

[3]- سورة البقرة، الآية ٢٥ .

[4]- انظر: شرح التسهيل ٢٣٤/٢، وشرح الكافية٥٠٠/١(وعبارته (عام التصرف)، وهو خطأ والصواب (عادم التصرف)، بمقارنته بما ذكره غيره من النحاة في أقسام الظرف من حيث التصرف وعدمه)، والتذييل والتكميل ٦٠/٨، والمقاصد الشافية٣١٢/٣، ٣١٣، وهمع الهوامع ١٩٨/٣، وحاشية الصبان١٣١/٢، وفرائد الدر النظيم ١٣٩.

[5]-شرح التسهيل ٢٣٤/٢،وانظر: حاشية الخضري٤٠٢/١، وتعليق الفرائد٢٢١/٥، وحاشية الصبان١٣١/٢ .

[6]- انظر: شرح التسهيل ٢٣٤/٢، والتذييل٦٠/٨، والهمع ١٨٩/٣.

والذي أراه هو عدم صحة تصرف (فـوق وتحـت) تصـرفًا مطلقًـا؛ لقلـة مـا سمع من تصرفهما كمـا ذكـر سـيبويه[2]، بلـه أن الأخفـش ذكـر أن المسـموع فيهما عن العرب هو كونهما ظرفين فحسب[3].

على أننا إذا عرفنا أن سيبويه ممن يعدون الجـر بـــ(مـن) تصـرفًا[4]، لكنـه تصرف غير مطلق، فذلك يفيد أن ما ذهـب إليـه سـيبويه مـن تصـرف (تحـت) يحتمل أن يكون المراد به دخول (من) عليهـا فقـط، ومـا تطـرق إليـه الاحتمـال بطل به الاستدلال. وقد أشار الشاطبي إلـى أن هـذا هـو ظـاهر كـلام سـيبويه، فقال: (إذا وجدنا ظرفًا دخلت عليه (من) حكمنا بتصـرفه فـي ذلـك الموضـع ... ولا يكون متصرفًا بإطلاق في الحكـم بـالجر بمـن وحـدها، ولا بـإلى أو غيرهـا وحدها، بل لا بد مـن ضـمائم أخـر، كتنكيـره، وتعريفـه، واسـتعماله فـاعلا أو مفعولا وما أشبه ذلك، فهـي قـرائن منضـمة، بمجموعهـا يحكـم علـى الظـرف بالتصرف المطلق، وهو ظاهر كلام سيبويه إذا جمع أوله وآخره)[5] .

ثم إن عباس حسن قد خالف رأيه هذا، فـذهب فـي موضـع آخـر مـن كتابـه (النحو الوافي) إلى عدم الأخذ برأي مـن قـال بتصـرفهما، إذ قـال عنـد حديثـه عن الظروف المتصرفة وغيـر المتصـرفة: (هنـاك رأي يقـول: (فـوق وتحـت) يتصرفان نادرًا. ولا داعي للأخذ به)[6].

1- انظر: المقتصد ٦٥٢/١، وشرح المفصل ٤٤/٢، وشرح التسهيل ٢٠٢/٢، وشرح الكافية ٤٩٤/١،وتوضيح المقاصد ٢٩٥/١، وشرح التصريح ٣٤٢/١ .

2- انظر: الكتاب ٤١١/١ ، ٤١٦ .

3- انظر: شرح التسهيل ٢٣٤/٢ .

4- انظر:الكتاب ٤٠٧/١، ٤٠٨ .

5- المقاصد الشافية ٣١٢/٣، ٣١٣ .

6- النحو الوافي ٢٦٦/٢ .

ج- دخول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل من غير أن يكون خبره اسم إشارة، في نحو (ها أنا أفعل) .

ذكر النحاة أن (ها) حرف تنبيه، وأن أكثر استعمالها مع ضمير الرفع المنفصل نحو (هاأنذا) ، أو اسم الإشارة نحو (هذا)[١] .

وقد اشترط بعض النحاة لصحة دخول (ها) على ضمير الرفع المنفصل أن يكون مخبرًا عنه باسم إشارة، فلا يصح نحو (ها أنا أفعل)، لعدم الإخبار عنه باسم الإشارة، وقد أشار إلى ذلك ناظر الجيش فقال موضحًا رأي ابن مالك : (أما كون (ها) للتنبيه فمعلوم، وقد ذَكر أنها تستعمل مع ضمير رفع منفصل أو مع اسم إشارة ، أما ضمير الرفع فشرطه أن يكون مخبرًا عنه باسم إشارة، كقوله تعالى: (هأنتم أولاء تحبونهم)[٢] ، لا يقال : إنها هي الداخلة على اسم الإشارة ولكنها قدمت ؛ لأن قوله تعالى: (هأنتم هؤلاء جادلتم)[٣] يدفع ذلك، ودخولها على ضمير مخبر عنه بغير اسم الإشارة، وقد ورد ولكن عدوه شاذًا ، أنشد أحمد بن يحيى[٤] وذكر أن الفراء أنشده:

أبا حكم ها أنت عم مجالدٍ وسيِّد هذا الأبطح المتناحر[٥])[٦]

كما أشارت بعض المعاجم اللغوية إلى أن الخليل، وسيبويه، والفراء، والحريري لا يجيزون دخول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل إذا لم يكن خبره اسم إشارة[٧] .

١- انظر: الكتاب ٣٥٤/١ ، ومعاني الحروف للرماني٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٥/٤، ومغني اللبيب ٤٥٦.

٢- سورة آل عمران، الآية ١١٩ .

٣- سورة النساء ، الآية ١٠٩ .

٤- أي ثعلب .

٥- قال الفراء: (وأنشدني بعض بني أسد) انظر: معاني القرآن للفراء٢٩٦/٣، والجنى الداني ٣٤٨، وشرح التسهيل للمرادي٦٠٦/١، وارتشاف الضرب ٩٧٧/٢.

٦- تمهيد القواعد ٤٤٩١/٩ ، وانظر:شرح التسهيل للمرادي٦٠٦/١، وارتشاف الضرب ٩٧٧/٢.

٧- انظر: ما نسب إلى الفراء في لسان العرب تفسير (هذا) ٤٥٣/١٥، وما نسب إلى الخليل وسيبويه والحريري في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني (باب الهاء) ٦٨٩.

وقد ذهب عباس حسن إلى جواز هذا الأسلوب، محتجًا على صحته بالسماع، حيث قال : (والشائع هو دخول (ها) التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذي خبره اسم إشارة، نحو (هاأنذا) المقيم على طلب العلوم . وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشارة ، نحو هاأنا ساهر على صالح الوطن.. وهو مع قلة شيوعه جائز، لورود نصوص نظمية ونثرية،فصيحة متعددة،تكفي للقياس عليها)[١].

ومن الشواهد التي أوردها عباس حسن ، قول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– :(هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا أبو بكر، وهاأنا عمر).

و قول مجنون ليلى:

وعروة مات موتًا مستريحا وهاأنا ميت في كل يوم[٢]

وقول عوف بن مُحلَّم :

ولوعًا فشطت غربة دار زينب فهاأنا أبكي والفؤاد جريح[٣]

وقول سحيم :

لو كان يبغي الفداء قلت له هاأنا دون الحبيب يا وجعُ [٤]

كما ذهب مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى صحة هذا الاستخدام، مستدلاً عليه بما سمع من كلام العرب، فجاء في قرار المجمع ما نصه: (ترى اللجنة أنه يجوز دخول (ها) التنبيه على الضمير، دون أن يكون الخبر اسم

١- النحو الوافي ١/ ٢٢٥ .

٢- انظر: ديوان مجنون ليلى ص ٢٥٦، ورواية الديوان هي: وها أنذا أموت بكل يوم .

٣- نسبه بعضهم إلى أبي كبير الهذلي (هامش الكامل للمبرد٩٢/٣) ، وانظر: أمالي القالي ١٣٣/١ .

٤- انظر: ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، ص ٥٤ .

إشارة نحو: (هاأنا أفعل) و (هاأنت تفعل) مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يحتج بقولهم...)[١].

وما نسب إلى الخليل من عدم صحة هذا الأسلوب، يمكننا أن نستنتجه من أقوال النحاة، فقد قال سيبويه: (وزعم الخليل –رحمه الله– أن (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت هذا ...فقدموا (ها) وصارت أنا بينهما)[٢]، وهذا مبني عند الخليل على أن (ها) لا تدخل إلا على مبهم، والضمائر ليست مبهمة عند الخليل؛ ولهذا يرى الخليل أن (ها) في نحو (هاأنذا) داخلة على المبهم تقديرًا، وقد أشار ابن يعيش إلى هذا التصور عند الخليل، فقال: (تقول: (هاأنذا) فها داخلة عند سيبويه على المضمر الذي هو أنا لما ذكرناه من شبهه بالمبهم، وعند الخليل أنه داخل على المبهم تقديرًا، والتقدير (ها ذا أنا) فأوقعوا أنا بين التنبيه والمبهم...فسيبويه يرى أن دخولها على المضمر كدخولها على المبهم، والخليل يعتقد دخولها على المبهم وإنما قدموا التنبيه والتقدير هذا هو)[٣]، أي أن الخليل يرى أنه لا يجوز دخولها على غير المبهم؛ ولهذا أوّل دخولها على الضمير في (هاأنذا)، أما سيبويه فيرى جواز دخولها على المضمر لما بينه وبين المبهم من شبه، وبناء على هذا التصور عند الخليل –رحمه الله– فإنه لا يصح أن تقول: (ها أنا أفعل) ؛ لأن (ها) دخلت مباشرة على ضمير الرفع، في حين أنها في نحو (هاأنذا) دخلت عند الخليل على اسم الإشارة تقديرًا، لا على ضمير الرفع .

وبناء على ما ذهب إليه الخليل من أن (ها) هي التي مع اسم الإشارة، ثم صدرت وأقحم بينهما ضمير الرفع المنفصل، فقد ذهب إلى أنه لا يجوز نحو(ها هم هؤلاء)، فقال : (لا يجوز:ها هم هؤلاء ؛ لأن الهاء لا تعاد

---

[١]- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ١١٧ .

[٢]- الكتاب ٣٥٤/٢ .

[٣]- شرح المفصل ١١٦/٨ .

مرتين)[1]، وقد استدل سيبويه على عدم صحة ما ذهب إليه الخليل بقوله تعالى: (ها أنتم هؤلاء) فقال: (فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولا إذا قلت هؤلاء، لم تعد (ها) ها هنا بعد أنتم)[2].

وأما ما نسب إلى سيبويه من عدم صحة هذا الأسلوب، فهو يتعارض مع ظاهر كلامه؛ وذلك أنه يصح عنده أن تدل (ها) على التنبيه دون أن تكون مع اسم الإشارة، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (وقد تكون (ها) في (هاأنت ذا) غير مقدمة، ولكنها تكون بمنزلتها في هذا)[3]، وقد وضح أبو حيان مراد سيبويه من قوله السابق، فقال:(ومعنى قول سيبويه: أن (ها) في (هاأنت ذا) قد تتجرد للتنبيه غير مصحوبة لاسم الإشارة، فلا تكون مقدمة على الضمير من اسم الإشارة. وقوله (ولكنها تكون بمنزلتها في هذا) أي : تدل على التنبيه وإن لم تكن مع اسم الإشارة، كما تدل عليه مع اسم الإشارة)[4].

كما يمكننا أن نفهم جواز هذا الأسلوب عنده من نص ابن يعيش السابق، حيث يظهر منه أنه لا فرق عنده في دخول (ها) على المضمر في نحو (ها أنا أفعل) أو (هاأنذا أفعل) فهي عنده في كلا الحالتين إنما دخلت على المضمر لما بينه وبين المبهم من شبه.

أما ما ذكره ابن منظور من أن الفراء قال حاكيًا عن العرب: (لا يكادون يقولون ها أنا)[5]، فكلام تنقصه الدقة في النقل؛ لأن كلام الفراء في (معاني القرآن) يختلف عما حكاه ابن منظور عنه، إذ يقول الفراء: (العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بهذا وهذان وهؤلاء فرقوا بين (ها)وبين(ذا) وجعلوا

---

[1]- كتاب العين (باب الهاء) ٢٨٣/٤ .
[2]- الكتاب ٢/ ٢٥٤، ٢٥٥ .
[3]- المرجع السابق ٣٥٤/٢ .
[4]- التذييل والتكميل ٢٠٠/٣ .
[5]- لسان العرب (هذا) ٤٥٣/١٥ .

المكني بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت ؟ فيقول القائل: هاأنذا، ولا يكادون يقولون : هذا أنا)[1]، فهاء التنبيه فيما حكى الفراء ندرته عند العرب إنما هي داخلة على اسم الإشارة المخبر عنه بضمير الرفع، وأحسب أنه لا يخفى أن (ها أنا) يختلف عن (هذا أنا).

كما أننا نجد عدم الدقة في النقل فيما تناقلته بعض كتب التصحيح اللغوي المعاصرة[2]، من أن الحريري يرى عدم صحة نحو (ها أنا أفعل)؛ وذلك أن الحريري لم ينكر صحة هذا الأسلوب، وإنما أنكر حذف (ها) التنبيه في قولهم (هو ذا يفعل)، حيث قال: (ويقولون: هو ذا يفعل وهو ذا يصنع، وهو خطأ فاحش ولحن شنيع، والصواب فيه أن يقال فيه: هاهو ذا يفعل، وكان أصل القول: هو هذا يفعل، فتفرع حرف التنبيه الذي هو ها من اسم الإشارة الذي هو ذا ، وصدر في الكلام وأقحم بينهما الضمير)[3]، اللهم إلا أن يقال إن عدم صحة (ها أنا أفعل) عند الحريري، مفهوم مما ذهب إليه من أن حرف التنبيه متفرع عن اسم الإشارة، وهو ما ذهب إليه الخليل .

في حين لم يشترط المالقي لصحة دخول (ها) على ضمير الرفع ما اشترطه بعض النحاة، فقال: (وأما الواقعة متفرقة فلا موضع لها يختص بها، بل إذا أريد التنبيه كقوله تعالى: (ها أنتم أولاء) و (ها أنتم هؤلاء) على قراءة من مد، ومن قصر فله وجه، وتقول: ها أنا أفعل)[4].

---

[1]- معاني القرآن ٢٣١/١، ٢٣٢ .

[2]- انظر: معجم الأغلاط اللغوية للعدناني (باب الهاء) ٦٨٩، ومعجم الخطأ و الصواب لإميل يعقوب (باب الهاء) ٢٥٩ .

[3]- درة الغواص ٧٢ .

[4]- رصف المباني ٤٦٩ .

ويظهر لي أن المرادي لا يرى هذا الشرط –أيضـا–بـدليل قولـه: (ويؤيـد مـا قاله سيبويه أن (ها)قد دخلت علـى الضـمير، ولـيس خبـره اسـم إشـارة كقـول الشاعر:

أبا حكم ، ها أنت عم مجالد

قال بعضهم : وهو شـاذ)[١] ، ونلحـظ أن عبارتـه فـيمن رأى شـذوذ البيـت توحي بالتضعيف، وهذا ما نلحظه –أيضًـا– فـي شـرحه للتسـهيل ، حيـث بنـى الفعل للمجهول حين عرض لشـرط دخـول (هـا) التنبيـه علـى ضـمير الرفـع، فقال: (قيل: وشرط ذلك أن يكـون الضـمير مبتـدأ وخبـره اسـم إشـاره، وشـذ دخولها فيما ليس خبره اسم إشارة)[٢] .

وإن مما يؤيد صحة دخول (هـا) التنبيـه علـى ضـمير الرفـع مـن غيـر أن يكون خبره اسم إشارة ، ما ذكره عـدد مـن النحـويين فـي توجيـه (أولاء) فـي قوله تعالى: (هـأنتم أولاء) حيـث أشـاروا إلـى أنهـا تحتمـل أن تكـون اسـمًا موصولا[٣]، ولو كانوا يشترطون لـدخول (هـا) علـى ضـمير الرفـع أن يكـون خبره اسم إشارة لم يجز عندهم جعل الخبـر هنـا اسـمًا موصـولا . وقـد نسـب الأنباري القول بأن (أولاء) في الآية اسمًا موصولاً إلى الكوفيين[٤] .

ويتحصل من كل ما سبق أن ما ذهب إليـه عبـاس حسـن مـن جـواز دخـول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مـن غيـر أن يكـون خبـره اسـم إشـارة رأي سديد، فهو أسلوب صحيح له مـا يؤيـده مـن كـلام العـرب شـعرًا ونثـرًا، ومن كلام النحاة قديمًا وحديثًا، كما أن له وجهًـا فـي القيـاس يؤيـد جـوازه هـو

---

[١]- الجنى الداني ٣٤٨ .

[٢]- شرح التسهيل للمرادي ٦٠٦/١ .

[٣]- انظر:إعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١٧٢/١، وكشف المشكلات للباقولي ٣٤١/١،والكشاف ٣٩٨/١،والدر المصون ٢٤١/٣ .

[٤]- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢١٧/١ .

شبه المضمر بالمبهم، كما وجهه سيبويه؛ ولأن ما ذكره الخليل -رحمه الله- وغيره من أن (ها) في نحو (ها أنا ذا) تفرعت عن اسم الإشارة، وصُدِّرت في الكلام وأقحم بينهما ضمير الرفع، مردود بقوله تعالى: (ها أنتم هؤلاء) كما ذكر سيبويه .

ثانيًا:

القياس

تعريف القياس، وأهميته:

القياس هو الدليل الثاني من أدلة النحو العربي، فهو تالٍ للسماع؛ لأن السماع هو القاعدة التي ترتكز عليها بقية الأصول النحوية، وقد بين سيبويه منزلة القياس من السماع، فقال: (ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه)[١]، كما أكد ابن السراج هذه المنزلة بقوله: (إذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس)[٢].

و القياس في عرف النحاة له معنيان[٣]:

الأول : القياس الاستعمالي، وقد عرفه الأنباري بقوله: (هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه . كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم)[٤].

الثاني: القياس النحوي، وقد عرفه الأنباري بقوله: (هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع)[٥].

وقد وضح الشاطبي الفرق بين النوعين، فقال: (اعلم أن القياس في العربية يطلق على وجهين: أحدهما أن يلحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما، من غير أن يبحث: هل قالته العرب أو لم تقله؛ لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمتَ به لكان على هذا النحو يقينًا أو غلبة ظن، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ، ونصب الحال...والثاني أن تقيس أيضًا ما لم تقله على ما

١- الكتاب ٢٠/٢ .

٢- الأصول ٨٨/١ .

٣- انظر:الأصول لتمام حسان ١٥١، والقياس في اللغة العربية لمحمد حسن عبدالعزيز ٢٠ .

٤- الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

٥- لمع الأدلة ٩٣ .

قالته، لكن بعد البحث والتنقير: هل تكلمت به العرب أم لا ؟ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العمل عليه وإن خالف القياس الذي استقريناه في المسألة، ونترك القياس فلا نلتفته. وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس، وحملناه على الأكثر. وهذا كالمصادر والأفعال المضارعة الجارية على الماضية، وبالعكس)[١].

كما أن القياس في النحو قد يطلق ويراد به معنى آخر غير المعنيين السابقين، إذ يستخدم ويراد به القانون الكلي[٢]، وهذا ما نفهمه من قول سيبويه متحدثًا عن (ما): (وأما بنو تميم فيجرونها مُجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء. وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار)[٣] .

ويمكننا أن ندرك بوضوح من كلام الشاطبي السابق منزلة القياس من السماع، فالسماع عند النحاة هو الأصل؛ وذلك أنه إذا تعارض السماع والقياس أُخذ بالسماع وترك القياس، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في باب تعارض السماع والقياس، فقال موضحًا علة تقديم السماع: (إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره؛ وذلك نحو قوله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان)[٤]، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع)[٥] .

١- المقاصد الشافية ٣٢٣/٤ .

٢- انظر: الكتاب١/ ٨٠ ، ١٣٦، ٢٠٩، والخصائص٥٢/١ ، ١٠٠، ١٢٥، ١٣٦، وشرح الكافية ٢٥/١ .

٣- الكتاب ٥٧/١ .

٤- سورة المجادلة، الآية: ١٩ .

٥- الخصائص ١١٧/١ .

فإذا لم يأت في المسألة سماع فإن الوجه عند النحاة هو اعتماد القياس فيأخذون فيها بما يوافق نظام اللغة وقانونها، يقول ابن الطيب الفاسي: (إن لغاتهم في غاية الضبط، وإن وقع فيها اختلاف قليل فإنه لا يؤدي إلى اختلالها واختلاطها، بل إذا وقع خلاف رجع لوجه من القياس يقتضيه، ومذهب واضح يقبله قانون كلامهم ويرتضيه)[1].

منهج عباس حسن في القياس:

يرى عباس حسن أن القياس اللغوي الصحيح هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك[2].

و يرى أن القياس عند القدماء سلك منهجًا وعرًا معقدًا، لا يتفق مع طبيعة اللغة؛ وسبب ذلك في نظره أن النحاة (عقدوا بينه وبين القياس في علم أصول الفقه روابط وأشباهًا رتبوا عليها أحكامًا عجيبة، لغوية وشرعية، وأسرفوا في التفصيل، والتفريع، والاستدلال، إسرافًا جاوز حد الإبانة، وإيضاح الحقائق العلمية، واستحال ألغازًا ومعميات يضيق بها الصدر، ويضل فيها الفهم، ولسنا بحاجة إلى شيء من ذلك، فليس يعنينا من القياس اللغوي إلا أنه

---

[1]- فيض نشر الانشراح ٢/ ٨٥٧ .

[2]- اللغة والنحو ٢٢ .

محاكاة العرب في كلامهم)[١]، كما يرى أن مفهوم القياس عند النحاة يشوبه غموض وخفاء أوقعهم في الاضطراب في كثير من الأحكام النحوية[٢].

أثر موقف عباس حسن من القياس النحوي في المسائل النحوية:

ظهر لموقف عباس حسن من القياس النحوي عند النحاة أثر ظاهر في كثير من آرائه في المسائل النحوية في كتابه (النحو الوافي)، حيث نراه يرفض بعض الأحكام النحوية؛ لأنها مبنية على قياس منطقي فحسب، دون استنادها إلى المسموع من النصوص العربية، وذلك مثل رفضه ما ذهب إليه النحاة من عدم تثنية الوصف العامل وجمعه، مشيرًا إلى أن ما احتج به النحاة في هذه المسألة من أن الوصف الذي يرفع فاعلا بمنزلة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، مبني على التخيل والتوهم[٣].

وكذلك رفضه ما ذهب إليه النحاة من أن الوصف العامل لا تدخل عليه (من) الزائدة، حيث أشار إلى أن ما ذهب إليه النحاة من أن الوصف العامل بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه (من) الزائدة، حجة متوهمة غير مقبولة[٤].

كما نلمس ذلك في رفضه نصب الفعل المضارع المسبوق بواو المعية، والواقع بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي، مشيرًا إلى أن حمله على (فاء السببية) حجة غير كافية للقول بجواز ذلك؛ لعدم وجود السماع، حيث قال: (التشابه قوي بين الحرفين في نواح متعددة، فلا عيب في حمل واو المعية على فاء السببية. وفي هذا الرأي تيسير، ولكن فيه إهدار لأهم

---

[١]- اللغة والنحو ٢٢، ٢٣ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ٤٠- ٦٥ .

[٣]- انظر: النحو الوافي ٤٥٤/١ .

[٤]- انظر: المرجع السابق ٤٤٨/١ .

الأسس التي تراعى، وهو السماع الكثير الوارد ؛ ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعة: احترامًا للأساس السابق)[١].

ومنه أيضًا رفضه حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة، ومثال ذلك أنه إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع توكيدًا معنويًا جيء بلفظ التوكيد المعنوي (نفس، عين) بشرط أن يفصل بينه وبين المؤكد ضمير منفصل أو غيره، بهدف دفع الاحتمالات غير المقصودة، ففي نحو (خرجت البقرة عينها أو نفسها) قد يفهم أن المراد خروج العين الحقيقية، ويمنع الفاصل هذا الاحتمال. ثم حُمل عليه غيره من الأمثلة غير المحتملة. ويرى عباس حسن أن هذا صحيح في هذا المثال، وأما الحمل عليه فالحق فيه هو استعمال العرب[٢] .

و لعل من أبرز القضايا التي يتضح فيها موقف عباس حسن من القياس، رأيه في حكم الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف، ورأيه في المراد بالكثرة والقلة عند النحاة؛ ولهذا نقف مع هاتين المسألتين:

أ- الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف .

ذهب عباس حسن إلى جواز الأخذ بالقياس فيما كان له سماع مخالف للقياس، حيث قال متسائلا: (أمن الخير للغتنا أن نقف باللفظ المسموع عند حد السماع الوارد به، ولا نخضعه لحكم القياس؛ كما يرى فريق من النحاة، أم الخير في الانتفاع بالحالتين: حالة السماع التي ورد بها، وحالة القياس الذي ينطبق عليه كما يرى فريق آخر؟ يبدو لنا الخير واضحًا جليًا في الرأي

١- النحو الوافي ٤/٣٧٦، ٣٧٧ .

٢- المرجع السابق ٣/ ٥٢٤ .

الأخير)[1]، ولم يقف عباس حسن برأيه هذا عند حدود التنظير، بل تجاوز ذلك إلى واقع اللغة، حيث نلمس آثار رأيه هذا في كثير من المسائل، ومن تلك المسائل ما يأتي:

١- من أبرز المسائل التي أخذ فيها عباس حسن بالقياس مع وجود السماع المخالف للقياس ضوابط مصادر الفعل الثلاثي، حيث قال: (الواجب أن نعتمد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي للفعل، ولا نبالي بعد ذلك أله مصدر سماعي آخر أم لا؟)[2].

٢- صياغة الصفة المشبهة، حيث قال: (يجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التي عرضناها، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصة بهذه الصيغة. ولا التفات إلى الرأي القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعية إن وجدت؛ لأن الأخذ بهذا الرأي معطل للقياس؛ مناف لمعناه الحقيقي، وللغرض منه...)[3].

٣- ومنه أيضًا ما ذهب إليه في باب الممنوع من الصرف، حيث ذهب النحاة إلى منع (حسان) من الصرف لمجيء السماع به، في حين يرى عباس حسن جواز صرفه بناء على جواز ذلك في القياس[4].

٤- كما ذهب إلى جواز القياس فيما ورد له سماع مخالف في صيغ جموع التكسير، ووضح علة ذلك، فقال مشيرًا إلى حكم من يعرف ضوابط صيغ جموع التكسير: (إنه حر في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعي وحده، و إلا

١- اللغة والنحو ٦٤ .

٢- النحو الوافي ١٨٩/٣ .

٣- المرجع السابق ٣/ ٢٩١ .

٤- انظر: المرجع السابق ٢٣٤/٤ .

كانت الضوابط المطردة، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع عبثًا لا جدوى منه، فوق ما في البحث عن المسموع من عناء وإرهاق يبلغان حد التعجيز؛ بسبب كثرة المراجع، وتنوعها، وتباين طرائقها)[١].

٥- و ذهب في باب الإعلال والإبدال إلى جواز الأخذ بالقاعدة المطردة دون عناء البحث عن المسموع، فإن علم المسموع جاز الأخذ به أو بالقاعدة المطردة[٢] .

٦- وخالف بعض النحاة الذين اشترطوا لصحة التعجب ألا يستغنى عن الصياغة بصياغة أخرى مسموعة، حيث ذكر أن هذا شرط غير مقبول؛ لأنه تكليف بما لا يطاق من البحث في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية، كما أشار إلى أن هذا الشرط تحويل للقياس عن معناه السديد[٣] .

٧- كما أجاز عباس حسن أن تقول: (ودع) و(وذر) لجواز ذلك في القياس وإن كان السماع ورد بترك هذين الفعلين[٤]، وأجاز في (استحوذ) و (استصوب)، جعلهما أصلا يقاس عليه على الرغم من مخالفتهما للقياس، فيجوز عنده أن تقول استباع على الأصل أو استبيع كاستحوذ[٥]، ولا شك أن القياس على هاتين اللفظتين مخالف للسماع الوارد في غيرهما.

وعلى الرغم من أن هذا هو الأصل عنده إلا أننا نراه -أحيانًا- يستحسن الاقتصار على السماع المخالف للقياس، ومن ذلك استحسانه الاقتصار على

١- النحو الوافي ٤/ ٦٣٤ - ٦٣٦.

٢- انظر: المرجع السابق ٧٥٦/٤ .

٣- انظر: المرجع السابق ٣٥٢/٣ .

٤- انظر: اللغة والنحو ٦٠ ، وقد أشار ابن درستويه إلى أن استعمال الماضي واسم الفاعل والمصدر من يذر ويدع لا يعد خطأ (تصحيح الفصيح: ٤٦٧) .

٥- انظر: اللغة والنحو ٦٢- ٦٤ .

(إخال) في مضارع (خالَ)، حيث أن المسموع الكثير فيها هو (إخال) والقياس هو (أخال) وهي لغة قليلة مسموعة[1] .

أما مناقشة رأيه في هذه المسألة، فسوف يكون من خلال دراسة إحدى المسائل السابقة .

ب- منا قشة رأي عباس حسن في مفهوم الكثرة والقلة عند النحاة .

أشار عباس حسن إلى خفاء حقيقة القياس على النحاة، و أن في مفهوم الكثرة والقلة عند النحاة غموضًا أوقعهم في الاضطراب والتناقض في أحكام النحو[2]، كما ذكر أن تحديد القليل الذي يمنع القياس موضع خلاف شديد بين النحاة[3].

و ذكر عباس حسن أن الذي يمنع القياس عند النحاة هو القلة الذاتية، وأما القلة النسبية فذكر أنها لا تمنع من القياس عند النحاة، حيث يقول: (إذ المقرر أن القلة النسبية لا تمنع القياس)[4]، وقد تردد رأيه هذا في مواضع كثيرة من كتابه (النحو الوافي)[5].

1- انظر: النحو الوافي ٧/٢ .

2- انظر: المرجع السابق ٤٦١/٣، ٤٦٢، اللغة والنحو ٤٠-٦٤ ، ١١٢ .

3- انظر: النحو الوافي ٧٩/٣ .

4- النحو الوافي ٧٤/٢ .

5- انظر: المرجع السابق ٧٤/٢، ٣٢٤، ٣٦٨، ٣٨٢، ٤٠٤ ، ٤٧٢ ، ٦٥/٣، ٧٩، ٣٢٥، ٤٩٦، ٤٦٥/٤، ٤٦٧، ٥٩٦، ٦٣٤، ٧٣٢ .

وقد وضح عباس حسن المراد بالقلة النسبية والقلة الذاتية، فقال مشيرًا إلى القلة النسبية: (إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم. وكلا النوعين في ذاته كثير العدد، يصح محاكاته والقياس عليه، ولكن أحدهما أكثر عددًا من الآخر، فالآخر قليل بالنسبة للأكثر. فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته...أما القلة الذاتية فقلة عددية أيضًا: ولكنها بارزة واضحة في ذاتها، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها؛ لضآلتها العددية، بحيث يمكن الحكم سريعًا بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها)[١] .

وما ذكره عباس حسن من أن المقرر عند النحاة هو أن القلة النسبية لا تمنع القياس كلام غير دقيق؛ لأن الذي يمنع القياس ويجيزه عند النحاة من السماع القليل ليس القلة الذاتية ولا القلة النسبية في حد ذاتها، وإنما هو ما يظهر لهم من موافقة هذا القليل لقياس نظائره أو مخالفته لها؛ أي مدى موافقة هذا القليل للأصول العامة، والقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب[٢]، وهذا تفسير ما ذهبوا إليه من أنه قد يقاس على القليل في حين لا يقاس على ما هو أكثر منه[٣]، فالقليل إذا وافق قياس نظائره جاز القياس عليه عند النحاة وإن كان قليلا في ذاته، مثل ذهابهم إلى جواز القياس على ما ورد من قولهم (شنئي) في النسب إلى (شنوءة)[٤]، في حين أنهم يمنعون القياس على ما كان كثيرًا في ذاته قليلاً نسبة إلى غيره إذا كان مخالفًا لقياس نظائره، مثل ذهابهم إلى عدم صحة القياس على ما ورد من وقوع المصدر موقع الحال[٥].

١- المرجع السابق ٧٩/٣ .

٢- انظر: ضوابط الفكر النحوي للدكتور محمد عبدالفتاح الخطيب ١/ ٤٥٥ .

٣- انظر: الخصائص ١١٥/١- ١١٦ .

٤- الكتاب ٣٣٩/٣ .

٥- انظر:الارتشاف ١٥٧٠/٣، والمساعد ١٤/٢، وهمع الهوامع ١٥/٤ ، وحاشية الخضري ٤٣٤/١ .

دراسة بعض المسائل:

أ- (القول بالقياس فيما كان له سماع مخالف)

مصادر الأفعال الثلاثية

ذهب جمهور النحاة إلى أن مصـــادر الأفعـــال الثلاثيـــة مبنيـــة علـــى الســـماع، وأما المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحــرف فمبنيــة علــى القيــاس[١]، وقــد أشار سيبويه إلى أنه لا يمكــن ضــبط مصــدر الفعــل الثلاثــي بالقيــاس، فقــال: (وهذه الأشــياء لا تضــبط بقيــاسٍ ولا بــأمرٍ أحكــم مــن هــذا . وهكــذا مأخــذ الخليل)[٢]، وقــد علــل المبــرد ذلــك بقولــه : (وإنمــا اســتوت المصـــادر التـــي تجاوزت أفعالها فجرت على قياس واحــد؛ لأن الفعــل منهــا لا يختلــف. والثلاثــة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة؛ فلــذلك اختلفــت مصـــادرها)[٣]، كمــا أشــار إلى ذلــك ابــن جمعــة الموصــلي، فقــال: (وطريــق معرفتهــا الســماع لكثــرة اختلافها، وعدم لزومها طريقة واحــدة فــي تبعيتهــا الفعــل؛ لأن بعضــها يتــداخل على مصادر بعض ... فمعرفتها إذًا من اللغة أبلغ من معرفتها من النحو)[٤].

وعلى الرغم من ذلك فقد حــاول النحــاة وضــع ضــوابط قياســية لمصـــادر الثلاثي، وهذه الضوابط منها ما يــرتبط بالمعــاني، ومنهــا مــا يــرتبط بــالأوزان، وقد حصر ابن الناظم أوزانها المقيسة في عشــرة فقــال: (المقــيس منهــا عشــرة أمثلة، والبواقي مقصــورة علــى الســماع. فــالمقيس: مَفْعَــل ،وفَعْــل ، وفُعُــول، وفُعَال، وفَعَل، وفَعَالة، وفُعُولة، وفَعِيل، وفِعَــال، وفِعَالــة)[٥] ، كمــا نــص عليهــا الرضي مشيرًا إلى أن الأولــى الابتــداء بالضــوابط المتصــلة بــالمعنى ، فقــال: (الأولى بنا أولاً أن لا نعــين الأبــواب مــن فَعَــلَ وفَعِــل وفَعُــل ، ولا المتعــدي واللازم، بل نقول : الغالب فــي الحِــرف وشــبهها مــن أي بــاب كانــت الفِعالــة بالكسر، كالصياغة... والغالب في الشراد والهياج وشبهه الفِعال كالفرار...

---

[١] -انظر:المقتضب ١٢٢/٢، ودقائق التصريف لأبي القاسم المؤدب ٦٠، والتبصرة والتذكرة للصيمري٤٧٣-٤٨٠، والأفعال لابن القطاع ١٠/١ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٢٥/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٩٤/٢ .

[٢] - الكتاب١٥/٤ .

[٣] - المقتضب١٢٢/٢ .

[٤] - شرح ألفية ابن معطي ١٢٩٤/٢ .

[٥] - لامية الأفعال ٧١، ٧٢ .

ثم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَعْل ؛ من أي باب كان، نحو قتلَ قتلاً، وضرب ضربًا، وحمد حمدًا ، وفَعَل اللازم على فُعُول ، نحو دخل دخولاً ، وأما فَعِل اللازم ففَعَل بالفتح ، كتَرِب تَرَبًا، وفَعُل -وهو لازم لا غير- فَعَالة في الأغلب، نحو كَرُم كَرامة)[1] .

وتبرز ثمرة هذه الضوابط في الأفعال التي لم يرد في مصادرها سماع، حيث تقاس على نظائرها، وقد أشار إلى ذلك الأشموني بقوله: (والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش)[2].

وأما ما ورد له سماع يخالف هذا القياس فقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب، وضحها ابن عقيل بقوله: (والمذاهب في المسألة ثلاثة:

أحدها: أن فَعْلاً قياس في المتعدي من فَعَل و فَعِل، فيما لم يسمع خلافه، فإن سمع خلافه وقف عنده، وهو مذهب سيبويه والأخفش؛ قالوا: ضربها الفحل ضِرابًا، والقياس: ضَربٌ ، ولا يقولونه، كما لا يقولون: نكْحًا وهو القياس .

والثاني: أن القياس جائز ، وإن سمع غيره، وهو ظاهر قول الفراء .

والثالث: لا يقاس ؛ فلو ورد فعل منه ، لا يدرى كيف نطق بمصدره، لم يجز النطق به على فَعْل ، على الثالث ، ويجوز على الآخَرَين)[3] .

---

[1]- شرح الشافية ١/١٥٣-١٥٦ .

[2]- شرح الأشموني ٢/٣٠٤ .

[3]- المساعد ٢/ ٦٢٢ ، وقد أشار ابن عقيل إلى أن هذه الأقوال الثلاثة وردت -كذلك- في (فُعُول)، وانظر: الارتشاف (٢/٤٩٠، ٤٩١)، و شرح التسهيل للمرادي (١/٢٩٥) .

وقد ذهب عباس حسن إلى صحة القياس في مصادر الأفعال ، فيما كان له سماع مخالف، مؤيدًا بذلك رأي الفراء ، ومنتقدًا رأي سيبويه وأنصار رأيه قديمًا وحديثًا، حيث قال: (فالواجب أن نعتمد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي للفعل ، ولا نبالي بعد ذلك أله مصدر سماعي آخر أم لا ؟ ... لكل هذا لم يكن مقبولاً رأي سيبويه ومن انضم إليه قديمًا وحديثًا، مخالفين رأي الفراء ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثي لا يصح استخدامها قياسًا مطردًا قبل الرجوع إلى السماع، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه، وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة. أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون بالمصدر الذي نطقت به العرب الخلص، وعرفناه عنهم، ولا داعي معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصًا . وهذا رأي غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى التخلف والجمود...وشيء آخر هو أن قصر القياس في هذا الباب على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعة، يقتضينا أن نرجع لكل المضان المختلفة، ونطيل البحث؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل؛ كي نستبيح استعمال المصدر القياسي. وفي هذا من الجهد المضني والوقت ما لا يقدر عليه خاصة الناس، بله عامتهم...) [١] .

وقد أطال عباس حسن النقاش في هذه المسألة، مستندًا فيما ذهب إليه إلى عدد من آراء النحاة ، واللغويين، ولعلنا هنا نكتفي بالوقوف على أبرز ما استند إليه عباس حسن[٢]:

---

[١]- النحو الوافي ١٨٩/٣-١٩٠-١٩١ .

[٢]- نكتفي من ذلك بمناقشة استدلال عباس حسن بكلام الفراء ، وابن جني ؛ لأن استدلاله بكلامهما هو أهم ما استند إليه، وبهما ابتدأ ؛ ولأن بقية النصوص التي أوردها تتكلم عن أهمية القياس بصورة عامة، أو عن القياس مع عدم السماع، وهذا ليس محل النزاع ، كما أنني لم أقف-في المصادر التي اطلعت عليها- على شيء يثبت

أولاً: إن أبرز ما احتج به عباس حسن هنا هو ما ذكره بعض النحويين من أن الفراء يجيز القياس مع وجود السماع[١].

والحق أن مفهوم كلام الفراء يخالف ما حكاه النحويون عنه، حيث قال الفراء: (ما ورد عليك من باب فعَل يفعُل، وفعَل يفعِل ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعل أو على الفعول. الفعل لأهل الحجاز، والفعول لأهل نجد)[٢]، فلو كان يستوي عند الفراء القياس فيما له سماع، وما ليس له سماع، لأطلق الحكم في القياس ولم يقيده بعدم السماع، والذي يظهر لي أن الفراء لم يصرح بجواز القياس فيما له سماع،ولكنه فهمٌ فهمه بعض النحويين، بدليل قول المرادي و ابن عقيل: (وهو ظاهر قول الفراء)[٣]، ويؤكد ما ذكرت ما ذكره الرضي موضحًا قول الفراء، ومشيرًا إلى المشهور في هذه المسألة، حيث قال: (قوله: (قال الفراء: إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره) يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فعل المفتوح العين: فُعُول، متعديًا كان أو لازمًا، وقياس الحجازيين فيه فَعْل، متعديًا كان أو لا، هذا قوله، والمشهور ما قدمنا، وهو أن مصدر المتعدي فعْلٌ مطلقا، إذا لم يسمع، وأما مصدر اللازم ففعول من فَعَلَ المفتوح العين، وفَعَلٌ من فَعِل المكسور وفعالة من فَعُل؛ لأنه الأغلب في السماع فيرد غير المسموع إلى الغالب)[٤].

ذهاب الزمخشري والكسائي إلى قياسية المصدر من الثلاثي، بل إن إحالة عباس حسن في هذين كانت غير مباشرة، حيث قال فيما نسبه إلى الزمخشري: (راجع كلامه ص ١٣ من كتاب القياس والسماع لأحمد تيمور) ولم أجد في كتاب أحمد تيمور كلاما للزمخشري في ذلك، وأما الكسائي فقد بنى عباس حسن ما نسبه إليه على ما ذكره صاحب القاموس المحيط، حيث قال: (وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً - على ما قرر في الدواوين الصرفية) .

[١]- انظر: المساعد ٦٢٢/٢، وارتشاف الضرب ٤٩١/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي٢٩٥/١،وحاشية الصبان ٣٠٤/٢ .

[٢]- ديوان الأدب للفارابي ١٣٩/٢،وانظر:دقائق التصريف لأبي القاسم المؤدب ٦١، وشرح الشافية للرضي ١٥١/١، وأما ابن القطاع فلم يربط القياس بعدم السماع فيما نقله عن الفراء ،حيث قال: (قال الفراء: كل ما كان متعدياً من الأفعال الثلاثية فإن الفَعل والفُعول جائزان في مصدره) (الأفعال ١٠/١) .

[٣]-شرح التسهيل ٢٩٥/١ ، والمساعد ٦٢٢/٢ .

[٤]- شرح الشافية ١٥٧/١.

ثانيًا: ذكر عباس حسن أن هذا الرأي مستمد من كلام ابن جني، وأشار إلى أن أوضح النصوص التي وردت عن ابن جني في هذا الشأن، ما جاء في كتاب الخصائص تحت عنوان (باب في اللغة المأخوذة قياسًا)[1] حيث أشار ابن جني إلى حكم القياس في أبواب مختلفة من أبواب النحو ، موضحًا أن هدف النحاة من وضع القوانين هو القياس، فقال: (ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردًا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره..؟ لا، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه. وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرِّجز الذي هو العذاب فكنت قائلاً لا محالة : أرجاز ، قياسًا على أحمال ، وإن لم تسمع أرجازًا في هذا المعنى ...وكذلك قولهم : إن كان الماضي على فعل فالمضارع منه على يفعُل ، فلو أنك على هذا سمعت ماضيًا على فعُل لقلت في مضارعه: يفعل، وإن لم تسمع ذلك؛ كأن يسمع سامع ضَؤُل، ولا يسمع مضارعه، فإنه يقول فيه : يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجًا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد...فهذا مذهب العلماء بلغة العرب)[2] .

إن نص ابن جني السابق صريح في اعتماد القياس فيما جهل أمره من حيث ورود السماع أو عدمه، ولكن هذا لا يعني أنه يجيز القياس عند معرفة السماع المخالف للقياس . والذي أرى أن مراده في هذا النص هو اعتماد القياس ابتداء فيما جهل سماعه، فإن علم فيه سماع بعد ذلك رجع إلى السماع وترك القياس، والأدلة التي تشهد على ذلك كثيرة، منها ما يأتي:

---

[1]- الخصائص ٢/٤٠- ٤٣ .

[2]- المرجع السابق ٢/٤١ .

أولاً: أن ابن جني وضح النص السابق بنص آخر يفهم منه صحة الاعتماد على القياس ابتداء عند عدم المعرفة بالسماع، كما ذكر في النص السابق، ولكنه نص على أنك إذا عرفت لهذا القياس سماعًا مخالفًا بعد ذلك فإنك تأخذ بالسماع وتترك قياسك السابق، حيث قال: (واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة)[1] .

ثانيًا: أن ابن جني صرح في أكثر من موضع من كتاب الخصائص بأن السماع مقدم على القياس، حيث قال في باب تعارض السماع والقياس: (إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره)[2]، أي أن المسموع يلزم الصورة التي وردت عن العرب، ولا يقاس غيره عليه، ويقول في تقديم السماع على القياس: (وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)[3].

ثالثًا: أن ابن جني أشار في نصه السابق إلى أن هذا الذي ذهب إليه هو مذهب العلماء بلغة العرب، وجمهور النحاة لا يجيزون القياس فيما ورد فيه سماع مخالف[4] ، بل إن ابن جني بين لنا أنه سار على نهج شيخه في عدم القياس مع وجود السماع، حيث قال: (استحوذ، وأغيلت المرأة ، القياس

---

[1]- الخصائص ١/١٢٥، ١٢٦ .

[2]- المرجع السابق ١/١١٧ .

[3]- المرجع السابق ١/١٢٤ .

[4]- انظر: الكتاب ٣/٣٣٥-٥٣٨ ،والمقتضب ٢/١٢٢، والمسائل الحلبيات٢٢٦، وإيضاح الشعر١٣٦، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٠٢، والمنصف ١/٢٧٩ ،وأمالي ابن الحاجب ٢/٤٨٠، والبسيط١/٤٠٩، وحاشية الصبان ٢/٣٠٤.

يوجب إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة استقام ، وأبانت، ولكن السماع أبطل القياس فيهما ... وكذلك قول الآخر[1]:

أن تقرأان على أسماء ويحكما منى السلام وألا تعلما أحدا[2]

فسألت أبا علي عن ثبات النون في تقرأان بعد أن ؟ فقال: أن مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فاصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس)[3]، وقال في ترك ما أدى إليه القياس عند معرفة السماع المخالف له: (بذلك وصى أبو الحسن)[4] .

رابعًا: مما يؤيد ما ذكرته أن أيًا من النحاة-حسب ما اطلعت عليه من مصادر- لم يشر إلى أن ابن جني يقول بالقياس فيما ورد فيه سماع، في حين لم تغفل كتب النحو نسبة هذا الرأي إلى الفراء ، ولا أحسب أن مثل ابن جني يُغفَل في مثل هذا.

و قد وضع الخليل –رحمه الله- أصلاً مهمًا لما جاء من السماع مخالفًا للقياس، فقال: (كل شيء من ذلك عدَلَته العرب تركتَه على ما عدلته عليه، وما جاء تامًا لم تحدث العرب فيه شيئًا فهو على القياس)[5]، ونلحظ أن ابن جني يقتفي إثر الخليل في هذه المسألة لا في الفكرة فحسب بل في التعبير

[1]- لم أقف على قائل هذا البيت ، وقد ذكره البغدادي مع بيتين قبله، ثم قال: (وهذه الأبيات الثلاثة قلما خلا عنها كتاب نحو، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحدٌ إلى شاعر) الخزانة ٤٢٨/٨ .

[2]- انظر: المنصف ٢٧٨/١، والخصائص ٣٩٠/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣، والخزانة ٤٢٠/٨ .

[3]- المنصف ٢٧٨/١، ٢٧٩ .

[4]- الخصائص ١/ ١٢٦ .

[5]- الكتاب ٣٣٥/٣ .

كذلك،حيث يقول:(إذا تركت العرب أمرًا من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدًا بعد ذلك العدول عنه)[1].

ولأبي علي الفارسي في هذا الأصل كلام جامع بين فيه خطورة الأخذ بالقياس مع وجود السماع المخالف، حيث يقول : (لو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم...فالقياس أبدًا يترك للسماع، وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بين؛ ألا ترى أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة نحو الجر في (لدن غدوة)، والضم في (لعمرك) في القسم، واستعمال الماضي في (يذر)و(يدع) وإيقاع أسماء الفاعلين أخبارًا لـ(كاد)و(عسى)، ثم لا يجيء به السماع، فيرفض ولا يؤخذ، ويطرح ولا يستعمل...لأن هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق أهل العربية ... فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن ينبذ ويطَّرح من حيث كان ضداً عما وضعت له هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم)[2] .

وقد حكى ابن القطاع عن أبي زيد في نحو هذه المسألة موقفًا وسطًا بين ما نسب إلى الفراء ومذهب جمهور النحاة، فما كان مشتهرًا من السماع المخالف للقياس لا يجوز الأخذ فيه بالقياس، وما كان غير مشتهر جاز فيه ذلك . ونص قوله: (والثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب فَعَلَ و فَعُلَ و فَعِلَ فما كان على فَعَلَ من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة يضرِب و يدخُل، فإذا جاوزت المشهور

---

[1]- الخصائص ٣٦٢/١ .

[2]- المسائل الحلبيات ٢٢٦، ٢٢٧ .

فأنت بالخيار إن شئت قلت: يفعِل أو يفعُل هذا قول أبي زيد)[١]، ورأي أبي زيد في غير المشهور متفق مع ما عرف عنه في أمر السماع من جعل الشاذ والفصيح واحدًا، فيجيز كل شيء قيل[٢] .

ثم إننا إذا استعملنا المصادر القياسية فيما جاء سماعه مخالفًا للقياس فإننا قد نخل بالمعاني؛ وذلك أن العدول عن القياس قد يكون مقصودًا لمعنى مختلف، فقد يكون المصدر القياسي مستخدمًا في معنى آخر مختلف عن معنى المصدر السماعي، فلو نظرنا إلى المثال الذي حكاه ابن عقيل عن سيبويه في هذه المسألة، وهو قوله: (قالوا ضربها الفحل ضِرابًا ، والقياس ضربٌ ،ولا يقولونه، كما لا يقولون نكْحًا وهو القياس)[٣]، لوجدنا أنه لا يصح استعمال المصدر القياسي هنا؛ لما يحدثه ذلك من لبس في المعنى إذا قلنا (ضربها الفحل ضربًا) ؛ وذلك أن معنى الضراب يختلف عن معنى الضرب، فكيف نجيز الوجهين لنفس المعنى كما يرى عباس حسن ؟! ، وأحسب أن معنى (النكْح) –أيضًا– يختلف عن معنى (النكاح)، بدليل أن ثعلبًا استعمله في الذباب، فقال: (نكحها ينكحها نكْحًا ونكاحًا)، في حين أن القياس في الإنسان هو (النكاح) فحسب[٤].

واختلاف المعنى فيما جاء سماعه مخالفًا للقياس عن المعنى القياسي وارد في مسائل نحوية مختلفة، فقد أشار الأعلم الشنتمري إلى أن مخالفة السماع للقياس في صيغة اسم الفاعل قد تكون لغرض معنوي، فقال: (وقد جاء شيء من هذا المتعدي على فعيل، قالوا ضريب قداح للذي يضرِب بالقدح، وصريم للصارم، وقال طريف بن تميم العنبري:

---

[١]- الأفعال ١/ ١٠، ١١ .

[٢]- انظر: المزهر ٢٣٣/١ .

[٣]- المساعد ٦٢٢/٢، وانظر: لسان العرب (ضرب) ٥٤٥/١ .

[٤]- انظر: لسان العرب (نكح) ٦٢٥/٢، ٦٢٦ .

أو كلما وردت عكاظ قبيلة   بعثوا إلي عريفهم يتوسم[١]

والباب في ذلك أن يكون بناؤه على فاعل كضارب وما أشبهه، ويجوز أن يكون ضريب قداح فرقًا بينه وبين من يضرب في معنى آخر، وبين الصريم في القطعة وبين من يصرم في معنى آخر، وبين العريف الذي يتعرف الإنسان وبين العارف بشيء سواه)[٢] .

ولا يختلف الحال هنا عن جموع التكسير –وهي مما أجاز فيه عباس حسن الأخذ بالقياس مع وجود السماع المخالف[٣]– وذلك أن العرب قد يتركون الوجه القياسي في الصيغة خشية اللبس، ويرجعون إليه عند أمن اللبس، فالقياس في جمع(فاعل) عند المبرد هو (فواعل) غير أن هذا الوجه ترك خشية اللبس بالمؤنث، وقد وضح ذلك بقوله: (ولا يجوز أن يجمع على فواعل، وإن كان ذلك هو الأصل؛ لأن (فاعلة) تجمع على (فواعل)، فكرهوا التباس البناءين، وذلك نحو: ضاربة وضوارب، وجالسة وجوالس، وكذلك جميع هذا الباب. وقد قالوا: فارس وفوارس؛ لأن هذا لا يكون من نعوت النساء. فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل)[٤].

والذي أرى أنه لا يصح الأخذ بما دعا إليه عباس حسن من جواز القياس فيما ورد فيه سماع مخالف للقياس؛ لأن احتذاء كلام العرب الكثير المطرد وفق ما ورد عنهم هو هدف النحاة من وضع النحو، (فسبيل النحويين اتِّباع كلام العرب؛ إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتها، فأما أن يعملوا قياسًا –وإن حسن– يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك، وهو غير ما بنوا عليه

[١]- انظر: الكتاب٤/٧ ،والبيان والتبيين ٣/١٠١، وديوان الأدب للفارابي ١/٤١٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢٥٧، والنكت ٢/١٠٣٦ .

[٢]- النكت ٢/ ١٠٣٦-١٠٣٧ .

[٣]- انظر: النحو الوفي ٤/٦٣٤- ٦٣٦ .

[٤]- المقتضب ٢/٢١٦ ، وانظر: المقاصد الشافية ٧/١٨٤ .

صناعتهم)[1]، والأخذ بهذا القياس قد يخرج عن لغة العرب لأن العرب في بعض كلامهم (يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه)[2]، على أن هذا المسلك عند العرب له مقاصد أشرنا إلى شيء منها، حيث بينا أن استعمال القياس فيما له سماع مخالف قد يخل بالمعنى ويوقع في اللبس؛ لوجود فرق في المعنى في بعض الألفاظ بين السماع المخالف للقياس فيها والوجه الذي يقتضيه قياسها، فلا يصح أن نجعل تيسير النحو غرضًا نتغاضى لأجله عن احتذاء كلام العرب كما ورد عنهم؛ لأن هدفنا هو أن نتكلم بلغة العرب كما وردت عنهم لا مجرد التواصل اللغوي.

كما أرى أن الصواب هو اتِّباع المنهج الجامع بين التيسير وعدم الخروج عن كلام العرب، وهو ما ذهب إليه ابن جني من اعتماد القياس فيما جهل سماعه، فإن علم بعد ذلك لهذا المقيس سماع مخالف للقياس وجب الرجوع فيه إلى السماع والعدول عن القياس .

ب- (مفهوم الكثرة والقلة عند النحاة)

النسب إلى (فَعُولة)

[1]- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ٢٠٤ .

[2]- المرجع السابق ١٠٢ .

عقد سيبويه بابًا فيما حذْفُ الياء والواو فيه القياس، أشار فيه إلى قياسية حذف الواو في (فَعُولة)، وأن علة حذفها مماثلة لعلة حذف الياء في (فعيلة)، فقال موضحًا تلك العلة: (وذلك قولك في رَبيعة: رَبَعي، وفي حَنيفة: حَنَفي، وفي جَذيمة: جَذَمي، وفي جُهينة: جُهَني، وفي قُتيبة: قُتَبي، وفي (شَنوءة): شَنَئي، وتقديرها: شنوعة وشنعي؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء؛ لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذفٌ لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد)[1] .

وقد خالف عباس حسن سيبويه الرأي؛ لأنه لم يرد على (فَعَلي) عن العرب سوى كلمة واحدة، فقال: (هذا رأي سيبويه. أما غيره فينسب إليها على لفظها؛ لأنه لم يرد عن العرب سوى شنئي، في النسب إلى شنوءة، فهي كلمة واحدة حكمها الشذوذ. وهذا الرأي هو الأعلى، والأجدر بالاقتصار عليه)[2].

ورأي عباس حسن في هذه المسألة مبني على ما فهمه وتردد في كتابه من أن القلة الذاتية هي التي تمنع من القياس عند النحاة، بخلاف القلة النسبية[3]، وأن غموض مفهوم الكثرة والقلة عند النحاة، وخفاء حقيقته عليهم هو سبب خلافهم في حكم القياس على السماع الوارد في هذه المسألة، وغيرها من مسائل القياس[4].

---

[1]- الكتاب ٣٣٩/٣ .

[2]- النحو الوافي ٧٣٢/٤ .

[3]- انظر:النحو الوافي ٧٤/٢، ٣٢٤، ٣٦٨، ٣٨٢، ٤٠٤ ، ٦٥/٣، ٧٩، ٣٢٥، ٤٩٦، ٥٩٦/٤، ٦٣٤ .

[4]- انظر: اللغة والنحو ٤٠- ٦٤، ١١٢ .

ولعلنا نقف على آراء النحاة وأدلتهم في هذه المسألة لنتبين ما إذا كان مفهوم الكثرة والقلة غائبًا عن أذهان النحاة كما ذكر عباس حسن أم أن مفهومها عند النحاة مختلف عما ذهب إليه عباس حسن ؟! فنقول:

مذهب سيبويه[1]، والأخفش[2]، وأبي علي الفارسي[3]، وابن جني[4]، وجمهور النحاة[5]، هو إلحاق (فعولة) في النسب بـ (فعيلة) ، فتحذف الواو وتفتح العين، فتقول في (شَنُوءة): شَنَئي ، وفي رَكُوبة: رَكَبي ، وفي حَلُوبة : حَلَبي .

واشتهرت مخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة[6]، حيث ذهب إلى أن النسب إلى (فَعُولة) يكون إلى لفظها دون حذف الواو، فتقول في النسب إلى (رَكُوبة): رَكُوبي، وقد نسب بعض النحاة هذا الرأي إلى الأخفش و الجرمي[7].

ويرى ابن الطراوة[8] أن النسب إلى (فَعُولة) يكون بحذف الواو مع بقاء الضمة على العين، فتقول في النسب إلى ركوبة: رَكُبي .

1- انظر: الكتاب ٣٣٩/٣، والمسائل العضديات ٢١،والمخصص ١٦١/٤، وشرح المفصل ١٤٦/٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٢٠/٢، وشرح الشافية٢٣/٢، وشرح ألفية ابن معطي١٢٥٣/٢، والارتشاف٦١٤/٢، والمساعد ٣٦٥/٣، والمقاصد الشافية٢١٩/٤، وشرح التصريح ٣٣١/٢، وشرح الأشموني ١٨٦/٤ .

2- انظر:المسائل العضديات ٢١، والخصائص ١١٧/١ ، والمقاصد الشافية ٢٥٠/٢ .

3- انظر: المسائل البصريات ٧٦٧/٢، ٧٦٨ .

4- انظر:الخصائص ١١٦/١، ١١٧ .

5- انظر:المقاصد الشافية ٢١٩/٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٣١ .

6- انظر:المسائل البصريات ٧٦٨/٢، والمخصص ١٦١/٤، وشرح المفصل٥/ ١٤٦، ١٤٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية٢٢٠/٢، وشرح الشافية٢٣/٢، وشرح ألفية ابن معطي١٢٥٣/٢، والارتشاف٦١٤/٢، والمساعد ٣٦٥/٣، وشرح التصريح ٣٣١/٢، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٦ .

7- انظر: الارتشاف٦١٤/٢، والمساعد ٣٦٥/٣، وشرح التصريح ٣٣١/٢ .

8- انظر: الارتشاف ٦١٤/٢، والمساعد ٣٦٥/٣، وشرح التصريح ٣٣١/٢ .

وقد استدل أصحاب الرأي الأول فيما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، أما السماع فما نقل عن سيبويه من أن العرب قالت في النسب إلى (شنوءة): (شنئي)[1] .

وأما القياس فحجتهم هي حمل حذف الواو في (فعولة) على حذف الياء في (فعيلة) إذ لا فرق بينهما؛ لأن علة الحذف في (فعيلة) موجودة في (فعولة) وهي حدوث تغييرين عند النسب، والوجه في ذلك قول سيبويه: (إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم)[2]، وقد وضح أبو علي الفارسي هذه المسألة بقوله: (لما كان حذف الياء من (هذيل) لتغيير واحد، وهو النسبة، وجب أن يحذف لتغييرين في (حنفي) ونحوها، وهما النسبة وحذف التاء، وإذا كان الأمر على هذا فالياء في (حنيفة) والواو في (شنوءة) واحد في أن حذفها لازم كحذف الياء لا مخالفة بينهما)[3].

وقد وجه ابن جني حمل (فعولة) على (فعيلة) بوجود تشابه بينهما من عدة أوجه، فقال: (أجروا فعولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي، ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك. ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء تأنيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد، نحو أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم، ومَشِيّ و مَشُوّ، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ. فلما

---

[1] - انظر:الكتاب ٣٣٩/٣، والخصائص١١٦/١، والمخصص ١٦١/٤، وشرح المفصل ١٤٦/٥، وشرح الكافية الشافية٢٢٠/٢، وشرح ألفية ابن معطي١٢٥٣/٢، والمساعد ٣٦٥/٣، والمقاصد الشافية٢١٩/٤، وشرح الأشموني١٨٦/٤ .

[2] - الكتاب ٣٣٩/٣ .

[3] - المسائل البصريات ٧٦٧/٢، ٧٦٨ ، وانظر: الإغفال ١٠/٢ .

استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار، جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة؛ فكما قالوا: حَنَفيّ قياسًا، قالوا: شَنَئيّ أيضًا قياسًا)[١] ، كما أشار إلى ذلك الشاطبي فقال: (حمل (فعولة) على (فعيلة) قياس؛ إذ ليس بينهما فرق إلا الواو والياء، وهما متقاربان، إذ يقعان ردفين في القصيد الواحد، ويدغم أحدهما في الآخر، إلى غير ذلك من الأحكام)[٢].

أما المبرد فيرى أن قول العرب (شنئي) شاذ لا يجوز القياس عليه[٣]، كما يرى أنه لا يجوز حمل حذف الواو في (فعولة) على حذف الياء في (فعيلة)؛ واحتج على قوله بأن بين الواو والياء اختلافًا، ومن ذلك: أنك تقول في النسب إلى (عَدِيّ): عَدَوِيّ، في حين أنك تقول في النسب إلى (عَدُوٍّ): عَدُوِّيٌّ، فتغير اللفظ في النسبة مع الياء دون الواو . ومن ذلك -أيضًا- أنك تقول في النسب إلى (سَمُرة) و (سَمُر): سَمُريّ، في حين تقول في النسبة إلى (نَمِر): نَمَريٌّ ، فتغير اللفظ في النسبة مع الكسرة دون الضمة؛ لأن المستثقل اجتماع الياءات والكسرات، فدل وجود الفرق في النسب بين ما كانت عينه واوا وما كانت عينه ياءً، ووجود هذا الفرق -كذلك- بين ما كانت عينه مضمومة وما كانت عينه مكسورة، على وجوب مخالفة الياءِ في (فعيلة) الواوَ في (فعولة)[٤].

وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة من قوة رأي المبرد من جهة القياس إلا أنهم أشاروا إلى أنه لا يقف أمام ما سمع عن العرب من قولهم (شنئي)؛ ولهذا قال ابن يعيش معلقًا على آراء النحاة: (قول أبي العباس متين من جهة

---

[١]- الخصائص ١١٥/١ .

[٢]- المقاصد الشافية ١١٩/٤ .

[٣]-انظر:المسائل البصريات٧٦٨/٢ ، والمخصص ١٦١/٤ ، وشرح المفصل١٤٧/٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية٢٢٠/٢، وشرح الشافية٢٣/٢، والمساعد ٣٦٦/٣، وشرح الأشموني ١٨٦/٤.

[٤]- انظر: المخصص ١٦١/٤، ١٦٢ ، وشرح المفصل١٤٧/٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٣٢٥/٢، و شرح الشافية٢٣/٢، ٢٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٥٣/٢ .

القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع، وهو قولهم (شنئي)، وهذا نص في محل النزاع)[1]، ومفهوم كلامه يفيد أن رأي سيبويه هو الراجح؛ لقوله: (وهذا نص في محل النزاع). وإلى نحو من ذلك ذهب ابن جمعة الموصلي، إذ قال مرجحًا رأي سيبويه: (ومذهب المبرد أقوى من جهة القياس. إلا أن النص مع سيبويه؛ ولأن ما صار إليه أخف)[2].

على أن ابن عصفور أجاب عن قياس المبرد وتفريقه بين الواو في (فعولة) والياء في (فعيلة) برد قوي قال فيه: (وهذا الذي قال باطل؛ لأن الواو أثقل من الضمة، و أيضًا فإنه يجوز مع التاء ما لا يجوز مع عدمها، ألا ترى أن فعيلا لا تحذف ياؤه في النسب بخلاف فعيلة)[3]، ودليل صحة جواب ابن عصفور أن سيبويه أشار إلى أن حدوث التغير عند النسب إلى (شنوءة) إنما هو لأجل الهاء؛ ولهذا تتغير حركة العين عند النسب إلى (عَدُوّة) دون (عَدُوّ)، يقول سيبويه: (وسألته عن الإضافة إلى (عَدُوّ) فقال: (عَدُوِّي)...فإن أضفت إلى عَدُوّة قلت: عَدَوِيّ، من أجل الهاء، كما قلت في شنوءة: شنئي)[4].

وأما ما ذكره المبرد من أنه لم يسمع في هذا عن العرب غير كلمة (شنئي)، ووَصْفِهِ لها بالشذوذ، فقد وضح الأخفش أن هذه الكلمة هي كل ما ورد في هذا الباب، مع موافقتها للقياس فلا تضرها قلتها الذاتية، وقد بين ذلك ابن جني، فقال: (قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني شنوءة– قال: فإنه جميع ما جاء . وما ألطف هذا القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، القياس قابله، ولم يأت فيه

[1]- شرح المفصل ١٤٧/٥ .
[2]- شرح ألفية ابن معطي ١٢٥٣/٢ .
[3]- شرح جمل الزجاجي ٣٢٥/٢ .
[4]- الكتاب ٣٤٥/٣ .

شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام)[١] .

ويتضح مما سبق أن المراد بالقلة التي يمنع لأجلها القياس عند النحاة ليس القلة الذاتية أو العددية للمسموع فحسب كما ذكر عباس حسن، وإنما هي القلة المقترنة بمخالفة هذا المسموع لقياس نظائره، فإذا كان القليل موافقًا لقياس نظائره، لم تضره قلته ما دام صحيحًا في القياس، وقد أكد ابن عصفور هذا المفهوم حين قال: (إنما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى (فعولة) بإثبات الواو إلا في شنوءة)[٢]،وقد وضح الشاطبي هذه المسألة، فقال: (لا يقال: إن هذا نادر، والنادر لا يعتد به؛ لأنا نقول: إذا جاء السماع قليلا وعضده القياس، ولم يعارضه معارض وجب أن يكون أصلا يعول عليه، ألا ترى أن النسب إلى (فعولة): فعلي، وهو عند سيبويه والنحويين قياس، ولم يسمع منه إلا (شنئي) في شنوءة، لكنه جاء على القياس؛ لأن حمل (فعولة) على (فعيلة) قياس، إذ ليس بينهما فرق إلا الواو والياء، وهما متقاربان)[٣]، وأما ما كان قليلا في ذاته مخالفًا لقياس نظائره نحو (استصوب و استحوذ) فإن النحاة لا يجيزون القياس عليه[٤] .

ومما له صلة بهذه المسألة أن الكثرة العددية قد لا تكون أصلا يصح القياس عليه؛ وذلك أن الكثير في ذاته قد يكون قليلا نسبة إلى غيره مع مخالفته للقياس، وهذا مراد ابن جني حين عقد بابًا في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه، فقال: (وأما ما هو أكثر من باب شنئي، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو القياس، فقولهم في ثقيف: ثقفي، وفي

[١]- الخصائص ١١٦/١ ، وانظر هذا الرد في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٥/٢، والمساعد ٣٦٦/٣، وشرح الأشموني ١٨٦/٤ .
[٢]- شرح جمل الزجاجي ٣٢٥/٢ .
[٣]- المقاصد الشافية ٢١٩/٤ .
[٤]- انظر: الخصائص ٩٩/١ .

قريش: قرشي، وفي سليم: سلمي. فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس)[١]، فعلى الرغم من أنه أكثر من باب (شنئي) إلا أنه غير قياسي؛ لأنه خالف الباب الذي عليه نظائره، وقد أشار السيوطي إلى هذا المعنى، فقال: (ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له)[٢] .

والشواهد على هذا المنهج عند النحاة في النحو كثيرة منها ما ذهب إليه النحاة في حكم القياس على لغة (أكلوني البراغيث)، حيث يرون عدم قياسيتها على الرغم من أن ما ورد منها كثير في ذاته؛ لأنه قليل نسبة إلى ما ورد منه مع مخالفته للقياس؛ ولهذا نجد أن عباس حسن حين غمض عليه المراد من الكثرة والقلة عند النحاة ذهب إلى أن ما ورد من لغة (أكلوني البراغيث) كاف للقياس عليه؛ لأن قلته نسبية و القلة النسبية-كما يرى- لا تمنع القياس[٣].

كما قاده هذا الغموض عنده إلى انتقاد ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن مجيء المصدر نعتًا أو حالاً مقصور على السماع على الرغم من كثرة السماع الوارد فيهما، حيث يقول مشيرًا إلى التناقض بين ما ذكره النحاة من كثرة السماع الوارد فيهما وعدم القياس عليه ما نصه: (اختلف رأي النحاة في وقوع المصدر نعتًا، أقياسي هو أم مقصور على السماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربي الفصيح، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق. وهذا الاعتراف بالكثرة يناقض أنه مقصور على السماع)[٤] ، ويقول مستنكرًا ما ذهب إليه النحاة من عدم القياس على الكثير في هذه المسألة ونحوها: (قد يكون من المفارقات النحوية العجيبة أن

[١]- انظر: المرجع السابق ١/١١٥، ١١٦ .
[٢]- الاقتراح ٢٢٣ .
[٣]- النحو الوافي (الهامش) ٢/٧٤ ، ٣/٦٨١ .
[٤]- النحو الوافي ٣/٤٦١، ٤٦٢ ، وانظر: ٢/٣٧٨ من المرجع السابق، واللغة والنحو ١٨٥ .

نسمع من يقول إن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه ... أي اضطراب وتناقض كهذا ؟ وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكمتين في اللغة والنحو عند غير الكوفيين)[1].

وأما وقوع الخلاف بين النحاة في حكم القياس على السماع القليل في ذاته أو نسبة إلى غيره في بعض المسائل النحوية، فهو راجع إلى أسباب مختلفة[2]، أهمها -فيما أرى- هو اختلاف النحاة في مدى موافقة السماع القليل لقياس نظائره، وهذا ظاهر في خلافهم في حكم القياس على (شنئي) ، فسيبويه ومن معه يحتجون على قياسيته بما ظهر لهم من موافقته لقياس نظائره، في حين أن المبرد يحتج على عدم قياسيته بعرض صورة أخرى يخالف فيها (شنئي) قياس نظائره .

وهذا ما قرره الشاطبي حين ذكر قاعدة في الأصول العربية وضح فيها أحكام السماع القليل بدقة، فقال: (إن الشيء إذا قل في السماع فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أو لا، فإن كان مقبولا في القياس ولا معارض له، استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقًا، كما في مسألة شنئي. وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينتقضه ويعارضه فهذا هو الذي قد يوقف على السماع في بعض المواضع. وقد يطلق القياس فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوَّة المعارض وضعفه)[3] .

ونخلص مما سبق إلى أن مخالفة عباس حسن للنحاة في بعض مسائل القياس إنما نشأت نتيجة عدم التقائه مع النحاة في المراد من القلة والكثرة التي تمنع القياس أو تجيزه، وعدم الوقوف على مراد النحاة من القلة والكثرة

---

[1]- اللغة والنحو ٤٨ .

[2]- انظر: القياس النحوي وأثره لفائزة عمر المؤيد (رسالة دكتوراه) ١٣٠- ١٣٣ .

[3]- المقاصد الشافية ٢٥١/٢، وانظر: ٤٥٦/٣، ٤٥٧ من الكتاب نفسه.

في أمر القياس بدقة هو الذي جعل عباس حسن[١]، وغيره من المحدثين[٢] يحكمون على القياس عند النحاة بأنه يؤدي إلى الاضطراب والتناقض .

ثالثًا:

نظرية العامل

تعريف العامل وأهميته:

نظرية العامل هي أحد أهم الأركان التي قام عليها بناء نظام النحو العربي، وكانت هذه الفكرة هي التي وجهته منذ نشأته، وإن الناظر في كتاب سيبويه ليلمس بوضوح أثر هذه النظرية في النحو[٣]؛ وإنما كان لها هذا الأثر

١-انظر: النحو الوافي ٤٦١/٣، ٤٦٢، واللغة والنحو ٤٠- ٦٤، ١١٢ .

٢- انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان ٤٤ .

٣- انظر: الكتاب ١٣/١ .

الواضح لارتباطها بظاهرة الإعراب، فاللغة العربية تزيد على غيرها من اللغات بهذا الأثر الإعرابي في آخر الكلمة الخاضع لأحد مؤثرين: مؤثر تركيبي لفظي، ومؤثر معنوي[1]؛ ولهذا ظهرت فيها هذه النظرية دون سائر اللغات.

وتأتي أهمية نظرية العامل من كونها أساسًا لفهم معاني النحو، تفسر كثيرًا من ظواهره، وتقود إلى معرفة أسرار التراكيب اللغوية، وما تتضمنه من علاقات ترتبط بالمعنى، فالإعراب ضرب من ضروب التحليل للمركبات اللغوية، وتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية[2] .

وعند استقراء كلام النحاة حول العامل فإننا نجد أن مراد النحاة به يدور في فلك وجود تلازم قائم على المعنى بين عنصرين لغويين ينتج عنه علامة شكلية تحدد طبيعة هذا التلازم، ويمكننا أن نلمس هذا المعنى بوضوح في كثير من عبارات النحاة، فقد تعرض النحاة لفكرة التلازم بين أجزاء الكلام في صور مختلفة ولكن مفهومها واحد، ومن ذلك ما ذكره الجرجاني في معرض حديثه عن المراد بالنظم، حيث قال: (معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببٍ من بعض)[3].

كما أن أبا البركات الأنباري تعرض لهذا المعنى عند حديثه عن التلازم بين الفعل وما دخل عليه، حيث قال: (فإن قيل: فلم أعملت هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول ؟ قيل: لأن هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة إلا أن

---

[1]-انظر: أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني ١٨٢ .

[2]-انظر: أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني ١٨٢، و نظرية المعنى في الدراسات النحوية لكريم الخالدي ٨١ .

[3]- دلائل الإعجاز ٤ .

لها تعلقًا بما عملت فيه؛ ألا تــرى أن قولــك: ظننــت يــدل علــى الظــن؟ والظــن يتعلق بمظنون)[١].

ومثله أيضًا ما ذكره السهيلي عند حديثه عــن الــتلازم المعنــوي بــين الحــرف وما دخل عليه، حيث قال معللا هذا التلازم بينهما مــا نصــه: (ووجــب أن يكــون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيــه؛ لأن الألفــاظ تابعــة للمعــاني، فكمــا تشبث الحرف بما دخل عليه معنــى، وجــب أن يتشــبث بــه لفظًــا، وذلــك هــو العمل)[٢] .

وقد ربط ابن يعيش بــين نوعيــة الإعــراب ونوعيــة الــتلازم فــي التركيــب اللغــوي، أي أن الإعــراب يختلــف بــاختلاف طبيعــة الــتلازم بــين العناصــر اللغوية، حيث قال: (وليست الإضافة هــي العاملــة للجــر، وإنمــا هــي المقتضــية له، والمعنى المقتضي ههنا أن القياس يقتضــي هــذا النــوع مــن الإعــراب لتقــع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل، والمفعــول فيتميــز عنهمــا، إذ الإعــراب إنمــا وضع للفرق بين المعاني)[٣] .

وفي ضوء ما سبق عرضه مــن كــلام النحــاة يمكننــا أن نفهــم مــراد ابــن الحاجب حين عرف العامــل بأنــه(مــا بــه يتقــوم المعنــى المقتضــي)[٤]،ومــراد الرضي حين عرف العامل في الاسم بأنه (ما يحصــل بوســاطته فــي ذلــك الاســم المعنى المقتضي للإعــراب)[٥]، ومــراد الشــيخ خالــد الأزهــري حــين عــرف العامل بأنه: (ما أوجب كــون آخــر الكلمــة مرفوعًــا أو منصــوبًا أو مجــرورًا أو ساكنًا)[٦] .

١- أسرار العربية ١٥١ .

٢- نتائج الفكر ٥٩ .

٣- شرح المفصل ١١٧/٢ .

٤- شرح الكافية ٧٢/١ .

٥- المرجع السابق ٧٢/١ .

٦- شرح العوامل المئة ١٤٢، وانظر:التعريفات للجرجاني١٤٨، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ١٧٣.

موقف ابن مضاء من نظرية العامل وأثر هذا الموقف:

على الرغم من أهمية هذه النظرية في ضبط قواعد النحو العربي وتفسير معاني التراكيب اللغوية إلا أن ابن مضاء دعا إلى إلغائها؛ لما ترتب عليها من تأويل وتقدير، وزعم أن النحاة يرون أن العمل حقيقة هو للعوامل اللفظية والمعنوية، وأن ابن جني قد خالف النحاة في هذه المسألة، حين ذهب إلى أن العامل هو المتكلم[١].

وقد أشار الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة إلى أثر ما ذهب إليه ابن مضاء، فقال: (ونقد ابن مضاء برغم تفاهته قد كان له صدى ودوي وطنين في الكتب التي جاءت بعد ذلك، فقد فتح بابًا من الشر)[٢].

وعلى الرغم من كثرة من تابع ابن مضاء في انتقاد هذه النظرية في الدراسات اللغوية الحديثة، إلا أننا لا نجد بينها دراسة استطاعت أن تقدم بديلا لما جاء به النحاة، ورحم الله الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة حين قال: (نحن حريصون على قواعد النحو كل الحرص، غاية الحرص، لا تعصبًا للقديم، ولا حبًا في التقليد، ولا رغبة عن الجديد. وإنما حرصنا عليها لأنها الوسيلة الوحيدة لاستقامة ألسنتنا، وسلامة أقلامنا. وإن استطاع دعاة التجديد أن يبتدعوا لنا قواعد أخف حملا، وأقرب تناولا، وأيسر تداولا، تغني غناء قواعد النحو، وتسد مسدها، إن استطاعوا ذلك، فنحن على استعداد لأن نقبل عليها، وننصرف عن قواعد النحاة، بل وعلى استعداد لأن نلقي كتب النحو في البحر)[٣] .

---

[١]- انظر: الرد على النحاة ،تحقيق البنا ٦٩- ٧١ .

[٢]- النحو بين التجديد والتقليد، لمحمد عبدالخالق عضيمة ص ٢٣، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد السادس ، ١٣٩٦هـ .

[٣]- النحو بين التجديد والتقليد، لمحمد عبدالخالق عضيمة ص ١٢، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد السادس ، ١٣٩٦هـ .

موقف عباس حسن من نظرية العامل، ومناقشة رأيه:

كان من أبرز من دخل من باب ابن مضاء في مسألة العامل في العصر الحديث: إبراهيم مصطفى[1]، وتمام حسان[2]،على أنهما لم يأتيا في هذه المسألة بجديد[3]، ولم يكن عباس حسن عنهما ببعيد في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، فقد شن ضد هذه النظرية في هذا الكتاب هجومًا عنيفًا، ادعى فيه أن لهذه النظرية آثارًا سيئة امتدت إلى مختلف أصول النحو وأبوابه .

وقد استهل حديثه عن العامل بالإشارة إلى أن له آثارًا ظاهرة في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة البيان، ومراده بهذا الإفساد هو ما يلجأ إليه النحاة في بعض الأساليب من القول بالتقدير والحذف والتقديم والتأخير؛ ولهذا فإننا نجد أن حديثه عن تحكم هذه النظرية في الكلام العربي هو السمة السائدة في مناقشة آثار هذه المسألة، حيث ذكر صورًا مختلفة لتحكم هذه النظرية في الكلام العربي، منها تأويل النحاة لكل ما ورد من كلام مسموع مخالف لقواعد اللغة، ولو كان قرآنًا أو حديثًا صحيحًا، أو الحكم على هذا المسموع بالشذوذ أو الضعف أو عدم القياس، أو الحكم بالإباحة، أوالمنع، أو الوجوب، أو الجواز، أو فرض طرق خاصة من التعبير تستمد سلطانها من هذه النظرية لا من الكلام العربي الفصيح، كما استشهد عباس حسن على ما ذهب إليه من تحكم قواعد هذه النظرية في الكلام العربي بمسائل عديدة لهذه الصور المختلفة التي ذكرها[4].

---

[1]- انظر: إحياء النحو ١٩٥ .

[2]-انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧، واللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣ .

[3]- انظر: النحو والنحاة، للشيخ محمد عرفة ١١٠- ١١٣، والعامل النحوي لخليل عمايرة ٧٤- ٧٧، و ضوابط الفكر النحوي لمحمد الخطيب ١٨٤/٢- ١٩٦، ونظرية العامل لوليد عاطف مصطفى ١٦٩ ، و نظرية العامل في النحو العربي لمصطفى بن حمزة ٣٦٨ .

[4]-انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٩٦- ٢١٤ .

وقد ذكر عباس حسن أن هذه النظرية أساءت إلى اللغة، وساهمت في تعسيرها على المتعلمين؛ ولهذا رأى أن إصلاح النحو وتيسيره متوقف على تطهيره من مئات المسائل المبنية على نظرية العامل، حيث قال: (لعل فيما أوردناه من الأمثلة ما ينهض دليلا على أن العامل قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في الألفاظ والتراكيب: ذلك التحكم الذي هو داعية الدهش بل السخط، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة، وتعسيرها على المتعلمين، والراغبين فيها، والناطقين بها. ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من أمثال تلك المسائل التي قدمناها نماذج وصورًا موضحة، لم نقصد إلى تصيدها ، ولم نرد بها الحصر أو ما يشبهه، فنظائرها كثيرات تتجاوز العشرات إلى المئات، لا مبالغة في هذا ولا تزيد . فلا عجب أن كان علم النحو –وهو النافع الجليل– بسببها معيبًا، ومن أجلها قاصرًا عن إتمام الإفادة المرجوة، والنفع الأكمل. لا مناص من تطهيره منها إن أردنا له صلاحًا وللغتنا تيسيرًا)[1].

أما ما يتعلق بنسبة العمل إلى هذه العوامل، فقد تابع عباس حسن ابن مضاء فيما ذكره من أن النحاة ينسبون العمل حقيقة إلى العوامل اللفظية والمعنوية، إذ قال مشيرًا إلى العامل: (إنه المتكلم في رأي القلة النحوية المغلوبة (كابن مضاء الأندلسي)، وإنه العامل اللفظي أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة)[2].

وظاهر مما سبق أن أبرز نقد وجهه عباس حسن إلى نظرية العامل هو ما ذكره من تحكمها في الألفاظ والتراكيب، ولكن هذا النقد يتهافت إذا أدركنا أن النحاة إنما بنوا هذه النظرية وشيدوا أركانها وأصولها على ما سمع من كلام العرب، فما رفض لمخالفته هذه النظرية فإنما رفض لمخالفته ما بنيت

[1]- المرجع السابق ٢١٥ .

[2]- اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٩٩ .

عليه وهو السماع، ويمكننا أن نلمس بوضوح مدى تقيد النحاة في بناء هذه النظرية بما سمع عن العرب في قول الرضي: (وقال بعضهم: هو منصوب بأستثني، كما أن المنادى منصوب بأنادي، و(إلا) ، وحرف النداء، دليلان على الفعلين المقدرين، فالمستثنى على هذا القول مفعول به، وقد اعتُرِض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير: امتنعَ؛ ولا يلزم ذلك، لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب، ولو ورد الرفع لكنا نقدر (امتنع) ونحوه؛ ولو ورد الرفع في نحو: أنت والأسدُ، لكنا نقدر: ابعد أنت والأسدُ ونحوه)[١].

والحق أن الاحتكام إلى نظرية العامل إنما هو احتكام إلى المطرد من كلام العرب؛ وذلك أن النحاة رأوا في كلام العرب اطراد نوع من التغير الإعرابي مع نمط معين من التركيب، وأن في كل تركيب عنصرًا يطلب غيره من العناصر ليتم به معنى التركيب، فجعلوا هذا الجزء هو العامل؛ لأنه محور التركيب؛ ولهذا قرر النحاة أن (مدار العمل على الطلب)[٢]، وهذا الطلب هو ما يعبرون عنه –أحيانًا– بالاقتضاء؛ ولهذا فالعامل عند النحاة في أي تركيب هو العنصر الذي يقتضي ما يدل على معنى هذا التركيب، وقد أشار إلى ذلك أبو علي الشلوبين، فقال: (والمقتضي هو الذي ينبغي أن يجعل العامل وكذا هو أبدًا، ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرًا ، فإن ضرب يقتضي ضاربًا ومضروبًا؛ فلذلك نسبنا العمل في الفاعل والمفعول إليه)[٣] .

على أن تأويل ما خرج عن حدود هذه النظرية أو وصفه بالشذوذ، لا يعد تحكمًا في اللغة؛ لأن بناء القواعد على الشائع المطرد منهج علمي صحيح؛ لأنه يضمن للغة سلامتها واطرادها؛ وذلك أن التقعيد للصور اللغوية غير الشائعة يجعل ضبط اللغة أمرًا غير ممكن، لكثرة الصور غير الشائعة

---

[١]- شرح الكافية ٨١/٢ .
[٢]- حاشية يس العليمي على شرح التصريح ١٥٩/١ .
[٣]- شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٨٣/٢.

المتمثلة في لهجات بعض القبائل العربية، بيد أن البناء على الشائع ليس منهجًا مقصورًا على اللغة العربية أو على اللغات فحسب، بل هو معتبر في أكثر العلوم، وهذا ما قرره ابن السراج بدقة، حين قال: (القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ)[١] .

وأما ما ذكره عباس حسن من أن النحاة ينسبون العمل إلى العوامل اللفظية والمعنوية (فلم يقل أحد من النحويين مطلقًا لا المتقدمين منهم ولا المتأخرين إن العوامل النحوية هي التي تحدث حركات الإعراب في الكلمات، وإنما العوامل النحوية عندهم بمنزلة الأمارات والدلالات)[٢]، وقد نص النحاة على ذلك في كتبهم، وبينوه[٣]. كما وضح الرضي أن ما يرد في كتب النحاة من نسبة العمل إلى العوامل اللفظية والمعنوية إنما هي نسبة مجازية، إذ العوامل اللفظية والمعنوية كالآلة[٤]، أو السبب، حيث قال: (اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام)[٥].

١- الأصول في النحو ٥٦/١ .

٢- النحو بين التجديد والتقليد، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، ٢٠، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد السادس، ١٣٩٦هـ ، وانظر: نظرية العامل لوليد الأنصاري ٥٧ .

٣- انظر:المقتضب ١٤٧/١، والخصائص ١٠٩/١، ١١٠ ، وأسرار العربية ٧٩، والإنصاف ٤٦/١، وشرح المفصل ٨٤/١، وشرح الكافية ١/ ٢٢٧ ، والأشباه والنظائر ٢٩٥/١ ، وحاشية يس العليمي على شرح التصريح ١٥٩/١.

٤- انظر: شرح الكافية ١/ ٥٧ ، وللمزيد انظر في هذه المسألة كتاب (النحو والنحاة) للشيخ محمد أحمد عرفة ٧٦- ٨٩ .

٥- شرح الكافية ٦٣/١ .

يقول الدكتور البنا مشيرًا إلى أن النحاة جميعًا يرون أن العامل هو المتكلم على وجه الحقيقة، وأن ابن جني لم يخرج في هذه المسألة عما ذهب إليه النحاة، ما نصه: (هذا نص ابن جني كاملا في هذا الموضع يشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه، ويقول: إنهم يعنون أن العمل يكون مسببًا عن لفظ يصحبه، لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل. فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النص حديثه عن النحاة، واختار منه فقط: (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره) انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارئ أن ابن جني يخالف النحاة في مقالتهم، والحقيقة أنه شارح لكلامهم، موافق لمنهجهم)[1].

أثر موقف عباس حسن من هذه النظرية في المسائل النحوية:

إذا تتبعنا المسائل النحوية في كتاب (النحو الوافي) فإننا نجد عباس حسن يرفض كثيرًا من مظاهر نظريه العمل، ومن أبرز تلك المظاهر ما يأتي:

١- رفضه ما ذهب إليه النحاة من أنه لا بد لكل معمول من عامل، مثل ذهابه إلى إهمال خلاف النحاة في العامل في المبتدأ والخبر[2]،و ذهابه إلى أنه لا قيمة لخلاف النحاة في أصل الجملة الندائية[3]، وانتقاده النحاة في عن علة رفع المضارع[4].

---

[1]- الرد على النحاة، مقدمة محقق الكتاب البنا ١٨ .

[2]- انظر: النحو الوافي ٤٤٧/١ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٧/٤ .

[4]- انظر: المرجع السابق ٢٧٧/٤ .

٢- رفضه بعض المسائل المتعلقة بانحطاط مرتبة الفرع عن مرتبة الأصل. مثل رفضه ما ذهب إليه النحاة من أن العامل إذا كان وصفًا مشتقًا فإنه ضعيف في العمل، وما يترتب على هذا الضعف من أن المتعدي قد يكون في حكم اللازم[١]، و رفضه ما ذهب إليه النحاة من أن الفعل الثلاثي إذا تقدم عليه معموله، فإنه يصبح ضعيفًا، وما يترتب على ذلك من أن المتعدي قد يكون في حكم اللازم[٢] .

٣ - رفضه بعض صور القياس النظري المتعلقة بمسألة العمل، مثل رفضه ما ذهب إليه النحاة من عدم تثنية الوصف العامل وجمعه، حيث ذكر أن ما احتج به النحاة من أن الوصف الذي يرفع فاعلا بمنزلة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، مبني على التخيل والتوهم[٣]، ورفضه كذلك لما ذهب إليه النحاة من أن الوصف العامل لا تدخل عليه (من) الزائدة، حيث أشار إلى أن ما ذهب إليه النحاة من أن الوصف العامل بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه (من) الزائدة، حجة متوهمة غير مقبولة[٤]،ورفضه لما ذهب إليه جمهور النحاة من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبه؛ بحجة أن الحال كالنعت، وذهابه إلى أن هذا من تحكم نظرية العامل في اللغة[٥].

٤- ومما يرتبط بالمسألة السابقة رفضه بعض العلل المرتبطة بالعمل، مثل رفضه ما ذكره النحاة من أن علة عدم تصغير المشتقات العاملة هي أن تصغيرها يقربها من الأسماء، ويبعدها من الأفعال التي تعمل عملها،

١- انظر: المرجع السابق(الهامش) ١٨٥/٢، ٤٧٥، ٤٧٦ .

٢- انظر: المرجع السابق(الهامش) ١٨٤/٢، ١٨٥، ٤٧٥، ٤٧٦ .

٣- انظر: المرجع السابق ٤٥٤/١ .

٤- انظر: النحو الوافي ٤٤٨/١ .

٥- انظر: المرجع السابق ٣٦٤/٢ .

واقتصاره في التعليل على استعمال العرب[1]، ورفضه تعليل رفع الفاعل، ونصب المفعولات[2] .

٥- رفضه بعض مسائل العمل المبنية على التقدير، مثل رفضه ما ذهب إليه النحاة من أن البدل على نية تكرار العامل، وعده ذلك من التوهم والتخيل[3]،و رفضه ما ذهب إليه النحاة من أنه لا يجوز مجيء الحال قبل خبر سدت مسده، وذلك في نحو(قراءتي النشيد مكتوبًا)، حيث ذهب عباس حسن إلى أن صاحب الحال هو معمول المصدر (النشيد)، رافضًا ما ذهب إليه النحاة من أنه الضمير في الخبر المحذوف (إذا كان)، ومشيرًا إلى أن حجتهم في ذلك هي من سيطرة العامل فيما لا نفع فيه[4]، وذهابه إلى إهمال متعلق الظرف والجار والمجرور عند وقوعهما خبرًا[5].

دراسة بعض المسائل:

لعل من المهم وقوفنا مع بعض المسائل السابقة لنعرف مدى وجاهة رأي عباس حسن فيما ذهب إليه :

أ- مجيء الحال من المبتدأ .

[1]- انظر: المرجع السابق ٦٨٨/٤ .

[2]- انظر: المرجع السابق(الهامش) ٨/١ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٥٥٤/٣ .

[4]- انظر: المرجع السابق ٥٢٤/١ .

[5]- انظر: المرجع السابق ٤٤٧/٢ .

عرف ابن الحاجب الحال بأنه ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنى، نحو: ضربت زيدًا قائمًا، وزيد في الدار قائمًا، وهذا زيد قائمًا[١].

ويمكننا أن نلمس بوضوح من هذا التعريف أن النحاة لا يشترطون أن يكون العامل في الحال فعلا، إذ يصح أن يكون العامل فيها ما فيه معنى الفعل، وهو ما صرح به ابن الحاجب بقوله: (وعاملها: الفعل، أو شبهه، أو معناه)[٢]، وبناء على ذلك فإن صاحب الحال قد لا يكون فاعلا أو مفعولا به من حيث اللفظ، بل يجوز أن يكون فاعلا أو مفعولا به من حيث المعنى.

كما يمكننا أن ندرك مراد النحاة من انتصاب الحال بما فيه معنى الفعل من قول المبرد: (وتقول: هذا عبدالله راكبًا، وذاك عبدالله قائما. فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلا ؟ قيل له: (هذا) إنما هو تنبيه. كأنك قلت: انتبه له راكبًا)[٣] .

وقد ذهب سيبويه إلى صحة مجيء الحال من المبتدأ[٤]،كما أجازه الكسائي من الكوفيين[٥]، ويظهر أن الزجاجي[٦]،وابن جني[٧] يجيزانه أيضًا. أيضًا.

وأكثر النحاة على منع مجيء الحال من المبتدأ[١]،إذ يرون أن صاحب الحال في نحو (هذا زيد قائمًا) و (هو زيد معروفًا) هو الخبر[٢]، أو الضمير

---

[١]- شرح الكافية ٧/٢، وانظر: الأصول لابن السراج ٢١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش٥٥/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٥٥٣/١، والتعريفات للجرجاني ٨٦ .

[٢]- شرح الكافية ١٤/٢ .

[٣]- المقتضب ١٦٨/٤ ، وانظر: اللمع لابن جني ١١٧، واللباب للعكبري ٢٨٩/١.

[٤]- انظر: الكتاب ٧٧/٢ – ٨١ ،والبسيط٥٢٨/١، وشرح الكافية٢٤/٢، والمغني ٨٦٥، وحاشية الصبان ١٧٤/٢، وحاشية الخضري٤٤٢/١ .

[٥]- انظر: الارتشاف٣/ ١٥٨٤، ١٥٨٥ .

[٦]- انظر: الجمل ٣٦٤ ، والبسيط ٥٢٧/١، ٥٢٨ .

[٧]- انظر: الخصائص ٦٠/٣ .

في الفعل المقدر[٣]، وكذلك الشأن في نحو (فيها قائمًا رجل) فإن صاحب الحال عندهم هو الضمير المستتر في الظرف[٤]، وعلة منع مجيئه من المبتدأ عند أكثر النحاة هي أن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في معمولين[٥]، أو لأن ذلك يقتضي اختلاف العامل في الحال وصاحبه، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه[٦] .

وأما الكوفيون فإنهم يطلقون على الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة في نحو : هذا زيد قائمًا . خبر التقريب[٧] .

وقد ذهب عباس حسن إلى صحة مجيء الحال من المبتدأ ونحوه؛ لأن رفض مجيئه من المبتدأ ليس مبنيًا على ما سمع عن العرب، وإنما هو مبني على مخالفته لنظرية العامل، وفي ذلك يقول: (ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلاً ، أو مفعولا به، أو نحوهما؛ وذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصيل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إن العامل في المبتدأ معنوي؛ هو الابتداء ، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها. مع أن العامل–عندهم– في الحال لا بد أن يكون هو نفس العامل في صاحبها أيضا...وإن ما

١- انظر: البسيط ٥٢٨/١، وحاشية الصبان ١٧٤/٢، وحاشية الخضري ٤٤٢/٢ .

٢- انظر:الخصائص٦٠/٣، وشرح المفصل ٥٨/٢، وحاشية الصبان ١٨٠/٢، وحاشية الخضري٤٤١/١ .

٣- انظر: اللباب للعكبري ٢٨٨/١، وتمهيد القواعد ٢٣٢٣/٥ .

٤- انظر:شرح التسهيل ٣٥٥/٢، والمغني ٨٦٦، والهمع ٢٣/٤، وحاشية الصبان ١٧٤/٢.

٥- انظر: البسيط ٥٢٨/١، وحاشية الصبان ١٧٤/٢، وحاشية الخضري ٤٤٢/٢ .

٦- انظر: شرح المفصل ٥٧/٢، ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك٣٥٤/٢ ،٣٥٥، والمغني ٨٦٥ ، والمساعد ٣٩/٢،وحاشية يس العليمي على شرح التصريح ٣٧٥/١، وحاشية الصبان ١٨١/٢.

٧-انظر: مجالس ثعلب(١/ ٤٢، ٣٥٩/٢)،والارتشاف ١٥٨٥/٣ ، والدر المصون ٣٥٧/٦ .

يرفضونه ظاهرًا صريحًا، يقبلونه على نية التأويل...وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحرارًا في محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربي الصحيح، وفي القياس عليه. ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل)[١] .

كما ذكر عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) صورًا جاء فيها الحال من المبتدأ، يخطئها جمهور النحاة –باستثناء سيبويه ومن وافقه– بناء على مخالفتها لبعض مظاهر نظرية العامل، فقال: (إذا قلت: محمد –هاجمًا–أسد . كان المثال خطأ عند جمهرة النحاة . إذ يترتب على صحته وقوع الحال –هاجمًا– من المبتدأ، وهذه الجمهرة لا ترضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ. لماذا ؟ لأن العامل في الحال عندهم يجب أن يكون هو العامل في صاحبه، والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال الذي هو: (محمد)، فوجب أن يكون هو العامل كذلك في الحال تطبيقًا لرأيهم، ثم يقولون: إن الابتداء عامل ضعيف لا يقوى أن يؤثر في شيئين، ولا يصل أثره إلا لواحد منهما، فوجب قصره على الأساسي منهما وهو المبتدأ، وترك الآخر تركًا باتًا لعامل آخر إن أمكن، وإلا وجب تغيير العبارة، ومجيء الحال فيها على صورة مقبولة نحويًا.

و إذا قلت: هذا –هاجمًا– أسد . كان المثال خطأ كذلك؛ لسبب آخر غير السالف، هو: أن (هاجمًا) حال من المبتدأ اسم الإشارة(ذا) فاسم الإشارة إذًا هو صاحب الحال، وهو في محل رفع. وعامل الرفع فيه الابتداء، في حين نجد الذي عمل النصب في الحال هو (ها) التنبيه؛ لأنها عندهم تتضمن معنى الفعل (أنبه) وتقوم مقامه في نصب الحال، فلا يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وذلك محظور عند كثرتهم. وخالفهم سيبويه في المسألتين)[٢].

---

[١]- النحو الوافي ٢/ ٣٦٤ ، وانظر: ٢/٣٨٠، ٣٨١ من الكتاب نفسه.

[٢]- اللغة والنحو ٢٠٣، ٢٠٤ .

ومجمل كلام عباس حسن السابق هو جواز مجيء الحال من المبتدأ، أخذًا برأي سيبويه في ذلك، واتكاءً على ما ظهر من كلامه من جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبه، حيث نص سيبويه على جواز وقوع الحال من المبتدأ، سواء أكان ذلك من الأسماء المبهمة أم من غير المبهمة، فقال: (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة...وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة. فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدالله منطلقًا...فكأنك قلت: انظر إليه منطلقًا، فمنطلق حال قد صار فيها عبدالله... وأما (هو) فعلامة مضمر، وهو مبتدأ وحال ما بعده كحاله بعد (هذا). وذلك قولك: هو زيد معروفًا، فصار المعروف حالا. وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانًا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبتْه أو الزمْه معروفًا، فصار المعروف حالا ... وأما ما ينتصب لأنه خبر مبني على اسم غير مبهم، فقولك: أخوك عبدالله معروفًا. هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو وأخواتها)[1].

وقد نص أبو حيان على أن جمهور النحاة يجيزون انتصاب الوصف على الحالية بعد اسم الإشارة نحو (هذا زيد قائمًا)، فقال مشيرًا إلى عامله وصاحبه: (وأما حرف التنبيه فنحو: هذا زيدٌ قائمًا، فمذهب الجمهور أنه يجوز أن ينتصب قائمًا على الحال، والعامل فيه حرف التنبيه...وأما اسم الإشارة فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن ينتصب قائمًا باسم الإشارة... وأجاز الكسائي –أيضًا– في نحو: هذا زيدٌ قائمًا ما أجاز البصريون من أن (قائمًا) حال إما من اسم الإشارة، وإما من زيد)[2]، والذي يظهر أن مراده من جواز كونها من المبتدأ عند البصريين هو ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، لا أنه مذهب عموم البصريين .

[1]- الكتاب ٢/٧٧-٨١ .

[2]- الارتشاف ١٥٨٤/٣، ١٥٨٥ .

وقد بين المبرد علة كون الحال لا تكون إلا من فعل أو مما فيه معنى الفعل، فقال: (إذا قلت: ذاك عبدالله قائمًا. (ذاك) للإشارة. كأنك قلت: أشير لك إليه راكبًا . فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها)[1] .

ويتضح من كلام سيبويه السابق أنه يرى أن العامل في الحال إذا جاءت من اسم الإشارة، أو من الضمير، أو من الاسم غير المبهم، هو ما فيها من معنى الفعل، وهذا ما حكاه النحاة عنه، حيث نصوا على أن العامل في الحال عند سيبويه في نحو (هو زيد معروفًا) هو فعل مضمر تقديره أعرف ذلك أو أحقه[2]، ومعنى ذلك أن سيبويه لا يختلف مع النحاة في هذه الصور الثلاث من حيث العامل، إذ العامل فيها عنده ليس الابتداء، ولا المبتدأ، بل ما فيها من معنى الفعل، ويؤيد ذلك مقارنته انتصاب الحال بعد المبتدأ بانتصاب الظرف بالاستقرار المحذوف، وذلك في قوله: (إذا قلت: فيها زيد، فكأنك قلت: استقر فيها زيد، وإن لم تذكر فعلا، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين؛ لأنه ليس من صفته، ولا محمولا على ما حمل عليه، فأشبه عندهم ضاربٌ زيدا . وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلقٌ حالا، فانتصب بهذا الكلام انتصاب راكب بقولك: مر زيد راكبًا)[3] .

ومما سبق يتضح لنا أن سيبويه اختلف مع جمهور النحاة في هذه المسألة في تحديد صاحب الحال فحسب، حيث ذهب إلى أنه المبتدأ، بناء على ما يراه من جواز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبه. في حين أن جمهور النحاة يرون أنه الخبر، بناء على ما يرونه من وجوب اتحاد العامل في الحال وفي صاحبه، ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح في قول الخضري: (ها أنت زيد

---

[1]- المقتضب ٤/ ١٦٨ ، وانظر: الكتاب ٨٧/٢، وشرح المفصل ٥٧/٢.

[2]- انظر: شرح المفصل ٦٥/٢،وتوضيح المقاصد٣٣٢/١، والمقاصد الشافية ٤٩٠/٣ .

[3]- الكتاب ٨٧/٢ .

راكبًا، فراكبًا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه، والعامل فيه (ها) لتضمنها معنى أنبه)[1].

بيد أن عددًا من النحاة تابع سيبويه فيما ذهب إليه من أنه قد يعمل في الحال غير عامل صاحبها، وقد أجاز ذلك ابن جني مع تضعيفه لذلك، فقال : (ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال، ومن ذلك قول الله سبحانه: (وهو الحق مصدقًا)[2]، فمصدقًا حال من الحق، والناصب له غير الرافع للحق)[3] .

كما ذهب إلى ذلك ابن مالك معللاً ما ذهب إليه من صحة اختلاف عاملي الحال وصاحبها بقوله: (الأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضًا كالمميَّز والمميِّز، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل في المميَّز والمميِّز قد يكون واحدًا وغير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عامل واحد وقد يعمل فيهما عاملان)[4]، وذهب إليه -كذلك- الرضي الذي أيد هذا الرأي بقوله: (وهو الحق إذ لا مانع)[5] .

ولو أن عباس حسن اكتفى بما ذهب إليه من جواز مجيء الحال من المبتدأ لما كان هناك إشكال؛ لأن كل رأي من الرأيين السابقين له حجته ودليله، ولكنه انتقد النحاة؛ لتمسكهم بنظرية العامل في هذه المسألة، وزعم أن ما ذهب إليه جمهور النحاة من وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه أدى إلى تحكم نظرية العامل في لغة العرب[6]، حيث أول النحاة ما خالف هذه

1- حاشية الخضري ٤٤١/١ .
2- سورة البقرة، الآية ٩١ .
3- الخصائص ٦٠/٣ .
4- شرح التسهيل ٣٥٤/٢ .
5- شرح الكافية ٢٣/٢ .
6- انظر: اللغة والنحو ٢٠١ .

النظرية من الكلام العربي الأصيل[1]، فلم يرتضوا لقاعدتهم التغيير وفقًا للمسموع، بخلاف سيبويه الذي ارتضى لقاعدته التحويل والتبديل كما كما ذكر أن هذا الخلاف الدائر بين جمهور النحاة و سيبويه في حكم مجيء الحال من المبتدأ أدى إلى تخطئة النحاة لبعض الصور التي يجيزها سيبويه ومن وافقه، نحو (محمد هاجمًا أسد) و (هذا هاجمًا أسد)[3] ، مشيرًا إلى خطورة ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم القياس على ما ورد به السماع[4].

والحق أن رأي سيبويه مبني على القياس على النظائر، فهو لا يختلف عما ذهب إليه جمهور النحاة في التزامه بنظرية العامل، وذلك أن جمهور النحاة حين ذهبوا إلى وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه بنوا ذلك على أن الحال كالنعت، والعامل في النعت هو العامل في المنعوت، فوجب أن يكون الحال مثله، وأما سيبويه فما ذهب إليه من جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبه مبني على أن الحال كالخبر والعامل في الخبر غير العامل في المبتدأ، فجاز أن يأخذ الحال حكم الخبر في اختلاف العامل[5]، فهل يعد الاختلاف بين سيبويه والجمهور اختلافًا في درجة التمسك بالقاعدة، أم هو اختلاف في الدليل الذي بنيت عليه القاعدة..؟

وأما ما ذكره عباس حسن من مخالفة السماع لما عليه جمهور النحاة من وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه، فقد نص النحاة على أن هذا الاتحاد قد يكون في اللفظ أو في المعنى، وليس تقديره في المعنى وهميا أو خياليا

---

[1]- انظر: النحو الوافي ٣٦٤/٢ .

[2]- انظر: اللغة والنحو ٢٠٤ .

[3]-انظر: المرجع السابق ٢٠١، ٢٠٢ .

[4]- انظر: المرجع السابق ٢٠٥ .

[5]- انظر: الكتاب ١٤٧/٢- ١٤٩، وشرح المفصل٥٧/٢، وشرح التسهيل ٣٥٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٢٣/٥، والهمع ٣٦/٤، وحاشية الخضري ٤٣٩/١ .

كما ذكر عباس حسن[1]، بل هو منضبط بما ذكره النحاة من أن صاحب الحال لا بد أن يكون فاعلا أو مفعولا في اللفظ أو في المعنى، وقد وضح ذلك ناظر الجيش بقوله: (وقد تأول المخالفون ذلك فقالوا : إذا قلنا: (هذا زيد منطلقًا) فالعامل في الحال إما معنى (ها) وهو: أنبه، وإما معنى (ذا) وهو: أشير، وليس شيء منهما عاملاً في (زيد) الذي هو صاحب الحال، لكن الحال من (زيد) في اللفظ، وفي المعنى من الضمير في (أنبه عليه) أو (أشير إليه) وإذا كانت الحال من ضمير في أحدهما فالعامل في الحال وصاحبها بالحقيقة واحد)[2].

وقد أشار إلى هذه المسألة عدد من النحاة، فقال ابن عمرون[3]: (إن وقع ما يوهم بظاهره خلاف ذلك-أي: خلاف كون العامل في الحال غير عامل صاحبها فالطف به حتى ترده إلى القاعدة)[4] . كما عد ابن هشام القول بوجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها من الأمور التي اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، واستدل على ذلك بعدد من الشواهد أيد فيها سيبويه فيما ذهب إليه، إلا أن النتيجة التي خرج بها توافق ما عليه جمهور النحاة، حيث قال: (وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقًا أو تقديرًا)[5] .

والذي ظهر لي مما سبق ذكره من كلام سيبويه أن رأيه في مسألة اتحاد العامل في الحال وصاحبه ليس ببعيد عن رأي جمهور النحاة؛ وذلك أنه عند حديثه عن مجيء الحال من المبتدأ إذا كان اسم إشارة أو ضميرًا أو اسمًا

---

[1]- انظر: اللغة والنحو ٢٠٥ .

[2]- تمهيد القواعد ٢٣٢٢/٥، ٢٣٢٣ .

[3]- هو محمد بن محمد بنأبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي النحوي، كان إمامًا في اللغة العربية، تصدر إقراء النحو مدة بحلب، تتلمذ على يديه ابن مالك الطائي، له من المصنفات شرح المفصل للزمخشري ولم يتمه، توفي سنة ٦٤٩هـ .(انظر:تذكرة النحاة ٥٢، وبغية الوعاة: ٢٣١/١)

[4]- تمهيد القواعد ٢٣٢٣/٥ .

[5]- المغني ٨٦٦ .

غير مبهم، أشار إلى أن مجيء الحال منها إنما كان لما فيها من معنى الفعل. كما أنه قارن انتصاب الظرف بالاستقرار المحذوف، بانتصاب الحال بعد المبتدأ، فمسألة التقدير لم يخل منها رأي الجمهور ولا رأي سيبويه .

وخلاصة القول أن تقدير الفعل يعني اتحاد العامل في الحال وصاحبه في المعنى، وقد أشار الصبان إلى ذلك، فقال: (العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير، وأنبه، وفعل الشرط في (أما علما فعالم) إذ التقدير مهما يذكر إنسان في حال علم، وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا إشكال)[1] .

وربما فسر لنا هذا ما ظهر من كلام الرضي من أن سيبويه يرى وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه، حيث أشار إلى ذلك عند تعليقه على آراء النحاة في العامل في الحال وصاحبه في قول الشاعر:

لمية موحشًا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم[2]

فقال: (أما عند سيبويه، فيلزم كون الضمير في : (لمية) ذا الحال. ومن جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، وهو الحق إذ لا مانع ، جوز كون (لمية) عاملا في الحال، وكون (طلل) ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء. فإن قيل: هلا جاز أن يكون معنى الابتداء، على مذهب سيبويه، أي أن (طلل) مرتفع بالابتداء، هو العامل في الحال أيضًا، فيتحد عامل الحال وصاحبها. قلت: ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ (طلل) للإسناد إليه، مقيدًا بكونه موحشًا، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدًا به ؟)[3]، فمن ذهب إلى جواز

[1]- حاشية الصبان ١٨١/٢ .

[2]-نسبه بعضهم لذي الرمة، ونسبه آخرون لكثير برواية (لعزة موحشًا) (خزانة الأدب٢٠٩/٣- ٢١١)، وانظر:الكتاب١٢٣/٢،والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢، وشرح الكافية ٢٣/٢، ومغني اللبيب ٨٦٥، وشرح التصريح ٣٧٥/١، وشرح الأشموني ١٧٤/٢ .

[3]- شرح الكافية ٢٣/٢، ٢٤ ، وقد نص محقق شرح الكافية في الهامش على أن سيبويه يرى وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها .

اختلاف العامل في الحال وصاحبه ذهب إلى أن صاحب الحال هو (طلل)، والعامل الاستقرار، ومن منع الاختلاف لزمه أن يكون صاحب الحال هو الضمير في الظرف،والعامل الاستقرار .

و ما ذكره عباس حسن من أن الخلاف بين النحاة، وسيبويه في حكم مجيء الحال من المبتدأ أدى إلى تخطئة النحاة لبعض التراكيب اللغوية التي يجيزها سيبويه نحو (محمد هاجمًا أسد) و (هذا هاجمًا أسد)، كلام غير دقيق، أما نحو(محمد هاجمًا أسد) . فالذي ظهر لي هو أن هذا الأسلوب غير صحيح عند سيبويه و عند جمهور النحاة، لغير العلة التي ذكرها عباس حسن؛ وذلك أن العامل في هذا التركيب هو ما في الخبر من معنى التشبيه، ولا يجوز أن يتقدم الحال على عامله المعنوي، عند عموم البصريين[1]، وقد نص الرضي على ذلك مشيرًا إلى اتفاق النحاة على هذه المسألة، فقال: (والعامل المعنوي إذا كان غير ظرف، فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه)[2]، كما أشار ابن عقيل إلى عدم صحة نحو هذا المثال عند البصريين، فذكر من المواضع التي لا يصح أن تتقدم فيها الحال على عاملها، ما كان عاملها مفهم تشبيه، فقال: (نحو زيدٌ مثلك شجاعًا، فلا يجوز : شجاعًا مثلُك، وكذا لو حذفت مثل نحو: زيد الشمس طالعةً، فلا يجيز البصريون: زيد طالعةً الشمس، وأجازه الكسائي)[3] .

وأما ما لم يكن العامل فيه معنى التشبيه، فقد أشار السيرافي إلى أنه من خطأ النُّسَّاخ ، فقال: (ووقع في النسخ (وهو قائمًا رجل)، فهو عندي سهو تناسخه الناس ولم يعتقد)[4] .

---

[1]- انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٥٩/٧، والبسيط ٥٢٦/١،وشرح التسهيل ٣٤٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٠١/٥، ٢٣٠٢، والمقاصد الشافية ٤٧٥/٣، والهمع ٣٠/٤ .

[2]- شرح الكافية ٢٥/٢ .

[3]- المساعد ٢٩/٢ .

[4]- شرح كتاب سيبويه ٥٩/٧ .

قلت: لو صح (محمد هاجمًا أسد) عند سيبويه لصح عنده أن يقال (زيد قائمًا فيها) على أن يكون العامل في الحال هو الابتداء ، ولكنه لم يذهب إلى أن العامل في الحال في هذه الصورة هو الابتداء، بل ذهب إلى أنه الظرف؛ ولهذا ذهب إلى عدم صحتها؛ لما يراه من عدم جواز تقدم الحال على عامله إذا كان ظرفًا[1] .

وأما نحو (هذا هاجمًا أسد)، فالذي يظهر لي أن هذا الأسلوب صحيح عند سيبويه وعند كثير من النحاة؛ وذلك أن العامل هو حرف التنبيه أو اسم الإشارة أو ما فيهما من معنى الفعل[2]، وتقدم الحال على صاحبه جائز عند جمهرة النحاة في مثل هذا الأسلوب[3]، وقد نص ابن السراج على جواز هذه الصورة، فقال: (تقول هذا عبدالله، فهذا اسم معرفة وهذا مبتدأ، وعبدالله خبره، فإن جئت بعد عبدالله بنكرة نصبتها على الحال، فقلت: هذا عبدالله واقفًا ... وتقول: هذا واقفًا زيد، وهذا واقفًا رجل ، فتنصب (واقفًا) على الحال، وإن شئت رفعت)[4] ،وحين عدد السيرافي الأوجه الجائزة في قول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية)[5] قال: (ويجوز: (هذا بابًا علمٌ ما الكلم) فيكون (هذا) مبتدأ، و(بابًا) منصوباً على الحال، والخبر (علم)، و(بابًا) في معنى مبوبا، والعامل في نصبه ما في هذا من التنبيه والإشارة، كقول الشاعر:

أترضى بأنا لم تجف دماؤنا وهذا عروسًا باليمامة خالد [6])[7]

---

[1]- انظر:شرح الكافية ٢٤/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٧/٣ .

[2]- انظر: تمهيد القواعد ٢٢٩٧/٥، وحاشية الصبان ١٨٠/٢،

[3]- انظر: شرح ألفية ابن معطي ٥٦١/١، والبسيط ٥٢٦/١، والارتشاف ١٥٨٥،١٥٩٠/٣، والمساعد٢٠/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٢٩٧/٥، والهمع ٣٠/٤ ، وحاشية الصبان ١٨٠/٢.

[4]- الأصول ١٥٣/١ .

[5]- الكتاب ١٢/١ .

[6]- لم أعثر على قائله، وانظر البيت في : الأصول لابن السراج ١٥٣/١، وشرح ألفية ابن معطي٥٦١/١.

[7]- شرح كتاب سيبويه ٤٩/١ .

كما نص أبو علي الفارسي على صحة مجيء الحال في هذه الصورة، فقال: (إذا قلت: (هذا عاقلاً رجلٌ) نصبت (عاقلاً) على الحال، وإنما لم يجز الرفع؛ لأن الرجل جوهر، والجوهر إنما ينعت بما يحليه، والتحلية هي العقل، فلا يجوز أن يجعل ما هو موصوف صفة، فلما قبح ذلك نصب على الحال، وصار هذا مع (رجل)الذي هو متأخر جملة خرج الحال منها)[١]

وبهذا يتضح أنه لا صحة لما ذكره عباس حسن من تحكم العامل في رفض ما جاء به السماع في هذه المسألة، وأن رأي سيبويه لا يختلف عن رأي غيره من النحاة في قيامه على نظرية العامل، وأن الخلاف في حكم اتحاد العامل في الحال وصاحبه ليس له أثر في تخطئة الأساليب التي ذكرها عباس حسن أو تصحيحها .

ب- العامل في المنادى .

اختلف النحاة في العامل في المنادى، فذهب سيبويه، وجمهور البصريين[٢] إلى أن العامل فعل محذوف، نابت عنه (يا) ، قال سيبويه: (اعلم أن النداء ، كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب)[٣]. وقال مشيرًا إلى نيابة (يا) عن الفعل المحذوف: (حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار(يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا ، أريد عبدالله ، فحذف أريد

---

[١]- المسائل المنثورة ٣٣ ،٣٤ .

[٢]- انظر:شرح ألفية ابن معطي ١٠٣٤/٢،والتذييل والتكميل٥٢/١ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٥٢٧/١.

[٣]- الكتاب ٢/ ١٨٢ .

وصارت (يا) بدلاً منها)[١]. ووافقه المبرد فقال: (اعلم أنك إذا دعوت مضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره)[٢] .

ونُسب إلى المبرد أن العامل في المنادى هو حرف النداء (يا) نيابة عن الفعل[٣]، وهو مذهب أبي علي الفارسي[٤]، وتبعه في هذا الرأي تلميذه ابن جني[٥].وقد فرق الصبان بين هذا الرأي وسابقه مشيرًا إلى أن (يا) في الرأي الأول نابت عن الفعل في اللفظ، في حين أنها في الرأي الثاني نابت عن الفعل في اللفظ والعمل[٦].

وحكي عن أبي علي في هذه المسألة رأي آخر، هو أنه يرى أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال، عملت بنفسها[٧] ، كما أشار ابن جني إلى ذلك في رأي آخر له -أيضًا- حيث قال: (وجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله، والمنصوب هو المفعول بعدها، فهي في هذا الوجه كرويد زيدًا)[٨].

وأما الكوفيون فيرون أن المنادى يرفع وينصب بلا عامل[٩]، وأنه مفعول مفعول في المعنى دون اللفظ[١٠]، قال الأنباري موضحًا رأيهم: (ذهب

١- المرجع السابق ١/ ٢٩١ .

٢- المقتضب ٢٠٢/٤ ،وانظر: المنهاج ٥٢٧/١ .

٣- انظر:شرح الكافية ٣٤٦/١، وشرح ألفية ابن معطي١٠٣٤/٢ ، وهامش المقتضب ٢٠٢/٤ .

٤- انظر:المسائل العسكرية ١٠٩- ١١١، وشرح ألفية ابن معطي ١٠٣٤/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨٠/٤.

٥- انظر: اللمع ١٦٩ ، وقد أشار الأنباري (الإنصاف ٣٢٧/١) إلى أن أكثر النحاة على أن العامل في المنادى هو حرف النداء مخالفًا بذلك ما ذكره الموصلي والعلوي .

٦- انظر: حاشية الصبان١٤١/٣ .

٧-انظر: شرح المفصل ١٢٧/١ ، وشرح الكافية ١/ ٣٤٦ ،وشرح ألفية ابن معطي١٠٣٤/٢، والفوائد الضيائية ٣٢٥/١ . وقد ورد عن أبي علي في كتاب الإيضاح(١٤٨) ما يفهم منه أنه يرى أن (يا) حرف وليست اسم فعل حيث قال متحدثًا عن (بله) ونحوها ما نصه: (ويدلك على أن هذه الكلم أسماء وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقل بهما كلام إلا في النداء) .

٨- الخصائص ٢٧٨/٢ .

٩- انظر: الموفي في النحو الكوفي ٦٤ .

١٠- انظر: التذييل والتكميل ٥٢/١ .

الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول)[١]، وقالوا معللين رأيهم: (إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه بالمضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق، فأما المضاف فنصبناه؛ لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبًا ؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره)[٢].

وقد ذهب عباس حسن إلى أنه لا قيمة لخلاف النحاة في أصل الجملة الندائية، حيث قال: (يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب؛ برغم أنها قبل النداء خبرية، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبي جملته فعلية. فالأصل في مثل: يا صالح ، هو : أنادي أو أدعو صالحًا . حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر، وناب عنهما حرف النداء، وبقي المفعول به، وصار منادى واجب الذكر –غالبًا– وقيل: إن المحذوف هو الفعل وحده، وناب عنه حرف النداء، واستتر الفاعل في حرف النداء. وقيل غير هذا...

ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية؛ فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية)[٣] .

قلت: إن معرفة أصل الجملة الندائية مسألة قائمة على خلاف النحاة في العامل في المنادى، فمن ذهب إلى أن المحذوف هو الفعل، وأن حرف النداء ناب عن الفعل واستتر الفاعل في حرف النداء، فهو يرى أن حرف النداء ناب عن الفعل في اللفظ والعمل، ومن ذهب إلى أن المحذوف هو الفعل

---

[١]- الإنصاف (المسألة ٤٥) ٣٢٣/١ .

[٢]- المرجع السابق (المسألة ٤٥) ٣٢٣/١ .

[٣]- النحو الوافي ٤/ ٧ .

وفاعله، وناب عنهما حرف النداء، فهو يرى أن حــرف النــداء نــاب عنهمــا فــي اللفظ دون العمل[1]، وعلى القولين فجملــة النــداء جملــة فعليــة، يقــول الرضــي بعد أن أشار إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن العامــل هــو الفعــل المحــذوف، ومــا نُسب إلى المبرد من أنه يجيز نصب المنــادى علــى حــرف النــداء، مــا نصــه: (وعلى المذهبين، فيا زيــد جملــة، ولــيس المنــادى أحــد جــزأي الجملــة، فعنــد سيبويه: جزءا الجملة، أي الفعل والفاعل مقــدران، وعنــد المبــرد: حــرف النــداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل، والفاعل مقــدر، ولا منــع مــن دعــوى ســده مسدهما، والمفعول به ههنا على المــذهبين واجــب الــذكر لفظًــا أو تقــديرًا، إذ لا نداء بدون منادى)[2].

وأما من ذهب إلى أن (يا) اسم فعــل[3]، فإنــه لا يلــزم بنــاء علــى رأيــه أن تكون جملة النداء جملــة فعليــة[4]، كمــا أن رأي الكــوفيين الســابق يظهــر فيــه بوضوح عدم عد النداء جملة فعلية . فكيف يستقيم هــذا مــع قــول عبــاس حســن: (فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية)..؟ فهــل هــذا الحكــم مكــان اتفــاق اختلــف النحاة في التوصل إليه..؟!

ثم إن أهمية هذا الخلاف تكمن فيمــا يبنــى عليــه مــن أحكــام فــي مســائل مختلفة، يتبين لنا فيها أن ما يترتب على رأي ســيبويه مــن الأحكــام يختلــف عمــا يترتب على الرأي المنسوب للمبرد ومن معــه، بلــه اختلافــه عمــا يترتــب علــى بقية الآراء.

---

[1]- انظر الفرق في نيابة حرف النداء بين القولين في حاشية الصبان١٤١/٣ .

[2]- شرح الكافية ٣٤٦/١ .

[3]- انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٣٤ ، وحاشية الصبان ١٤١/٣ .

[4]- انظر: شرح ألفية ابن معطي ١٠١٤/٢، ١٠١٥ .

ولعل من المهم أن نشير -بشيء من التفصيل- إلى بعض ما يترتب على خلاف النحاة في هذه المسألة، ليتضح لنا مدى صحة ما ذهب إليه عباس حسن من أنه لا قيمة لهذا الخلاف ، ومن ذلك ما يأتي:

١- حكم تعلق الظرف والجار والمجرور بحرف النداء .

ذهب جمهور النحاة إلى منع تعلق الظرف والجار والمجرور بحرف النداء مطلقًا[١]؛ وهذا -فيما أرى- عائد إلى أنهم يرون أن العامل هو الفعل المحذوف، وأن (يا) نابت عن الفعل المحذوف نيابة لفظية لا نيابة عمل[٢]، في حين أجاز أبو علي الفارسي وابن جني تعلق الظرف والجار والمجرور بحرف النداء؛ لأنهما يجيزان تعلق الظرف والجار والمجرور بحروف المعاني إذا نابت عن الفعل على سبيل النيابة لا الأصالة[٣]، ونيابة حرف النداء عن الفعل المحذوف عندهما نيابة عمل لا نيابة لفظية كما سبق بيانه .

ويمكننا أن نلمس بوضوح وجود ترابط ظاهر بين حكم تعلق الظرف والجار والمجرور بحرف النداء وكون العمل للفعل المحذوف أو لحرف النداء، في قول أبي البركات الأنباري حين بين استدلال من ذهب إلى أن العامل في المنادى هو (يا) لنيابتها عن الفعل، فقال: (والوجه الثاني: أن لام الجر تتعلق بها نحو (يا لزيد، ويا لعمرو) فإن هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر، فلو لم تكن (يا) قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، فدل على أنها قامت مقام الفعل؛ ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرًا كالفعل)[٤].

---

[١]- انظر: شرح المفصل ١٣١/١، وشرح ألفية ابن معطي١٠٣٥/٢، ومغني اللبيب ٥٧٢، ٥٧٣ .

[٢]-انظر: حاشية الصبان ١٤١/٣ .

[٣]- انظر:شرح ألفية ابن معطي ١٠٣٥/٢، ومغني اللبيب ٥٧٢ .

[٤]- الإنصاف ١/ ٣٢٦، ٣٢٧ .

٢- مجيء الحال من المنادى .

اختلف النحاة في مجيء الحال من المنــادى، فأجــازه بعــض البصــريين بنــاء على أن العامل فيه هو العامل فــي المنــادى، ســواء أكــان العامــل هــو الفعــل المحذوف أم كان حرف النداء نيابــة عــن الفعــل المحــذوف، وممــن ذهــب إلــى جواز ذلك المبرد، قال الرضي: (وأجــاز المبــرد نصــبه للحــال، نحــو يــا زيــد قائمًا، إذا ناديته في حال قيامه)[١].

كما أجازه بعض النحاة على أن يكــون العامــل فيــه هــو الفعــل المحــذوف، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن جمعة الموصلي، حيــث قــال: (وأمــا تعلــق الجــار بها ونصب الحال فممنوع، وإنما هو بالفعــل المقــدر)[٢]، وتبعــه فــي ذلــك ابــن مالك فذهب إلى جواز مجيء الحال من المنــادى[٣]؛ بنــاء علــى أن العامــل فيــه هو العامل في المنادى، والعامل في المنادى عنده هو الفعل المحذوف[٤] .

وفصل بعض النحاة[٥]، فأجازه إذا كانت الحــال مؤكــدة فحســب، دون الحــال المؤسسة، وهو مذهب الأخفش، والمازني،والفارسي .

وأما من منع مجيء الحال من المنادى من البصريين، فقــد امتنــع ذلــك عنــده لأن العرب لا تدعو مشترطة في الدعاء، وقد وضــح ذلــك المبــرد، فقــال: (قلــت لأبي عثمان: ما أنكرت من الحال للمدعو؟ قال: لــم أنكــر منــه إلا أن العــرب لــم تدع على شريطة، لا يقولــون: يــا زيــد راكبًــا، أي نــدعوك فــي هــذه الحــال، ونمسك عن دعائك ماشيًا)[٦] .

---

[١]- شرح الكافية ٣٤٧/١ .

[٢]- شرح ألفية ابن معطي ١٠٣٥/٢ .

[٣]- انظر: شرح التسهيل ٣٩٠/٣ ، و الارتشاف ٢١٨٢/٤ .

[٤]- انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣ .

[٥]- انظر: الارتشاف ٢١٨١/٤ .

[٦]- الأصول لابن السراج ٣٧٠/١، وانظر: الإنصاف ٣٢٩/١، والمنهاج ٥٤٠/١-٥٤١ .

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى امتناع مجيء الحال من المنادى[١]، وظاهر الأمر يشير إلى أنهم إنما يمنعونه بناء على ما ذهبوا إليه من عدم انتصاب المنادى بفعل، ويمكننا أن نفهم ذلك مما ذكره الفراء مستدلا على عدم صحة انتصاب المنادى بفعل مقدر، حيث قال: (والذي يدل على أنه ليس منصوبًا بفعل امتناع الحال أن تقع معه)[٢] .

وبهذا يتضح أن خلاف النحاة في حكم مجيء الحال من المنادى مبني على خلافهم في العامل في المنادى .

٣- **حكم حذف المنادى .**

ومن المسائل التي بنيت على هذا الخلاف اختلاف النحاة في حكم حذف المنادى، حيث ذهب أبو علي الفارسي إلى منع حذفه[٣]، وذهب في قوله تعالى: (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيما)[٤] إلى أن (يا) للتنبيه وليس في الكلام منادى محذوف[٥]، وتبعه في منع حذف المنادى ابن جني[٦] و المالقي[٧] وأبو حيان[٨]، بناء على أن العامل محذوف، وفي حذف العامل والمعمول إجحاف[٩].

١- انظر:ارتشاف الضرب ٢١٨١/٤ .

٢- الإنصاف ٣٢٤/١ .

٣- انظر: الخصائص ١٩٦/٢ .

٤- سورة النساء ، الآية: ٧٣ .

٥-انظر: البحر المحيط ٢٩٢/٣ ، والخصائص ١٩٦/٢.

٦-انظر: الخصائص ١٩٦/٢ .

٧-انظر: رصف المباني ٥١٤ .

٨- انظر: ارتشاف الضرب ٢١٨١/٤ .

٩- انظر: رصف المباني ٥١٤

في حين أجاز ابن مالك حذفه قبل الأمر والدعاء خاصة؛ لسماع حذفه عن العرب، مشيرًا إلى أن القياس يقتضي عدم حذفه، فقال: (وكان حق المنادى أن يمنع حذفه؛ لأن عامله قد حذف لزومًا، فأشبه الأشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلاً من اللفظ به، كإياك في التحذير، وكسقيًا له، في الدعاء. إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلاً عليه، وكون ما بعده أمرا أو دعاء؛ لأن الآمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيرًا ، حتى صار الموضع منبهًا على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك)[1] .

وأما الكسائي و الفراء من الكوفيين فإنهما يجيزان حذف المنادى، حيث ذكر مكي بن أبي طالب أن الكسائي يقرأ قوله تعالى: (ألا يسجدوا لله)[2] بالتخفيف ثم بين حجته في ذلك، فقال: (وحجة من خفف (ألا) أنه جعلها استفتاحًا للكلام، فالوقف على ما قبل (ألا) ، في هذه القراءة حسن ، وجعل ما بعد (ألا) منادى قد حذف وبقيت (يا) تدل عليه، وذلك جائز في لغة العرب)[3] كماجاء في معاني القرآن في قوله تعالى: (ألاَّ يسجدوا لله) قول الفراء : (وقرأها أبو عبدالرحمن السلمي، والحسن ، وحميد الأعرج مخففة (ألا يسجدوا) على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا فيضمر هؤلاء ، ويكتفي منها بقوله (يا))[4]، في حين أن (يا) في هذه القراءة للتنبيه عند الأخفش[5]، والفارسي[6]، وابن جني[7] .

---

[1]- شرح التسهيل ٣٨٨/٣ .

[2]- سورة النمل ، الآية: ٢٥ .

[3]- الكشف عن وجوه القراءات ١٥٧/٢، ١٥٨ ، وانظر: البحر المحيط ٦٩/٧ .

[4]- معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٣ .

[5]- انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٤٩/٢ .

[6]- انظر: الخصائص ١٩٦/٢ .

[7]- انظر: المرجع السابق ١٩٦/٢ .

وجواز حذف المنادى عند الكسائي و الفراء راجع- فيما أحسب- إلى ما ذهبا إليه من عدم تقدير فعل ناصب للمنادى، فلما لم يحصل عندهما المحظور الذي حصل عند البصريين من اجتماع حذف العامل والمعمول صح عندهما حذف المنادى .

ومما سبق يتبين أن لخلاف النحاة في العامل في المنادى قيمة ظهرت في العديد من المسائل التي تباينت فيها آراء النحاة تبعًا لتباينها في العامل في المنادى، ولو أننا أخذنا برأي عباس حسن وأغفلنا الحديث عن خلاف النحاة في العامل في النداء اختصارًا وتيسيرًا، فهل نغفل آراء النحاة في المسائل الأخرى المترتبة على هذا الخلاف ؟!

رابعًا:

التـــــأويل

تعريف التأويل في النحو:

عرف الجرجاني التأويل في الشرع بأنه: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، موافقًا للكتاب والسنة[1]، ويبدو أن المراد بالتأويل في النحو لا يكاد يخرج عن عموم مدلوله في الشرع، فقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- إلى دلالة التأويل على هذا المعنى في كثير من العلوم، فقال: (التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة، والمتكلمة، والمحدثة، والمتصوفة ونحوهم. هو صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به)[2].

---

[1]-انظر: التعريفات ٥٤ .

[2]- الإكليل في المتشابه والتأويل ٢٤ .

ويؤيد ذلك ما يتردد في كتب أهل النحو مما يشير إلى هذا المفهوم، مثل قول أبي حيان : (لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره لا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه)[١]، وما نقله السيوطي من قول أبي حيان: (التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول)[٢]، كما أشار الأشموني إلى هذا المعنى فقال: (التأويل خلاف الظاهر)[٣]، وأما ابن الطيب الفاسي فقد نص على هذا المعنى في مفهوم التأويل، فقال: (التأويل: حمل اللفظ على خلاف الظاهر لدليل)[٤].

مظاهر التأويل في النحو العربي:

للتأويل مظاهر عديدة في الدرس النحوي، أشار ابن جني إلى أبرزها في باب عقده تحت عنوان (باب شجاعة العربية)، واستهله بقوله: (اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف)[٥]، ويبدو لي أن عدم ذكره للتقدير والإضمار إنما هو من باب الاكتفاء بذكر الحذف عن ذكرهما لدلالته عليهما.

ولعل من المهم هنا أن نشير إلى مفهوم أبرز مظاهر التأويل التي كان لعباس حسن فيها رؤية مخالفة لما عليه جمهور النحاة :

١ – الحذف .

١- البحر المحيط ٣٠٨/١ .
٢- الاقتراح ١٨٦ .
٣- حاشية الصبان ٢٩١/٢ .
٤- فيض نشر الانشراح ١٠١٩/٢ .
٥- الخصائص ٣٦٠/٢ .

حذف الشيء إسقاطه[١]، و هو في الاصطلاح إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل[٢]، يقول ابن السراج: (اعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا)[٣]، ويقترن بالحذف مظهر آخر من مظاهر التأويل هو الإضمار، وهو ترك الشيء مع بقاء أثره[٤]، ويتفاوت استعمال النحاة لهاتين اللفظتين، فنجد في استعمال بعض النحاة ما يشير إلى اختلاف معناهما[٥]، في حين نجد في استعمال آخرين ما يشير إلى عدم التفريق بينهما[٦]، والذي يظهر لي أن الإضمار نوع من أنواع الحذف يشترط فيه بقاء أثر المحذوف، فكل إضمار حذف وليس كل حذف إضمار، ويمكننا أن نفهم هذا مما ذكره الزركشي في معرض حديثه عن الحذف، حيث قال: (والفرق بينه وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ...وهذا لا يشترط في الحذف)[٧]، وبناء على هذا فإنه يمكننا أن نقول: إن الحذف هو إسقاط بعض عناصر الكلام سواء بقي أثر للمحذوف في اللفظ أم لا .

٢ – التقدير .

يستعمل التقدير عند النحاة في الحذف؛ إذ المقدر هو المحذوف، والتقدير هو حذف الشيء من اللفظ وإبقاؤه في النية[٨]، كما يستعمل التقدير عند النحاة

١- لسان العرب (حذف) ٤٠/٩ .

٢- البرهان للزركشي ١٠٢/٣ .

٣- الأصول ٢٥٤/٢ .

٤- التعريفات للجرجاني ٣٣ .

٥-انظر: الصاحبي ٣٣٧، ٣٨٦ ، ومغني اللبيب ٧٩٢، والبرهان ١٠٣/٣ .

٦- انظر: الكتاب ١٤٤/١، ١٢٩/٢، ١٣٥، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ ، وابن السراج ٢٤٩/٢-٢٥٦، والخصائص ٣٧٤/٢، ٣٧٩ .

٧- البرهان ٢/٣ ،ويرى غيره أن الحذف إسقاط الشيء لفظًا ومعنى، والإضمار إسقاطه لفظًا لا معنى. الكليات ص ٣٨٤ .

٨- انظر: الكليات ٣٨٤، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١١٨٠/٣ .

النحاة مرادفًا للتأويل، ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح في قول الكفوي: (التقدير في الكلام: لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون لتوضيح المعنى)[١].

٣- الحمل .

ذكر الكفوي أن العلماء اختلفوا في تفسير الحمل. (فقيل: هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية، ونقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية، كما في (زيد أعمى) إذ لا هوية للمعدومات. وقيل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الذات، أعني ما صدق عليه. ويجوز حمل المفهومات العدمية على الموجودات)[٢].

والحمل عند النحاة هو إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه[٣]، ويشير ابن جني إلى هذا المعنى في معرض حديثه عن الحمل، فيقول: (هذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميمًا للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف ؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه)[٤].

موقف عباس حسن من التأويل النحوي، ومناقشة رأيه:

إن أساس انتقاد عباس حسن لنظرية العامل هو ما نتج عنها من حذف وتقدير وتأويل[٥]، حيث عدَّ ذلك تحكمًا في الكلام العربي[١]؛ ولهذا تضجر

١- الكليات ٢٨٤ .

٢- المرجع السابق ٣٧٨ .

٣- انظر: القياس لمحمد الخضر حسين ٢٧ .

٤- الخصائص ٦٣/١ .

٥- انظر: اللغة والنحو ١٩٩- ٢١٤ .

من التأويل حتى قال: (ضقت بعبث المتــأوِّلين، ســواء أكــانوا مــن البصــريين، أم الكوفيين، أم غيرهم، وعجبــت أن يمتــد عبــثهم إلــى الكــلام العربــي الفصــيح، ويتمادوا فيه حتى يبلغــوا القــرآن الكــريم)[٢]، ودعــا إلــى تــرك تأويــل الكــلام العربي وتخريجه، وذهب إلى أن الصواب هــو تعــديل قواعــد النحــو لتتســع لمــا ند عنها من كلام العرب، فقال في معــرض حديثــه عــن كيفيــة معالجــة عيــوب نظرية العامل في النحو ما نصه: (الوسيلة الصــحيحة لــذلك أن نــدع كــل تأويــل وتخريج على الطراز المعيب الســالف، وأن نجــري فــي الأمــور علــى ظــواهر الألفاظ الصحيحة الصــادرة عمــن يصــح الاحتجــاج والاستشــهاد بكلامــه، كمــا رويت ونقلت إلينا، ونبيح القياس عليها ومحاكاتهــا، ونغيــر مــن أصــول القواعــد النحوية ما يحرم هذا أو يعارضه، فتسلم الألفاظ والأســاليب القديمــة بغيــر حاجــة إلى تخيل وتوهم، ويتسع مجال التعبيــر أمامنــا بمحاكاتهــا مــن غيــر كلفــة، ولا معاناة، ولا طول دراسة صناعية للمشــكلات الجدليــة النحويــة...ولا يقــولن قائــل إن هذا قد يوقعنا فيما نحــاول الفــرار منــه، وهــو: تعــدد الضــبط فــي الكلمــة الواحدة وكثرة الوجوه الإعرابيــة فيهــا؛ ذلــك أن التعــدد هنــا لــن يكــون نتيجــة اختلاف السفسطة بين النحاة، هذا يرى رفع الكلمــة، وذاك يــرى نصــبها، وثالــث يرى أنها مبتدأ، ورابع أنها لا تصلح مبتدأ إلا شــذوذا...إنمــا هــو نتيجــة الإباحــة الســليمة مــن الفوضــى، والقيــاس علــى النســق الفصــيح الــوارد)[٣]، و رأى الاقتصار من الحذف والتقدير على (ما لا غنــى عنــه، ولا ضــرر فيــه، كحــذف المبتدأ، أو الخبر حين يسأل السائل: من سافر؟ فنجيب علــيّ...وأمثــال هــذا ممــا لا بد منه، ولا بأس به)[٤] .

ويمكننا مناقشة رأي عباس حسن هنا من خلال الأمرين الآتيين:

---

[١]- انظر: المرجع السابق ٩٩، ٢٠٠ .

[٢]- اللغة والنحو ١٠٢، ١٠٣ .

[٣]- اللغة والنحو ٢١٥، ٢١٦ ، وانظر: ٩٩- ١١٣ من الكتاب نفسه .

[٤]- المرجع السابق ٢١٧ .

أ-هدف التأويل في النحو العربي :

التأويل عند النحاة يدور في فلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى، أو لتصحيح الأصل النحوي[1]، فأما ما يهدف إلى تصحيح المعنى فقد وضحه الدكتور عبداللطيف الخطيب بقوله: (معنى النص القرآني كثيرًا ما يتوصل إليه من خارجه على أساس من مواضع أخرى في النص، أو من تفسير مأثور، أو مناسبة نزول، أو لاعتبار شرعي، أو عقدي لا يصح فيها حمل النص القرآني على ظاهره؛ إذ لو حمل عليه لفسد المعنى في كثير منها... بل يؤول على مقصد مناسب للظروف المحيطة بالتلفظ به)[2]، ولا يمكن إنكار هذا التأويل، فقد أجمعت الأمة عليه في قوله تعالى: (ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم)[3]، جاء في البحر المحيط: (قال الثوري: المعنى علمه معكم، وهذه آية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها، وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات، وهي حجة على من منع التأويل في غيرها مما يجري مجراها من استحالة الحمل على ظاهرها)[4].

وأما التأويل بهدف تصحيح الأصل النحوي فهو أمر ظاهر في النحو العربي، نشأ بهدف المواءمة بين أصول النحو وقواعده، وما يخرج عنها من النصوص الفصيحة، بهدف جمع شتات الظاهرة اللغوية تحت قاعدة واحدة، يقول الدكتور البجة: (فكرة الحمل وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن الظواهر اللغوية عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق منها)[5].

---

[1]- انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم لعبدالفتاح الحموز ١/ ١٧، والكليات للكفوي ٢٨٤ .

[2]- ضوابط الفكر النحوي ٣٤١/٢ .

[3]- سورة الحديد، الآية ٤ .

[4]- البحر المحيط ٢١٧/٨ ، وانظر: التأويل النحوي للحموز ٢٤/١ .

[5]-انظر: ظاهرة قياس الحمل ١٧٦ .

على أن التأويل لتصحيح الأصل النحوي قد يكون لتخريج ما خالف القياس من الكلام الفصيح، وهو منهج مؤصل عند النحاة نص عليه ابن أبي الربيع، فقال: (لا يرد القياس الصحيح بسماع يقبل التأويل)[١]، وهذا ما عناه ابن الطيب الفاسي حين قال مشيرًا إلى النص الفصيح المخالف للأصول: (لا يمكن رده؛ لوروده عن فصيح محتج بكلامه، ولا تنقض القواعد به؛ لأنها أصول لا تنقض بمجرد ما يسمع؛ ولهذا يجب رد ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل)[٢].

كما أنه قد يكون لأمر آخر هو إعطاء قواعد اللغة حقها، ويتمثل هذا في الصور القياسية التي تخالف أصول النحو، أي أن ما خالف القياس هنا باب مطرد في اللغة، مما يعني أن مناط التأويل هو القاعدة لا المثال، ومثال ذلك أنه لما كان من الأصول المقررة عند النحاة أنه لا بد لكل معمول من عامل، اقتضى ذلك وضع حكم عام للمبتدأ مفاده أن العامل فيه مقدر؛ ليطرد الأصل العام الذي قرره النحاة، واقتضته طبيعة اللغة، والمسائل التي تندرج تحت هذا الباب كثيرة، منها ما ذهب إليه النحاة من تقدير عامل نصب المنادى، وتقدير عامل نصب الاسم المنصوب على الاختصاص، وتقدير متعلق الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا مع مجروره، وقد عبر ابن جني عن هذه المسألة بدقة، فقال: (إن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك)[٣]، كما ألمح الزركشي إلى هذه المسألة في معرض حديثه عن الحذف بقوله: (قد توجب صناعة النحو التقدير و إن كان المعنى غير متوقف عليه ... وإنما يقدر النحوي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهومًا، وتقديرهم هنا

---

[١]- البسيط ٦٣٤/٢ .

[٢]- فيض نشر الانشراح ٦٣٧/١، ٦٣٨ .

[٣]- الخصائص ٢٨٤/١ ، وانظر: ٢٥٥/٣-٢٥٩ .

أو في غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالا، لا من حيث المعنى)[1].

ب- طبيعة التأويل في النحو العربي:

إن التأويل في النحو العربي نابع من طبيعة اللغة، وطبيعة العرب في كلامهم، وليس متعسفاً كما ذكر عباس حسن، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال: (اعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا...فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسِّر)[2]، كما أشار ابن جني إلى أن الحمل في اللغة نابع من حاجة العرب للتصرف في لغتهم، فقال: (وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتركح[3] في أثنائها؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئا، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم)[4]، وقد عبر ابن هشام عن ذلك بدقة في معرض حديثه عن إعراب (فضلا) في قولهم: (فلان لا يملك درهمًا فضلا عن دينار)، حيث قال مشيرًا إلى أن القدح في الحذف في اللغة إنما هو نابع من عدم المعرفة بطبيعة العرب في كلامهم ما نصه: (ولعل من لم يقو أنسه بتجوزات العرب في كلامهم يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف، وهو كما قيل:

---

[1]- البرهان ٣/ ١١٥، ١١٦ .

[2]- الكتاب ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ .

[3]- أي التصرف .

[4]- الخصائص ٢١٥/١ .

إذا لم يكن إلا الأسنة مركب   فلا رأي للمحتاج إلا ركوبها

وقد بينت في التوجيه الأول أن مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم. وقال أبو الفتح: قال لي أبو علي: (من عرف ألف ومن جهل استوحش))[١] .

كما أن هذه الصور المختلفة للتأويل لم تكن عشوائية غير منضبطة، بل كان لها ضوابط محددة وقواعد عامة يرجع إليها النحاة، كما كان لها أولويات، وأفضليات، ومقدمات ترجيحية بيَّنها النحاة، وعقدوا لها أبوابًا خاصة في كتبهم، بله ما ورد منها مبثوثًا في أثناء كلامهم[٢].

أثر موقف عباس حسن من التأويل النحوي في المسائل النحوية:

إذا ذهبنا نتتبع رأي عباس حسن في التأويل في كتابه (النحو الوافي) فإننا نلحظ أن موقفه منه لا يكاد يختلف من حيث التنظير عن موقفه منه في كتابه (اللغة والنحو)، حيث يقول في إحدى المسائل مشيرًا إلى تأويل النحاة: (كان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب، أو يرفضوه. أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة، ولا محل له اليوم)[٣]، ويقول في موضع آخر: (كيف تؤدي اللغة مهامها –وما أجلها– إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط. تأويل اللفظ الذي يشوبه خطأ لغوي تأويلا يصلح عيبه من غير داع معنوي لذلك)[٤].

---

[١]- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلالإلغة وخلافًا وأيضًا وهلم جرًّا ص ٣٠، ٣١ .

[٢]- انظر: الخصائص ٣٦٠/٢- ٤٤١، ومغني اللبيب ٧٨٦- ٨١٤ ، والكليات للكفوي ٢٨٤، والأصول لتمام حسان ١٩٢- ٢٠٥، وظاهرة قياس الحمل ١٨٣- ١٩٤ .

[٣]- النحو الوافي ٥٧٨/١ .

[٤]- المرجع السابق ٣/ ٤١١ .

وأما من حيث التطبيق فإن أول ما تقع عليه أعيننا في هذا الكتاب مما يتعلق بالتأويل إشارته في مقدمة الكتاب إلى عدم قبوله التأويل في القرآن الكريم[١]، كما نلمس لرفضه للتأويل بمظاهره المختلفة آثارًا ظاهرة في مسائل كثيرة من كتابه[٢]، ومن أبرز تلك المظاهر الحذف والتقدير[٣]، ومن ذلك رده ما ذهب إليه جمهرة النحاة من أن تابع المنادى إذا كان بدلا، أو اسمًا مجردًا من (أل) معطوفًا عطف نسق، فإنه يكون عندهم بمنزلة منادى مستقل، يخضع لحكم المنادى المستقل، والعامل فيه (يا) مقدرة[٤] . ومثل ذهابه في أسلوب التفضيل إلى عدم القياس على ما ورد من حذف (من) مع المفضل عليه إذا كان (أفعل) نعتًا لمنعوت محذوف مع عامله لقرينة، نحو (اتجه أوسع مساحة)؛ لما في ذلك من كثرة الحذف[٥] .

كما يتعرض عباس حسن في هذا الصدد لمسألة الإعراب التقديري في مواضع متعددة من كتابه[٦]، ذاهبًا إلى أن الإعراب ينبغي أن يكون حسب العلامة الظاهرة إذا تماثلت العلامتان الظاهرة والمقدرة؛ لما في ذلك من تيسير وتوسعة، ففي نحو (اقتديت بأبي) يرى أن الاسم مجرور بكسرة

---

[١]- انظر: المرجع السابق ١/٩ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ١/ ٨٥، ٩٩، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١٣٥، ١٦٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥٩، ٣٤٤، ٣٨٠، ٤٥٢، ٤٧٦، ٥١٤، ٥٤١، ٥٧٨، ٦١٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٩٥، ٢/١١، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٤، ٧٤، ١٤٥، ١٧٠، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٥٧، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٧١، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥٣٥، ٥٤٥، ٥٩٤، ٣/ ٩١، ١٣٦، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ٢١٦، ٢٥٥، ٣١١، ٣٤٣، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٧٩، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٥١، ٥٥٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٥٣، ٦٥٦، ٦٨٠، ٤/ ١٢، ٢٠، ٢٢، ٤١، ٤٢، ١٧٠، ٢٨٦، ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٩٤، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٨٧، ٤٩٢، ٥٠٩، ٥٧٠، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٨، ٦٥٤، ٦٧٢ .

[٣]- انظر: النحو الوافي ١/ ٣٤٤، ٣٨٠، ٤٥٢، ٤٧٨، ٥١٤، ٥٨٧، ٢/٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٤، ١٤٥، ٢٢٠، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٧٩، ٣٩٨، ٤٨٩، ٥١٢، ٥٣٥، ٣/ ١٣٦، ١٦٦، ١٧١، ٢٥٥، ٣١١، ٣٤٣، ٣٦٦، ٣٧٩، ٤٠٣، ٤١١، ٤٣٣، ٤٥١، ٥٧٠، ٥٧٢، ٦٣٧، ٦٥٦، ٦٨٠، ٤/٤١، ٤٢، ٤٥٢، ٤٦٨، ٤٧٥، ٥٨٤، ٦٧٢ .

[٤]- انظر: المرجع السابق هامش (٤) ٤/ ٤١، ٤٢ ، و ٥٣ .

[٥]- انظر: المرجع السابق ٣/٤٠٣ ، والأصل في هذا المثال:اتجه واقصد بلدًا أوسع مساحة من هذا البلد .

[٦]- انظر: المرجع السابق ١/٨٥، ٩٩، ١٠٩، ١١٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٦٩٦، ٣/ ١٧١، ١٧٢، ٤/١٢، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٦٠، ١٧٠ .

ظاهرة، لا كسرة مقدرة منع من ظهورها كسرة المناسبة[١]، وفي نداء الأعلام المبنية أصالة قبل النداء يرى عباس حسن تناسي البناء السابق، وإظهار ضمة النداء عليها وعدم تقديرها[٢].

ومن أبرز تلك المظاهر -كذلك- الحمل، إذ نجده يرفض كثيرًا من الآراء المبنية على الحمل عند النحاة[٣]، مثل رفضه ما ذهب إليه النحاة من تأويل المعرفة بالنكرة في نحو (قضية ولا أبا حسن لها)[٤]، وإنكاره وجود التضمين التضمين في اللغة[٥] .

كما نجده يرفض ما ذهب إليه كثير من النحاة من تأويل الشواهد النحوية المخالفة للقياس، ويجيز القياس عليها[٦]، بل نجده في بعض المسائل يرى أن مخالفة قواعد النحو وأصوله أخف ضررًا من التأويل، ومن ذلك أن الأصل في (أفعل التفضيل) إذا كان فعله متعديًا لاثنين أن يعدى لأحدهما باللام، وينصب الآخر مفعولا به لعامل محذوف يفسره المذكور، نحو (فلان أكسى للفقراء الثيابَ)، والتقدير: أكسى للفقراء بكسوهم الثيابَ، في حين ذهب عباس حسن إلى أن تعديته إلى الثاني ونصبه به مباشرة أخف من تقدير عامل محذوف، قياسًا على رأي الكوفيين في التعجب، وهذا مخالف لما قرره النحاة من أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به[٧].

١- انظر: المرجع السابق ١٠٩/١ .

٢- انظر: المرجع السابق ٤/ ١٢ ، ١٣ .

٣- انظر: النحو الوافي ١/ ١١٠، ٢٥٩، ٤٤٨، ٤٥٥، ٦٩٥، ١٧٠/٢، ١٧١، ٣٢٩، ٣٤٧، ٣٥٧، ٤٧١، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٩٤، ٥٩٥، ٣/ ٤٠٩، ٥٢٤، ٤/ ٣٤٧، ٣٧٠، ٤٢٩، ٤٦٥، ٤٧٠، ٥٨١، ٥٩٨، ٦٥٤ .

٤- انظر: المرجع السابق ٦٩٥/١ .

٥- انظر: المرجع السابق ٥٩٤/٢ .

٦- انظر: المرجع السابق ١١٠/١، ٣٨٠، ٥٤١، ٥٧٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٢/ ٤٥، ٥٤، ٢٩٨، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٥١٦، ٩١/٣، ١١٢، ١٤٦، ٢١٦، ٣٧٦، ٤١٣، ٥٥٧، ٥٧٢، ٤/ ٣٧٠، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٦٧، ٥٩٨، ٦٥٥، ٦٧٢ .

٧- المرجع السابق ٤٣٣/٣ .

دراسة بعض المسائل:

لعل مما يزيد الصورة وضوحًا، ويطلعنا على أبعاد أخرى لهذا الأصل وقوفنا على بعض مسائل هذا الباب، لنعرف مدى وجاهة رأيه في مسألة التأويل :

أ- مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة

أجمع البصريون على أن اسم (لا) النافية للجنس لا يأتي إلا نكرة[١]. قال سيبويه: (اعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا)[٢]. وأما الكوفيون فأجازوا إعمالها في العلم[٣].

وقد وردت شواهد في اللغة ظاهرها يخالف ما عليه البصريون، حيث وقعت الأسماء فيها معارف، ومن هذه الشواهد: قول المصطفى عليه الصلاة والسلام: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)[٤]. وقول عمر رضي الله عنه: (قضية ولا أبا حسن لها).

١- انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣ .

٢- الكتاب ٢٩٦/٢ .

٣- انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣ .

٤- أخرجه البخاري في باب علامات النبوة في الإسلام (٣٤٢٢) ١٣٢٥/٣، ومسلم في باب الفتن (٢٩١٩) .

وقول ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب   نكدن ولا أمية في البلاد[1]

وقول رجل من دبير: لا هيثم الليلة للمطي[2]

والبصريون يؤولون هذه الشواهد ونحوها على وجهين: إما باعتبار العلم اسم جنس، أو على حذف مضاف نكرة، تقديره (مثل)[3].

وأما عباس حسن فذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون، من صحة مجيء اسم (لا) معرفة مع عدم القياس على المسموع منه، ورفض تأويل النحاة لهذه الشواهد، فقال: (وقد تناولها النحاة بالتأويل كي يخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعي لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أن فريقًا من العرب لا يلتزم التنكير. فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها دون محاكاتها ، ونقتصر في استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة، التي تشترط الشروط التي عرفناها؛ توحيدًا لأداة التفاهم، ومنعًا للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة)[4].

والحق أن العرب حين يستخدمون المعارف المشتهرة في هذا الأسلوب وغيره بمعنى النكرات، فإنهم يريدون هذا الأسلوب ويقصدونه؛ وذلك أن لهم فيه أغراضًا دلالية لا تصح إلا مع إرادة التنكير، أي أنها تفسد إذا أخذنا فيها برأي عباس حسن، ووجه ذلك أن (العَلم) في هذا الأسلوب يراد به الدلالة

---

[1]- في ملحق الديوان ١٤٧ ، والكتاب ٢/ ٢٩٧ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، وشرح الكافية ١٦٦/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٠٧/٣ ، والخزانة ٦١/٤ .

[2]- تمام البيت : ولا فتى مثل ابن الخيبري . وهو في الكتاب ٢٩٦/١ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، وشرح الكافية ١٦٦/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٠٧/٣ ، والخزانة ٥٧/٤ .

[3]- انظر : الكتاب ٢/ (٢٩٦، ٢٩٧) ، والمقتضب ٤/ (٣٦٢، ٣٦٣) ، وشرح الكافية ١٦٦/٢، وارتشاف الضرب ٣/(١٣٠٧، ١٣٠٨) .

[4]- النحو الوافي ٦٩٥/١ .

على جنس معنى معين، وهو ما عناه سيبويه حين وضح صورة نفي الجنس مع العلم، في قول عمر رضي الله عنه (قضية ولا أبا حسن لها)، فقال: (فإن قلت : إنه لم يرد أن ينفي كلَّ من اسمه علي..؟ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال : لا أمثال عليٍّ لهذه القضية)[1].

ويمكننا أن ندرك أن هذا التأويل و هذا المعنى في هذا الأسلوب إنما هو غرض مقصود من العرب أنفسهم، وليس من تكلف النحاة، من قول ابن يعيش: (العلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني، ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التنكير؛ وذلك أنه إنما يقال لإنسان يقوم بأمر من الأمور له فيه كفاية، ثم يحضر ذلك الأمر، ولم يحضر ذلك الإنسان ، ولا من كفى كفايته)[2]، ويؤكد ذلك قول الرضي: (وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم : لكل فرعونٍ موسىً، بصرفهما، أي: لكل جبار قهار)[3] .

و نجد ما يؤكد ذلك في استعمال العرب أنفسهم، فإننا إذا نظرنا إلى قولهم: (لا هيثم الليلة للمطي)، فإننا نجد أن تمام البيت هو (ولا فتى مثل ابن الخيبري)، فالعطف في الشطر الثاني باسم الجنس يثبت لنا أنه إنما أراد في الشطر الأول اسم الجنس كذلك، و إلا كان المعنى غير متسق .

ثم إنه يرِد على اعتراض عباس حسن على رأي النحاة مسألة هي أنه لا يستقيم في (لا) أن تكون لنفي الجنس، ثم تدخل على معين ؛ لأن نفي الجنس يقتضي نفي جميع الأفراد المندرجة تحته ، وقد نص ابن يعيش على أن اسم (لا) لا بد أن يفيد العموم، إذ قال في شرحه لكلام الزمخشري: (وقوله

---

[1]- الكتاب ٢/ ٢٩٧ ، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٣/١، ٢٠٤.

[2]- شرح المفصل ١٠٤/٢ .

[3]- شرح الكافية ٣٣/٢ .

(وحقه أن يكون نكرة) يعني الاسم الذي تعمل فيه (لا) فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفيًا عامًا مستغرقًا فلا يكون بعدها معين)[1]. وقد نص الأصوليون على أن هذا هو المراد من نفي الجنس، يقول ابن كيكلدى موضحًا ذلك: (إنما ينتفي الجنس بانتفاء كل فرد من أفراده، وذلك يدل على أنه يفيد الاستغراق)[2]. وهذا لا يكون مع المعين؛ لأنه لا يفيد العموم، إلا أن يكون هذا المعين منزلاً منزلة الجنس.

كما يرد على ما ذهب إليه عباس حسن أنه لو صح أن ما بعد (لا) معرفة، لما صح وصفه بالنكرة، فدل ذلك على أن ما بعدها نكرة، وقد نص على ذلك ابن عقيل فقال: (ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة، كقولك: لا أبا حسن حلالاً لها)[3].

ومما يزيد هذا الأمر بيانًا أن (لا) النافية للجنس إذا دخلت على علم فيه (أل) التعريف، أو على علم مضاف إلى ما فيه (أل) التعريف فإنها تحذف، مما يدل على إرادة الجنس في هذا العلم . وفي ذلك يقول الرضي : (واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال، بنكرة ، فينتصب بلاء التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كانت فيه، نحو : (لا حسن)، في الحسن البصري، وكذا : (لا صعق) ، في الصعق، أو مما أضيف إليه ، نحو: لا امرأ قيس ، ولا ابن زبير...)[4].

ومهما يكن من أمر فإننا إذا تتبعنا رأي عباس حسن حول فكرة تنكير العلم، في المسائل النحوية المختلفة، فإننا نجد أن موقفه تجاه هذه المسألة غير ثابت؛ وذلك أنه يوافق النحاة في تنكير الأعلام في كثير من تلك المسائل،

---

[1]- شرح المفصل ٢/ ١٠٣ .

[2]- تلقيح الفهوم ١٧٧ .

[3]- شرح ابن عقيل ١٩٦ .

[4]- شرح الكافية ٢/ ١٦٥ ، ١٦٦ .

ومن ذلك ما ذكره من صحة تأويل العلم واسم الجنس بالمشتق في باب النعت إذا خرجا عن دلالتهما الأصلية، حيث يقول: (يجوز أن يكون العلم نعتًا وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتهما الأصلية، وأريد بهما معنى اشتهرا به؛ كدلالة حاتم على: الكرم ، والرجل على: الكامل، والنمر على: الغادر...فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق، و وقوعهما نعتين)[1] .

كما أننا لا نراه يعترض على ما ذكره النحاة من صرف العلم الممنوع من الصرف عند زوال العلمية بدخول (رب) عليه، حيث يقول: (تقول: (رب فاطمةٍ ، أو عثمانٍ ، أو عمرٍ ، أو يزيدٍ ، أو إبراهيمٍ ، أو معد يكربٍ، أو أرطىً – قابلتُ)؛ بالجر بالكسرة مع التنوين في هذه الأنواع السبعة؛ لذهاب أحد موجبي المنع، وهو العلمية)[2]. وقد أشار ابن يعيش إلى أن حكم (لا) النافية للجنس هو حكم (رب) و(كم) في الدخول على النكرات ، فقال: ((لا) في هذا المعنى نظيرة (رب) و (كم) في الاختصاص بالنكرة؛ لأن رب للتقليل وكم للتكثير، وهذا الإبهام أولى بها)[3]، ولا يخفى أن صرف العلم الممنوع من الصرف عند دخول (رب) عليه دليل ظاهر على صحة ما ذهب إليه النحاة من إمكانية زوال العلمية عن بعض الأعلام .

ومن ذلك -أيضًا- موافقته النحاة فيما ذهبوا إليه من أن تنوين التنكير قد يلحق بعض الأعلام ليدل على أنها نكرة ، حيث يقول مشيرًا إلى التنوين : (قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة، لغرض أوضحناه وهو الدلالة على تنكيرها؛ كقولك: مررت بأحمدٍ -بالتنوين- إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين، اسم كل منهم : أحمد)[4]، وموافقتهم-

---

[1]- النحو الوافي ٤٦٦/٣ .

[2]- المرجع السابق ٢٦٩/٤ .

[3]- شرح المفصل ١٠٣/٢ .

[4]- النحو الوافي (الهامش) ٢٣١/٤ .

كذلك– في أن العلم إذا ثني[1] أو جمع[2] فقد تعريفه، وأنه إذا أضيف إلى معرفة أو عرف بـ (أل) فقد تعريف العلمية واكتسب تعريفًا آخر[3] .

والغريب في الأمر أن عباس حسن تجاوز كل ما سبق حين ذكر في موضع آخر من كتابه ما يتعارض مع ما ذكره هنا في المسألة نفسها، حيث استطرد بذكر عدد من الأساليب التي ينكَّر فيها العلم لأغراض بلاغية، فقال: (قد يكون من الدواعي البلاغية كالمدح والذم ... ما يقتضي تنكير العلم؛ إما تنكيرًا صريحًا ، نحو : رأيت محمدًا من المحمدين، و (ما من زيد كزيد بن ثابت)، وإما تنكيرًا ملحوظًا؛ أي (مقدرًا) كقول أبي سفيان: لا قريش بعد اليوم . وقول بعض العرب: (لا بصرة لكم). فوقوعه فيهما اسم (لا) دليل على تنكيره؛ لأن اسمها المفرد نكرة)[4].

ولا أحسب أنه يمكن الجمع بين ما ذهب إليه هنا من أن مجيء اسم (لا) النافية للجنس نكرة تقديرا، إنما هو لأغراض بلاغية، ورفضه تأويله بالنكرة في موضع آخر حين قال: (والحق أن مثل هذه التأويلات افتعال لا خير فيه، لعدم مسايرته الحقيقة الناطقة بأن بعض العرب قد يعمل (لا) مع تعريف اسمها)[5].

وبناء على ما سبق فإن الرأي الذي ذهب إليه عباس حسن من عدم محاكاة هذا الأسلوب ، يعد من تضييق اللغة بغير حجة مقنعة؛ لما لهذا الأسلوب من دور في إثراء اللغة وتنميتها، حيث تدل الأعلام على معاني رمزية تثري الرصيد اللغوي لمستخدم اللغة، مع ما فيها من إيجاز وإبداع؛

---

[1]- انظر: النحو الوافي ١٢٩/١ .

[2]- انظر: المرجع السابق ١٣٩/١ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٢٩٤/١، ٢٩٥ .

[4]- المرجع السابق (الهامش) ١/ ٢٩٤ .

[5]- المرجع السابق (الهامش)١/ ٦٩٥ .

وذلك أن هذا الأسلوب يؤدي المعنـــى المـــراد بصـــورة أدق وأبلـــغ مـــن الأســـلوب المباشر، فما الأسلوب الموجز الذي يحمـــل كـــل المعـــاني التـــي يحملهـــا قولـــك : (لا هيثم الليلة للمطي) ..؟

كما أن ما ذكره عباس حســـن مـــن أن هـــذا الأســـلوب يـــؤدي إلـــى تشـــعيب اللغة رأي غير دقيق؛ لأنـــه لا يخفـــى أن هـــذا الأســـلوب إنمـــا يســـتخدم لغـــرض معين بحيث (يجعل العلم لاشـــتهاره بتلـــك الخلـــة، كأنـــه اســـم جـــنس موضـــوع لإفادة ذلك المعنى)[١]. فإذا ثبت لنا أن هذا الأســـلوب إنمـــا يســـتخدم فـــي حـــالات معينة مشتهرة، ولغرض محدد، ثبت لنـــا أنـــه لا يـــؤدي إلـــى حـــدوث التشـــعيب؛ لأن لكل أسلوب غرضًا مختلفًا.

---

[١]- شرح الكافية ١٦٦/٢ .

ب– التضمين

التضمين هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه[١] . وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[٢]، وقد وضح ذلك الزمخشري، فقال في تفسير قوله تعالى: (ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا)[٣] ما نصه: (فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟... قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ . ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟)[٤] .

بيد أنه لابد من توضيح صورة التضمين قبل أن نخوض في خلاف النحاة فيه، ويمكننا أن نستجلي هذه الصورة بمعرفة مظاهره المختلفة في اللغة، وذلك أن للتضمين في اللغة العربية عند النحاة عددًا من المظاهر، من أبرزها تعدية الفعل بحرف لا يتعدى به عادة، كقوله تعالى: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) [٥] حيث ضمن الرفث معنى الإفضاء فتعدى بـإلى[٦]، ومنها تعدية اللازم بنفسه، كقوله تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) [٧] حيث ضمن سفه معنى أهلك[٨] أو امتهن[٩]، ومنها جعل المتعدي إلى مفعول واحد يتعدى إلى مفعولين، كقوله تعالى: (وما يفعلوا من

---

[١]- انظر: المغني ٨٩٧، شرح الأشموني ٢/ ٩٥ .

[٢]- انظر: المغني ٨٩٧ ، وتمهيد القواعد ٢٨٩٥/٦، وشرح الأشموني ٩٥/٢ .

[٣]- سورة الكهف، الآية ٢٨ .

[٤]- الكشاف ٦٨٩/٢، ٦٩٠ .

[٥]-سورة البقرة ، الآية ١٨٧ .

[٦]- انظر: الكشاف٢٢٨/١ .

[٧]- سورة البقرة، الآية ١٣٠ .

[٨]- انظر: مجاز القرآن ١/ ٥٦ .

[٩]- انظر: الكشاف ١٨٨/١ .

خير فلن يكفروه)[1] حيث ضـمن كفـر معنـى الحرمـان فتعـدى إلـى اثنـين[2]، ومنها جعـل المتعـدي لازمًـا، كقولـه تعـالى: (فليحـذر اللـذين يخـالفون عـن أمره)[3] حيث ضـمن خـالف معنـى مـال وعـدل[4] ، ومنهـا تضـمين الاسـمِ الوصفَ، كقوله تعالى: (وهو الذي في السـماء إلـه وفـي الأرض إلـه)[5] حيـث ضمن لفظ الجلالة وصفًا فتعلق بـه الجـار والمجـرور، أي معبـود فـي السـماء وفي الأرض[6].

وقد تعرض عباس حسن للتضمين فـي مواضـع مختلفـة مـن كتابـه[7]، كمـا خصص له بحثًا مستقلا عرض فيـه بعـض آراء أعضـاء مجمـع اللغـة العربيـة بالقاهرة، وضمنه قرار مجمع اللغة العربية فـي التضـمين، ثـم خـتم ذلـك برأيـه الخاص في هذه المسألة[8] .

ومجمل القول فيما ذهب إليـه عبـاس حسـن فـي هـذه المسـألة هـو إنكـار التضمين، ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح فـي قولـه: (مـا زالـت أدلـة التضـمين واهية. منهارة–إن صح تسـميتها أدلـة– ...مـا الـدليل علـى أن الفعـل وشـبهه متعد أو غير متعد من طريـق التضـمين وحـده، ونحـن نـراه متعـديًا بواسـطة حرف الجر، أو بغير واسطة، ولا دليـل معنـا علـى أسـبقية أحـد الفعلـين فـي الوجود والتعدي وعدمه؟ الحـق أن إثبـات التضـمين أمـر لا تطمـئن لـه نفـس المتحري المتحرر)[9] . ولهذا ذهـب إلـى أن الألفـاظ التـي وصـفت بالتضـمين

[1]- سورة آل عمران ، الآية ١١٥ .

[2]- انظر: الكشاف ٣٩٥/١ .

[3]- سورة النور، الآية ٦٣ .

[4]- انظر: التبيان للعكبري ٩٧٩/٢، وشرح الكافية ١٣٨/٤ .

[5]- سورة الزخرف، الآية ٨٤ .

[6]-انظر: الكشاف ٢٦٠/٤ .

[7]- انظر:النحو الوافي ١٧٠/٢، ١٧١، ٤٧١، ٥٤١، ٥٤٢ .

[8]- انظر:المرجع السابق ٢/ ٥٦٤- ٥٩٥ .

[9]- النحو الوافي ٥٩٥/٢ .

إنما استعملت في معناها الحقيقي، وقد أشار إلـى ذلـك بقولـه: (إن الألفـاظ التـي وصفت بالتضـمين إن كانـت قديمـة فـي اسـتعمالها منـذ عصـور الاستشـهاد والاحتجاج اللغوي فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقـي، مـا دمنـا لـم نعرف –يقينًا– لها معنى سابقًا تركته إلـى المعنـى الجديـد)[١] وعلـى هـذا فهـو يرى أن الحرف الواحد يمكـن أن يـؤدي عـدة معـان مختلفـة، وكلهـا حقيقـي، موافقًا بذلك الكوفيين فيما ذهبوا إليه[٢] .

ويقتضي نقاش هذه المسألة أن نتناولها من جانبين :

الجانب الأول: حكم نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض.

إن أبرز مظاهر التضمين التي دار حولهـا خـلاف النحـاة هـي تعديـة الفعـل بحرف لا يتعدى به عادة، وأساس الاختلاف هنا هـو اخـتلاف النحـاة فـي حكـم نيابة حروف الجر بعضها مكان بعـض، حيـث يمنـع البصـريون نيابـة حـروف الجر بعضها مكان بعض، ويذهبون إلى تضمين الفعـل معنـى فعـل آخـر يتعـدى بهذا الحرف أو بالحمل على المجـاز أو نيابـة هـذه الحـروف شـذوذًا[٣]، وحجـة البصريين أن الأصل في الحروف أن يكون لكـل منهـا معنـاه الخـاص، ويمكننـا أن نلمس اختصاص الحرف بمعنى أصـلي عنـد البصـريين فـي قـول سـيبويه: (وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط... فما اتسـع مـن هـذا فـي الكـلام فهـذا أصله)[٤]،وكذلك قوله: (وأما (إلى) فمنتهـى لابتـداء الغايـة ...فهـذا أمـر (إلـى) وأصله وإن اتسعت)[٥]، وقد وضح الشاطبي حجـة البصـريين بقولـه: (قـد تقـرر تقرر في الحروف أنهـا لا تتصـرف، وتلـزم مواضـعها التـي وضـعت فيهـا،

---

[١]- المرجع السابق ٥٩٥/٢ .

[٢]- المرجع السابق ٢/ ٥٤١- ٣٤٣ .

[٣]- انظر: الجنى الداني ٤٦، والمغني ١٥٠-١٥١، وشرح التصريح على التوضيح ٤/٢ ، وحاشية الخضري ٤٦٥/١ .

[٤]- الكتاب ٢١٧/٤ .

[٥]- الكتاب ٢٣١/٤ .

وكون الحرف يخرج عن أصل معناه فيضمن معنى حرف آخر حتى يوضع في موضعه تصرف ظاهر، فالواجب فيما كان ظاهره هذا ألا يرسل القول فيه إرسالا، وألا يقال بظاهره إلا إذا دعت إليه ضرورة، ولم يوجد عنه ملتحد)[1].

ويظهر أن منع تناوب الحروف بعضها مكان بعض عند البصريين إنما هو خاص بما تباعدت معانيه، حيث نص ابن السراج على أن معاني الحروف إذا كانت متقاربة فإنه يجوز التناوب بينها، دون ما تباعدت معانيه، حيث قال: (واعلم: أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة... فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب، يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما، لم يجز)[2] ،كما أن رأي ابن جني في هذه المسألة غير بعيد عما ذهب إليه ابن السراج، حيث قال مشيرًا إلى إقامة الحرف مقام غيره: (إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا، لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه) [3]، وقد نص الخضري على أن المنع عند البصريين مرتبط بما تباعدت معانيه، فقال: (واعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحروف، كالابتداء والبيان والتبعيض في (من) ، والاستعانة والمصاحبة والسببية في (الباء)، كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي...وإن لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء في (الباء) نحو: شربن بماء البحر، وأحسن بي، فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسًا)[4] .

---

[1]- المقاصد الشافية ٦٤٢/٣ .

[2]- الأصول ٤١٤/١ .

[3]-الخصائص ٣٠٨/٢ .

[4]- حاشية الخضري ٤٦٥/١ .

وبناء على ذلك فقد ذهب البصريون إلى القول بالتضمين في الأفعال إذا ابتعدت معاني الحروف عن أصول معانيها، قال ابن جني: (اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه)[١]، وقد وضح ذلك الرضي بقوله: (واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب)[٢] وصحح ابن أبي الربيع ما ذهب إليه البصريون[٣].

وقد بين الشاطبي وجه كون الاتساع في المعنى أولى في الأفعال منه في الحروف بقوله: (الاتساع بوضع الكلم بعضها مكان بعض أولى أن ينسب إلى الأفعال التي لها التصرف بحق الأصل بحيث يصير الفعل إلى معنى فعل آخر، فيبقى الحرف على وضعه الأصلي، فإن الحمل على المعنى في الأفعال سنن واضح، وأمر مستعمل كثير جدًا ، مناسب في القياس ، فإذا ساغ ذلك في الأفعال فلا يصح أن ينسب إلى الحروف)[٤] .

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض دون شذوذ[٥]، وعلى هذا فهم لا يرون التضمين في الأفعال التي تعدت بحروف لا تتعدى بها عادة، وحجتهم في ذلك ما ورد من آيات القرآن وكلام

١- الخصائص ٣٠٨/٢، وانظر: شرح المفصل ١٥/٨ .
٢- شرح الكافية ٣٢٩/٤ .
٣- تمهيد القواعد ٢٩١٨/٦ .
٤- المقاصد الشافية ٦٤٢/٣ -٦٤٣ .
٥- انظر: الاقتضاب ٢٣٩، والمغني ١٥١، وشرح التصريح ٥/٢-٧ ، وحاشية الصبان ٢١٠/٢.

العرب[1]، وقد أشار عباس حسن إلى أن مراد الكوفيين من نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض هو جواز أن يكون للحرف أكثر من معنى حقيقي واحد دون تضمين أو مجاز[2] .

ويبدو أن المبرد قد ذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض، حيث قال: (وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنًى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: (ولأصلبنكم في جذوع النخل)[3] أي (على)، ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)؛ لأنها للوعاء)[4]، وإلى هذا الرأي ذهب الفارقي[5]، كما مال إليه ابن هشام حيث ذكر أنه (أقل تعسفًا)[6] .

وبعد: فعلى الرغم من تصريح عباس حسن بإنكار ثبوت التضمين، وترجيح ما ذهب إليه الكوفيون من أن لكل حرف أكثر من معنى حقيقي واحد[7]، إلا أننا نجده في موضع آخر يرجح القول بالتضمين على القول بزيادة الحرف؛ وذلك في قراءة من قرأ قوله تعالى: (واجعل أفئدة من الناس تهوَى إليهم)[8] –بفتح الواو– ،حيث قال: (وقع فيه الفعل (تهوَى) مضمنًا، معنى تميل، فلا تكون (إلى) زائدة . وهذا رأي حسن يقتضينا أن نأخذ به؛ فرارًا من الحكم بالزيادة من غير ضرورة)[9] .

1- انظر:الاقتضاب٢٣٩، والارتشاف ٢٤٤٠/٥،والجنى الداني ٤٦، والدر المصون٥٥٦/٣،والمغني١٥١، وحاشية الخضري ٤٦٥/١ .

2- انظر: النحو الوافي ٢/ ٥٣٧- ٥٤٣ .

3- سورة طه، الآية ٧١ .

4- الكامل ٧٣/٣ .

5- الإفصاح ١٧٣ .

6- المغني ١٥١ .

7- انظر: النحو الوافي ٥٤١/٢- ٥٤٢ .

8- سورة إبراهيم ، الآية ٣٧ .

9- النحو الوافي ٤٧١/٢ .

والذي أرى أن الصواب هو ما ذهب إليه البصريون من تضمين الأفعال إذا تعدت بحروف لا تتعدى بها عادة، بناء على ما يأتي:

١- أن الأصل في حروف الجر أن يكون لكل منها معناه الخاص، والقول بتعدد معانيها واختلافها خلاف الأصل، في حين أن الحمل على المعنى في الأفعال غير مخالف للأصول[١] .

٢- أن إنكار التضمين يقفل بابًا واسعًا للتأمل في أسرار اللغة العربية، وهذا ما أشار إليه ابن جني حين وصف نيابة الحروف بعضها مكان بعض فقال: (هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه)[٢] .

٣- أن تضمين الفعل ليس غريبًا على اللغة بل هو أقرب إلى سلوكها، فكثير من الأفعال اللازمة تنقل على صيغة (أفعل)أو(فعَّل)، فتصبح متعدية؛ لأن هذه الصيغة تتضمن معنى الفعل (جعل)، فأخرجته: جعلته يخرج، وعلمته: جعلته يعلم أو عالمًا [٣]، وقد أشار إلى ذلك الرضي، فقال: (اعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثيًا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى(أذهبت زيدا) جعلت زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة)[٤].

كما أن بعض الأفعال اللازمة قد تتعدى عند صياغتها على (أفعل) لتضمنها معنى (وجد)، قال ابن جني: (يقال : أغفلت الرجل : وجدته غافلا،

١- انظر: المقاصد الشافية ٦٤٢/٣ .

٢- الخصائص ٣٠٦/٢ .

٣- انظر: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي للشمسان ١٦٣ .

٤- شرح الشافية ٨٦/١ .

كقول عمرو بن معديكرب: والله يا بني سليم لقد قاتلناكم فما أجبناكم، وسألناكم فما أبخلناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم ، أي لم نجدكم جبناء ، ولا بخلاء ولا مفحمين)[1] .

وبهذه المسألة يمكننا أن نرد على ما اعترض به عباس حسن على النحاة من عدم وجود دليل يثبت أن أحد المعنيين أسبق من الآخر في مسألة التضمين؛ وذلك أن المضمن في الأمثلة السابقة إنما جاء من الصيغة، و المعنى الذي أفادته حادث على المعنى الأصلي بلا شك؛ لأنها تعدي أغلب الأفعال بتضمينها هذه المعاني .

الجانب الثاني: قياسية التضمين :

[1]- المحتسب ٢٨/٢، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٦/١ .

اختلف النحاة في قياسية التضمين، فذهب كثير منهم إلى أنه قياسي[1]، وظاهر كلام ابن جني أنه يرى قياسية التضمين؛ لكثرة الوارد منه، حيث قال مشيرا إلى التضمين: (ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله، وأنس به، فإنه فصل في العربية لطيف، حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها) [2]، وقد أشار الدسوقي إلى أن ما ذكره ابن جني من كثرة التضمين ربما يؤيد القول بقياسيته[3] ، هذا وقد أشار إلى كثرته عدد من النحاة منهم ابن السيد البطليوسي[4]،وابن أبي الربيع[5]، وابن هشام[6]، وابن عقيل[7] ، والأشموني[8] .

وذهب بعض النحاة إلى أن التضمين سماعي[9]؛لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال[10] ، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن السيد البطليوسي[11] وأبو حيان الأندلسي[12]، وابن هشام[13] ، وابن هشام الخضراوي[14]، والشيخ يس العليمي[15].

---

[1]- انظر: حاشية الصبان ٩٥/٢ .

[2]- الخصائص ٣١٠/٢ .

[3]- حاشية الدسوقي ٥٣٣/٣ .

[4]- الاقتضاب٢٤٠ .

[5]- تمهيد القواعد ٢٩١٨/٦ .

[6]- المغني ٨٩٩ .

[7]- المساعد ٤٤٤/١ .

[8]- شرح الأشموني ٩٥/٢ .

[9]-المقاصد الشافية ٦٤٦/٣ .

[10]-المساعد ٤٤٤/١ .

[11]- الاقتضاب ٢٤٣ .

[12]- الأشباه والنظائر ١٣٧/١ .

[13]- المرجع السابق ١٣٧/١ .

[14]- تمهيد القواعد٢٩١٦/٦ .

[15]- شرح التصريح على التوضيح٤/٢ .

وقد يفهم من كلام ابن عقيل أنه يقاس على ما سمع التضمين فيه فحسب دون إطلاق القياس، وذلك في قوله: (والمشهور أن التضمين مطلقًا ليس بقياس، وإنما يذهب إليه إذا كان مسموعًا عن العرب) [1] فقوله: (مطلقًا)، يدل يدل على وجود قياس مقيد، بينه بقوله: (وإنما يذهب إليه ...) .

وقد ربط الشيخ يس العليمي خلاف النحاة في قياسية التضمين بخلافهم في كونه مجازًا أو حقيقة، فقال: (الخلاف في كون التضمين سماعيًا أو قياسيًا مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز، إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ... وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيًا قياسية هذا المجاز الخاص خلافًا لبعضهم ... ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة)[2] .

أما مجمع اللغة العربية فقد ذهب إلى قياسية التضمين، بشروط ثلاثة:

١- تحقق المناسبة بين الفعلين .

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس .

٣- ملاءمة التضمين للذوق العربي .

- كما أوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي[3] .

وعلى الرغم من ميل عباس حسن إلى كون التضمين من المجاز حيث يقول: (وإلى المجاز ترتاح النفس أكثر من غيره، وهو رأي كثير من أئمة

---

[1]- المساعد ٤٤٤/١ .

[2]- شرح التصريح على التوضيح ٦/٢ .

[3]- انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عامًا) ص٦ ، والنحو الوافي ٥٩٤/٢ .

القدماء)[١]، إلا أننا نجده ينكر ثبوت التضمين لعدم وجود دليل يثبت أن أحد المعنيين أسبق من الآخر[٢]، ولكن احتجاجه-فيما أرى- مدفوع بواقع المجاز، فإن الاعتبار الذي صح به وجود معنيين أحدهما حقيقي ، والآخر مجازي في باب المجاز، هو الاعتبار نفسه الذي صح به هذان المعنيان في التضمين، إلا أن ينكر عباس حسن وقوع المجاز في اللغة العربية، وهو ما توحي به بعض عباراته[٣] .

والذي أراه أن التضمين نوع من المجاز؛ لما بين المجاز والتضمين من علاقة ظاهرة، بينها الشيخ يس العليمي في قوله: (قول ابن جني في الخصائص أن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه، صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط، وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل؛ لأنه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة)[٤] .

ومما يؤيد ذلك ما نراه من تداخل بين التضمين والمجاز، فيما يعده النحاة من أمثلة التضمين، ومن ذلك ما ذكره ابن أبي الربيع في قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم)[٥] حيث قال: (هو من إقامة المسبب مقام السبب، والأصل: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم؛ فيكون ذلك سببًا لأكلها)[٦].

وعلى هذا فإنني أرى قياسية التضمين، بناء على كونه نوعًا من أنواع المجاز فحكمه حكم المجاز، وأرى أن ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية من

١- النحو الوافي(الهامش) ٢/٥٩٤ .

٢-انظر: المرجع السابق(الهامش) ٢/ ٥٤٢ .

٣- انظر: المرجع السابق(الهامش) ٢/ ٥٤٢ .

٤- شرح التصريح على التوضيح ٢/٤ .

٥- سورة النساء ، الآية ٢ .

٦- تمهيد القواعد ٢٩١٨/٦ .

تحديد شروط استخدامه، وكون استخدامه لأغراض بلاغية فحسب، كفيل بأمن اللبس.

ج-تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور في نحو (زيد عندك أو في البيت)

نص ابن هشام على أنه لا بد للظرف والجار والمجرور من متعلق مذكور أو مقدر، فقال: (لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا

قدر)[1]، كما بين ابن هشام المواضع التي يجب فيها تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور، فذكر منها وقوع الظرف والجار والمجرور خبرًا ،أو صلة ، أو صفة، أو حالا[2].

وعلى الرغم من إشارة عباس حسن إلى منطقية وقوة أدلة من ذهب إلى تقدير متعلق للجار والمجرور والظرف[3] إلا أنه يرى إهمال المتعلق، وأنه صورة من الجانب المعيب في نظرية العامل، حيث يقول: (الخير في إهماله، وفي الاقتصار –عند حذف العامل– على إعراب الظرف والجار مع مجروره هو الخبر...ولا خير في ركوب الشطط لإظهار آثاره؛ لأن المعنى جلي كامل بدونه، إن ذلك التشدد هو صورة من الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة. ولم الإعنات وفي استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد)[4]، كما يقول في موضع آخر، مشيرًا إلى أنه لا نفع لهذا التقدير ما نصه: (اعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر، وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو الخبر مذهب قديم من عدة مذاهب سجلتها المراجع النحوية؛ كالمفصل والصبان، وقد سجلنا رأي صاحب المفصل، والأخذ به يريحنا من بحوث جدلية مضنية، وتقسيمات متعددة؛ لا نفع لها اليوم)[5].

ويمكننا أن نوضح خلاف النحاة في هذه المسألة، فنقول: اختلف النحاة في تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور في نحو (زيد عندك) و (زيد في الدار) على قولين :

---

[1]- مغني اللبيب ٥٦٦ .

[2]- انظر: المرجع السابق ٥٨١ .

[3]-انظر: النحو الوافي ٢/ ٢٤٩- ٢٥١ .

[4]- المرجع السابق ٤٤٧/٢ .

[5]- النحو الوافي ١/ ٤٧٥، ٤٧٦ .

١- ذهب البصريون[1]، في نحو (زيد عندك أو في الدار) إلى وجوب تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، وقد نص أبو سعيد السيرافي على إجماع البصريين على ذلك، حيث قال مشيرًا إلى مخالفة الكوفيين في هذه المسألة: (ولا أعلم خلافًا بين البصريين، أنك إذا قلت: زيد خلفك ، وكذلك سائر ما يجعل الظروف خبرًا له، أنه منصوب بتقدير فعل هو استقر أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك، وقال الكوفيون: إذا قلت: زيد خلفك، فلم ينتصب (خلفك) بإضمار فعل، ولا بتقديره، وإنما ينتصب بالخلاف الأول)[2].

وقد اختلف البصريون في تحديد الخبر، فذهب أكثرهم[3] إلى أن الخبر هو العامل المحذوف للإيجاز؛ لأن العامل هو الأصل والظرف والجار والمجرور مقيدان له[4]، وهو مذهب ابن كيسان[5]، والظاهر من كلام السيرافي[6]، وتبعهما ابن يعيش[7]،وابن مالك، وابن هشام[8]، وناظر الجيش[9]،والأشموني[10]، قال ابن مالك: (والذي اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبي الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافي، وتسميته خبرًا على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا

١- انظر: الإنصاف ٢٤٥/١، وشرح المفصل٩٠/١، وشرح الكافية ٢٤٤/١ .

٢- شرح كتاب سيبويه ٢٦/٦ .

٣- انظر: شرح المفصل ٩٠/١ ، شرح التصريح ١٦٦/١ .

٤- انظر: حاشية الصبان ٢٠٠/١ ، فرائد الدر النظيم ٧٨ .

٥- انظر:شرح التسهيل٣١٨/١، المساعد ٢٣٦/١ ، همع الهوامع ٢٢/٢ .

٦- انظر:شرح التسهيل٣١٨/١، المساعد ٢٣٦/١ ، فرائد الدر النظيم ٧٩ .

٧- انظر: شرح المفصل ٩٠/١ .

٨- انظر: المغني ٥٨٧ ، شرح التصريح ١٦٦/١ .

٩- انظر: تمهيد القواعد١٠٠٥/٢ .

١٠- شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٠٠/١ .

تصح إلا على سبيل المجاز)[١] ، وقال ابن عقيل: (ونسبة العمل إلى الظرف تجوُّز)[٢] .

وأما أبوعلي الفارسي وتلميذه ابن جني فقد ذهبا إلى أن الخبر هو الظرف والجار والمجرور؛ لصيرورة المتعلق محذوفًا منسيًا[٣].

في حين ذهب بعض النحاة إلى أن الخبر مجموعهما،واختاره الرضي[٤].
الرضي[٤].

ويستند البصريون في وجوب تقدير المتعلق إلى عدد من الأدلة، هي:

أ- طرد قواعد اللغة؛ لأنه لا بد لكل معمول من عامل[٥]، والظرف في نحو(زيد عندك) منصوب، وليس فيما هو مذكور ما يصلح أن يكون ناصبًا له عند البصريين؛ ولذا قدروا له ناصبًا، وقد جعل سيبويه انتصابه مثل انتصاب (علمًا) في قولك: (أنت الرجل عِلمًا)[٦]،وقد وضح السيرافي مراد سيبويه بقوله: (ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دل على المحذوف فناب عنه)[٧].

والناصب للظرف عند البصريين لفظي، وقد نص الرضي على ذلك، فقال: (أما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلق به، لفظي، إذ

١- شرح التسهيل ٣١٨/١ .

٢- المساعد ٢٣٦/١ .

٣- انظر:المساعد ٢٣٦/١،وتعليق الفرائد ١٠٩/٣، وفرائد الدر النظيم ٧٨ .

٤- شرح التصريح ١/ ١٦٦ ، وحاشية الصبان ٢٠٠/١ .

٥- انظر: شرح ألفية ابن معطي ٨٣١/٢ ، والمغني ٥٦٦، والمقاصد الشافية ٣/٢ .

٦- انظر: الكتاب ٤٠٤/١، وقد بين السيرافي في(شرح الكتاب ٢٦/٦- ٢٧) ، وابن مالك في(شرح التسهيل ٣١٤/١- ٣١٧) أن هذا هو الأولى بمراد سيبويه .

٧- شرح الكتاب ٦/ ٢٦ ، وانظر: شرح التسهيل ٣١٤/١-٣١٧ .

مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه)[1]، في حين ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إلى أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر[2]، وذهب الشاطبي إلى أنه (ليس بتقديرٍ لفظي حقيقة، وإنما هو تقدير معنوي دل عليه الكلام، وتقدير صناعي اقتضاه الاضطرار إلى تقدير متعلق الظرف والمجرور)[3].

ب- كما أن تقدير المتعلق هنا يوافق أصلا لغويًا آخر، هو أن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو منزل منزلته[4]، فإذا كان الخبر شبه جملة، لزم أن يكون فيه ضمير يعود إلى المبتدأ؛ لئلا يكون الخبر أجنبيًا من المبتدأ؛ ولهذا قدر متعلق يكون فيه هذا الضمير، وقد أشار إلى ذلك السيرافي بقوله: (ومما يقوي أن الناصب للظرف الفعل المقدر الذي فيه ضمير المبتدأ، أن الاسم لا يرتبط باسم هو غيره إلا بضمير يعود إليه، ألا ترى أنه لا يجوز: زيد عمرو قائم، حتى تقول: إليه ونحو هذا، فلما كان الظرف غيره احتاج إلى شيء تربطه به، فكان الفعل المقدر الذي ينصب الظرف، وفيه ضمير الاسم)[5].

كما أشار إليه ابن يعيش بقوله: (واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًا ومجرورًا نحو: (زيد في الدار)، و(عمرو عندك) ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر، ونائب عنه، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار حقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازا، لما في الظرف من الدلالة عليها)[6].

---

[1]- شرح الكافية ٢٤٤/١، وانظر الإنصاف٢٤٥/١ .

[2]- انظر: الإنصاف ٢٤٧/١ .

[3]-المقاصد الشافية ٤/٢، ٥ .

[4]- انظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١ .

[5]- شرح كتاب سيبويه ٣٠/٦ .

[6]- شرح المفصل ٩٠/١ .

ج- أن الحال في نحو (زيد عندك قائمًا) منصوب بالمتعلق المحذوف، أو بالظرف؛ لتضمنه معنى المتعلق المحذوف، أو لقيامه مقامه[١].

د- ما ذكره بعض النحاة من توقف المعنى على كل منهما[٢] .

٢- ذهب الكوفيون، وابنا طاهر وخروف [٣] إلى عدم تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، و اختلفوا فذهب الكوفيون إلى أن الظرف منتصب بالخلاف، وذهب ابنا طاهر وخروف إلى أن الناصب المبتدأ، وقد أجاب النحاة عما ذهب إليه الكوفيون بما يأتي[٤]:

أنه لو كان الخلاف يوجب النصب لوجب أن ينتصب الأول؛ لأنه مخالف للثاني، وأن المخالفة محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها نحو: زيد زهير، ونهارك صائم،وأن المخالفة معنى لا تختص به الأسماء دون الأفعال، وما لا يختص لا يعمل، وأن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأن فيه عندهم عائدًا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق.

كما أجاب ابن مالك عما ذهب إليه ابنا طاهر وخروف بما يأتي[٥]:

١- انظر: شرح الكافية١/٢٤٦، ٢٤٧،والمغني٥٧٩،والمقاصد الشافية٥/٢، وفرائد الدر النظيم ٨٠، ٨١ .

٢-انظر: حاشية الصبان١/٢٠٠ .

٣-انظر: شرح كتاب سيبويه٢٦/٦، والإنصاف١/ ٢٤٥، وشرح المفصل ٩١/١، وشرح التسهيل ٣١٣/١، وشرح الكافية ٢٤٣/١، وشرح التصريح ١٦٦/١.

و ابن طاهر هو أبو بكر محمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، اشتهر بتدريس الكتاب، وهو أستاذ ابن خروف، له حواش على الكتاب، وله تعليق على الإيضاح، مات سنة (٥٨٠هـ) . (انظر:معجم الأدباء١٩٦٩/٥، بغية الوعاة ٢٨/١) .

وابن خروف هو علي بن محمد بن نظام الدين الأندلسي، من مؤلفاته: شرح سيبويه،شرح الجمل، توفي سنة(٦٠٩هـ)، (انظر:معجم الأدباء١٩٦٩/٥، وبغية الوعاة٢٠٣/٢) ، وانظر رأيهما في : شرح التسهيل ٣١٤/١، والمغني٥٦٦، وشرح التصريح ١٦٦/١ .

٤- انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٦/٦، والإنصاف ٢٤٧/١،وشرح المفصل ٩١/١،وشرح التسهيل ٣١٣/١.

٥- شرح التسهيل ٣١٤/١، ٣١٥ ، وانظر تعقب أبي حيان لردود ابن مالك في التذييل ٥١/٤، ٥٢.

أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم الدليل، وأن قائله يوافق بقية النحاة في أن المبتدأ عامل رفع ويخالفهم بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، وأن قوله يستلزم أن يتركب كلام تام من ناصب ومنصوب، وهذا لا نظير له، وأن قوله يستلزم عدم وجود رابط بين المبتدأ والخبر مع تباينهما، وأن نسبة الخبر من المبتدأ مثل نسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، وكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر، وأن الظرف الواقع موقع الخبر نظير المصدر في نحو(ما أنت إلا سيرًا) في أنه منصوب أغنى عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير مبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقًا للنظير بالنظير، وأن عامل النصب في غير الظرف المذكور لا يكون إلا فعلا أو شبيهه، أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك فلا يصح انتصاب الظرف به.

وأجاب الأنباري عما ذهب إليه ثعلب بأنه يستحيل في صناعة النحو النصب بعامل معدوم؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية، ويدل على فساده أنه لا نظير له في العربية[١] .

أما ابن مضاء فإنه يرى عدم التقدير؛ لأنه لا يلزم عنده وجود عامل في الظرف والجار والمجرور، حيث قال: (يزعم النحويون أن قولنا: (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار. والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها...ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في) ، ولا حاجة بنا

[١]- انظر: الإنصاف ١/١٤٧.

إلى غير ذلك...وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار)[١].

والذي أرى وجوب تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، مع جواز إعراب الظرف والجار والمجرور خبرًا من باب التجوز والاختصار ؛ وذلك لما يأتي:

أولا: أن في ذلك ضبطًا لقواعد اللغة، وطردًا للباب على وتيرة واحدة، كما هو ظاهر فيما سبق بيانه من آراء النحاة.

ثانيًا: (أن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه)[٢]، وأنت لا تسند الظرف والجار والمجرور، وإنما تسند متعلقهما المحذوف، ففي نحو (زيد في البيت) لا نقول:أسند (في البيت) إلى (زيد)، ولكن نقول أسند الوجود في البيت إلى زيد .

ثالثًا: أن في تقدير الكون العام و الكون الخاص تحديدًا لما يصح أن يكون خبرًا من الظروف، وما لا يصح فيه ذلك؛ لأن النحاة يجيزون إعراب الظرف الذي يدل على كون عام خبرًا على سبيل الاختصار والتجوز، في حين لا يجيزون ذلك فيما يدل على كون خاص، يقول الشيخ يس العليمي: (يتحصل من كلام المغني ما قرره شيخنا غير مرة أن الظرف والجار والمجرور لا يحكم عليه بأنه خبر إلا إذا كان المتعلق عامًا، فإن كان خاصًا فهو الخبر حذف أو ذكر)[٣]، ويتضح ذلك في نحو(زيد عنك و عمرو بك)،

[١]- الرد على النحاة، بتحقيق البنا ص ٧٩ .

[٢]- شرح التسهيل ٢٧٢/١ .

[٣]- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١٦٦/١ .

ونحـــو (أمـــا زيـــد فبعمـــرو مـــأخوذ وأمـــا بكـــر فبـــك) إذ لا يصـــح إعـــراب (عنك)،و(بك) في المثالين خبرًا؛ لأنه لا يدل على كون عام[1].

وترتبط بهذه المسألة مسألة أخرى توجـب التفريـق بـين مـا كـان المتعلـق فيه عامًا وما كان المتعلق فيه خاصًا محذوفًا، هـي أننـا إذا جئنـا بعـد الظـرف أو الجار والمجرور بخبر فإنه يجوز نصـبه علـى الحاليـة إذا كـان المتعلـق عامًـا، فتقول: زيد خلفَك سائرًا؛ لأن المعنى تـام بـالظرف، فـي حـين لا يجـوز نصـبه على الحالية إذا كان المتعلق خاصًا محذوفًا، فـلا تقـول: زيـد بـك مـأخوذًا؛ لأن المعنى غير تام بالجار والمجرور[2].

ولعل من المهم هنا أن نشير إلى أن عباس حسـن ذهـب إلـى صـحة إعـراب الظرف والجار والمجرور المتعلق بكـون خـاص محـذوف خبـرًا، قياسًـا علـى جواز ذلك فيما تعلق بكون عام[3]، والذي يظهـر لـي أنـه يلـزم مـن رأيـه هـذا القول بصحة مجيء الحال مما كان متعلقـه خاصًـا محـذوفًا، وهـو خـلاف مـا عليه النحاة .

رابعًا: أن تقدير متعلق الظرف والجـار والمجـرور مـرتبط بـالمعنى ارتباطًـا وثيقًا، وقد أشار إلى ذلك الشيخ محمد عبـدالخالق عضـيمة، فقـال: (البحـث عـن متعلـق الظـرف والجـار والمجـرور بحـث يتصـل بسـلامة الأسـلوب وفصاحته...وليس تقدير المتعلق صناعة لفظيـة فحسـب، وإنمـا هـو أمـر وثيـق الصلة بالمعنى فقـد يوجـد الفعـل قبـل الظـرف أو الجـار والمجـرور، ويمنـع المعنى من تعلقه به فيقدر له متعلق آخر)[4].

---

[1]- انظر:شرح التسهيل١/٣١٨، المقاصد الشافية ٢/١٦، ١٧ .

[2]- انظر: تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي ١٩٠ .

[3]- انظر: النحو الوافي ٢/٤٤٧ .

[4]- النحو بين التجديد والتقليد، محمد عبدالخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد السادس، ٢٧، ٢٨ ، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن ٣/٤١٣ .

ومن الأمثلة التي يمتنع فيها تعلق الجار والمجرور بالفعل المذكور؛ لفساد المعنى، قوله تعالى: (ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرًا أو كبيرًا إلى أجله)[1]. قال ابن هشام معلقًا على الآية: (إن المتبادر تعلق (إلى) بتكتبوه، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أي مستقرًا في الذمة إلى أجله)[2].

ومما يدل –أيضًا– على أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين تقدير المتعلق العام والمعنى، أن النصب على الظرفية لا يكون إلا بإرادة معنى المتعلق المحذوف، فإذا قلت: (ظهرك خلفك)، فإنه لا يجوز أن تنصب (خلفك) على الظرفية إلا إذا أردت أنه كائن أو موجود خلفك، وأما إذا أردت أن الظهر هو الخلف فإنك ترفع[3]،وقد علق المبرد الفرق بين ما يكون ظرفًا وما لا يكون كذلك بتقدير الكون العام، فقال: (الذي زيدٌ فيه خلفُك، ترفعه؛ لأنه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفًا. وإنما يكون ظرفًا إذا تضمن شيئًا ؛ نحو: زيد خلفَك؛ لأن المعنى: زيد مستقر في هذا الموضع، و(الخلف) مفعول فيه)[4]، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: (وإن وقع الظرف المكاني خبرًا للمواضع نُصب ورُفع، نحو: مكاني خلفُك و خلفَك ، قالت العرب: منزله شرقي الدار، رفعوا على أن المنزل هو الشرقي، ونصبوا على مذهب الناحية...فأما: موعدك باب البردان، وباب الطاق، فيرفع على أن الموعد هو الباب، وينصب على معنى: موعدك ناحية باب البردان، وناحية باب الطاق)[5].

1- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢ .

2- مغني اللبيب ٦٨٧، ولمزيد من الأمثلة انظر: المرجع السابق ٦٨٧- ٦٩٢ ،و دراسات لأسلوب القرآن ٤١٣/٣- ٤١٤ .

3- الهمع ٢٦/٢ .

4- المقتضب ١٠٢/٣ .

5- التذييل والتكميل ٦٨/٤، ٦٩ .

كما وضح النحاة الفرق البلاغي بين التعبيرين، في تفسير قوله تعالى: (والركب أسفلَ منكم)[١]، فقال أبو حيان: (وأسفل ظرف في موضع الخبر، وقرأ زيد بن علي (أسفلُ) بالرفع، اتسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازا)[٢]، قال السمين الحلبي في قراءة الرفع: (جعل الظرف نفس الركب مبالغة واتساعًا)[٣].

وأما تقدير المتعلق الخاص فصلته بالمعنى ظاهرة لا تحتاج إلى مزيد بيان، ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح في قوله تعالى: (فطلقوهن لعدتهن)[٤]، أي طلقوهن مستقبلات لعدتهن[٥]، وقوله تعالى: (الشمس والقمر بحسبان)[٦]، بحسبان)[٦]، أي: يجريان بحسبان[٧]، وقوله تعالى: (أن النفس بالنفس)[٨]، أي: النفس مأخوذة بالنفس، مقتولة بها[٩].

وعلى الرغم مما ذهب إليه عباس حسن من عدم تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، وأنه لا فائدة منه، إلا أننا نجد أنه يلجأ إلى هذا التقدير للاحتجاج على جواز عطف شبه الجملة بـ (لا)، مما يشير إلى اضطراب موقفه من تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور، ولعل من المناسب دراسة هذه المسألة الأخيرة، فيما يأتي:

١-سورة الأنفال، الآية: ٤٢ .

٢-البحر المحيط ٥٠٠/٤ .

٣- الدر المصون ٦١٢/٥ .

٤- سورة الطلاق ، الآية: ١ .

٥- انظر:الكشاف ٥٤٠/٤ .

٦- سورة الرحمن، الآية: ٥ .

٧- انظر:البحر المحيط ١٨٨/٨ .

٨- سورة المائدة، الآية: ٤٥ .

٩- انظر:الكشاف ٦٢٥/١ .

د- عطف شبه الجملة بـ (لا) نحو:(زيد في البيت لا في المدرسة).

اشترط النحاة لصحة العطف بـ (لا) شروطًا، منها أن يكون المعطوف بها مفردًا لا جملة[١] .

ويرى عباس حسن أنه يمكن اعتبار شبه الجملة مفردًا، بناء على رأي من ذهب إلى أن متعلق شبه الجملة اسم فاعل، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة[٢]، وبناء على ذلك ذهب إلى صحة عطفه بـ (لا)، وقد نص على ذلك أثناء تعليقه على قول الصبان: (يشترط في (لا) العاطفة إفراد معطوفها، ولو تأويلا)[٣]، حيث فهم عباس حسن من قول الصبان (ولو تأويلا) جواز عطف شبه الجملة بها، فقال: (ومما يلحق بالمفرد: شبه الجملة إذا اعتبرنا متعلقه مفردًا، نحو حساب العمر بالأعمال لا بالأعوام، وعند الله حسن الجزاء، لا عند الناس، وقولهم: (سمو المرء بالعمل لا بمجرد الأمل))[٤].

ولم أقف فيما اطلعت عليه من مصادر على نص للنحاة في هذه المسألة، غير أننا قد نفهم جواز هذه الصورة من العموم في قول ابن عصفور: (واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي)[٥].

---

[١]-انظر: نتائج الفكر ٢٠٢، ٢٠٤، و شرح الكافية ٤١٦/٤، والجنى الداني ٢٩٥، ٢٩٤،و أوضح المسالك ٣٨٨/٣، والمغني ٣١٨، ٣٢١ ،والهمع ٢٦٠/٥، ٢٦١، وشرح التصريح ١٠٥/٢، وحاشية الصبان ١١١/٣، ١١٢.

[٢]- انظر:الإنصاف٢٤٥/١، وشرح التسهيل١/ ٣١٧، ٣١٨ .

[٣]- حاشية الصبان ١١١/٣ .

[٤]- النحو الوافي ٦١٨/٣ .

[٥]- شرح الجمل ٢٤٣/١ .

كما أننا قد نفهم جواز ذلك-أيضا- من العموم في كلام الصبان السابق، بل إن الأمثلة والشواهد التي أوردها أبو حيان في مسألة العطف بـ (لا) بعد الدعاء، تدل على صحة عطف شبه الجملة بها عند النحويين، وذلك في قوله: (غفر الله لزيد لا لبكر . ومن كلامهم : به لا بظبي أعفر[1]، وأَمْتٌ في حجر لا فيك[2])[3] .

والذي أراه في هذه المسألة هو موافقة عباس حسن فيما ذهب إليه من صحة عطف شبه الحملة بـ (لا)؛ لما ورد من سماع، ولما في ذلك من تيسير، ولما ذكره عباس حسن من اعتبار متعلق شبه الجملة مفردًا .

هـ- الإعراب التقديري

[1]- انظر المثل في معجم الأمثال العربية القديمة ٣٨٥/١ .

[2]- انظر المثل في الكتاب لسيبويه ٣٢٩/١ .

[3]- ارتشاف الضرب ١٩٩٦/٤، وانظر: شرح المفصل ٨٧/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥/ ١٤٠-١٤٥.

يعرف النحاة الإعراب بأنه: (تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظًا أو تقديرًا، بتغير العوامل في أولها)[١] . كما يعرفون البناء بأنه: (لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا : من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل)[٢] .

وكما هو ظاهر من تعريف النحاة فإن الإعراب يكون مقدرًا كما يكون ظاهرًا، وهذا التقدير يرجع إلى أسباب مختلفة منها: أن تكون الكلمة مختومة بحرف علة، أو تكون مضافة إلى ياء المتكلم، أو تكون محكية، كما أن التقدير قد يكون عائدًا إلى التقاء الساكنين .

وعلى الرغم من اتفاق جمهرة النحاة على صحة فكرة التقدير في النحو العربي، إلا أننا نجد أنهم قد يختلفون في بعض مسائله، ومن ذلك اختلافهم في حكم الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو (كتابي) هل هو معرب أم مبني.؟ [٣]

ولأن عباس حسن يميل إلى رفض التقدير في كثير من المواضع، فإننا نراه هنا يذهب إلى أن الأولى في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في نحو(نظرت إلى كتابي) أن يكون مجرورًا وعلامة جره الكسرة الظاهرة؛ بعدًا عن التعقيد، بخلاف المنصوب والمرفوع فحركة الإعراب عنده مقدرة عليهما، حيث يقول: (قد نقول: إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء، أو نقول: إنه مجرور بالكسرة الظاهرة مباشرة، ولا داعي لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة. وهذا

---

[١]- المرتجل ٣٤ ، وانظر:الإيضاح٧٣، والخصائص ٣٥/١،وأسرار العربية ٤١ .

[٢]- الخصائص ٣٧/١ ، وانظر:الإيضاح٧٦، والمرتجل ٣٥، وأسرار العربية ٤١ .

[٣]- انظر: التبيين للعكبري ١٥٠-١٥٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٨٣/٢ .

أنسب، لبعده من التكلف والتعقيد. والأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهها؛ لأنه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة)[1] .

والملاحظ أن عباس حسن ينحو هذا المنحى في مسائل نحوية مختلفة، فيعتمد على الظاهر متجنبًا التقدير ما أمكنه ذلك، ومن ذلك قوله في المنادى في نحو(يا أبَتِ ويا أمَّتِ): (المنادى في هاتين الصورتين منصوب بفتحة ظاهرة دائمًا-على الرغم من أن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها حتمًا- ؛ إذ لا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء)[2].

وكذلك قوله في المنادى في نحو: (يا صاحبًا): (كلمة صاحب منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف؛ ومن التيسير أن نقول: منصوب بفتحة ظاهرة)[3] .

ومما يؤكد هذا المنهج ويوضحه لنا عند عباس حسن رأيه في العلم المركب نحو (أبو بكر) فإن عباس حسن يرجح رأي من ذهب إلى إلزامه الواو في جميع أحواله، وإعرابه بعلامة مقدرة بعدًا عن اللبس، غير أنه يرى أنه لا داعي للتقدير إذا كانت العلامة الظاهرة مناسبة، فيقول: (الأنسب أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الأساليب، مهما اختلفت العوامل الإعرابية...ويكون معها معربًا بعلامة مقدرة، سواء أكانت العلامة حرفًا أم حركة...وإنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة، ففي المثال السابق -كان أبو بكر رفيق الرسول- تعرب كلمة: (أبو) اسم كان مرفوعًا بالواو الظاهرة، ولا داعي للتقدير في هذه الصورة. وكذلك لو كان العلم هو: (أبا بكر) أو (أبي بكر) فإننا نقول في مثل: (إن أبا بكر

---

[1]- النحو الوافي ١٧٠/٣ ،١٧١ ، وانظر: ١٠٩/١ ، ٢٠٢.

[2]- المرجع السابق(الهامش) ٣/ ١٧٢، وانظر:١/ ٢٠١ .

[3]- المرجع السابق (الهامش) ٢٠١/١ .

عظيم) إنه منصوب بالألف الظاهرة، ولا داعي للتقدير، وفي مثل: (اقتد بأبي بكر) إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضًا) [١] .

ولعلنا هنا نناقش من بين هذه المسائل مسألة إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، لنعرف آراء النحاة في هذه المسألة، و نقف من بين هذه الآراء على الرأي الذي ذهب إليه عباس حسن لنرى مدى وجاهة رأيه بين تلك الآراء .

- إضافة الاسم المعرب بالحركات إلى ياء المتكلم

اختلف النحاة في الاسم المعرب بالحركات إذا أضيف إلى ياء المتكلم من حيث بناؤه وإعرابه على أربعة أقوال:

الأول: ذهب جمهور النحاة [٢] إلى أنه معرب في الأحوال الثلاثة، وأن الحركات الإعرابية مقدرة على آخره؛ لاشتغال آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم، قال الرضي: (جرت العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يقتصر من جملة الحركات الثلاث على الكسر للتناسب)[٣]، وحجتهم في ذلك هي وجود حركة المناسبة في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب [٤].

الثاني: أنه مبني ، وإلى هذا الرأي ذهب الجرجاني[٥]، وابن الخشاب[١]، والمطرِّزيّ[٢] ، وهو ظاهر كلام الزمخشري[٣].

١- النحو الوافي ١/١١٤، ١١٥ .

٢- انظر: ارتشاف الضرب١٨٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٣٢٦٧/٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٨٣/٢.

٣- شرح الكافية ٢٦٩/٢ .

٤- الهمع ١٨١/١ .

٥- انظر: المقتصد ٢٤٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤١٣، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤،وتمهيد القواعد ٣٢٦٧/٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٨٣/٢ .

وعلل هؤلاء بناءه بأن الحركة فيه حدثت؛ لإضافته إلى المبني[٤]، أي أنها حدثت عن علة لا عن عامل[٥] .

الثالث: نسب بعض النحاة إلى ابن جني القول بأن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لا يوصف بأنه معرب ولا مبني، وقد صرح بذلك أبو حيان، فقال: (مذهب ابن جني أنه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ولا مبني، بل له حالة ثالثة مثل هذا) [٦] ، كما صرح به ناظر الجيش وضعفه، فقال: (إن ابن جني ذهب إلى أن المضاف إلى الياء لا يتصف بإعراب ولا بناء، فأثبت قسمًا من الأسماء لا معربًا ولا مبنيًّا ولا يخفى ضعف هذا الرأي وأنه لا ينبغي التشاغل بمثل هذا)[٧] .

الرابع: ذهب ابن مالك إلى أنه معرب، ولكن حركة الإعراب مقدرة في الرفع والنصب، وظاهرة في حال الجر، وقد علل ابن مالك ظهور الإعراب في حال الجر بقوله: (وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد

---

[١]- انظر:المرتجل ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤١٣، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، وتمهيد القواعد٣٢٦٧/٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٨٣/٢ .

[٢]- انظر:شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٣٢٦٧/٧ .

والمطرِّزيّ هو ناصر بن عبدالسيد بن علي بن المطرِّز، أبو الفتح، من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشري، وبرع في النحو واللغة والفقه، من مصنفاته: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، المصباح في النحو، الإقناع في اللغة، توفي سنة ٦١٠ هـ .(بغية الوعاة٣١١/٢، ومعجم المؤلفين٩/٤)

[٣]- انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٣٢٦٨/٧ .

[٤]- انظر: المرتجل ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤١٤، وأسرار النحو لابن كمال باشا٨٢ .

[٥]- انظر:أمالي ابن الشجري ٤/١، وشرح المفصل ٣٢/٣.

[٦]- ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ .

[٧]- تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٧٥، وانظر: التبيين للعكبري ١٥٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣٨٢/٢، وشرح التصريح ٤٧/١ .

عليه، ولا حاجة إليه) [١]، ويظهر أن ابن مالك لم يسبق إلى هذا الرأي، حيث قال أبو حيان مشيرًا إليه: (ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب)[٢] .

وقد اعترض النحاة على مذهب القائلين ببنائه بما يأتي[٣]:

– أنه لا يوجد فيه سبب من أسباب البناء .

– أنه يلزم من هذا القولِ بناءُ المضاف إلى سائر المضمرات، والأسماء المبنية، وبناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم وهذا غير صحيح .

– أن المضاف إلى المبني لا يبنى لمجرد إضافته، بل للإضافة مع كونه قبلها مناسبًا للحرف في الإبهام والجمود كغير .

وأما ما نُسب إلى ابن جني من أنه يرى أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لا يوصف بإعراب ولا بناء فنسبته إلى ابن جني –فيما أرى– غير دقيقة؛ وذلك أن ابن جني إنما عنى بهذا الوصف الكسرة التي قبل ياء المتكلم لا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وقد نص على ذلك كما نص على أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معرب، فقال مشيرًا إلى هذه الكسرة: (هذه الحركة لا إعراب ولا بناء ؛ أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه...وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء؛ ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا)[٤] .

---

[١]- شرح التسهيل ٢٧٩/٣ ، وانظر:تمهيد القواعد ٣٢٦٨/٧، شرح الأشموني ٣٨٢/٢ .

[٢]- ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ .

[٣]- انظر: شرح المفصل ٣٢/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/٣،شرح الألفيه لابن الناظم ٤١٣،أسرار النحو لابن كمال باشا ٨٢ .

[٤]- الخصائص ٣٥٦/٢،وانظر: أمالي ابن الشجري ٤/١ .

ولا يلزم من اتصاف هذه الحركة بهذا الوصف الذي نعتها به ابن جني، أن يتصف به الاسم المضاف إلى الياء؛ لأنها حركة غير لازمة، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك، فقال في معرض حديثه عن رأي من ذهب إلى أن هذه الكسرة بناء: (وإذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية، ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل، ولم تذهب الجارية، فهذه الكسرة ليست إعرابًا، ألا ترى أن (لم) لا تعمل الكسرة، وإنما عملها الجزم الذي هو سكون مع أن الحركة لالتقاء الساكنين بناء، فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة)[1] .

كما اعتُرض على ما ذهب إليه ابن مالك بأن الكسرة موجودة قبل العامل، قال ناظر الجيش: (الحركة التي هي إعراب لابد أن تكون ناشئة عن عامل؛ فهي إنما تكون بعد التركيب، ومعلوم أن الحركة المذكورة كانت قبله؛ فكيف ينسب حدوثها إلى العامل..؟! والحق أن ما اختاره المصنف في هذه المسألة ضعيف لقيام الدليل على خلافه)[2] .

والذي أراه أن هذا الاسم معرب، والحركات مقدرة عليه في الحالات الثلاث؛ لأن هذا الرأي هو الرأي الموافق لأصول النحو، إذ لا يوجد في هذا الاسم سبب من أسباب البناء، كما أن حركة الإعراب لا بد أن تكون ناشئة عن عامل و حركة المناسبة موجودة قبل التركيب .

ومن موافقة الأصول -كذلك- اعتبار الكسرة مقدرة في حالة الجر؛ والكسرة الظاهرة للطارئ؛ لأن الأحكام الطارئة مقدمة على غيرها، وقد عقد ابن جني بابًا في أن الحكم للطارئ، أورد فيه ما يماثل هذه المسألة في الحكم، ويؤيد رأي الجمهور، حيث قال: (وكذلك حذف ياءي الإضافة

---

[1]- شرح المفصل ٣٢/٣ .

[2]- تمهيد القواعد ٣٢٧٤/٧، وانظر: أسرار النحو لابن كمال باشا ٨٢ .

لياءيه(أي لياءي النسب)، كقولك في الإضافة إلى البصريّ: بصريّ، وإلى الكوفيّ: كوفيّ، وكذلك إلى كرسيّ: كرسيّ، وإلى بُختيّ: بُختيّ. فتحذف الأوليين للأخريين. وكذلك لو سميت رجلا أو امرأة بهندات لقلت في الجمع أيضًا: هندات، فحذفت الألف والتاء الأوليين للأخريين الحادثين)[1]، وقد أشار الشاطبي إلى أن المعتبر في الأصول هو تقديم الحكم الطارئ، فقال: (وقد تقرر في الأصول أنه إذا توارد حكمان على محل واحد، لا يسع إلا أحدهما، فالمعتبر الطارئ ، والطارئ هنا هو الإضافة للياء)[2] .

على أن طرد التقدير في هذه المسألة، وما يماثلها -كما ذهب إليه النحاة- أيسر على المتعلمين من استثناء بعض الصور في مواضع متعددة؛ لأننا إذا أخذنا برأي عباس حسن هنا فإننا سنجد أن له آثارًا أخرى، تؤدي إلى تشعيب المسائل في مواضع مختلفة، وذلك أن العلامة الظاهرة قد تكون مناسبة للجر كما في (قرأت في كتابِي)، و قد تكون هذه العلامة مناسبة للجر والنصب جميعا، في نحو (سلمت على زميلاتي و رأيت زميلاتي)، بل إن ذلك سينطبق على الأسماء المحكية، فيكون في كل صورة منها استثناء، فقد تكون العلامة الظاهرة مناسبة للرفع بالواو، و ذلك في العلم المركب المحكي نحو (جاء أبو بكر)، وقد يكون العلم هو أبي بكر أو أبا بكر فتكون العلامة في الأول مناسبة للجر بالياء، وفي الثاني مناسبة للنصب بالألف، وقل مثل ذلك في المثنى والجمع إذا سمي بهما محكيين، ومثل ذلك ما ذهب إليه في المنادى نحو (يا أبَت و يا أُمَّت ويا صاحبَا) .

خامسًا:

التعليل النحوي عند عباس حسن

[1]- الخصائص ٣/ ٦٣ .

[2]- المقاصد الشافية ١٩٣/٤، ١٩٤ ، وانظر: ٢٥٩/٥- ٢٦١ من الكتاب نفسه، و شرح الكافية ١٤٢/١ .

تعريف التعليل في النحو العربي:

إن النحو العربي يقوم على عدد من الأصول المستمدة من كـــلام العـــرب، وهـــذه الأصول مترابطة يمت كل منها إلى الآخر بسبب متين، ومن أبـــرز تلـــك الأصـــول وأكثرها تشعبًا وارتباطًا بغيره التعليل؛ وذلك أن الدرس النحوي يقوم علـــى الوصـــف والتفسير، والمراد بالوصف هو استنباط القواعد من كلام العرب، أما التفســـير فهـــو اجتهاد النحوي في تعليل هذه القواعد .

والمراد بالتعليل كما عرفـــه الكفـــوي هـــو: (تقريـــر ثبـــوت المـــؤثر لإثبـــات الأثر)[1]، كما بين الدكتور محمد خير الحلواني المـــراد بالتعليـــل، فقـــال: (المـــراد بالعلة النحوية تفســـير الظـــاهرة اللغويـــة، والنفـــوذ إلـــى مـــا وراءهـــا، وشـــرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه)[2] .

الهدف من التعليل في الدرس النحوي:

للتعليل أهداف متعددة في الدرس النحـــوي، ولعـــل مـــن أهـــم تلـــك الأهـــداف إثبات الأحكام النحوية، ويمكننا أن نفهم دور التعليـــل فـــي إثبـــات الحكـــم النحـــوي من قول الأنباري: (الحكم إنما يثبت بطريـــق مقطـــوع بـــه وهـــو الـــنص، ولكـــن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم)[3]، ووجـــه كـــون العلـــة هـــي التـــي دعـــت إلى إثبات الحكم أن الحكم يدور مع العلة وجـــودًا وعـــدمًا، فالنحـــاة صـــاغوا علـــل النحو وفق ضوابط وقواعد كلية مطـــردة تمكـــنهم مـــن معرفـــة الأحكـــام، ومعرفـــة ما يخرج عنها، وهذا ما عناه الزركشي حـــين قـــال: (العلـــة المنصوصـــة قاضـــية

---

[1]- الكليات ٢٩٤ .

[2]- أصول النحو العربي ١٠٨ .

[3]- لمع الأدلة ١٢٢ ، وانظر: الخصائص ١٦٤/١ .

بعموم المعلول)[١]، و يمكننا -أيضًا- أن نلمس ارتباط العلة بالحكم بوضوح في تعريف الحكم عند الأصوليين، حيث يرون أن الحكم هو ما توجبه العلة[٢]، فنحاة العربية بهذه التعليلات كانوا يرتقون بالنحو العربي من الملاحظة إلى مستوى العلم المضبوط[٣].

وتتفاوت العلل النحوية في إثبات الأحكام فبعضها علل موجبة، لا بد منها، في حين أن بعض علل النحو تجوّز ولا توجب، وحقيقتها أنها أسباب كما رأى ابن جني[٤]، و هي أمارات وعلامات على الأحكام تستخدم في تبرير القواعد[٥]، ويمكننا أن نلمس الفرق بين النوعين بوضوح في قول السيوطي: (خطأ ابن مالك البصريين في قولهم: إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته، وسكناته، وإبهامه، وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست موجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب)[٦] .

ومن أهداف التعليل -كذلك- تحقيق الاطراد في أحكام النظام النحوي؛ لأن من طبيعة اللغات خروج بعض الصور اللغوية عن نظامها النحوي؛ مما دعا النحاة إلى تعليل تلك الصور المخالفة لنظام النحو العربي، وتوجيهها؛ لتنتظم في النظام النحوي على وجه مقنن، أو لتبقى حجة في عين ما ورد دون انتظامها في نظام النحو العربي؛ وذلك إذا لم تبلغ حد الاطراد، يقول سيبويه مؤكدًا أن ما خرج عن المطرد من كلام العرب فإنه إنما خرج لعلة:

١- البرهان ٩١/٣ .

٢-انظر: شرح الكافية ١٠١/١ .

٣- انظر: نظرية التعليل للملخ ٩٩، ١٠٠ ، وضوابط الفكر النحوي لمحمد الخطيب ٥٩٥/١ .

٤- انظر: الخصائص ١٦٤/١ .

٥- انظر: أصول النحو د. محمد سالم صالح ٣٥٤ .

٦- الاقتراح ٢٦١ .

(وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا)[١]، وقد جعل ابن جني تعليل ما خرج عن أحكام النظام النحوي أصلا من أصول اللغة، حيث قال معلقًا على كلام سيبويه السابق: (وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه)[٢]، وبهذا يظهر لنا بوضوح أن (التعليل لحمة تؤلف بين البناء النظري لنظرية العامل، ومفارقة بعض الأحكام لها)[٣].

كما أن التعليل في النحو يهدف إلى تحقيق أغراض تعليمية؛ لأن في تعليل الظواهر اللغوية المختلفة إقناعًا للمتعلمين مما يسهل عليهم استيعاب أحكام النحو والتمكن منها؛ ووجه ذلك أن (العلة أصبحت رابطة عقلية بين المستعمَل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعًا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه)[٤]، فخلو اللغة من التحليل والتعليل يجعل المتعلم ينظر إلى قواعد اللغة وقوانينها على أنها (من قبيل الأحكام الاعتباطية التي لا تفي بواقع اللغة، فرضها النحوي تعسفًا ووجب على المرء تطبيقها آليًا بدون أن يفقه حيثياتها، ذلك أنها بصيغها المقتضبة، وخلوها من كل تعليل لا يجد فيها المرء ما يقيم به الدليل على وجاهتها ويقتنع بالدواعي إلى وضعها على الصورة التي هي عليها؛ ولا مناص لمن يريد أن يقف من القواعد موقف المدرك لما تستند إليه من مبادئ ومصادرات لا موقف المطبق آليًا من التوسع في المعارف النحوية، ومعاشرة كتب التراث، والبحث فيها عن مؤشرات التناسق بين المعطيات والأحكام)[٥]، وهذا ما عناه العكبري حين

---

[١]- الكتاب ١/٣٢ .

[٢]- الخصائص ١/ ٥٣، ٥٤ .

[٣]- نظرية التعليل ١٤٦ .

[٤]- الأصول لتمام حسان ١٦٢ .

[٥]- نظرات في التراث اللغوي العربي للدكتور عبدالقادر المهيري ٥، ٦ .

قال: (النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس)[١]، كما أومأ إليه الزركشي، فقال: (النفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعللة، بخلاف غيرها)[٢]؛ ولذا كانت (المعيارية وسيلة ناجحة في تعليم النحو؛ لأنها معللة تعليلا يؤدي إلى ترسيخها)[٣]، وقد أشار إلى هذا الجانب عدد من النحاة كابن السراج[٤]، والزجاجي[٥].

الاعتراض على التعليل في النحو :

على الرغم مما أشرنا إليه من أهمية التعليل في النحو العربي، وعلى الرغم من أن (النحاة عن بكرة أبيهم معللون فلا نحو بلا تعليل)[٦] إلا أن التعليل النحوي واجه انتقادات في بعض جوانبه في وقت مبكر؛ ولذا حمل ابن جني على عاتقه مهمة الدفاع عن علل النحاة[٧]، حتى إذا جاء القرن السادس قاد ابن مضاء حملة على النحويين في كتابه (الرد على النحاة) دعا فيها إلى إسقاط العلل الثواني، والثوالث في النحو العربي[٨]، ولم يكن ذلك منه غريبًا؛ فقد عرف بانفراده بآراء ومذاهب شذ بها عن مألوف أهلها[٩]، والمراد بالعلل الأول والعلل الثواني عنده هو(أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بنظر. والعلل الثواني هي المستغنَى[١٠] عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في

١- التبيين ١٨٩ .

٢- البرهان ٩١/٣ .

٣- نظرية التعليل ١٨٨، وانظر: الأصول لتمام حسان ١٦٧ .

٤- الأصول ٣٥/١ .

٥- الإيضاح ٦٤ .

٦- نظرية التعليل في النحو العربي ١٩٦ .

٧- انظر: الخصائص ١٨٤/١، ١٨٥ .

٨- انظر: الرد على النحاة ١٢٧- ١٣٤ .

٩- انظر:النحو بين التجديد والتقليد، لمحمد عبد الخالق عضيمة، ص١٩، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد السادس .

١٠- وردت هذه الكلمة في الكتاب بلفظ (المستغنية) و الذي يستقيم مع المعنى المراد هو (المستغنى) .

موضع من المواضع)[1]، غير أن دعوة ابن مضاء لم تلق قبولا عند النحاة آنذاك، فلا تكاد تجد لها صدى في كتب النحو، حتى إذا كان العصر الحديث كتب لها أن تحيا من جديد عند عدد غير قليل من الباحثين[2].

موقف عباس حسن من التعليل النحوي:

كان من جملة من ثار على العلل النحوية الأستاذ عباس حسن، حيث قال مشيدًا بموقف ابن مضاء منها: (ولله ابن مضاء الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم، وشن على عللهم الثواني والثوالث وما بعدها حربًا شعواء، لا هوادة فيها، ولا ملاينة)[3].

وقد انتقد موقفه هذا الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، حيث قال مشيرًا إلى العلل النحوية التي يقصد بها التماس حكمة العرب لما نطقت به: (هي لا تستحق هذه الثورة العنيفة التي قام بها الأستاذ عباس حسن. فجعل من العلل موضوعات إنشائية أفاض فيها وأطال بما لا صلة له بكلام النحويين)[4]، كما كما أشار الدكتور محمد السيف إلى موقف عباس حسن من علل النحاة، فقال: (يعد عباس حسن –فيما أعلم– من أشد المتبرمين من العلل، وأكثرهم دعوة إلى اطراحها)[5].

ولا يخفى أن معرفة رأي عباس حسن في التعليل عند النحاة بصورة دقيقة يقتضي منا أن نتتبع آراءه المختلفة حول التعليل؛ حتى لا نصدر أحكامًا

---

[1]- الرد على النحاة بتحقيق البنا ١٢٨ .

[2]- انظر:تيسير النحو التعليمي لشوقي ضيف ٢٣، في النحو العربي لمهدي المخزومي ٢٧، الأصول لتمام حسان ٦٢، الرد على النحاة (مقدمة البنا) ٣٦ - ٤٠ ، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي ٢٠، ١٣٧ .

[3]- اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٩٣ .

[4]-النحو بين التجديد والتقليد لمحمد عبدالخالق عضيمة، ص٢٩، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد السادس .

[5]- العلة النحوية والصرفية في كتاب الخصائص ٥٧٨ .

عامة ناتجة عن قراءة جزئية؛ ولهذا فإننا سنورد عددًا من أقوال عباس حسن وآرائه المختلفة في كتابه (اللغة والنحو) التي تبين موقفه بدقة.

يرى عباس حسن أن النحاة أخضعوا كلام العرب لهذه العلل، إذ يقول: (العلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم؛ وكأنها الأصل وهو الفرع؛ إذا انحرف عنها تناولته عصاها. فالنصوص خاضعة للعلل، وليست هي الخاضعة للنصوص)[١]، ومعنى ذلك أن نقده ليس مقتصرًا على العلل التي تبين حكمة العرب فيما نطقت به فحسب، بل تجاوز ذلك إلى العلل التي لها أثر في ضبط الكلام، ويؤكد ذلك قوله: (مشكلة التعليل كبقية المشكلات التي سبقتها؛ لو اقتصرت على الجدل اللفظي، والتسابق إلى إظهار البراعة المنطقية من غير أن يكون لها أثر عملي في ضبط الكلم، و تركيب الجمل، والتحكم في صياغة الأساليب، وصحة مفرداتها – لهان الخطب نوعًا ما، وانحصر الضرر في تصديع الرأس بالثرثرة، واحتمال الجهد فيما لا يستحق احتمالا، ولكن الأمر أخطر أثرًا، وأفدح ضررًا ، بما فيه من سيطرة عاتية طاغية تتناول المفردات والمركبات. بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها، وتتحكم في المعاني تحكمها في الألفاظ وتفرض على المتكلم والكاتب قيودًا ثقيلة مرهقة، لا مسوغ لها من عقل سليم ، ولا نقل مسموع عن العرب أهل هذه اللغة)[٢] .

كما يقول مشيرًا إلى ندرة المقبول من علل النحاة: (مشكلة التعليل هذه خطيرة، فقد ولدت، ونمت، وامتدت أصولا وفروعًا على الوجه الذي نرى في مطولات النحو؛ تتسرب إلى كل مسألة، وتتسلل لكل قاعدة ، وتملأ

١- اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٤٥ .

٢- المرجع السابق ١٦٧ .

الصفحات الكثيرة بكل مجاف للعقل، بعيد من الحق، إلا في أقل المسائل، وأندر القواعد)[١].

ثم ينتهي به الأمر إلى أن يصرح بأن كل علل النحاة زائفة، لا يقبل منها إلا علة السماع، فيقول: (إن النظرة العجلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة ما، ولو كانت صلة واهية. وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها، وتطهير النحو منها، اللهم إلا من ذلك النوع الصحيح الصادق الذي يسمونه: (علل التنظير) يريدون به ما أشرنا إليه قبلا حين ترفع آخر كلمة، أو تنصبه ، أو تجره، أو تجزمه، وحين تجعل الكلمة على وزن معين، وتسلك بها في التركيب مسلكًا خاصًا . لم رفعتها؟ لأنها نظير زميلتها في كلام العرب...)[٢].

- أثر موقف عباس حسن من التعليل النحوي في المسائل النحوية:

امتدت آراء عباس حسن السابقة في التعليل إلى كتابه (النحو الوافي)، الذي تردد في كثير من صفحاته انتقاد العلل النحوية[٣]، بيد أنه نص على موقفه من علل النحو عند حديثه عن منهجه في مقدمة الكتاب، حيث ذكر أن من منهجه: (الفرار من العلل الزائفة، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر، وقبيح المغبة ما لا يخفى . وحسبنا من التعليل أن يقال: المطابقة للكلام العربي الناصع)[٤]، ومن الواضح أن عباس حسن

---

[١]- اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٥٦ .

[٢]- المرجع السابق ١٥٨ .

[٣]- انظر: النحو الوافي ١/٣٣ ، ٣٩، ٤٢، ٨٦، ٨٩، ٩١، ١١٢، ١١٣، ١٤٣، ١٦٥، ١٨٣، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٨٠، ٣٤٥، ٣٤٧، ٥٢٤، ٥٧١، ٥٩٧، ٦١٣، ٦٤٥، ٦٥١، ٦٥٩، ٧٠٢، ٢/٣٣، ٣٩، ٢١١، ٢٩٣، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٩٨، ٣/٣٣، ٢٥٤، ٣٥١، ٣٧٧، ٤/٤، ٦٩، ١٢١، ١٥٤، ١٦٤، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٣٧٣، ٣٩١، ٦١٧، ٦٨٨ .

[٤]- المرجع السابق ١/ ٨، ٩ .

برأيه هذا يسير في التعليل وفق منهج الاتجاه الوصفي التقريري، الذي لا يقبل فيه من العلل إلا ما كان علة وصفية فحسب، كقولك: (هكذا قالت العرب)[1] .

على أننا نلحظ أن رفضه للتعليل في هذا الكتاب قد يكون قاطعًا في بعض المسائل، بحيث يطالب بنبذه وإهماله، مثل قوله في معرض حديثه عن علل البناء والإعراب: (تلمس النحاة أسبابًا للبناء والإعراب، أكثرها غير مقبول. وسنشير إليه داعين إلى نبذه، والانصراف عنه)[2]، إلى أن قال: (ما هذا الكلام الجدلي ؟ وما جدواه لدارسي النحو ؟ أعرفه العرب الخلص أصحاب اللغة ، أو خطر ببالهم ؟ علينا أن نترك هذا كله في غير تردد، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا في محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه . في غير جدل زائف ولا منطق متعسف)[3]، وقوله في علة منع الاسم من الصرف: (يقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلامًا لا تطمئن إليه النفس، ولا يرتاح إليه العقل. نلخصه للمتخصصين؛ لإبانة ضعفه وتهافته، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالا تامًّا)[4] .

في حين نجد أن رفضه للتعليل في مسائل أخرى قد يأتي بصورة غير مباشرة، بحيث يذكر تعليل النحاة ثم يشير إلى أن التعليل الصحيح أو الحقيقي هو ما سمع عن العرب. ولا يخفى أن (إجابة (هكذا قالت العرب) ليس تعليلا بل تجنب للتعليل)[5]، ومن الأمثلة على ذلك قول عباس حسن في تعليل وجوب رفع المعطوف على اسم (لا) إذا كان المعطوف معرفة: (لأن اسم (لا) بنوعيها لا يكون معرفة، وعند عطفه على اسم الأولى يكون بمنزلة

---

[1]- انظر: الأصول لتمام حسان ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، و نظرية التعليل ٢٢٥ .
[2]- النحو الوافي ٨٦/١ .
[3]- المرجع السابق ٩١/١ .
[4]- المرجع السابق ٢٠٤/٤ .
[5]- نظرية التعليل ٢٢١ .

الاسم مع عدم صلاحيته لذلك؛ بسبب تعريفه . هكذا يعللون . والعلة الصحيحة هي نطق العرب، واستعمالهم)[١]، ومثله -أيضًا- أنه بعد أن ذكر أن علة جواز عدم قلب الواو همزة عند تثنية (صفاء) أنها لم تتطرف حقيقة، فبعدها علامتا التثنية، وعلة جواز قلبها همزة اعتبار علامتي التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما، عقب على ذلك بقوله : (هكذا يقولون. والتعليل الصحيح هو استعمال العرب ليس غير)[٢]، وكذلك قوله بعد أن ذكر أن علة دخول نون الوقاية عند النحاة هي أنها تقي آخر الفعل من الكسر، و آخر غيره من التغير، وأنها تمنع من اللبس، ما نصه: (وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه: أنه استعمال العرب)[٣] .

وعلى الرغم من أن عباس حسن أشار إلى أن العلل التي يجب حذفها من النحو هي العلل الثواني والثوالث وما بعدها[٤]، إلا أن كلامه السابق يدل على أنه لا يقتصر على هذه العلل بل يتجاوزها إلى كثير من العلل الأول التي تؤثر في ضبط الكلام؛ ويؤكد هذا البعد عنده أننا نجده في كتابه (النحو الوافي) يدعو إلى عدم الاهتمام بالعلل الأول في بعض المسائل، مثل قوله بعد أن ذكر حكم الاسم المعطوف بعد خبر (إن): (لا داعي للاهتمام بتعليله، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع؛ إذ المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطًا صحيحًا يوافق المعنى. وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف، والاكتفاء به؛ لأنه مستنبط من الكلام العربي الأصيل. وحسب المتعلمين هذا)[٥]، وكذلك ما ذكره في توجيه الحركات الجائزة في الاسم الواقع بعد (لا سيما) حيث دعا إلى الاكتفاء بمعرفة الحركات الجائزة

١- النحو الوافي ٧٠٢/١ .

٢- المرجع السابق ٦١٧/٤ .

٣- المرجع السابق ٢٨٠/١ .

٤- اللغة والنحو ١٩٥ .

٥- النحو الوافي ٦٦٥/١ .

دون التعرض لتوجيهها[١]، ودعا إلى مثل ذلك -أيضًا- في توجيه الحركات الإعرابية الجائزة في نحو (إن خيرًا فخير)[٢].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن ما سبق عرضه يشير إلى أن عباس حسن قد تجاوز ما ذهب إليه ابن مضاء في رفض التعليل، فابن مضاء يرى أن من العلل الثواني التي يجب إسقاطها ما هو مقطوع بصحته، ومنها ما فيه إقناع[٣]، في حين نجد أن في عبارات عباس حسن من التعميم ما يشير إلى أنه ينتقد التعليل جملة، بما في ذلك العلل التي لها أثر في ضبط الكلام، و نجده -كما هو ظاهر فيما سبق- يرى أن كل هذه العلل زائفة ما عدا علة السماع، وأنه يجب الاكتفاء في تعليل رفع كلمة ما بالإشارة إلى أنها نظير زميلتها في كلام العرب .

مناقشة رأي عباس حسن في التعليل:

إن اطراد العلل النحوية في كلام العرب الموجبة منها وغير الموجبة، دليل ظاهر على صحتها، وشاهد قائم على منفعتها، وقد أشار الدينوري[٤] إلى اطراد أكثر علل النحاة، وجعلها قسمين[٥]:

الأول: علة تطرد على كل كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم لهذه العلة أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب .

١- النحو الوافي ٥١٥/١ .

٢- المرجع السابق ٥٨٤/١، ٥٨٥ .

٣- انظر: الرد على النحاة ١٢٧ ، ١٢٨ .

٤- هو أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، المعروف بالجليس. نحوي، لغوي، أكثر أبو حيان في التذكرة من النقل عنه، له من المصنفات كتاب في النحو سماه ثمار الصناعة ، توفي بعد ٣٤٠ هـ . (انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٤١ ، معجم المؤلفين ١/ ٦٤٦) .

٥- انظر: الاقتراح ٢٤٨ .

الثاني: علة تظهر حكمتهم في أصول النحو، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاته .

ومهما يكن من أمر فإن عباس حسن لم يتمكن من تطبيق ما دعا إليه من إلغاء علل النحاة، إذ لم يستطع أن يقدم قواعد نحوية لا تقوم على نظرية العامل، بل إننا نراه أحيانًا يركز على انتقاد بعض العلل، ويدعو إلى إهمالها في مواضع مختلفة من كتابه، مثل علة منع الاسم من الصرف[1]، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع أن يعرض باب الممنوع من الصرف بصورة مختلفة عما ذكره النحاة القدامى.

ثم إن ما ذكره عباس حسن من أن النحاة قد أخضعوا كلام العرب لهذه العلل، كلام تنقصه الدقة، فقد قال السيوطي مشيرًا إلى منهج النحاة في القياس على كلام العرب: (إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب)[2]؛ ولهذا فإن الإيجاب الذي يذكره النحاة حين ينصون على أن أكثر العلل النحوية تؤدي إلى إيجاب حكم نحوي، لا يعني أن كلام العرب خاضع لعلل النحاة؛ لأن هذا أمر لا يؤخذ بمعزل عن إدراك أن هذا الإيجاب إنما ثبت باستقراء كلام العرب، ويمكننا أن نفهم ذلك من قول ابن جني: (اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب)[3]، حيث يفهم من كلامه أن العلة إنما اكتسبت الإيجاب من النص؛ وذلك أنه وصف إفادة العلة للوجوب بأنه مقاد كلام العرب، وقد صرح بذلك

[1]- انظر: النحو الوافي ٣٤/١ ، ٢٠٤/٤ ، ٢٢٢، ٢٢٣، (٢٥٦- ٢٦١) .

[2]- الاقتراح ٢٤٠ .

[3]- الخصائص ١٦٤/١ .

الأنباري موضحًا موقع العلة من الحكم، فقال: (الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم)[١].

ويؤيد ذلك ما يذكره بعض النحويين من أن علل النحو غير موجبة، وهم لا يخالفون بذلك ما عليه ابن جني، ولكنهم يتناولون جانبًا آخر من المسألة هو أن الإيجاب الذي في علل النحاة ليس كالإيجاب الذي في علل المتكلمين، ويمكننا أن نفهم ذلك بوضوح من قول الزجاجي: (إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق)[٢]. فعلل النحاة لا تستقل في إيجاب الحكم، وإنما كانت موجبة لأنها مستنبطة من النصوص، بدليل أنه يمكن نقضها، بخلاف علل المتكلمين فلا قدرة على غيرها[٣].

وقد بين النحاة وجه انضباط قواعد اللغة بهذه العلل مع كونها غير موجبة إيجاب علل المتكلمين، فذكروا أن ضبط اللغة بهذه العلل إنما حصل لكونها أمارات وعلامات على الأحكام، يقول الرضي: (اعلم أولا أن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم)[٤]، مما يعني أن تعليل النحاة ليس موجبًا كإيجاب علل المتكلمين في التأثير، ولكنه ضابط قائم على المناسبة، يحدد مسار اختيار الأحكام، ويمكن من خلاله انتظام اللغة على وجه مقبول، وقد أكد الكافيجي هذا المعنى بقوله: (ليس المراد من العلل النحوية العلل المؤثرة... بل المراد منها هو الوجوه الإقناعية؛ فلهذا تسمى أمارات وعلامات)[٥] .

---

[١]- لمع الأدلة ١٢٢ .

[٢]- الإيضاح ٦٤ .

[٣]-انظر: الخصائص ١٤٥/١ .

[٤]- شرح الكافية ١٠١/١ .

[٥]- شرح قواعد الإعراب ٢١٢ .

على أن التعليل غير ملزم إلا بمقدار قوته وتماسك أركانه، وقد أشار إلى ذلك الخليل –رحمه الله– بقوله: (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست... وإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)[١]، وهذا يدل على أن التعليل عند النحاة تابع للنص بخلاف ما ذكره عباس حسن؛ لأنه يمكن اطراح التعليل إذا ثبت عدم صحته، مع فتح الباب للمجتهدين ليستنبطوا من السماع ما يرون صحته من العلل، وقد صرح بذلك ابن جني، فقال: (إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرق له عن علة صحيحة، وطريقٍ نهجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره)[٢] .

ولله ابن الفرخان حين دافع عن التعليل و بين مكانته في النحو مشيرًا إلى الأساس الذي بني عليه عند النحاة في كلام دقيق، فقال : (وأنت إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة، ولا متسمح فيها. فأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو واهية سخيفة ومتمحلة بالوضع ضعيفة، واستدلالهم على ذلك بأنها قد تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعًا لها، فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ التي في أيدينا اليوم، وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء، والابتداع، بل على وجه الاقتداء، و الاتباع، ولا بد فيها من التوقيف إما مفردًا، وإما مع الاصطلاح على ما تحقق في غير هذا من العلوم، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة، والأوضاع المحصلة بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم تعالى وجل،

---

[١]- الإيضاح ٦٦ .

[٢]- الخصائص١/ ١٨٩ ، ١٩٠ .

تطلبنا وجه الحكمة لما خصص لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب)[1] .

وأما ما ذكره عباس حسن من أن هذه العلل مصنوعة، وأن العرب لا تعرفها[2]، فإن هذا لا يقتضي إلغاءها؛ لأن هذا هو شأن النظام النحوي جملة، على أن ابن جني ذكر أن النحاة إنما ساروا في عللهم على نهج العرب أنفسهم، حيث قال: (حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة. أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدبروا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غُفلا، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، و صنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأَمِّه)[3].

ثم إن إلغاء التعليل يقتضي أن يكون الاحتكام إلى النصوص لا إلى المعايير؛ ولذا فإن من قال بإلغاء التعليل لزمه أن يبطل القياس؛ ويبدو أن هذا التلازم هو ما دعا عباس حسن إلى الجمع بينهما في إحدى المسائل التي انتقد فيها أكثر علل البناء والإعراب، فقال: (هل نقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلا أو كثيرًا منها؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم)[4]، بيد أنه ليس ثمة مقارنة بين الاحتكام إلى المعايير المأخوذة من النصوص، والاحتكام إلى النصوص نفسها؛ لأن الاحتكام إلى المعايير يؤدي إلى انسجام النظام اللغوي؛ لاطرادها وشمولها، بخلاف الاحتكام إلى النصوص إذ هو احتكام إلى حالات

---

[1]- المستوفي ٨/١ .

[2]- انظر: النحو الوافي ٩١/١، ٩٤، ٥٩٧، ٣٣/٢، ٤٠/٣، ١٧٧/٤، ٢٢٢ .

[3]- الخصائص ٢٤٩/١ .

[4]- النحو الوافي ٨٩/١ .

فردية لا يمكن ضبط اللغة من خلالها، وقد ذكـر الأنبـاري أن أكثـر النحـاة علـى أن الحكم إنما يثبت بالعلة لا بالنص، فقال موضحًا علـة ذلـك: (اعلـم أن العلمـاء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلـة لا بـالنص؛ لأنـه لـو كـان ثابتًا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلـى إبطـال الإلحـاق، وسـد بـاب القيـاس؛ لأن القياس: حمل فرع على أصـل بعلـة جامعـة. وإذا فقـدت العلـة الجامعـة بطـل القياس، وكان الفرع مقيسًا من غير أصل، وذلك محال)[١].

دراسة بعض مسائل التعليل التي رفضها عباس حسن:

١- لمع الأدلة ١٢١ .

لعل في دراسة بعض نماذج العلل التي رفضها عباس حسن بدعوى تيسير النحو، ما يظهر لنا مدى صحة ما ادعاه من زيف علل النحاة، وعدم صلتها بالواقع، وعدم فائدتها، خاصة أنه هو من دعا إلى دراسة علل النحو واحدة واحدة بتؤدة ونصفة[١]:

أ- علة بناء الأسماء.

ذهب النحاة إلى أن الأصل في الأسماء الإعراب ، وأن ما بني من الأسماء فبناؤه لعلة ، وقد قصر سيبويه علة بناء الاسم على شبه الحرف وتبعه كثير من النحاة . وقد أشار إلى ذلك الزجاجي، فقال : (قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة هي مشابهة الحرف)[٢]. كما نص على ذلك أبو علي الفارسي فقال : (البناء لا يوجد في شيء من الأسماء إلا لمشابهة الحرف)[٣] .

ثم إن النحاة اجتهدوا بعد ذلك في توجيه هذا التعليل فتنوعت آراؤهم، وتفرعت تعليلاتهم، فقال ابن جني : (إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه. هذا هو علة بنائه لا غير ، وعليه قول سيبويه

١- انظر: اللغة والنحو ١٧٨ .

٢- الإيضاح ٧٧ .

٣- المسائل العسكرية ٢٤٣ .

والجماعة)[1]. وقال ابن يعيش: (ما بني من الأسماء فبالحمل على ما لا تمكن له من الحروف ، والأفعال، لضرب من المناسبة)[2] .

ويمكننا أن نجمل أبرز ما تشير إليه كتب النحو من أوجه شبه الاسم بالحرف في الشبه الوضعي ، والشبه المعنوي ، والشبه الافتقاري ، والشبه الاستعمالي[3].

وقد رفض عباس حسن فكرة تعليل بناء الأسماء، مستندًا إلى أقوال متفرقة لبعض النحاة، في مسائل معينة أشاروا فيها إلى أن الوضعيات لا تعلل[4]. كما بين أن المرجع في ذلك هو ما سمع عن العرب، فقال : (علينا أن نترك هذا كله في غير تردد، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا في محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه . في غير جدل زائف ولا منطق متعسف، وأن الفصل فيها راجع (كما قال بعض السابقين) إلى أمر واحد ؛ هو : (السماع عن العرب الأوائل) ، واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل ، التي لا تثبت على التمحيص. وعلى هذا لا يصح الأخذ بما قاله كثرة النحاة، وحوته مراجعهم ؛ وهو أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية ...)[5] .

كما ذهب عباس حسن : إلى أنه لا نفع من معرفة أسباب البناء، فقال: (فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة ؟ وأي نفع فيما ذكروه من أسباب البناء وأصله)[6] .

---

[1]- الخصائص ٥٠/٣ .

[2]- شرح المفصل ٨٠/٣ .

[3]- انظر: شرح التسهيل ١٦٦/١، ١٦٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٩-٣٥ ،والتذييل والتكميل ١/ ١٣١- ١٤٣.

[4]- انظر: النحو الوافي (الهامش) ٩١/١ .

[5]- المرجع السابق ٩١/١ .

[6]- النحو الوافي ٩٤/١ .

و اعترض –كذلك– على النحاة فيما ذهبوا إليه من تعليل بناء الأسماء، بأن بعض الأسماء المبنية لا تنضبط وفق هذا التعليل ، مثل الضمائر التي تزيد عن حرفين، كما أن بعض الأسماء معربة على الرغم من كونها على حرفين نحو (أب، وأخ، ويد، ودم)[1].

قلت : إن المتأمل للأسماء المعربة والأسماء المبنية، ليدرك دقة النحاة حين عللوا لبناء الاسم بشبه الحرف، فمن الواضح أن للأسماء المبنية صفات تختلف عن صفات الأسماء المعربة، وتقترب من صفات الحروف وطبيعتها، والملاحظ أن هذا الشبه جاء من جهات متعددة ، حيث إنه يكون في بعض الأسماء من جهة الشكل، و يكون في أسماء أخرى من جهة المعنى، أو الاستعمال ، أو غير ذلك، مع مشاركتها لها في البناء . وقد أدرك تمام حسان هذا الشبه بين الضمائر والحروف، فقال : (وهذه الضمائر جميعًا دلت على معان صرفية عامة، مما يقول النحاة عنه إنه (حقه أن يؤدى بالحرف) ولذلك فإن الضمائر لهذا السبب تشبه الحرف شبها معنويا بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها)[2] .

ونظرًا لوجود هذا الاختلاف بين الأسماء المعربة والأسماء المبنية، جعل تمام حسان الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة، تندرج تحت قسم واحد هو الضمير، كما جعل الظروف في قسم مستقل، و أخرج أسماء الأفعال من إطار الأسماء، ووضعها مع بعض الكلمات الأخرى في قسم مستقل يسمى الخوالف[3]، والملاحظ أن السمات التي ميزت الأسماء المبنية عن الأسماء المعربة هي سمات أصلية في الحروف، فلما شابهت الأسماءُ المبنيةُ الحروفَ في هذه السمات أخذت طبيعتها في البناء، يقول الدكتور عبد

---

[1]- المرجع السابق ١/ ٩١- ٩٤ .

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها ١١٠ .

[3]- انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٨- ١٢٢ .

السلام السيد حامد معلقًا على تقسيم تمام حسان: (وهذا التقسيم الجديد ما كان ليحدث لو لم تكن مثل هذه الكلمات لها خصائص مميزة ، من أبرزها أنها كلمات مسكوكة ثابتة الشكل ، وهذا يقربها من الحروف... كل هذا يؤكد أن ثمة مشابهة واضحة بين هذه الأسماء المبنية والحروف جعلتها تأتي في شكلها، على نمط هيئة الحروف اللفظية ، التي من أبرزها البناء، وإذن لا نرى بأسًا من قبول تعليل النحاة لبناء الأسماء السابقة، بمشابهة الحروف)[1].

على أن ما ذهب إليه النحاة من ربط بعض الأحكام اللغوية بوجوه من الشبه نابع من طبيعة اللغة، فـ(هذا الاجتهاد -في الفكر النحوي- لإظهار العلاقة أو اصطناع الرابطة -الذي دفعهم إليه محاولتهم ضبط اللغة وتنظيمها في قواعد كلية- ليس من وحي الخيال، أو من توهم ما لا يصح -كما يظن- بل هو مظهر من مظاهر توسع العرب في لغتهم، ولون من ألوان التصرف فيها، يدركه من تأمل طرائق العرب في التعبير)[2]، كما أن هذا الاجتهاد (يوافق طبيعة العربي الفطرية التي ما كانت ترجع إلى قوانين مكتوبة، ولا إلى أصول محررة، فالمسألة مرجعها الحس اللغوي، والحس قد يعطي الشبيه أحكام شبيهه)[3]، وقد أشار إلى ذلك ابن جني، فقال: (وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتركح[4] في أثنائها؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئا، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم. وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر، وأصفر، وأصرم ، وأحمد ، وتألب، وتنضب علمين؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل، فحذفوا

---

[1]- الشكل والدلالة ٥٦ .

[2]- ضوابط الفكر النحوي ٢٧٦/٢ .

[3]- النحو والنحاة ١٣٢ .

[4]- أي التصرف فيها والتوسع .

التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة لـه فـي التنـوين، وهـو الفعـل. والشـبه اللفظي كثير)[١] .

واطراد هذا التعليل يثبـت صـحته، وقـد أشـار إلـى ذلـك الأنبـاري فـي معرض حديثه عمـا يثبـت صـحة العلـة، حيـث ذكـر أن ممـا يثبتهـا شـهادة الأصول لها، إذ قـال: (وأمـا شـهادة الأصـول فمثـل أن يقـول: إنمـا بنيـت (كيف)، و(أين)، و(متى) لتضـمنها معنـى الحـرف. فيقـول: ومـا الـدليل علـى صحة هذه العلة؟ فيقول: الدليل على صحة هـذه العلـة أن الأصـول تشـهد وتـدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا)[٢].

ثم إن تعليل ما جاء على خلاف الأصل موافـق لطبيعـة العلـم، إذ لا شـك أن الانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل[٣]، وقـد أشـار إلـى ذلـك السـيوطي، فقـال: (السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي إلـى التسلسـل ...وإنمـا ينبغـي أن يسـأل عمـا كان يجب فامتنع)[٤]، فإذا صح عندنا أن الأصل فـي الأسـماء أن تكـون معربـة، وأن علة إعراب الأسماء هي تـوارد المعـاني المختلفـة علـى الاسـم؛ لزمنـا أن نبين علة ما خالف ذلك، مما لم تظهـر عليـه علامـة الإعـراب، وكـان حقهـا أن تظهر عليه، وقد قنن ذلك الزجاجي، فقال: (كـل اسـم رأيتـه معربًـا فهـو علـى أصله، لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنيًّا فهو خـارج عـن أصـله، لعلـة لحقتـه، فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة، حتى تعرفها)[٥].

ولهذا فإن استدلال عباس حسن على رفض علـة الشـبه بمـا ورد عـن بعـض النحاة من رفض تعليل الوضعيات، هـو اسـتدلال فـي غيـر مكانـه؛ لأن النحـاة

---

[١]- الخصائص ٢١٥/١ .

[٢]- الإغراب في جدل الإعراب ٥٩ .

[٣]- انظر:اللباب ٥٠٠/١ .

[٤]- الأشباه والنظائر ١/ ٢١٧ .

[٥]- الجمل في النحو ٢٦٠، ٢٦١ .

هنا يعللون ما جاء مخالفًا للأصل؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب، وأما تعليل الوضعيات فهو تعليل ما جاء على أصله، والفرق بينهما ظاهر في قول الرضي: (أصل الأسماء الإعراب، فما وجدت منها مبنيًا فاطلب لبنائه علة، كما نذكره في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال، والكنايات، وبعض الظروف. وأما أسماء الأصوات، وأسماء حروف التهجي، فبناؤهما أصلي ولا يحتاج إلى تعليل)[١] .

والعجيب أن يستدل عباس حسن بقول بعض النحاة (الوضعيات لا تعلل) في هذه المسألة على الرغم من أن هؤلاء النحاة لم يرفضوا تعليل بناء الأسماء، بل كان رفضهم للتعليل في مسائل أخرى، وقد أشار عباس حسن إلى تلك المسائل في هامش الصفحة نفسها[٢]، مما يدل على أن تعليل بناء الأسماء لا يعد عند هؤلاء النحاة من تعليل الوضعيات .

بل إن رفض تعليل الوضعيات يصدر عن نحاة عرفوا بكثرة التعليل في النحو، فلا يصح الاستناد إليه في رفض كل تعليل؛ لأنهم إنما يرفضون تعليل صور محددة في اللغة فحسب، بدليل إكثارهم من التعليل ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور حسن الملخ، فقال : (وتمتزج مع سمة الإكثار من العلل سمة أخرى غريبة، وهي نفور نفر من النحويين من تعليل ما جاء مختصًا على أصله، كتعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف، وتعليل انفراد الاسم بالجر، وانفراد المضارع بالزوائد الأربع في أوله ، وتعليل أبنية الاسم والفعل ، مثل الشلوبين ، والمالقي ، وأبي حيان ، والسيوطي . ووجه الغرابة أن هؤلاء النفر أبرز من أكثر من العلل في هذه المرحلة ، فهم إن انتقدوا شيئًا من العلل رضوا أشياء، وأشياء زادوا فيها وأكثروا)[٣].

---

[١]- شرح الكافية ٦٨/١ .

[٢]- انظر: النحو الوافي(الهامش) ٩١/١ .

[٣]- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ٩٠ .

وأما ما ذكره عباس حسن من عدم تفسير هـذا التعليـل لبنـاء بعـض الأسـماء المبنية، مثل الضمائر التي تزيد عن حـرفين نحـو (نحـن) و (إيّـا)، ووجـود مـا يخالفه مما أعرب وكان حقـه البنـاء، نحـو أب، ودم ، ويـد، و (أي) الشـرطية، والاستفهامية، وأسماء الإشارة المثنـاة؛ فـإن العبـرة بـالكثير الغالـب، ولا عبـرة بما يخالف ذلك ما دام قليلاً، فضلاً عن إجابة النحاة عن هذه الاعتراضات .

ثم إن الحديث عن أثر الشبه في اللغـة لـيس مقصـورًا علـى اللغـة العربيـة فحسب، بل إننا نجده في اللغات الأخرى ،ممـا يـدل علـى منطقيـة التفسـير بـه، يقول ماريو باي في تفسير مصطلح القياس:(ويـراد بـه الميـل العـارض الـذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة إلى الخـروج عـن مـدارها الطبيعـي فـي التطور ، والدخول في طبيعة كلمة أو صـيغة أخـرى لوجـود مشـابهة حقيقيـة أو متوهمة بينهما)[١] .

وإذا انتقلنا إلى ما صرح به عبـاس حسـن، مـن أنـه لا فائـدة مـن معرفـة أسباب البناء؛ فإننا لا نسلم له بذلك؛ لما لهـا مـن أهميـة فـي الجانـب التعليمـي وغيره من الجوانب، حيث توثق هـذه الأسـباب مسـألة أن الأصـل فـي الأسـماء الإعراب، وتثبت صحتها، وترسم حدودًا واضحة لمـا خالفهـا، ممـا يسـهل علـى المتعلم تمييز الأسماء المعربة من الأسماء المبنية، وقد أشـار إلـى ذلـك الـدكتور الملخ، فقال : (وفكرة الشبه فكـرة ذكيـة جـدًا، تـدل علـى أن النحـاة أحـاطوا أحكامهم بسياج من العلل المفسـرة لهـا ، تجعلهـا فـي غايـة الوثاقـة؛ لأن مبـدأ جمع الأشياء وفق الصفة المشتركة بينها مبدأ علمي سليم)[٢].

١- أسس علم اللغة ١٤١ .

٢- التفكير العلمي في النحو العربي ١٨٠ .

ولو أننا تجاوزنا الحديث عن أهميتها في الجانب التعليمي ، فإننا سنجد أن من فوائد تعليل بناء الأسماء تحصين القاعدة فيما قد يشكل أمره من الأسماء .

ويمكننا أن نستدل على هذا الأمر بعدد من الأمثلة، ومن ذلك ما يأتي:

١- إثبات أن الفتحة في الاسم المجرور الممنوع من الصرف ليست علامة بناء، حيث استند أبو علي الفارسي إلى علة الشبه لإثبات أن هذه العلامة ليست علامة بناء، فقال: (فهذه الأسماء التي لا تتصرف تنفتح الأواخر منها في موضع الجر، وهذه الحركة التي هي الفتحة في موضع الجر حركة إعراب ، وليست حركة بناء. يدل على ذلك أن البناء لا يوجد في شيء من الأسماء إلا لمشابهة الحرف ، ولا شيء في هذا الاسم من مشابهة الحرف)[١]، فقد اعتمد أبو علي الفارسي على علة الشبه، في إثبات كون الفتحة في الاسم المجرور الممنوع من الصرف، ليست علامة بناء .

٢- وكذلك ما ذكره ابن مالك في الرد على من زعم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مبني، حيث قال: (ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى الياء، وإن كان في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر؛ لأن لبناء الأسماء أسبابًا كلها منتفية منه، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر)[٢].

٣- وشبيه بهذا استدلال أحد الباحثين بهذا التعليل للرد على محمد صلاح الدين مصطفى ، ومهدي المخزومي ، اللذين يناديان ببناء الاسم المقصور، حيث جاء في رده عليهما أن الاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف ولا شبه بين الاسم المقصور والحرف[٣] .

---

[١]- المسائل العسكرية ٢٤٣ .

[٢]- شرح التسهيل ٢٧٩/٣، ٢٨٠، وانظر: شرح المفصل ٣/ ٣٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤١٣، وأسرار النحو لابن كمال باشا ٨٢ .

[٣]- انظر : البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب ١٣٦ .

ب- علة دخول نون الوقاية

ذهب بعض النحاة إلى أن علة دخول نون الوقايـــة علـــى الأفعـــال هـــي وقايـــة آخر الفعل من دخول الكسرة عليه ، وقد أشـــار ســـيبويه إلـــى رأي الخليـــل ، فـــي

هذه المسألة ، فقال : (وسألته –رحمه الله– عن الضاربي، فقال : هذا اسم و يدخله الجر ، وإنما قالوا في الفعل : ضربني ويضربني ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذا الباب كما تدخل الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر)[1] . وقد اعتمد هذا الرأي الرضي ، فقال : (اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر)[2].

في حين خالفهم ابن مالك الرأي ، إذ ذهب إلى أن دخولها إنما هو لهدف معنوي، فقال: (وينبغي الآن أن تعلم أن فعل الأمر أحق بها من غيره ؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران ، أحدهما : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة ، والثاني : التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة، فبهذه النون تُوقِّي هذان المحذوران ، فسميت نون الوقاية لذلك ؛لا لأنها وقت الفعل من الكسر ... فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ، ومع اسم الفعل وجوبًا؛ ليدل لحاقها على نصب الياء)[3].

وأما ما يتعلق بعلة دخول نون الوقاية على الحروف، فإن ابن مالك لا يختلف عن صاحبيه، فيما ذكراه من علة لفظية، فسيبويه يحكي عن الخليل أنه قال : (إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركًا مكسورا، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قط ولا النون التي في من ، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحركٍ؛ إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات)[4]. ويوضح ابن مالك كلام الخليل بقوله : (ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها ، إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكون (من) وأخواتها)[5]. ويشير الرضي إلى هذا المعنى بقوله: (و إنما ألحق

[1]- الكتاب ٢/ ٣٦٩ .

[2]- شرح الكافية ٢/ ٤٤٩ .

[3]- شرح التسهيل ١/ ١٣٥ .

[4]- الكتاب ٢/ ٣٧٠ .

[5]- شرح التسهيل ١ /١٣٥ .

النون في هذه الكلم ، لما قلنا في (لدن) ، أي للمحافظة على السكون اللازم)[1].

وقد ذكر الدكتور أحمد سليمان ياقوت أن تعليل النحاة لدخول نون الوقاية على الفعل مبني على الاستعمال العربي، ويؤيده الواقع اللغوي[2].

وأما عباس حسن فإنه بعد أن أشار إلى آراء النحاة في علة دخول نون الوقاية، ذيل كلامهم بقوله: (و أصح تعليل يسبق ما ذكرناه: أنه استعمال العرب)[3]. ومراده من ذلك أنه لا داعي للتعليل في هذه المسألة؛ لأن (إجابة (هكذا قالت العرب) ليست تعليلا بل تجنب للتعليل)[4] .

والعجيب في الأمر أننا نجد عباس حسن يعتمد على هذين التعليلين في بعض آرائه في مواضع مختلفة من كتابه، فقد اعتمد على ما ذكره ابن مالك من أن علة دخول نون الوقاية على الفعل أنها تقيه من اللبس في مسألة أخرى هي حكم دخول نون الوقاية على اسم الفاعل واسم التفضيل، حيث ذهب عباس حسن إلى صحة دخول نون الوقاية على اسم الفاعل واسم التفضيل بحجة أمن اللبس[5]، على الرغم من عدم قياسيته عند النحاة[6]، فقال فقال مشيرًا إلى ما احتج به النحاة من قلة ما سمع من دخول نون الوقاية على اسم الفاعل واسم التفضيل: (إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفي للمحاكاة، والقياس عليها، فهناك اعتبار آخر له أهميته؛ هو: أن زيادة نون

---

[1]- شرح الكافية ٢/ ٤٥٣ .

[2]- ظاهرة الإعراب في النحو العربي ٦٧ .

[3]- النحو الوافي (الهامش) ١/ ٢٨٠ .

[4]- انظر: نظرية التعليل في النحو العربي ٢٢١ .

[5]- أشار ابن مالك إلى أن نون الوقاية قد تدخل على بعض أسماء الفاعلين عند اتصالها بياء المتكلم؛ لتقيها خفى الإعراب، تنبيهاً على أصل متروك، كما أنها قد تدخل على أفعل التفضيل لشبهه بالفعل معنى ووزنا . انظر: شرح التسهيل ١/ ١٣٩ ، والتذييل والتكميل ٢/١٨٧-١٩١.

[6]- الكتاب ٢/ ٣٦٩ .

الوقاية في بعض صور اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل – أحياناً – اللبس ، وتمنع الغموض؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة، وتدعو إليه ...)[١].

كما أن عباس حسن اعتمد على ما حكاه سيبويه عن الخليل، من أن علة دخول نون الوقاية على الفعل أنها تقيه من الكسر، وذلك في رده على النحاة حين ذهبوا إلى تعين الحرفية في (حاشاي ، وعداي ، و خلاي) لعدم اتصالها بنون الوقاية[٢]، حيث قال عباس حسن: (وهو مدفوع بأن نون الوقاية إنما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ؛ لتقيه وتحفظه من الكسر الذي يجيء في آخره لمناسبة الياء التي تلحق آخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعي لمجيء نون الوقاية مجيئًا حتميًا[٣] ، وصار الاستغناء عنها جائزًا...)[٤].

و أحسب أن في استدلال عباس حسن بهذين التعليلين، في هاتين المسألتين جوابًا كافيًا عما ذهب إليه من تهميش دور التعليل في هذه المسألة خصوصًا، وفي غيرها من المسائل بصورة عامة .

---

[١]- النحو الوافي ١/ ٢٨٥ .

[٢]- انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦، و شرح شذور الذهب ٢٣٧ ، وتعليق الفرائد ٦/ ١٠٣ .

[٣]- هذا رأي عباس حسن، أما النحاة فيرون أن نون الوقاية تدخل على الفعل وإن لم يلحقه الكسر، فقد أشار الرضي إلى أنه إذا كان قبل ياء المتكلم ألفًا أو ياءً أو واوًا فإن نون الوقاية لا تجتلب لأمنهم من انكسار الساكن، وهذا في الحروف والأسماء، وأما في الأفعال نحو (يدعوني ، اضربوني) فإن النحاة اجتلبوا لها النون حملاً للفرع على الأصل . انظر : شرح الكافية ٢/ ٤٥٢ .

[٤]- النحو الوافي ٢/ ٣٥٦ .

ج- علة دخول (رب) على الضمير مباشرة .

قرر سيبويه في عبارة موجزة أن رب لا يليهـا إلا نكـرة . فقـال : (فـرب لا يقع بعدها إلا نكرة)[1]. ثم سار النحاة بعده على أثره[2].

---

[1]- الكتاب ١/ ٤٢٧

[2]- انظر : المقتضب ٤/ ١٣٩ ، والأصول لابن السراج ١/ ٤١٦ ، والأزهية ٢٥٩ ، و شرح المفصل ٣/ ١١٨ ، و رصف المباني ٢٦٧ ، و مغني اللبيب ١٨١ .

وقد اتخذها النحاة دليلاً على تنكير بعض الأسماء التي وردت بلفظ المعرفة ، فقد أورد سيبويه قول جرير:

يا رب غابطنا لو كان يعرفكم　　　　لاقى مباعدة منكم وحرمانا[١]

وقول أبي محجن الثقفي :

يا رب مثلك في النساء غريرة　　　　بيضاء قد متعتها بطلاق[٢]

ثم قال:(فرب لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدلك على أن (غابطنا)و(مثلك)نكرة)[٣]. وقد أشار الرضي في شرحه لتعريف ابن الحاجب للمعرفة، إلى نحو من ذلك، فقال: (ويدخل في هذا الحد العلم المنكر، نحو: رب سعاد وزينب لقيتهما؛ لأنهما وضعا لشيء معين، ويدخل فيه المضمر، في نحو : ربه رجلاً، ونعم رجلاً ، وبئس رجلاً ، والحق أنه منكر) [٤] .

كما أشار ابن هشام إلى تنكير (من) و (ما) إذا وقعا بعدها، فقال: (وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو: رجل وغلام، تقول: رب رجل ورب غلام. وبهذا استدل على أن (من)و(ما) قد يقعان نكرتين)[٥].

ومن ثم لما دخلت رب على الضمير مباشرة في قولهم (ربه رجلا)، علل النحاة دخولها على الضمير مع اختصاصها بالدخول على النكرات، بأن الضمير نكرة[٦]، أو يشبه النكرة[١]، يقول ابن يعيش: (وإنما دخلت رب على

١- ديوان جرير ٤٥٢ ، وانظر: الكتاب ١/ ٤٢٧ ، و شرح المفصل ٣/٥١ .

٢- البيت لأبي محجن كما في الكتاب ١/ ٤٢٧، وليس في ديوانه ، وانظر : شرح المفصل ٢/ ١٢٦، و رصف المباني ٢٦٧ .

٣- الكتاب ١/ ٤٢٧ .

٤- انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٣٥ .

٥- شرح شذور الذهب ١٣٣ .

٦- انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٣٥ ، ورصف المباني ٢٦٨، و شرح شذور الذهب ١٣٥ .

هذا المضمر، و رب مختصة بالدخول على النكرات، من حيث كان ضميرًا لم يتقدمه ذكر، فكان مبهمًا، مجهولاً ، لا يحتاج إلى ما يفسره، ويبينه، فأشبه النكرات، فساغ دخولها عليه لذلك)[٢].

وقد علق عباس حسن على تعليل النحاة هذا بقوله : (هذا هو قول النحاة، والتعليل الحقيقي هو السماع من أفواه العرب)[٣].

ولا أحسب أن في هذا التعليل شيئًا من التكلف ، أو بعدًا عن واقع اللغة؛ وذلك لأنه جاء ليفسر حالة لغوية خالفت الأصل المطرد، كما أنه تعليل مستمد من واقع اللغة ؛ لأن هذا الضمير ينفرد عن غيره من الضمائر بوصف لا يكون فيها، وذلك بكونه مبهما لا يرجع إلى شيء سبق ذكره، فلا غرابة عندئذ أن يكون له حكم خاص ليس لغيره من الضمائر . يقول ابن يعيش عن الضمائر: (وإنما صارت المضمرات معارف؛ لأنك لا تضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود،فلا تقول ضربته، ولا مررت به حتى يعرفه ويدري من هو ؟)[٤]. وأما الضمير الواقع بعد رب مباشرة فيقول عنه ابن السراج: (وليس هو ضمير مذكور، وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور ، ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير، وليس ذلك بمطرد في كل الكلام)[٥]. ويقول الهروي موضحًا صورة الاختلاف بين هذا الضمير وبقية الضمائر، وصورة التشابه بين هذا الضمير والنكرات، ما نصه (وليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره، ولو كانت ضمير شيء جرى ذكره لصارت معرفة، ولم يجز أن تلي (رب) ؛ لأنه لا يليها إلا النكرة ، ولكنها ضمير مبهم قبل الذكر على شريطة التفسير فأشبهت

---

[١]- انظر:الأصول لابن السراج ١/ ٤١٩ ، والأزهية ٢٦١ ، وشرح المفصل ٣/ ١١٨ .

[٢]- شرح المفصل ٣/ ١١٨ .

[٣]- النحو الوافي (الهامش) ١/ ٢٥٩ .

[٤]- شرح المفصل ٨٦/٥ .

[٥]- الأصول لابن السراج ١/ ٤١٩ .

بإبهامها النكرات؛ لأنك إذا قلت (ربه) احتاج إلى أن تفسره بغيره، فضارع النكرات، إذ كان لا يخص، كما أن النكرة لا تخص)[1].

وقد استدل المالقي على تنكير هذا الضمير بتمييزه بالنكرة بعده، فقال : (وهذا الضمير نكرة أبدا بدليل تفسيره بالنكرة)[2]. وزاد أحمد التائب هذه الفكرة توضيحًا، فقال : (ووجه تمييز الضمير بالنكرة ليعلم أنه نكرة. وذلك لأنه ما أريد به شيء ما، فلهذا فسر بالنكرة . ولو كان معينًا لجاز أن تقول : (ربك رجلاً) كما تقول : (لي مثله رجلاً) و (لي مثلك رجلاً))[3].

ولعل مما هو جدير بالتبيان، أن تنكير الضمير وإبهامه في هذا الأسلوب هو غرض بلاغي يقصده العرب أنفسهم ، ولم يتكلفه النحاة ، وقد أشار إلى ذلك ابن أبي الربيع في قوله : (اعلم أن العرب تقول: ربه رجلاً ، فالهاء ضمير مبهم لا يعقل على من يعود ، مثل ضمير الأمر والشأن ، ثم فسر بقولهم (رجلا) كما فسر ضمير الأمر والشأن بالجملة ، والقصد بأمثال هذا التعظيم ؛ لأن الشيء إذا أبهم كان في الخاطر أعظم ...فهذا النوع كثير في القرآن وفي كلام العرب ، إذا أرادوا أن يعظموا أبهموا ، فقد يفسرون وقد لا يفسرون كقوله : ربه عالمًا ، وربه رجلاً ، فالإضمار إنما أريد به التعظيم)[4].

من هنا يتضح أن النحاة في تعليلهم هذا إنما صوروا ما أراده العرب، فهو تعليل نابع من واقع اللغة، واستعمالها .

---

[1]- الأزهية ٢٦١ .

[2]- رصف المباني ٢٦٨ .

[3]- قراضة الذهب ١٥٠ .

[4]- البسيط ٢/ ٨٦٧ ، ٨٦٨ .

د- علة تقدير الحركات على معتل الآخر .

الأصل في الأسماء والأفعال المعربة بالحركات أن تظهر عليها حركات الإعراب، غير أن هذه الأسماء والأفعال إن كانت معتلة الآخر قدرت عليها بعض الحركات للثقل أو للتعذر (1).

وقد رفض عباس حسن ما ذكره النحاة من أن علة تقدير الضمة على معتل الآخر بالواو هي الثقل، ورأى أن (السبب الصحيح أن العرب لم

---

[1]- انظر:أسرار العربية ٢٨٣ ، وشرح المفصل ٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٥/١، وشرح الكافية ٩٧/١، ٩٨، والأشباه والنظائر ٣٨/٢ .

تظهرها)[1]، كما ذهب إلى رفض التعليل بالخفة والثقل عدد من المحدثين مثل محمد عيد[2]، و تمام حسان[3]وحجتهم في ذلك أن العرب لا يستشعرون الخفة والثقل .

ومن المهم هنا أن نوضح أن مراد النحاة من ثقل ظهور الضمة على الواو هو اجتماع ضعف حروف العلة، مع ثقل الحركات، وضعف حروف العلة أمر ظاهر بدليل كثرة تغير هذه الحروف، ويؤكد ذلك أن إظهار الضمة على الألف في نحو (يسعى) يقلب الألف إلى ياء؛ ولهذا قيل إن ظهورها هنا متعذر[4]، وقد أشار ابن يعيش إلى مراد النحاة من الثقل هنا، فقال: (إنما لم يظهر فيها إعراب لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركات)[5].

كما نص الرضي على أن الثقل ينتج عن اجتماع ثلاثة أمور هي: ضعف حرف العلة وثقل الحركات عليه وتحرك ما قبله، فقال مشيرًا إلى أن هذا الثقل يزول إذا سكن ما قبل الياء والواو: (أما المستثقل إعرابه فشيئان، يستثقل في أحدهما رفعًا وجرًا، وفي الآخر رفعًا، فالأول الاسم المنقوص، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها، وما قبل الواو، لم تستثقل الحركتان عليهما، نحو: ظبي، ودلو، وكرسي، ومغزو، وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها، نحو: رأيت القاضي)[6] .

---

[1]- النحو الوافي ١٨٣/١ .

[2]- انظر: أصول النحو العربي ١٥٠ .

[3]- انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٩ .

[4]- شرح الكافية ٩٧/١ .

[5]- شرح المفصل ٥٠/١ .

[6]- شرح الكافية ٩٧/١، ٩٨ .

ونقل السيوطي عن ابن جني ما يؤيد ما سبق في معنى الثقل، فقال: (المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة، فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها، ويدل على أن المراد بالثقل هذا، أن الألف أخف الحروف وهي لا تتحرك أبدًا)[١] .

والحق أن التعليل بالأمور الصوتية من أقوى علل النحاة وأوثقها؛ لأن هذه العلل تستند إلى الحس والطبع، وهذا ما جعل ابن جني يعد هذا النوع من العلل واجبا لا بد منه، ووصفه بقوله: (هو ما لا بد للطبع منه)[٢]، والمراد العربي تكونت لديه سليقة اكتسبها من البيئة العربية منذ نعومة أظفاره تستثقل بعض الأصوات فتنفر منها، فالعربي يستشعر الخفة والثقل في كلامه، ويؤكد ذلك قول ابن جني: (سألت غلامًا من آل المهيا فصيحًا عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها، فقلت: أكذا، أم كذا ؟ فقال: (كذا بالنصب؛ لأنه أخف) فجنح إلى الخفة)[٣]، وقد علق ابن جني على جواز إسكان نحو (رُسُل) واستمرار ذلك في مضموم العين ومكسورها دون المفتوح، قائلاً: (إنه أدل دليل -بفصلهم بين الفتحة وأختيها- على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر. فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحتقر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوام، بل الكلمة من جملة الكلام)[٤] ؛ ولهذا ذكر ابن جني أن علل العربية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء[٥]؛ (لأنها تشتمل على قسط من العلل الصوتية الصوتية الموجبة التي تثبت ثبوت المواد المحسوسة)[٦].

---

[١]- الأشباه والنظائر ٣٨/٢ .

[٢]- الخصائص ٨٨/١ .

[٣]- الخصائص ٧٨/١ .

[٤]- المرجع السابق ٧٥/١ .

[٥]- المرجع السابق ١/ ٤٨ .

[٦]- العلة النحوية والصرفية في كتاب الخصائص لابن جني، للسيف ٥٦٩ .

كما أشار ابن جني إلى أن علة الاستثقال والاستخفاف من أشمل علل النحو، فقال: (فإن وجدت عذرًا مقطوعًا به صرت إليه، واعتمدته، وإن تعذر ذلك، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبًا تسلكه ومأمّا تتورده)[1].

وقد أشار الملخ من المحدثين إلى قوة التعليل بالأمور الصوتية كالثقل والتعذر، فقال: (وأظهر أصول التعليل في إطار النحو أصل التوافق مع أحكام النحو بالتعليل بالعوارض الصوتية كالثقل والتعذر)[2]، والسبب في ذلك هو ما ذكرناه من استنادها إلى جانب محسوس؛ ولهذا أكد عبده الراجحي أن أهمية دراسة ابن جني لعلل النحاة تنبع من كونها تثبت أن علل النحاة طبيعية حسية، حيث قال: (وعلى كثرة ما كتب ابن جني في موضوع العلل، فإن أهم ما أصله فيها هو تقريره أن العلة النحوية علة طبيعية حسية، أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة)[3].

على أن البعد عن الثقل في اللغة ليس قانونًا خاصًا باللغة العربية، بل هو عام في أغلب اللغات، يقول إبراهيم أنيس: (حين قورنت النصوص القديمة بالنصوص الحديثة تبين للباحثين أن التطور الصوتي في اللغات يميل في غالب الأحيان نحو تيسير النطق بها، والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء صدورها)[4]، ويؤكد (ديو سوسير) هذه المسألة بقوله: (إن قانون الجهد الأقل الأقل يمكن أن يوضح عددًا معينًا من الحالات، كالانتقال من الانفجاري إلى الاحتكاكي، وسقوط المجموعات الكبيرة من المقاطع الأخيرة في كثير من اللغات)[5].

---

[1]- الخصائص ٧٨/١ .

[2]- نظرية التعليل ٢٦٠ .

[3]- النحو العربي والدرس الحديث ٨٥، ٨٦ .

[4]- دلالة الألفاظ ٣٢ .

[5]- نقلا عن ظاهرة التخفيف في النحو العربي ٣٧٣، ٣٧٤ .

وبعد، فإنه يمكنني أن أقول إن هـذه المسـائل إنمـا هـي نمـاذج يسـيرة مـن عدد كبير من المسائل التي رفض فيها عبـاس حسـن تعليـل النحـاة، ولعـل فيمـا تمت دراسته ما يشير إلى عدم صحة موقف عبـاس حسـن مـن التعليـل النحـوي، وذلك لما أثبتته هذه الدراسة من أن هذه العلل التـي رفضـها عبـاس حسـن إنمـا هي نابعة من ذات اللغة، غير بائنة منهـا ولا مفروضـة عليهـا؛ لأنهـا مسـتنبطة من نصوصها، مطردة في نظامها، بله أن الدعوة إلـى إسـقاط علـل النحـاة هـي دعوة إلى تغيير النحو للترابط الوثيق بين التعليل وبقية الأصول النحوية .

(تلك حقيقة التعليل في الفكـر النحـوي، لـيس رياضـة عقليـة، أو تبريـرات منطقية، أو محاولات تعسفية لإرجاع الظـواهر المدروسـة إلـى أصـول يختلقهـا النحوي مسبقًا، ويرجع إليها كل ما يقع تحت يديه من قضـايا وظـواهر، بـل هـو منهج في التفكير في اللغة، وتلمس قوانينها، واكتشاف ضوابطها.

نعم قد تكون هناك تعليلات بادية التكلـف، شـديدة التعسـف؛ نتيجـة اهتمـامهم بالتفسير، وحرصهم الشديد على تعقـب جـل الظـواهر اللغويـة وتعليلهـا، إلا أن نسبة هذا بمجموع ما خلفوه من تعليلات علـى مسـتوى النظريـة النحويـة ضـئيل جدًا إلى حد لا يؤبه به)[١].

[١]- ضوابط الفكر النحوي لمحمد عبدالفتاح الخطيب ٥٩٦/١ .

الفصـل الثانـي

الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته

أـ البعد عن التكلف والجدل وما لا دليل عليه .

ب ـ السماع القليل .

ج – الميل نحو اختصار المسائل، والإيجاز في الأعاريب، والبعد عن التفريعات .

د ـ أثر الخلاف النحوي في اللغة .

هـ ـ موافقة قواعد اللغة وأصولها .

و ـ الميل إلى السهولة والتسامح .

ز ـ حدوث اللبس .

ح ـ الفروق الدلالية والبلاغية .

ط ـ التوسع في الاستخدام اللغوي، ومراعاة حاجة المتكلمين .

الفصل الثاني

الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته

أ– البعد عن التكلف والجدل وما لا دليل عليه[1] .

[1] ـ انظر: النحو الوافي١/ ١٨، ٣٩، ٨٩، ١٤٣، ١٥١، ١٦٥، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٩، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٧٨، ٥٩٤، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١٦، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٩١، ٦٩٥، ٦٩٦، ٢/٣١، ٤١، ٢٠١، ٢٣٨، ٢٨١، ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٨٩، ٤٣١، ٥١٢، ٣/٤٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٦، ١٦٦، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٨٠، ٣١٥، ٣١٧، ٥٧٠، ٦٥٣، ٤/ ١٥، ٢٠، ٤١، ١٣٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٩٣، ٣٩٠، ٤٠٥، ٦١٧، ٦٦٨، ٧٣٥، ٧٦٧ .

إن هذا الأساس هو أهم الأسس التي وجهت آراء عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)؛ حيث كان له أثر ظاهر في موقفه من التأويل، والتعليل، والقياس، ونظرية العامل؛ فجل اعتراضات عباس حسن على أصول النحو مبنية على رفض التكلف والتعسف والجدل وما قاربها من العلل. والمسائل النحوية المبنية على هذه الأصول عند النحاة كثيرة متنوعة؛ ولهذا نجد أن الاستناد إلى هذه الحجج في رفض آراء النحاة ألقى بظلاله على مساحات كبيرة في كتاب (النحو الوافي) .

وكان من جملة تلك الجوانب المختلفة التي شملتها آثار هذا الأساس آراء وصفها عباس حسن في كثير من الأحيان بأنها خيالية أو أوهام نحوية[١]، و هذا الوصف يطلقه أحيانًا على ما يعد من قواعد النحو وأصوله؛ مثل رأيه فيما ذهب إليه النحاة في نحو (قراءتي النشيد مكتوبًا) حيث ذهب النحاة إلى أن (مكتوبًا) حال سدت مسد خبر محذوف تقديره (إذا كان)، ولا يصح عند النحاة ذكر الخبر؛ لدلالة الحال على ذلك المحذوف، وسدها مسد الخبر؛ فلا حاجة لذكره معها، كما لا يصح عندهم أن يكون الظرف مع متعلقه هو الخبر مع وجود الحال؛ لأن مما هو مقرر عند النحاة أنه لا يصح الفصل بين الحال وعاملها المبتدأ بأجنبي . ويرى عباس حسن صحة إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه خبرًا، والحال حالا أصيلة لا تسد مسد الخبر؛ لأن ما استدل به النحاة في المنع -كما يرى- أدلة وهمية جدلية[٢].

ومن ذلك -أيضًا- ما ذهب إليه عباس حسن في نحو (ما السابحان المحمدان) حيث ذهب إلى صحة إعراب السابحان مبتدأ، والمحمدان فاعلا، مخالفًا بذلك ما ذهب إليه النحاة من عدم جواز ذلك، ومشيرًا إلى أن ما

---

[١]-انظر: اللغة والنحو ١٧٨ .

[٢]-انظر: النحو الوافي ٥٢٣/١ .

احتجوا به من أن الوصف إذا رفع فاعلا كان بمنزلة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، توهم وتخيل وجدل[1] .

كما يطلق عباس حسن هذه الأوصاف أو نحوًا منها على بعض الآراء المرتبطة بالإعراب، مثل الجر على المجاورة[2]، والعطف على التوهم[3]، وليس عن ذلك ببعيد ما دعا إليه من البعد عن نصب تابع المستثنى بـ(غير) ورفعِه في نحو (ما جاء الفائزون غير محمودٍ وحسنٍ)؛ لأن النحاة بنوا ذلك على تخيل حذف غير، ووقوع (إلا) موقعها[4].

ومنها ما هو مرتبط بأصل الكلمة من حيث التركيب وعدمه ، أو من حيث وجود أصل افتراضي تحولت عنه الكلمة بناء على ما تقتضيه قواعد علم الصرف كالإعلال والإبدال ونحوها، ومن ذلك انتقاده مسلك النحاة في إثبات ما ذهبوا إليه من أن النسب إلى (ذو) و (ذات) هو (ذَوَوِيّ)، حيث ذهبوا إلى أن أصلها (ذَوَيٌ) مستندين في ذلك إلى عدد من الفروض التي تثبت هذا الأصل، في حين ذهب عباس حسن إلى أن الخير في ترك هذه الفروض والخيالات التي لا يؤيدها الواقع والرأي السديد، والاقتصار على أن النسب إلى: ذو و ذات ، هو : ذَوَوِيّ مراعاة للمسموع فحسب[5] .

وأحسب أن في دراسة بعض المسائل المرتبطة بأصل الكلمة من حيث التركيب وعدمه ما يعطي تصورًا واضحًا عن هذا الأساس عند عباس حسن؛ لكثرة المواضع التي تعرض فيها لهذه المسألة:

---

[1]-انظر: المرجع السابق ٤٥٤/١، ٤٥٥ .

[2]-انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٣١ ، ٤٣٢ .

[3]-انظر: المرجع السابق ١/ ٦٠٩- ٦١١ .

[4]-انظر: المرجع السابق ٢/ ٣٤٨ .

[5]-انظر: النحو الوافي ٤/ ٧٣٥، ٧٣٦ .

حروف المعاني بين الإفراد والتركيب

اختلف النحاة في بعض حروف المعاني من حيث التركيب والإفراد، فذهب بعض النحاة إلى أن تلك الحروف مركبة، وجاءوا لها بأصول تاريخية معتمدين في ذلك على اجتهادات عقلية، مبنية على شبه في اللفظ أو المعنى أو غير ذلك[1]، في حين ذهب غيرهم إلى إنكار تلك التصورات بناء على أن الأصل في الحروف الجمود، لا الاشتقاق، والتصرف، وأنه لا دليل يثبت صحة ما ذهب إليه الأولون[2] .

ويعد عباس حسن ما ذهب إليه بعض النحاة من تركيب تلك الحروف أوهامًا نحوية؛ لأنه لا دليل يثبت ما ذهبوا إليه، حيث يقول: (طال واشتد –

[1]-انظر: شرح التصريح ٢٣٠/٢، وهمع الهوامع ٩٣/٤ .

[2]-انظر: شرح المفصل ١٦/٧ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢٣٠/٢.

أي الجدال– حول بعض العوامل؛ أبسيطة هي أم مركبة قبل استخدامها في الجزم؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة؟ وأتوا في هذا بالغرائب التي تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال؛ لما في أكثرها من بحوث وهمية لا تتصل بالواقع بصلة حقة، نقلوها عن شيخهم القديم السيرافي، أحد شراح كتاب سيبويه، وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة)[1]، كما صنفها في كتابه (اللغة والنحو) ضمن أوهام النحاة، وقال: (لست –لولا إكبار العلماء والاعتراف بفضلهم– أجد اسمًا أنسب لها من : الأوهام، أو الخرافات، أو الفضول، أو ما شئت من عنوان يدل على أن ما تحته ليس إلا اللفظ الأجوف، وإلا فما التسمية الحقة الملائمة لما يأتي ، ولنظائره التي تطفح بها مطولات النحو، وتفيض بها أمهاته، والكتب التي تكشف عن أسراره كما يقول أصحابها، وفي مقدمتها كتاب: (سر صناعة الإعراب) لابن جني، وكذلك كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري)[2].

والملاحظ أن رفض التركيب يعد ملمحًا بارزًا عند عباس حسن، فلا تكاد تمر بك مسألة يشير فيها النحاة إلى إمكانية التركيب إلا ونراه يرفض هذه الفكرة محتجًا بأنه لا دليل عليها أو لا جدوى منها، ومن ذلك رفضه لما ذهب إليه النحاة من أن أصل (لات) (لا) ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ[3]، وكذلك رفض ما ذهب إليه بعض النحاة من القول بتركيب (لن)[4]، ورفض القول بتركيب (إذن)[5]، ورفض القول بتركيب بعض جوازم الفعل المضارع[6]، ورفض القول بتركيب (لكن)[1]، ورفض القول بتركيب أدوات

---

[1]- النحو الوافي ٤٠٥/٤ ، وانظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٧٨ .

[2]- اللغة والنحو ١٧٨، ١٧٩ .

[3]- انظر:النحو الوافي ١/ ٦٠٤، ٦٠٥ ، و اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٨٠ .

[4]- انظر : النحو الوافي ٢٩٩/٤ .

[5]- انظر:المرجع السابق ٤/ ٣٠٨ .

[6]- انظر:المرجع السابق ٤٠٥/٤ .

التحضيض(هل، لولا، لوما،ألاّ،ألا)[2]، بل إن عباس حسن في رفض القول بإمكانية التركيب لم يقف عند حروف المعاني، بل تجاوز ذلك إلى الأسماء، حيث رفض عباس حسن ما ذكره النحاة في تركيب (كأيِّن)[3]، و ما ذكروه في تركيب (كم)[4].

ونقف من المسائل السابقة على مسألتين:

١- خلاف النحاة حول أصل (لن) .

اختلف النحاة في أصل (لن) أهي بسيطة أم مركبة على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب الخليل في إحدى الروايتين عنه[5]، والكسائي[6]، وتبعهما السهيلي[7]، إلى أن (لن) مركبة من (لا)و(أن) الناصبة، قال سيبويه: (فأما الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه يريدون وي لأمه ، وكما قالوا يومئذٍ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا)[8] ويدل على ذلك ما

١- انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٧٩ .

٢-انظر: المرجع السابق ١٨٢ .

٣- انظر:النحو الوافي ٥٧٧/٤ .

٤- انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٨١ .

٥-شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، وشرح ألفية ابن معطي ٣٤٠/١ .

٦- انظر: شرح التسهيل ٤/ ١٥ ، والجنى الداني ٢٧١، وشرح التصريح ٢٣٠/٢ .

٧- انظر: نتائج الفكر ١٠٠ .

٨- الكتاب ٥/٣ ، وانظر: شرح المفصل ١٥/٧ .

من تشابه في اللفظ والمعنى، قال الشيخ خالد الأزهــري: (وحجــتهم قــرب لفظهــا منهما، وأن معناهما من النفي، والتخلص للاستقبال فيها)[١] .

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنها بسيطة غير مركبة[٢].

الثالث: ذهب الفراء[٣] إلى أن أصــل (لــن) هــو (لا) النافيــة، أبــدلت الألــف نونًا، وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيــان، و (لا) أكثــر اســتعمالاً، فأبــدلت ألفهــا نونًا كما تبدل النون ألفًا في الوقف في نحو: لنسفعًا وفي نحو: زيدًا .

وقد رد النحاة مذهب الخليل بما يأتي[٤]:

أن التركيب خــلاف الأصــل، والأصــل فيهــا البســاطة، ودعــوى التركيــب تحتاج إلى دليل، ولا دليل على ذلك.

لو كانت (لن) مركبــة لكانــت (لا) داخلــة علــى مصــدر مــؤول مــن (أن) والفعل وليس في (لن) معنى المصدرية.

(لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كــان أصــلها (لا أن) لكــان الكــلام تامًــا بالمفرد، وهو محال.

ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلــت: أمــا زيــدًا فلــن أضــرب؛ لأنــه لا يجوز تقديم معمول الصلة عليها و (زيدًا) معمــول للفعــل (أضــرب) وهــو واقــع في صلة (أن)، وقد تقدم عليها وهو ممنوع.

١- شرح التصريح ٢٣٠/٢ .

٢- انظر: الكتاب ٥/٣ ، والمقتضب ٨/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٧ ، وشرح التسهيل ١٥/٤، وشرح ألفية ابن معطي ٣٤٠/١، ورصف المباني ٣٥٥، والجنى الداني ٢٧٠، والمغني ٣٧٣، ٣٧٤ .

٣-انظر: شرح المفصل ١٦/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤، وشرح ألفية ابن معطي ٣٤٠/١، ورصف المباني ٣٥٥، والجنى الداني ٢٧٢، والمغني ٣٧٣ .

٤- انظر: الكتاب ٦/٣ ، المقتضب ٨/٢ ، شرح التسهيل ١٥/٤، رصف المباني ٣٥٥ ،٣٥٦، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢٣٠/٢ ، الجنى الداني ٢٧١.

كما ردوا رأي الفراء بما يأتي[١]:

أنه ليس للفراء دليل على ما ادعاه، حتى قال ابن يعيش: (ولا أدري كيف اطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع) [٢].

أن (لا) لم يعرف عنها أنها جاءت ناصبة في موضع من المواضع، و(لن) لم يعرف عنها أنها جاءت غير ناصبة في موضع من المواضع، فكيف تقاس (لن) على (لا) مع تناقض عملهما وعدم عمل (لا) .

أن إبدال الألف نونًا مردود ؛ لأنه إبدال الثقيل من الخفيف، وإبدال النون ألفًا إبدال الخفيف من الثقيل، فلا ينبغي أن يقاس أحدهما على الآخر .

وقد ذهب عباس حسن إلى أن (لن) حرف غير مركب، فقال: (هو حرف غير مركب . أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته، (وأن أصله (لا أن) أو ...) فلا يصح الوقوف عنده، ولا الالتفات إليه؛ لعدم جدواه)[٣] .

ولا أختلف مع عباس حسن في هذه المسألة، فالذي يبدو لي أن (لن) حرف بسيط غير مركب؛ لأن الإفراد هو الأصل، والتركيب فرع، فلا بد معه من دليل، ولا دليل على ما ذهب إليه الخليل أو الفراء من تركيب (لن) .

---

[١]-انظر: شرح المفصل ١٦/٧، وشرح ألفية ابن معطي ٣٤٠/١، ورصف المباني ٣٥٦، ٣٥٧، والجنى الداني ٢٧٢، والمغني ٣٧٣.

[٢]- شرح المفصل ١٦/٧ .

[٣]- النحو الوافي ٢٩٩/٤ .

٢- خلاف النحاة حول أصل (لات) .

اختلف النحاة في أصل (لات) أهي بسيطة أم مركبة على أربعة أقوال:

الأول: ذهب جمهور النحويين[١] إلى أن (لات) حرف نفي أصله (لا) ثم زيدت عليه التاء، كما في : رُبَّتَ و ثُمَّتَ ، قالوا: إما لتأنيث اللفظ ، أو لمبالغة النفي، كما في علاَّمة . وإلى ذلك ذهب أبو عبيدة غير أنه يرى أن التاء زيدت للوقف، حيث يقول: ((فنادوا ولات حين مناص) [٢] إنما هي (ولا) و بعض العرب تزيد فيها (الهاء) فتقول (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف فإذا اتصلت صارت تاء)[٣].

١- انظر:شرح الكافية ١٩٦/٢ ،١٩٧، وشرح ألفية ابن معطي ٨٩٥/٢، والتذييل والتكميل٢٨٨/٤، والجنى الداني ٤٨٥، ومغني اللبيب ٣٣٥، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٤، والمقاصد الشافية ٢٥٩/٢، والهمع ١٢١/٢ .

٢- سورة (ص) ، الآية ٣ .

٣- مجاز القرآن ١٧٦/٢ .

وقد نص عدد من النحاة على أن سيبويه يرى أن (لات) مركبة من (لا) والتاء، فلو سميت بها حكيت كما تحكي لو سميت بـ (إنما)، وقد أوردوا رأي سيبويه على أنه رأي آخر في المسألة يختلف عن رأي الجمهور[1]، فزيادة التاء فيما ذهب إليه الجمهور -كما يرى بعض النحاة- لا تعني التركيب، ويظهر هذا التفريق جليًا في قول ناظر الجيش: (ومذهب الأخفش قيل والجمهور أن لا تركيب وإنما هي (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت على ثم فقيل ثمت)[2]، ويبدو لي أنه لا فرق بين ما ذهب إليه الجمهور وما ذهب إليه سيبويه، ويمكننا أن نلمس هذا بوضوح في قول ابن جمعة الموصلي: (وأما لات: فهي لا المشبهة بليس عند سيبويه ومن تابعه من البصريين؛ لأن تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل، فوجب أن تكون بمعنى ليس ليقوى شبهها . وزيادة التاء إما على تأويل الكلمة، كالتاء في ربت وثمت، وإما للمبالغة كالتي في نسابة وعلاَّمة)[3] كما نسب السمين الحلبي هذا الرأي لسيبويه، فقال: (مذهب سيبويه أن (لا) نافية بمعنى ليس، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رب وثم) [4] . و يؤيد هذا إغفال عدد من النحاة ذكر هذا الرأي لسيبويه عند ذكر الآراء في هذه المسألة، وكأنه داخل عندهم ضمن رأي الجمهور [5] .

الثاني : ذهب بعض النحاة إلى أنها حرف مستقل بنفسه ، ليس أصلها (لا)[6].

---

[1]- انظر:التذييل والتكميل ٢٨٧/٤ ،٢٨٨، والارتشاف ١٢١٠/٣، والجنى الداني ٤٨٥، وتمهيد القواعد ١٢٢٤/٣، والهمع ١٢١/٢ .

[2]- تمهيد القواعد ١٢٢٤/٣ .

[3]- شرح ألفية ابن معطي ٨٩٥/٢ .

[4]- الدر المصون ٣٤٧/٩ .

[5]- انظر: مغني اللبيب ٣٣٤ ،٣٣٥، شرح التصريح ٢٠٠/١، شرح الأشموني ٢٥٧/١ .

[6]- انظر: المقاصد الشافية ٢٥٩/٢ .

الثالث: ذهب ابن أبي الربيع[1] إلى أن أصلها (ليس) . فقلبت ياؤها ألفًا، وأبدلت سينها تاء، كراهة أن تلتبس بـ(ليت). قال المرادي: (ويقويه قول سيبويه إن اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال)[2] .

وقد أشار بعض النحاة إلى أن هذا الرأي قد يفهم من كلام سيبويه[3]، والمراد قوله: (ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها)[4]، غير أن ابن خروف حمله على التجوز لا على حقيقة الإضمار[5] ، وقد وضح ذلك ابن جمعة الموصلي، فقال: (الحذف في لات كالإضمار في ليس)[6] ، كما نص أبو حيان على مراد سيبويه، فقال: (لا يريد الإضمار حقيقة ؛ لأن الحرف لا يضمر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع معها)[7] ، وقد أشار البغدادي إلى أن سيبويه كثيرًا ما يطلق الإضمار على الحذف[8] .

الرابع: ذهب أبو عبيد[9] وتبعه ابن الطراوة إلى أن (التاء) متصلة بالحين بالحين الذي بعدها، لا بها[10]. واستدل أبو عبيد بأنه وجدها في (الإمام) مختلطة بحين في الخط[11] .

---

[1]- انظر: الكافي، لابن أبي الربيع ٨٣٢/٣، الجنى الداني ٤٨٥،الهمع ١٢١/٢ .

[2]- الجنى الداني ٤٨٦ .

[3]-انظر: الكافي ٨٣٣/٣، المقاصد الشافية ٢٦٠/٢ .

[4]- الكتاب ٥٧/١ .

[5]-انظر: المقاصد الشافية ٢٦٠/٢ .

[6]- شرح ألفية ابن معطي ٨٩٥/٢ .

[7]- التذييل والتكميل ٢٩٠/٤ .

[8]- الخزانة ١٧٢/٤ .

[9]- نسب أبو حيان هذا لرأي لأبي عبيدة(بإثبات التاء) في الارتشاف(١٢١٠/٣)، كما نسبه إليه ابن هشام في مغني اللبيب ص (٣٣٥) ، في حين أن رأي أبي عبيدة مختلف عما نسباه إليه كما هو ظاهر في المسألة . ويبدو لي أن في المسألة خلطًا بين أبي عبيدة، وأبي عبيد القاسم بن سلام، فقد أشار البغدادي في الخزانة ١٧٦/٤ إلى أن هذا الرأي ورد في كتاب أبي عبيد (الغريب المصنف) موضحًا أنه ليس لأبي عبيد ، وإنما هو قول للأموي نقله عنه .

[10]- انظر: شرح الكافية ١٩٧/٢-١٩٨، والجنى الداني ٤٨٦، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٤ ، ومغني اللبيب٣٣٥، وتعليق الفرائد ٢٦١/٣.

[11]-الجنى الداني ٤٨٦، ومغني اللبيب ٣٣٥ .

وقد رد النحاة رأي ابن أبي الربيع بما يأتي[1]:

أن ما ذهب إليه فيه جمع بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم .

وأن قلب الياء الساكنة ألفًا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل، ولا دليل.

وأن التاء في (لات) قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، ولو كانت فعلاً ماضيًا لم يكن لكسرها وجه .

كما رد النحاة رأي أبي عبيد وابن الطراوة بما يأتي[2]:

عدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار: لات حين، فدعوى اتصالها على خلاف الأصل .

أنهم يقولون : لات أوان، ولات هنا، ولا يقال: تأوان ولا تهنًّا.

أن ما ذكره أبو عبيد من أن رسم التاء متصل بـ(حين) في مصحف عثمان، لا دليل فيه؛ لأن في المصحف كلمات كثيرة رسمها خارج عن القياس .

وأما الرأي الذي أورده الشاطبي من أن (لات) حرف مستقل، فإن أيًا من النحاة لم يشر إليه –فيما وقفت عليه من مراجع– إذ انفرد بذكره الشاطبي، بيد أنه اقتصر على ذكر الآراء دون الرد عليها .

---

[1]- انظر:شرح ألفية ابن معطي٨٩٦/٢، ومغني اللبيب ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢٥٧/١، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢٠٠/١ .

[2]- انظر: شرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٨٩٦/٢، ومغني اللبيب ٣٣٥، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢٠٠/١ .

و اعتُرض على رأي الجمهور بأن تاء التأنيث اللاحقة للحروف يغلب فيها أن تكون ساكنة، مع قلة لحاق تاء التأنيث للحروف[١].

وقد أجاب الجمهور عن هذا الاعتراض بأنه إنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين[٢]، وقيل للفرق بينها وبين الداخلة على الفعل[٣].

وقد احتج ابن هشام للجمهور، فقال: (ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء)[٤]، وأكثر النحاة و القراء يقفون عليها بالتاء في قوله تعالى: (ولات حين مناص) في حين يقف الكسائي، والمبرد عليها بالهاء (ولاه)، قال السمين الحلبي: (وفي الوقف عليها مذهبان: المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة إتباعًا لمرسوم الخط الشريف. والكسائي وحده من السبعة بالهاء. والأول مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد)[٥].

وأما عباس حسن فقد رفض أن يكون أصل (لات) هو (لا) زيدت عليها التاء أو أن يكون لها أصل غير ما هي عليه، فقال: (هذا كلام النحاة ملخصًا من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمة: (لا) ؛ لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا ، و لات) مستقلة، ولم يذكروا أن إحداهما أصل للأخرى، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاة بعدهم، وبنوا عليه أحكامهم، فمن الخير ترك الآراء المتشعبة، والاقتصار على اعتبار: (لات) كلمة واحدة مبنية على الفتح،معناها النفي، وعملها هو عمل (كان) وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها،

١- انظر:الكافي ٨٣١/٣ .

٢- انظر: مغني اللبيب ٣٣٥، وتعليق الفرائد ٢٥٨/٣، وشرح التصريح ٢٠٠/١ .

٣-انظر: شرح ألفية ابن معطي ٨٩٥/٢ ، وشرح الأشموني٢٥٧/١.

٤- مغني اللبيب ٣٣٥، وانظر: تعليق الفرائد ٢٥٨/٣ .

٥- الدر المصون ٣٤٩/٤ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣، والجنى الداني ٤٩٠ .

ولا ضبط حروفها، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص، ولا سيما إذا كان في اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع . وقد آن الأوان للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لا حاجة إليها اليوم)[١].

والذي أراه أن ما ذهب إليه عباس حسن في هذه المسألة غير دقيق؛ لصحة الوقوف على (لات) في القرآن بالهاء، فدل هذا على زيادتها، وقد أشار ابن أبي الربيع إلى هذه المسألة فيما حكاه عنه أبو حيان، حيث قال مشيرًا إلى رأي من ذهب إلى أن أصلها (ليس): (ويجب على هذا أن يوقف عليها بالتاء، وكذا وقف جميع القراء إلا الكسائي، فروي عنه الوجهان، فمن وقف بالهاء فهي (لا) التي للنفي لحقتها تاء التأنيث، نحو ثمت)[٢].

وكذلك لورود السماع بها في غير القرآن؛ حيث ذكر أبو عبيدة أن الوقوف على (لا) بالهاء محكي عن بعض العرب.

ولأن زيادة التاء على الحرف لها نظائر في كلام العرب متمثلة في (ربت و ثمت) ، بله أن زيادتها مع (لا) أحسن منها في ربت وثمت؛ لأنها محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء[٣].

---

[١]- النحو الوافي ٦٠٥/١ ، وانظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٨٠ .

[٢]- التذييل والتكميل ٢٨٨/٤، ٢٨٩، وانظر: الارتشاف ١٢١٠/٣ .

[٣]- شرح التصريح ٢٠٠/١ .

ب – الاستناد إلى السماع .

لا شك أن استناد عباس حسن إلى السماع في كتابه النحو الوافي أمر جلي ظاهر لا يمكن إنكاره، فهو من أبرز الأسس التي بنى عليها آراءه واختياراته[١]، سواء أكان ذلك للاحتجاج أم للتعضيد، حيث احتج بالقرآن وقراءاته، وبالحديث النبوي الشريف، وبغيره من كلام العرب شعرًا ونثرًا، كما أنه استند إلى أمر آخر له صلة بالسماع ألا وهو استعمال النحاة[٢]، حيث رجح بعض الآراء بناء على ما ورد في استعمال النحاة مما يؤيدها، غير أن

[١]- انظر: النحو الوافي ١/ ٥٢، ١١٠، ٢٢٥، ٢٦٤، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٣٨، ٥٤١، ٥٥٣، ٥٥٩، ٦٣٥، ٦٦٩، ٢/ ٢٠، ٤٥، ٥٤، ١٠٨، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٨٧، ٢٩٨، ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٦٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٠٦، ٥١٦، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥٣، ٧٨٧، ٣/٩١، ١١٤، ١٤٢، ١٤٦، ١٦٧، ٢١٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٩، ٣٢٣، ٣٢٤، ٤١٣، ٤٤٨، ٥٧٢، ٦٢٧، ٤/ ٢١٧، ٢٧٤، ٣٣٧، ٤١٢، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٨٨، ٥٠٢، ٥٦٦، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦١٥، ٦٣٨، ٦٥٥، ٦٦٧، ٦٩٥، ٧٢٩، ٧٨٦ .

[٢]- وجه ربطه بالسماع أنهم يجعلون ما يقوله النحوي بمنزلة ما يرويه ، انظر: الخزانة ٧/١ .

ذلك كان في حالات قليلة[1]، على أننا قد تحدثنا عن الجوانب المختلفة للسماع في الفصل الأول من هذه الدراسة بما أحسب أنه يغني عن إعادة الحديث عنه مرة أخرى في هذا الموضع .

غير أن من الجوانب المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بهذا الأساس ما نلحظه من أن عباس حسن كان كثيرًا ما يتعرض للأساليب اللغوية، فيعترض على بعضها[2]، ويؤيد بعضها الآخر[3]، مستندًا في تصحيحها إلى السماع، أو استعمال النحاة .

ومن الأساليب اللغوية التي استند عباس حسن في تصحيحها إلى السماع أو استعمال النحاة، ما يأتي:

١ – استعمال (كافة) و (قاطبة) لغير الحال .

ذهب أكثر اللغويين، والنحاة إلى أن (كافة) و (قاطبة) و(طرًا) لا تستعمل إلا منصوبة على الحالية[4].

---

[1]- انظر: النحو الوافي ٥٢/١، ٢/ ٣٥٠، ٣٧٩، ٤/ ٢٧٤ .

[2]- انظر: المرجع السابق ١/ ٤٤، ٦٧، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٣٤، ٥٣٨، ٥٥٠، ٥٥٩، ٥٨٣، ٥٨٧، ٦٠٦، ٦١٨، ٦٩٣، ٢/ ٥٩، ١١١، ٢٣٤، ٢٣٧، ٣٨٦، ٥٣٥، ٣/ ٤٠٣، ٤٣١، ٦٠٠، ٤/ ٤٥٨، .

[3]- انظر: المرجع السابق ٢٢٥/١، ٣٦٧، ٤٣٨، ٤٩٨، ٥٤١، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٩، ٢/ ٢٨٧، ٢٩٨، ٣٧٩، ٤٩١، ٣/ ٥٢، ٩١، ١١٤، ٥٦٣، ٢٧٤/٤ .

[4]- انظر: الكتاب ٣٧٥/١، والمقتضب ٢٣٨/٣، والأصول ١٦٣/١، والمخصص ٢١٥/٥، والنكت ٤٠٢/١، والعباب الزاخر ٥٤١، ولباب الإعراب٣٣١، وشرح الكافية ٥٢/٢، والبسيط ٥١٨/١، ولسان العرب ٦٨١/١، والبحر المحيط ١٠٩/٢، والمغني ٧٣٣ ، والكليات ٧٣٧ ، وتاج العروس ٤٣٥/١، ٢٣٥/٦ .

و ذهب عباس حسن إلى أن (كافة)و(قاطبة) غير ملازمتين للحال، واستدل على ذلك بأمور [١]:

أما (كافة) فاستدل على عدم ملازمتها للحال بما سجله الصبان من استعمالها مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- ونصه: (قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبًا إبريزًا) [٢]. كما ذكر نصًا على هامش القاموس المحيط منقولاً عن شرح القاموس يجيز استعمالها مقرونة بأل، أو مضافة، ويرى أن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له .

وأما (قاطبة) فاحتج بأن الجاحظ استعملها غير حال في قوله: (ودحضت حجته قاطبة أهل الأديان)[٣]، كما احتج بأن ابن السكيت[٤] استعملها خبرًا في قوله: (يقال: قطب، يقطب، قطوبًا، وهو قاطب...إذا جمع ما بين عينيه، واسم ذلك الموضع: المقطب، ومنه قيل: الناس قاطبةٌ، أي: الناس جميع)[٥].

وقد سارت كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث وفق ما ذكره عباس حسن من جواز نحو (كافة الناس) و(الكافة) و (قاطبة أهل الأديان)[٦].
الأديان)[٦].

---

[١]- انظر: النحو الوافي ٣٧٩/٢ .

[٢]- حاشية الصبان ٢/ ١٧٧ .

[٣]- رسائل الجاحظ ٣٠/٤ .

[٤]-هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كان عالمًا بالقرآن ونحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر، راوية ثقة. أخذ عن أبي عمرو الشيباني، والفراء، وابن الأعرابي، وروى عن الأصمعي ، وأبي عبيدة، من أشهر كتبه:كتاب إصلاح المنطق وكتاب الألفاظ، مات سنة ٢٤٤هـ (البداية والنهاية٣٦٠/١٠، بغية الوعاة٣٤٨/٢، المزهر٤١٢/٢) .

[٥]- كتاب الألفاظ لابن السكيت ٣٢٢ ، وانظر: أمالي القالي ١٦٨/١ .

[٦]- انظر: معجم الأخطاء الشائعة للعدناني ٢١٨، ٢١٩ ، ومعجم الخطأ والصواب لإميل يعقوب٢٣١- ٢٣٣.

أما بيان المسألة، فقد ذهب الخليل وسيبويه و جمهور النحاة إلى أن (قاطبة)في نحو (جاء الناس قاطبة) في موضع المصدر الموضوع موضع الحال وإن كان اسمًا، وأما يونس فيرى أن (قاطبة) حال ولكنه اسم لا مصدر، وهو عنده بمنزلة (وحده)، وقد ذكر ذلك سيبويه، فقال: (وجعلوا قاطبة وطُرًا إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة، كقولك: كفاحًا ومكافحة وفجاءة . فجعلت هذه كالمصادر المعروفة البينة، كما جعلوا عليك ورويدك كالفعل المتمكن، وكما جعلوا سبحان الله ولبيك، بمنزلة حمدًا وسقيًا. فهذا تفسير الخليل-رحمه الله- وقوله. وأما عند يونس فإن طرًا وقاطبة بمنزلة وحده...والذي نأخذ به الأول)[1].

كما ذهب المبرد إلى ما ذهب إليه الخليل و سيبويه مشيرًا إلى أن هذا هو رأي جمهور النحاة، فقال: (جاءني القوم قاطبة، وطرًا . إنما معناه: جاءني القوم جميعًا، ولكن وقع(طرًا) في معنى المصدر؛ كما تقول: جاءني القوم جميعًا إذا أخذته من قولك: جُمعوا جمعًا...فأما قولك: (طرًا) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلا حالا. ويقال: طررت القوم، أي: مررت بهم جميعًا . وقال النحويون سوى يونس: إنه في موضع المصدر الذي يكون حالاً)[2]، وممن ذهب إلى هذا الرأي من النحاة الأخفش[3] ، وابن السراج[4]، وأبو علي[5]،وابن أبي الربيع[6] .

وقد وضح الأعلم ما ذهب إليه سيبويه ويونس بقوله: (وجعل طرًا وقاطبة إذا لم يكونا صفتين معروفتين بمنزلة الجميع؛ لأن القطب في الأصل

1- الكتاب ٣٧٧/١ .

2- المقتضب ٢٣٨/٣ .

3- انظر:الأصول ١٦٣/١ .

4- انظر:المرجع السابق ١٦٣/١ .

5- انظر:المسائل المنثورة ١٩ ،٢٤ .

6- انظر:البسيط ٥١٨/١ .

ضم الشيء وجمعــه، والطــر مــأخوذ مــن أطــرار الطريــق وهــي (جوانبــه)، فصار(طرًا وقاطبة) في معنى (جميعًا)، وصــار نصــبهما كنصــب مــررت بهــم جميعًا . وحكي عن المازني أنــه قــال: يقــال: طــررت القــوم، إذا مــررت بهــم جميعًا، وإذا صح هذا لم يوجب تمكن طرًّ؛ لأنــه يكــون مــأخوذًا مــن لفــظ طــرًّ كما أخذ سبَّح من لفظ سبحان الله وهلل مــن لفــظ لا إلــه إلا الله...ثــم إن ســيبويه جعل يونس في جعله طرًا وقاطبة اسمين لا مصــدرين أعــذر منــه فــي (الجمــاء الغفير) لأنهما نكرتان وهما اسمان غير أنه لا يقول بقوله مــن أجــل أنــه لــو كانــا اسمين يوصف بهما لجاز أن يستعملا متمكنــين؛ لأن هــذا ســبيل الصــفات التــي تستعمل أحوالا)(١).

ومما سبق يتبين أن سيبويه إنما حمــل (طــرًا وقاطبــة) علــى المصــادر دون الصفات؛ لأنها غير متمكنــة كمــا أن المصــادر قــد تكــون غيــر متمكنــة نحــو (سبحان الله، وحنانيك، ولبيك)، وأما الصفات فإنها لا تكــون غيــر متمكنــة، ولــو كان (طرًا وقاطبة) متمكنين لجريا علــى الاســم أو بنيــا علــى الابتــداء، ولكنهمــا صارا بمنزلة مصدر استعمل في موضع الحال ولم يتجاوز ذلك الموضع(٢).

وما ذكر في (قاطبة وطرا) من لزوم النصــب علــى الحــال يلــزم مثلــه فــي (كافة)، وقد بين ابن بَرهان ما سمع عــن العــرب فيهــا، فقــال: (ومــا اســتعملت العــرب (كافــة) قــط إلا حــالا)(٣)، كمــا نقــل ذلــك ابــن الــدهان(٤)، وأشــار الإسفراييني إلى التزام الحالية فيها، فقال: (ومن الأسماء مــا يلــزم النصــب علــى الحال، نحو: (طــرًا)، ومثلــه(كافــة)، و(قاطبــة)، واســتهجن إضــافتها)(٥)، وقــد

١-النكت ٤٠٢/١ .

٢- انظر: الكتاب ٣٧٦/١، والمخصص ٢١٥/٥ .

٣- شرح اللمع ١٣٨/١ .

٤- انظر: شرح التصريح ٣٧٩/١ .

٥- لباب الإعراب٣٣١ ، وانظر: الكليات للكفوي ٧٣٧ .

وضح الصغاني[١] حكم (كافة) بقوله: (وتقول: جاء الناس كافة: أي جاؤوا كلهم، ولا تدخل هذه اللفظة الألف واللام ولا تثنى ولا تجمع ولا تضاف، لا يقال جاءت الكافة ولقيت كافة الناس)[٢].

أما الزمخشري فقد ذهب إلى أن (كافة) لا تلزم الحالية، حيث ذهب إلى أنها في قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)[٣] نعتٌ لمصدر محذوف والتقدير: (إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم)[٤] ، كما استخدمها في خطبة المفصل اسمًا مجرورًا مضافًا، وذلك في قوله: (محيط بكافة الأبواب)[٥] .

كما ذكر الزبيدي بعض من خالف الجمهور في لزومها الحال، فقال: (على أن قول الجمهور كالمصنف:(لا يقال جاءت الكافة)، رده الشهاب في شرح الدرة وصحح أن يقال، وأطال البحث فيه في شرح الشفاء ونقله عن عمر وعلي –رضي الله عنهما– وأقرهما الصحابة وناهيك بهم فصاحة، وهو مسبوق بذلك، فقد قال شارح اللباب: إنه استعمل مجرورًا واستدل بقول عمر بن الخطاب...)[٦].

و نص أبو حيان على أن إخراج (كافة، وقاطبة) عن الحالية يعد لحنًا، فقال: (و(كافة) مما لزم انتصابه على الحال نحو (قاطبة) فإخراجها عن النصب حالا لحن)[٧]، كما اعترض ابن هشام على ما ذهب إليه الزمخشري وعده وهمًا، فقال: (ووهمه في قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) إذ

---

[١]- هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني،ويقال: الصاغاني. حامل لواء العربية في زمانه، من تصانيفه مجمع البحرين في اللغة، والتكملة على الصحاح، والعباب الزاخر، وصل فيه إلى فصل (كم)، مات سنة ٦٥٠هـ (معجم الأدباء ١٠١٥/٣- ١٠١٦، بغية الوعاة ٥١٩/١، ٥٢٠) .

[٢]- العباب الزاخر ٥٤١ .

[٣]- سورة سبأ ، الآية: ٢٨ .

[٤]- الكشاف ٥٦٥/٣ .

[٥]- المفصل ص ٥ .

[٦]- تاج العروس ٢٣٥/٦ .

[٧]- البحر المحيط ١٠٩/٢ .

قدر (كافة) نعتًا لمصدر محذوف-أي إرسالة كافة- أشد؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال: (محيط بكافة الأبواب) أشد وأشد، لإخراجه إياه عن النصب البتة)[١] .

وقد ذكر الألوسي جواب بعض النحاة عما اعترض به على الزمخشري فقال: (وأجيب بأن كافة ها هنا غير ما التزم فيه الحالية وإن رجعا إلى معنى واحد، وما قيل من أنه لم تستعمله العرب إلا كذلك ليس بشيء، وإقامة الصفة مقام موصوفها منقاس مطرد بدون شرط إذا قامت عليه قرينة، وذكر الفعل قبله دال على تقدير مصدره كما في قمت طويلا وحسنًا، أي قيامًا طويلا وحسنا...والذي أختاره في الآية ما هو المتبادر)[٢] ، ويقصد بالمتبادر هو كونه حالا من الناس قدم عليه للاهتمام .

وما ذكره الألوسي من اطراد إقامة الصفة مقام الموصوف بدون شرط، مردود بما نقله ابن الدهان من أن (الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادًا ذكرها معه)[٣].

والذي أرى هو لزوم(كافة و قاطبة) النصب على الحالية؛ وذلك لأمور:

الأول: لما ذكره النحاة من عدم تصرفهما، وحملهما على المصادر نحو(سبحان الله)؛ لأنها جميعًا على معنى المبالغة[٤].

---

[١]-مغني اللبيب ٧٣٣ ، وانظر: درة الغواص ٤١، ٤٢، وحاشية الصبان ١٧٧/٢، وروح المعاني٢٠٨/١٢، ٢٠٩ ، وتاج العروس ٤٣٥/١ .

[٢]- روح المعاني ٢٠٩/١٢ .

[٣]- شرح التصريح ٣٧٩/١ .

[٤]- الرأي للرماني نقلا عن هامش الكتاب، انظر: ٣٧٦/١ .

الثاني: لقلة ما سمع منهـا خارجًـا عـن النصـب علـى الحاليـة، حتـى أن الزبيدي وصف ما خرج عن الحال بأنه قليل جـدًا، فقـال: (قـال شـيخنا وأقـول: إن ثبت شيء مما ذكروه ثبوتًا لا مطعن فيه، فالظـاهر أنـه قليـل جـدا، والأكثـر استعماله على ما قاله ابن هشام والحريري والمصـنف)[١]. فـلا نكـاد نقـف فـي خروج (كافة) عن الحالية إلا علـى الأثـر الـذي روي عـن عمـر بـن الخطـاب -رضي الله عنه- ، إذ لا فرق بين مـا نقلـه عبـاس حسـن عـن الصـبان، ومـا نقله عن هامش القاموس؛ لأن ما نقـل عـن هـامش القـاموس هـو رد الشـهاب، وكلاهما قائم علـى الأثـر الـذي روي عـن عمـر بـن الخطـاب -رضـي الله

كما لا نكاد نقف فـي خـروج (قاطبـة عـن الحاليـة) إلا علـى قـول ابـن السكيت: (ومنه قيل الناس قاطبةٌ) [٣]، مخالفًا به ما تردد في كتب اللغة[٤].

الثالث: ما ذكره النحاة من وقوع اللحن فـي اسـتعمال (كافـة و قاطبـة) عنـد من لا ينتمي إلى أصول عربيـة، يقـول الرضـي: (وقـد يلـزم بعـض الأسـماء الحالية،نحو:كافة، وقاطبة، ولا تضافان، وتقـع (كافـة) فـي كـلام مـن لا يوثـق بعربيته، مضافة غير حال، وقد خطئوا فيـه)[٥]، ومصـداق ذلـك مـا ذُكـر مـن استعمالها لغير الحال عند ابن السكيت،والجاحظ، والزمخشري.

الرابع: أن هذا الاستعمال لا ينهض حجة في هـذه المسـألة؛ لأن الحجـة إنمـا هي فيما يرويه الثقـة لا فيمـا يـراه كمـا ذكـر ابـن الطـراوة[٦]، وقـد أشـار

---

[١]-تاج العروس ٢٣٥/٦ .

[٢]- انظر رأي الشهاب في: تاج العروس (كفَّ) ٢٣٥/٦ ، روح المعاني ٢٠٩/١٢ .

[٣]- كتاب الألفاظ ٣٢٢ .

[٤]- انظر:العين (قطب) ٤٠١/٣، وديوان الأدب للفارابي (فاعلة) ٣٦٣/١ ، وفقه اللغة للثعالبي٢٤٠، والمخصص٢١٥/٥، ولسان العرب (قطب) ٦٨١/١، والقاموس المحيط (قطب) ١٣٠، والمصباح المنير (قطب) ١٩٣، وتاج العروس (قطب) ٤٣٥/١ .

[٥]- شرح الكافية ٥٢/٢، وانظر: البحر المحيط ١٠٩/٢، ومغني اللبيب ٧٣٣ .

[٦]- الإفصاح ٧ .

التفتازاني إلى خطورة مثل هذا الاستدلال بقوله: (لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين كالحريري وأضرابه، والحجة فيما رووه لا فيما رأوه. وقد خطئوا المتنبي وأبا تمام والبحتري في أشياء كثيرة كما هو مسطور في شروح تلك الدواوين)[١]، كما أشار إلى هذه المسألة الشيخ محمد الخضر حسين، فقال: (وكل من هؤلاء الأدباء أوالنحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم، وإنما الحجة في روايتهم)[٢].

الخامس: أن عباس حسن ذكر في كتابه (اللغة والنحو) أنه لا يصح الاستشهاد بكلام الجاحظ وغيره من رجالات اللغة والعلم والأدب الذين جاؤوا بعد عصور الاحتجاج[٣]، وأحسب أن في رأيه هذا جوابًا عن استشهاده بكلام الجاحظ في هذه المسألة .

السادس: أن لزومها النصب على الحالية هو ما تقتضيه أصول النحو، يقول الشيخ محمد الخضر حسين: (إذا وردت الكلمة بمكان من الإعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان، فأصولهم تقتضي أنها تطرد فيما سمعت، ولا يقاس عليه غيره من المواضع... ومما يجري على هذا الأصل قولهم: إن كافة وقاطبة وطرًا لا تخرج عن الحالية)[٤].

١- الخزانة ٧/١ .
٢- القياس ٨٢ .
٣- انظر: اللغة والنحو ٢٤- ٣١ .
٤- القياس ٩٠ ، ٩١ .

٢- حذف الموصوف بـ(أي) الوصفية .

(أيٌّ) اسم يأتي على خمسة أوجه ذكرها النحاة[١]، وهي:

١- الشرطية: كقوله تعالى: (أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)[٢].

٢- الاستفهامية : كقوله تعالى : (فبأي حديث بعده يؤمنون)[٣].

٣- الموصولة: كقوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد)[٤].

٤- أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل) : كقوله تعالى: (يأيها الإنسان ما غرك بربك الكريم)[٥] .

---

[١]- انظر: الكتاب: (١٣٦/١، ٣٦٣، ٤٢٢)، (١٨٨/٢، ٣٩٨، ٤٠٧)، وحروف المعاني للزجاجي ٦٢، والأزهية ١٠٦-١١٠، وأمالي ابن الشجري٣٩/٣-٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/١ ، والارتشاف ١٠٣٦/٢، ومغني اللبيب ١٠٧-١٠٩، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩١- ٣٩٧، والهمع ٣١٨/١، ٣١٩.

[٢]- سورة الإسراء ، الآية ١١٠ .

[٣]- سورة المرسلات ، الآية ٥٠ .

[٤]- سورة مريم ، الآية ٦٩ .

[٥]- سورة الانفطار ،الآية ٦ .

٥- أن تقع صفة للنكرة، وقد اشترط النحاة لصحة ذلك أن تضاف إلى نكرة مماثلة للمنعوت لفظًا ومعنى، نحو(زيد رجل أيُّ رجل)، أو معنى دون لفظ، نحو(هذا رجل أيُّ فتى)، فإن كان منعوتها معرفة فإنها تعرب حالاً، نحو (مررت بعبدالله أيَّ رجل) ، وتكون في كلتا الحالتين دالة على معنى الكمال .

وزاد بعض النحاة وجوهًا ثلاثة على ما سبق، هي أنها قد تكون للتعجب، وقد تكون للتحضيض ، كما أنها قد تكون نكرة موصوفة[١] .

والذي يعنينا من هذه الأنواع هو (أي) التي تقع نعتًا، وقد أشار سيبويه إلى (أي) هذه في كتابه، فقال موضحًا دلالتها: (ومن النعت أيضًا: مررت برجل أيِّما رجل، فأيُّما نعت للرجل في كماله وبذه غيره، كأنه قال: مررت برجل كامل)[٢].

وقد جاء موصوف (أي) التي تقع نعتًا محذوفًا في قول الفرزدق:

إذا حارب الحجاج أي منافق   علاه بسيف كلما هز يقطع[٣]

غير أن كثيرًا من النحاة يرون عدم جواز حذف موصوف (أي)[٤]، ويشيرون إلى ندرة ما ورد منه، وقد علل أبو حيان منعه، فقال: (وهذا عند أصحابنا في غاية الندور، قالوا: فارقت (أي) سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف وإقامتها مقامه، لا تقول: مررت بأي رجل؛ وذلك لأن

١- انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٣٩-٤٥ ، والمنهاج٢/٣٧٦، ٣٧٧ ، ومغني اللبيب ١٠٩ ، والهمع ١/٣١٩.

٢- الكتاب ١/٤٢٢ .

٣- البيت للفرزدق، انظر: ديوانه ٣٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢١، والارتشاف ٢/١٠٣٦، والمساعد١/١٦٨،وتمهيد القواعد٢/٧٥١، وهمع الهوامع ١/٣١٩ .

٤- انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٠، والتذييل ٣/١٤٢، والهمع ١/٣١٩، وحاشية يس العليمي على شرح التصريح ٢/٦٥ .

المقصود بالوصف بـ (أي) إنما هو التعظيم والتأكيد، والحذف يناقض ذلك)[١].

كما علل الشيخ يس العليمي حذفه بقوله: (أي لا يحذف موصوفها إلا شاذًا مسموعًا؛ لأنها لم تتمكن تمكن الصفات)[٢].

أما سيبويه فقد ورد في كتابه تضعيف بعض الأساليب المماثلة لهذا الأسلوب، حيث قال ناسبًا الرأي للخليل: (قال: أكلت شاة كل شاة، حسنٌ، وأكلت كلَّ شاة، ضعيفٌ؛ لأنهم لا يَعُمُّون هكذا فيما زعم الخليل -رحمه الله- وذلك أن كلهم إذا وقع موقعًا يكون الاسم فيه مبنيًّا على غيره، شُبِّه بأجمعين وأنفسهم ونفسه، فألحق بهذه الحروف، لأنها إنما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء...والذي ذكرت لك قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه)[٣]، فقولك: (أكلت شاة كل شاة)، يحمل المعنى نفسه الذي يحمله قولك: (أكلت شاة أي شاة) ، فكلها تدل على التعظيم و بلوغ الغاية في الكمال.

وعلى الرغم من ذهاب النحاة إلى امتناع حذف موصوف (أي)، إلا أننا نراهم يجيزون حذف موصوفها إذا كانت (أي) نائبة عن المصدر، نحو قولك: (ضربته أي ضرب)، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش حيث قال: (فأما قولهم(ضربته أنواعًا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب) فهذه تعمل فيها الأفعال التي قبلها بلا خلاف وانتصابها على المصدر، والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها، فكأنه إذا قال: ضربته أنواعًا، فقد قال: ضربته ضربًا متنوعًا أي مختلفًا، وإذا قال: أي ضرب، وأيما ضرب، فقد قال:

١- التذييل٣/١٤٢، وانظر: الارتشاف ٢/١٠٣٧ .

٢- حاشية شرح التصريح ٢/٦٥ .

٣- الكتاب ٢/١١٦، ١١٧ .

ضربته ضربًا أي ضرب، وأيما ضــرب علــى الصــفة، ثــم حــذف الموصــوف وأقيمت الصفة مقامه)[١].

وقد صرح ابن يعيش بأن حــذف موصــوف (أي) التــي تــدل علــى الكمــال إنما يجوز إذا كانت نائبة عن المصدر النوعي، حيــث قــال: ((هــذا بــاب واســع) يعني حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفــردة متمكنــة فــي بابهــا غيــر ملبســة نحو قولك مررت بظريف، ومررت بعاقل، وشبهها مــن الأســماء الجاريــة علــى الفعل، فأما إذا كانت الصفة غير جاريــة علــى الفعــل نحــو مــررت برجــل أي رجل، وأيما رجل، فإنــه يمتنــع حــذف الموصــوف وإقامــة الصــفة مقامــه؛ لأن معناه كامل، وليس لفظه من الفعل)[٢].

كما ذهب الرضي إلى نحو ذلك فعند حديثه عــن المفعــول المطلــق فــي نحــو (ضربته أي ضرب) قــال: (ويجــوز أن يكــون هــذا ممــا حــذف موصــوفه أي: ضربًا أيَّ ضرب)[٣]، وذكر أبو حيان أن ظــاهر كــلام ابــن مالــك جــواز حــذف موصوف (أي) التي تدل على الإبهام والتعميم[٤].

ومما يؤيد القول بصــحة حــذف موصــوف (أي) التــي تــدل علــى الإبهــام والتعميم ما ذكره السيوطي من أنه قيل بأن حذف موصوفها شائع[٥] .

وقد شاع فــي الوقــت المعاصــر حــذف موصــوف (أي) الوصــفية، كقــول بعضهم: (اشتر أي كتــاب) ،والأصــل (اشــتر كتابًــا أي كتــاب)، ولهــذا ذهــب عباس حسن إلى جواز حذف موصــوفها، وبنــى ذلــك علــى وروده عــن العــرب في قول الفرزدق في البيت السابق .

١- شرح المفصل ١١٢/١ .

٢- شرح المفصل ٦٠/٣ .

٣- شرح الكافية ٢٩٩/١ .

٤- الارتشاف ١٠٣٦/٢ .

٥- الهمع ٣١٩/١ .

وعلى وروده محذوفًا في كلام علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- حيث نقل عنه قوله: (اصحب الناس بأي خلق شئت يصحبوك بمثله).

وعلى ما ذكره المفسرون في قوله تعالى: (الذي خلقك فسواك فعدلك، في أي صورة ما شاء ركبك)[١].

وقد وضح عباس حسن رأيه في هذه المسألة بقوله: (ورود موصوفها محذوفًا في الشعر، وفي نثر الإمام علي أفصح البلغاء، يبيح استعمالها مع حذفه، ولو كان هذا الاستعمال قليلاً بالنسبة للرأي الآخر. وفوق هذا كله نجد الضوابط النحوية العامة لا تمنع حذفه؛ فمن الجائز-طبقًا لتلك الضوابط- اعتبار (أي) صفة لموصوف محذوف، ولا ضعف في هذا مطلقًا، ولا شيء يمنع من الأخذ به؛ قياسًا على ما جاء في (أي) من قوله تعالى في سورة الانفطار(في أي صورة ما شاء ركبك))[٢] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عباس حسن عقب على ما كتب حول هذا الأسلوب في مجلة المجمع، بما سبق ذكره من أنه مسموع في شعر الفرزدق،و كلام علي ابن أبي طالب، وفي الآية السابقة[٣]، وقد أجاز مجمع اللغة العربية هذا الاستعمال، ورأى أن تعرب صفة لموصوف محذوف، أو نائبة عن المصدر[٤] .

وأما ما يتعلق بكلام المفسرين حول قوله تعالى: (الذي خلقك فسواك فعدلك، في أي صورة ما شاء ركبك) ، فقد ذكر الزمخشري أن الجار والمجرور يجوز أن يتعلق بـ (ركبك) كما يجوز أن يتعلق بـ (عدلك)،

---

[١]- سورة الانفطار ، الآية ٨ .

[٢]- النحو الوافي ١١٤/٣، وانظر: ٣٦٧/١ من الكتاب نفسه .

[٣]-انظر: في أصول اللغة ٢٠٧/٢، ٢٠٨ .

[٤]- انظر: في أصول اللغة ١٩٩/٢، والنحو الوافي ١١٥/٣ .

حيث قال: (أي ركبك في أي صورة ... فإن قلت : بم يتعلق الجار؟ قلت: يجوز أن يتعلق بركبك. على معنى: وضعك في بعض الصور ومكنك فيه، وبمحذوف: أي ركبك حاصلاً في بعض الصور، ومحله النصب على الحال إن علق بمحذوف، ويجوز أن يتعلق بعدلك، ويكون في (أي) معنى التعجب، أي فعدلك في صورة عجيبة)[1]، و على هذا يكون التقدير: عدلك في صورة أي صورة، على أن موصوف (أي) محذوف. وقد وضح ذلك أبو حيان بقوله: (وقال بعض المتأولين : إنه يتعلق بقوله (فعدلك) أي فعدلك في صورة أي صورة ، وأي تقتضي التعجيب، والتعظيم)[2] . كما نص الألوسي على (أي) تحتمل أن تكون صفة لموصوف محذوف عند تعلق الجار والمجرور بـ (ركبك) أي ركبك في أي صورة،في حين يكون هذا المعنى متعينًا فيها لا محتملا عند تعلق الجار والمجرور بـ(عدلك) أي فعدلك في صورة أي صورة[3].

وقد اعترض بعض النحاة ، على تعلق الجار والمجرور (بعدلك)، فقال الباقولي: (لا يكون من صلة (عدلك) ؛ لأنه استفهام، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله)[4] ، وقد أشار السمين الحلبي إلى أن أبا حيان نقل كلام الزمخشري السابق، ولم يعترض عليه، فقال: (نقله الشيخ عن بعض المتأولين ولم يعترض عليه ،وهو معترض: بأن في (أي) معنى الاستفهام، فلها صدر الكلام فكيف يعمل فيها ما تقدمها؟ وكأن الزمخشري استشعر هذا، فقال: (ويكون في (أي) معنى التعجب، أي: فعدلك في أي صورة عجيبة، وهذا لا يحسن أن يكون مجوزًا لتقدم العامل على اسم الاستفهام، وإن دخله معنى التعجب)[5] .

---

[1]- الكشاف ٧٠٣/٤ .

[2]- البحر المحيط ٤٣٧/٨ .

[3]-انظر: روح المعاني (الانفطار) ١١٣/١٦، ١١٤ .

[4]- كشف المشكلات ٤١٠/٢ .

[5]- الدر المصون ٧١١/١٠ .

والحق أن سبب عدم اعتراض أبي حيان على كلام الزمخشري على الرغم من كونه لا يرى صحة حذف موصوف (أي)، هو أنه يرى أن الاستفهام قد زال عن (أي) الوصفية، وقد صرح بذلك في كتاب التذييل، حيث قال: (إذا قلت: مررت برجلٍ أيِّ رجل، فكأنك قلت: مررت برجل لنباهته، وكماله، يُتطلع إلى السؤال عنه، والعجب من أحواله، فيقال: أي الرجال هو؟ هذا أصله، ولذلك أعطيت (أي) معنى الكمال، وأزيل عنها الاستفهام ليعمل فيها ما قبلها، وبقي فيها إبهام الاستفهام ليفيد معنى المبالغة في الصفة) [١]. وقد سبقه إلى هذا المعنى الرضي حيث قال: (نقلت عن الاستفهامية إلى الصفة، فاعتور عليها إعراب الموصوف)[٢]. كما أشار إلى ذلك الألوسي بقوله: ((أي) هذه منقولة من الاستفهامية، لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها)[٣] ، كما ذكر الألوسي أن حذف الموصوف هنا يفيد التعميم، وزيادة التفخيم والتعجيب[٤] .

والذي يظهر أن (أي) التي تقع نعتًا لها معنيان، هما التعميم والدلالة على الكمال، فإذا قلت:(اشتر أي كتاب)[٥]، فإنها إنما تدل على تأكيد التعميم والإبهام في النكرة المحذوفة فحسب، وهذا هو ما تدل عليه في قول علي بن أبي طالب-رضي الله تعالى عنه- :(اصحب الناس بأي خلق شئت يصحبوك بمثله)، فلا يصح أن يكون المراد بها هنا الدلالة على الكمال؛ لأنه إنما يريد مجرد (التعميم) و(الإطلاق) ولا يستقيم المعنى عند إرادة الكمال في الأخلاق، كما أن هذا -فيما أرى- هو المعنى الذي نفهمه من قول الفرزدق في البيت السابق؛ لأن الذي يظهر أن المراد إذا قاتل الحجاج أي منافق علا شأنه أو قل

---

[١]- التذييل ١٤١/٣ .

[٢]- شرح الكافية ٦٠/٣ .

[٣]- روح المعاني ١١٤/١٦ .

[٤]- المرجع السابق ١٦/ ١١٣، ١١٤ .

[٥]- أشار الأستاذ عطية الصوالحي إلى أن (أي) هنا لا تدل على الكمال، (في أصول اللغة: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٣/٢)، وانظر: عباس حسن وجهوده النحوية لزينب شافعي عبدالحميد (رسالة ماجستير) ص ٣٥ .

شأنه، فالمراد هو التعميم، ويمكننا أن نلمس وجود فرق في المعنى بين قولنا (إذا قاتل الحجاج منافقًا أي منافق) وقولنا (قاتل الحجاج منافقًا أي منافق) فالصورة الثانية هي التي تدل على التعظيم والمبالغة، ويبدو أن هذا الفرق مرتبط بزمن الفعل .

ولهذا فإنك إذا قلت: (رأيت أيَّ رجل) فإنها حتمًا تدل على الكمال والتعظيم، مع ما في حذف الموصوف من دلالة على التعميم كما ذكر الألوسي، وهذا المعنى هو المعنى الذي يتوافق مع ما تدل عليه الآية السابقة في سورة الانفطار.

والذي أراه في هذه المسألة صحة هذا الأسلوب إذا كان المراد به التعميم والإبهام فحسب، كقولهم في الأسلوب الشائع: (اشتر أي كتاب)، دون ما يدل على الكمال والمبالغة؛ وذلك لما يأتي:

– أن الحذف في نحو (اشتر أي كتاب) موافق لأصول اللغة؛ لأن المراد في هذا المثال ونحوه هو الإبهام والتعميم، وهذا المعنى لا يتناقض مع الحذف، بل على العكس من ذلك فإن الحذف يدل على الإبهام والتعميم، وقد أشار الألوسي إلى ذلك كما سبق بيانه، في حين أن منع حذف موصوف (أي) مبني على دلالتها على التعظيم والكمال، وإرادة هذا المعنى مناقضة للحذف كما ذكر أبو حيان.

– أن الصورة الأولى جاء بها السماع، ولئن كان المسموع فيها قليلا فإن قلته لا تضر ما دام هذا القليل موافقًا لقياس نظائره، في حين أن السماع فيما يدل على الكمال محتمل، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، ويسند القول بعدم صحة القياس على حذف موصوف (أي) الدالة على الكمال، ما ذكره الخليل وسيبويه من أن العرب تقول: (أكلت شاة كل شاة) للمبالغة، ولا تقول: (أكلت كل شاة) .

– أن المراد بنحو (اشتر أيَّ كتاب) ظاهر، لا يختلف عن قولك: (اشتر كتابًا أي كتاب) من حيث بعده عن اللبس ، في حين أننا نجد فرقًا ظاهرًا من حيث وضوح المراد في (أي) التي تدل على الكمال فيما لو خاطبت شخصًا، فقلت له: (قابلتَ أيَّ رجل)، أو (قابلتَ رجلا أيَّ رجل)، فعلى الرغم من عدم صحة كون الصورة الأولى للاستفهام وفق قواعد اللغة، إلا أن الاستفهام هو الذي يتبادر إلى الذهن عند سماعها، فليت شعري ما الذي يدعونا إلى القياس على ما يوقع في اللبس ويعوزه الدليل ولا تدعو إليه الحاجة ؟

ج- الميل نحو اختصار المسائل، والإيجاز في الأعاريب، والبعد عن التفريعات.

ظهر واضحًا جليًا في مقدمة (النحو الوافي) أن من أهم الأسس التي بنى عليها المؤلف منهجه هو البعد عن تشعيب المسائل وتفريعها، ويمكننا أن نلمس بوضوح تعدد مظاهر هذا الأساس عند عباس حسن، وتداخلَ بعضها مع أصول النحو أو مع غيرها من الأسس الأخرى، فمنها ما سبق أن تعرضنا له عند حديثنا عن أصول النحو، مثل تركه القياس على غير الشائع من لغات العرب ولهجاتها[١]، ومنها ما سنفرد الحديث عنه في مبحث مستقل؛ لأنه يتخذ وصفًا مستقلاً عن غيره من صور البعد عن التشعيب، ولتعدد الأصول والأسس التي يرتبط بها، ويتمثل ذلك في وصفه خلاف النحاة بأنه شكلي في عدد غير قليل من المسائل[٢]؛ ولهذا فإننا سنقتصر في هذا المبحث على بعد آخر لهذا الأساس عنده، يكمن في حرصه على اختصار المسائل النحوية، واختصار الأعاريب[٣].

أ- فأما اختصار المسائل فمنه ما ذهب إليه في مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة، حيث يرى أنه لا حاجة بنا إلى العناء في سرد مواضع الابتداء بالنكرة واستقصائها؛ لأنها كثيرة كثرة فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه؛ حتى أوصلها بعض النحاة إلى أربعين موضعًا؛ ومن هنا ذهب عباس حسن

---

[١]- انظر: النحو الوافي ١/ ١٥٦، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٧٤، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٨، ٤٣٨، ٥٨٧، ٥٩٤، ٦١٥، ٦١٨، ٦٣٨، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩٣، ٢/٤٠، ٥٢، ٧٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٨٩، ٣/٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ٤١٢، ٦١٥، ٦٤٠، ٤/١٧٩، ٢١٠، ٢٨٤، ٤١٢ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ١/٨، ٩ .

[٣]- انظر: المرجع السابق ١/ ٩٩، ١٠٩، ١٥٦، ١٨٦، ١٩٦، ٢٣٧، ٢٧٥، ٢٨٨، ٣١٤، ٣٨٤، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٧٦، ٤٨٥، ٤٨٩، ٥١٥، ٥٢٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٦٦٥، ٦٧٣، ٦٩٥، ٦٩٦، ٢/ ١١، ١٣، ٦٧، ١١٢، ١٤٤، ٢٥٣، ٣٢٤، ٤٢٦، ٣/ ٧٤، ١٣٧، ٢١٠، ٢٤٠، ٣٠٣، ٥٤٦، ٤/ ١٢، ١٩، ١٧٠، ٣٤٧، ٦٧٨ .

إلى أن الصواب هو الاستناد إلى (الإفـادة) فحسب في صحة الابتداء بالنكرة موافقًا بذلك فعل متقدمي النحاة[١] .

ومن ذلك –أيضًا– ما ذهب إليه في حكم انتصاب المكان على الظرفية إذا كان مختصًا، حيث إن كثيرًا من النحاة يرون صحة انتصابه على الظرفية إذا كان عامله هو دخل أو سكن أو نزل نحو (دخلت الدارَ، وسكنت البيتَ، ونزلت البلدَ)، أما عباس حسن فيرى أن الأحسن إعراب هذه الصور وأشباهها مفعولا به[٢]؛ لنستريح من النصب على نزع الخافض، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفًا منصوبًا[٣].

ب– وأما اختصار الأعاريب فمنه رأيه فيما ذكره النحاة من أعاريب مختلفة في نحو (إن خيرًا فخير) حيث رأى أنه من الممكن التخفف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الإعرابية مجملة دون احتمال العناء في الإعراب التفصيلي لكل حالة، فيكفي أن يقال: إن الاسمين يجوز رفعهما معًا، أو نصبهما معًا، أو رفع الأول ونصب الثاني، أو العكس؛ لأنه يكفي في الوصول إلى المعنى المراد معرفة القاعدة الإجمالية[٤]، ومثل ذلك ما ذهب إليه في نحو (افعل هذا إما لا) حيث قال بعد أن ذكر آراء النحاة في أصل هذا التركيب : (سواء أكان التقدير هذا أم ذاك أم غيرهما، وسواء أكانت الهمزة مكسورة أم مفتوحة... فالذي يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرات–على تعقيدها– لا أهمية لها؛ وإنما المهم هو معرفة الأسلوب من ناحية صياغته، وطريقة تركيبه، ودقة استعماله في مثل موضعه الذي استعمله العرب فيه؛ بحيث لا نخطئ في صياغته، ولا طريقة استعماله، ولا

---

[١]- انظر: النحو الوافي ١/ ٤٨٥، ٤٨٩ ، وبهذا الرأي قال ابن الدهان واستحسنه الرضي (شرح الكافية ٢٣١/١) .

[٢]- وهو رأي الأخفش (الهمع ١٥٣/٣) .

[٣]- انظر: النحو الوافي ٢/ ١٦٣، ٢٥٣ .

[٤]- انظر: المرجع السابق ١/ ٥٨٤، ٥٨٥ .

فهم المراد منه، وهذا أمر يسير لا نحتاج معه إلى شيء من الكد العقلي المؤدي إلى فهم تلك الأوجه الإعرابية، المختلفة)[١]، وكذلك ما ذهب إليه في حكم المعطوف بعد خبر إن وأخواتها نحو (إن الأقمار دائرات في الفضاء والشموسُ) حيث يرى الاكتفاء بمعرفة جواز الرفع والنصب فيه دون معرفة الآراء المختلفة في سبب نصبه أو رفعه؛ لأن المقصود من النحو ضبط الألفاظ ضبطًا صحيحًا يوافق المعنى، وهذا يتحقق بمعرفة الحكم السالف[٢].

ولعل في دراسة بعض المسائل المرتبطة بهذين الجانبين ما يعين على تصور هذه الأبعاد، ويشي بمبلغ توفيق المؤلف فيما ذهب إليه :

[١]- انظر: النحو الوافي ١/ ٥٨٥ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ١/ ٦٦٥ .

أ- اختصار المسائل :

١ – حكم المستثنى إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا متصلا .

للاستثناء من حيث الإيجاب والتمام ثلاث حالات ، يمكننا أن نجملها فيما يأتي:

الحالة الأولى: أن يكون الاستثناء تامًا موجبا، وفي هذه الحالة يجب فيما بعد (إلا) النصب على الاستثناء .

والحالة الثانية: أن يكون الاستثناء تامًا منفيًا، وفي هذه الحالة يجوز فيما بعد (إلا) نصبه على الاستثناء، أو إتباعه على أنه بدل .

والحالة الثالثة : أن يكون الاستثناء مفرغًا، وفي هذه الحالة يعرب المستثنى حسب موقعه من الجملة[١].

والذي يعنينا هنا هو الحالة الثانية وهي التي يكون فيها الاستثناء تامًا منفيًا، فإن النحاة رجحوا كون المستثنى بدلاً على كونه منصوبًا على الاستثناء، إذا كان الاستثناء متصلاً غير متراخٍ، فقال المبرد: (إنما باب الاستثناء – إذا استغنى الفعل بفاعله ، أو الابتداء بخبره- النصب ، إلا أن يصلح البدل ، فيكون أجود، والنصب على حاله في الجواز)[٢]. وقد وضح ابن مالك شروط اختيار البدل، فقال: (فإن كان المستثنى بإلا متصلاً مؤخرًا عن المستثنى منه، المشتمل عليه نهي، أو معناه، أو نفي صريح، أو مؤول،

١- انظر: الكتاب ٢/ ٣١٠ ، والمقتضب ٤/ ٣٨٩ ، والإيضاح ١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٧٩ ، والتذييل والتكميل ٨/ ١٧٣ .

٢- المقتضب ٤/ ٣٩٦ .

غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ، اختير فيه متراخيًا النصب ، وغير متراخ الإتباع إبدالاً عند البصريين، وعطفًا عند الكوفيين)[١]، كما أشار الرضي إلى ذلك بقوله : (اعلم أن لاختيار البدل شروطًا : أحدها، أن يكون بعد (إلا) ومتصلاً، ومؤخرًا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول به غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ؛ و ألا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه)[٢].

أما عباس حسن فقد ذكر آراء النحاة في الاستثناء التام المنفي، داعيًا إلى البعد عن تفريع هذه الحالات، فقال في معرض شرحه لأبيات ابن مالك[٣]: (يريد: ما استثنته (إلا)(أي كانت أداة استثنائه) وكان تامًا ، فإنه ينصب. ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشطر الثاني من البيت، حيث نص على أنه بعد النفي وشبه النفي يكون المختار هو الإتباع مع المستثنى المتصل، والنصب وحده مع المنقطع. إلا عند تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال أيضًا . ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجبًا . وهذه تفريعات لا داعي لها ؛ والحكم المستصفى يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب في جميع صوره، وأن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب، والإبدال . ولا أهمية لكثرة أحد الأمرين على الآخر كثرة نسبية (أي: بالنسبة لذلك الآخر، بحيث لا تنزل القلة إلى حد القلة الذاتية) أو لاستعمال قبيلة دون أخرى، ما دام الضبط صحيحًا وكثيرًا في نفسه، دون أن تكون قلته ذاتية)[٤].

١- شرح التسهيل ٢/ ٢٧٩ .

٢- شرح الكافية ٢/ ٩١ ، ٩٢ .

٣- المراد قول ابن مالك في ألفيته ص(٢٩) :

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب   وبعد نفي أو كنفي انتخب:
إتباع ما اتصل،وانصب ما انقطع   وعن تميم فيه إبدال وقع

٤- النحو الوافي (الهامش) ٢/ ٣٢٤ .

ويتضح مما سبق أن عباس حسن ذهب إلى عدم التفريق في الاستثناء التام المنفي المتصل بين إعراب ما بعد (إلا) منصوبًا على الاستثناء، وإعرابه بدلاً؛ بعدًا عن التفريع، إذ رأى أن الوجهين جائزان دون ترجيح أحدهما على الآخر، مخالفًا بذلك ما ذكره ابن مالك من أن المختار هو الإتباع.

كما يفهم من كلام عباس حسن أن الترجيح بين الوجهين عند النحاة مبني على كثرة السماع وقلته.

والحق أننا إذا تتبعنا كلام النحاة فإننا نجد أنهم يعولون في الترجيح بين الوجهين على المعنى، فكل من الوجهين جائز ولكن أحد الوجهين أبلغ في الدلالة على المعنى المراد من الآخر؛ ولذا كان راجحًا .

ويظهر التفريق بين الحالتين عند النحاة في أكثر من وجه، منها ما ذكره النحاة من أن التركيز في الكلام في حالة الإتباع إنما يكون على المستثنى، في حين أنه في حالة النصب يكون على المستثنى منه، ويمكننا أن نفهم ذلك من قول المبرد: (إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد، فإنما رفعت، وإنما نحيت أحدًا عن الفعل، وأحللت (زيدًا) بعد الاستثناء محله، فصار التقدير: ما جاءني إلا زيد. فكل موضع صلح فيه البدل فهو الوجه)[1] . وقد ألمح ابن السراج إلى هذا المعنى بقوله: (إذا قلت : ما قام أحد إلا زيد، فإنما رفعت؛ لأنك قدرت إبدال زيد من (أحد). فكأنك قلت: ما قام إلا زيد ، وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض ، تقول: ما ضربت أحدًا إلا زيدًا ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، وهذا يبين في باب البدل،

---

[1]- المقتضب ٤/ ٣٩٦ .

فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك: (ما قام أحد) كلامًا تامًا لا ينوى فيه الإبدال من (أحد) نصبت فقلت : ما قام أحد إلا زيدًا)[١].

وإذا تأملنا في كلام ابن يعيش فإننا نجد أن التفريق بين الحالتين من حيث المعنى يبدو جليًا واضحًا، حيث قال: (والفرق بين البدل والنصب في قولك: ما قام أحد إلا زيد، أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي، وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به، و إذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد، وكان ذكر الأول كالتوطئة، كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام ، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائمًا)[٢].

وبناء على ذلك فإن القصد في الكلام في حالة الإتباع منصب على المستثنى، إذ لا يعنينا شأن المستثنى منه بقدر ما يعنينا شأن المستثنى، فكأنك تقول: ما قام إلا زيد. وأما في حال النصب على الاستثناء، فإن المقصود هو الإخبار بحال المستثنى منه، فتخبر أنه لم يقم أحد، وأما ذكر زيد فقد جاء على سبيل الفضلة و تمام المعنى المراد[٣].

وقد تعرض النحاة إلى وجه آخر من التفريق بين الحالتين له أثر ظاهر في إيصال المعنى المراد هو أن الموافقة في اللفظ تشعر بالموافقة في

١- الأصول لابن السراج ٢٨٢/١ .

٢- شرح المفصل ٢/ ٨٧ ، وانظر: الفوائد الضيائية للجامي ٤١٩/١، ٤٢٠ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٠.

٣- اعترض بعض المحدثين على ما ذهب إليه النحاة من أن الاستثناء التام المنفي، نحو (ما زارني زملائي إلا زيدٌ) بمعنى الاستثناء المفرغ في نحو (ما زارني إلا زيد)محتجاً على ذلك بأن المنفي في الاستثناء المفرغ عام ، وأما في الاستثناء التام المنفي فإنه يحتمل أن يكون قد زارك غير زملائك فالنفي غير عام ، وبهذا يكون للمبدل منه فائدة وليس كما زعم النحاة من أنه على نية السقوط ، فلا يصح بناء عليه أن يكون هناك فرق بين الإتباع على البدلية ، والنصب على الاستثناء، من هذه الطريق. (انظر: معاني النحو للسامرائي٢/ ٢٢٠، ٢٢١) . قلت: إن ما ذكره النحاة لا يعني أن المبدل منه ليس له أي دلالة بل المراد أن المقصود في الكلام هو البدل وليس المبدل منه وأما دلالة المبدل منه فباقية ، بدليل أن المبرد على الرغم من كلامه السابق الذي نقلناه عنه نراه يقول: (والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط؛ فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام) (المقتضب ٤٠٠/٤) .كما أن ابن يعيش نص فيما نقلناه عنه على أن ذكر المبدل منه كالتوطئة . والتوطئة لا تكون بلا معنى .

المعنى، وقد نص ابن برهان على هذا الوجه وسابقه، فقال: (و إنما اختاروا هذا الوجه لصحة المعنى، وحصول المشاكلة ، وهي مطلوبة في لغتهم؛ ولأن البدل يكون بلفظ الفاعل، وذلك آكد من كونه بلفظ الفضلة)[1].

وقد وضح الأنباري هذا الوجه وسابقه بقوله: (فإن قيل : فلم كان البدل أولى ؟ قيل لوجهين: أحدهما: لموافقة اللفظ، فإنه إذا كان المعنى واحدًا فكون اللفظ موافقًا أولى؛ لأن اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى، فإذا اتفقا كان موافقة اللفظ أولى.

والوجه الثاني: أن البدل يجري في تعلق العامل به ، كمجراه لو ولي العامل، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول ؛ فلما كان البدل أقوى في حكم العامل، كان الرفع أولى من النصب)[2].

ولعل الدكتور فاضل السامرائي أصاب المحز في التفريق بين الصور المختلفة في هذه المسألة، وزاد الأمر وضوحًا وحضورًا، إذ قال: (وهذا ملاك الأمر وهو أن العرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمستثنى منه، أتبعوا، وإن أرادوا التبعيد نصبوا . فإن امتنع جعله بعضًا منه قطعوا، نحو (ما زاد هذا المال إلا ما نقص) وعلى هذا تقول (ما جاءني الطلاب إلا خالد) إذا جعلت خالدًا بعض الطلاب، فإن قلت (خالدًا) أبعدته منهم وإن كان طالبًا حقًا، وذلك لأن تقصيره و عدم انتظامه و قلة معرفته جعلك تسلكه في عداد غير الطلبة و هذا المعنى تجوزي فني)[3].

على أن النصب يأتي في الاستثناء التام المنفي في بعض الصور التي لا يصح فيها الإتباع، وبناء عليه فإنه لا يصح ما ذكره عباس حسن من إطلاق

---

[1]- شرح اللمع لابن برهان ١٤٤/١ .

[2]- أسرار العربية ١٨٩ .

[3]- معاني النحو ٢/ ٢٢٣ .

الحكم دون تفريق، ومن تلك الصور ما ذكره النحاة في رد الكلام الذي يتضمن الاستثناء، وقد وضحه ابن مالك بقوله: (وقولي (غير مردود به كلام تضمن الاستثناء) أشرت به إلى نحو أن يقول قائل: قاموا إلا زيدًا، وأنت تعلم أن الأمر بخلاف ذلك ، فتدخل النفي ، وتأتي بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه، فتنصب زيدًا ، ولا ترفعه؛ لأنك لم تقصد معنى: ما قام إلا زيدٌ ، وكذلك إذا قال: لي عندك مائة إلا درهمين، فأردت جحد ما ادعاه فإنك تقول: ما لك عندي مائة إلا درهمين، فيكون هذا بمنزلة قولك : ما لك عندي الذي ادعيته. ولو رفعت الدرهمين –لكنت[1]– مقرًا بهما جاحدًا الثمانية والتسعين؛ لأن المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال، فكأنك قلت إذا رفعت: ما لك عندي إلا درهمان)[2].

ولعل من المفيد أن أشير إلى فرق ذكره الدكتور فاضل السامرائي بين النصب على الاستثناء والإتباع، حيث قال : (إن الإتباع يدل حتما على أن المستثنى بعض من المستثنى منه، بخلاف النصب فإنه من المحتمل أن يكون بعضًا منهم، وأن لا يكون، فإنك إذا قلت (ما حضر الطلاب إلا سعيدٌ) بالرفع كان سعيد من الطلاب حتمًا ، وإذا قلت : (ما حضر الطلاب إلا سعيدًا) احتمل أن يكون (سعيد) من الطلاب، وأن لا يكون منهم، وذلك بأن يكون موظفًا ، أو بوابًا فيكون منقطعًا . وبهذا نعلم أن الإتباع يدل قطعًا على أنه متصلٌ ، أما النصب فإنه تعبير احتمالي أي يحتمل الاتصال والانقطاع)[3].

---

[1]- يظهر أن هذه الكلمة سقطت من شرح التسهيل ، فالمعنى يقتضيها، وقد نقل أبو حيان هذا النص فأضافها، انظر: التذييل والتكميل٢٠٦/٨ .

[2]- شرح التسهيل ٢/ ٢٨١، ٢٨٢ .

[3]- معاني النحو ٢٢٢/٢ .

ويبدو أن السامرائي اعتمد في هــذا الفــرق علــى لغــة أهــل الحجــاز وهــي اللغة التي اعتمدها أكثــر النحــاة، وإلا فــإن بنــي تمــيم يجيــزون فــي المنقطــع الإتباع، فلا يلزم بناء على لغتهم ما ذكره السامرائي من فرق[1] .

و يتضح مما سبق أن ما ذهب إليــه عبــاس حســن مــن عــدم التفريــق بــين حالة النصب على الاستثناء، وحالة الإتبــاع، رأي غيــر دقيــق ؛ لمــا ظهــر بــين الحالتين من فروق دلالية يحسن مراعاتها أثنــاء الكــلام؛ لأنــه علــى الــرغم مــن كون الحالتين تجتمعان تحت معنى واحد هــو الاســتثناء إلا أن لكــل حالــة منهمــا استخدامًا دقيقًا يختلف عن الآخر.

---

[1]- انظر: الكتاب ٢/ ٣١٩ ، والأصول لابن السراج ١/ ٢٩٠ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٦ .

٢- الفرق بين المصدر و اسم المصدر .

اختلف النحاة في مدلول اسم المصدر وضابطه، وفي التفريق بينه وبين المصدر، وتبعهم أهل المعاجم في هذا الاختلاف، فقال الكفوي: (المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق . واسم المصدر هو اسم لمعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى، إذ لا فرع له يجري عليه من لفظه. وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئين المتقاربين لفظًا ، أحدهما للفعل، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطَهور والطُهور والأَكل والأُكل، بالفتح والضم وقيل : المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه... واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه...)[١].

ويطلق اسم المصدر على أحد ثلاثة أمور[٢]:

الأول: ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كالمضرب والمقتل، ومن النحاة من يرى أن هذا النوع ، مصدر ميمي، وليس اسم مصدر .

الثاني: ما كان من أسماء الأحداث علمًا ،نحو فجار،و سبحان .

الثالث: ما كان اسمًا لغير الحدث، فاستعمل له، كالثواب، والكلام، والعطاء،وهذا النوع هو أشهر الأنواع الثلاثة .

١- الكليات ٨١٥-٨١٦ .

٢- انظر:شرح التسهيل لابن مالك١٢١/٣، ١٢٢، وشرح الكافية ٤١٢/٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ٩/٢، وشرح شذور الذهب ٣٧٠، ٣٧١، وأوضح المسالك ٢٠٠/٣، ٢٠١، والمقاصد الشافية ٢٣٨/٤-٢٤٠ .

وقد أشار عباس حسن إلى أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه اسم المصدر، ويرى عباس حسن أن (هذا رأي قوي، ودفعه عسير)[١].

كما قدم مذكرة ذهب فيها إلى إلحاق اسم المصدر بالمصدر، وجاء فيها قوله: (لم لا يكون اسم المصدر -كما يسمونه- هو من المصدر السماعي، لمخالفة المصدر مخالفة تنحصر في نقص بعض الحروف عن فعله؟ لم لا يكون المصدر قسمين: أحدهما قياسي، والآخر سماعي، ويدخل في السماعي ما يسمونه (اسم مصدر) ويخصونه بالتسمية دون أن تكون له خصائص وأوصاف يتميز بها أو يستحق التسمية المستقلة بسببها ؟)[٢]. ورأى أن فائدة إلحاق اسم المصدر بالمصدر السماعي هي التخلص من كثرة التشعيب والتقسيم بغير حاجة ماسة ولا فائدة مرجوة[٣].

وقد أشار سيبويه إلى اسم المصدر بقوله: (هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد ، وذلك قولك: اجتوروا تجاورًا وتجاوروا اجتوارًا؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك : انكسر كسرًا و كُسر انكسارًا ؛ لأن معنى كُسر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتا)[٤] ؛ لأنه إذا قال أنبته فكأنه قال: قد نبت)[٥] .

وذهب المبرد إلى أن اسم المصدر يشارك المصدر في معناه فقال: (الضِّمار اسم للفعل[٦] في معنى الإضمار، وأسماء الأفعال تشرك المصادر

١- النحو الوافي ٣/ ٢١٠ .
٢- في أصول اللغة ٣٠/٣ .
٣- المرجع السابق ٣٠/٣ .
٤- سورة نوح ، الآية ١٧ .
٥- الكتاب ٨١/٤ .
٦- أي: اسم للحدث .

في معانيها، تقول : أعطيته عطاء، فيشرك العطاء الإعطاء في معناه)[1] ، كما ذهب إلى هذا الرأي ابن مالك، فجعل المعنى فيهما واحدًا ، حيث قال : (وهو ما دل على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فعله)[2] .كما جعل ابن عقيل مساواة اسم المصدر للمصدر علة لعمله فقال: (وأما غير العلم من أسماء المصادر فإنه يساوي المصدر في المعنى والشياع وقبول أل والإضافة والوقوع موقع الفعل، ولذلك عمل عمله)[3]، وأخذ بهذا الرأي الشاطبي[4]، والأشموني[5].

وأما أبو علي الفارسي فقد خالفهم الرأي، فاسم المصدر عنده ما دل على عين، قال في قول الشاعر:

لولا وثاق الله ضل ضلالنا ولسرنا أنا نتل ونوأد[6]

(وثاق في موضع توثقة، والوثاق اسم للعين كالدهن، وليس اسم الحدث، ألا ترى أن قوله سبحانه: (فشدوا الوثاق) [7] إنما هو اسم ما يوثق به الأسير من قيد أو حبل) [8].

كما أشار ابن الشجري إلى أن اسم المصدر يخالف المصدر في المعنى،فهو لا يدل عنده على الحدث بخلاف المصدر [9] .

1- الكامل للمبرد ٢٣٠/٣ .

2- شرح التسهيل ١١٩/٣ .

3- المساعد ٢٣٩/٢ .

4- المقاصد الشافية ٤/ ٢٤٢ .

5- شرح الأشموني ٢٨٧/٢ .

6- البيت لأمية بن أبي الصلت . انظر ديوانه: ٣٦١ ، وشرح الأبيات مشكلة الإعراب ٢٦٨ ، ولسان العرب (ضلل) ٣٩١/١١ .

7- سورة محمد ، الآية ٤ .

8- شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٦٨، ٢٦٩ .

9- أمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢ .

و ذهب ابن الحاجب إلى التفريق بينهما في أماليه، فقال: (المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق، في : انطلق. واسم المصدر هو اسم لمعنى، وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى) [1].

وتبع الرضي أبا علي الفارسي في كون اسم المصدر يدل على العين، فقال : (ويعمل اسم المصدر عمل المصدر ، وهو شيئان: أحدهما : ما دل على معنى المصدر مزيدًا في أوله ميم، كالمقتل والمستخرج، والثاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر)[2] .

كما أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة خالف ما ذهب إليه عباس حسن،ورأى التفريق بين المصدر واسم المصدر،فأصدر قرارًا في مدلول اسم المصدر، ونص القرار : (يعرف اسم المصدر بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول، يجيء من الثلاثي وغيره، فهو من الثلاثي: ما ساوت حروفه حروف فعله، دالاً على عين، أو هيئة ،أو حال، أو أثر، كالرزق- بكسر الراء لما يرزق به المرء- والضر -بضم الضاد- لما يصاب به المضرور. وهو من غير الثلاثي: ما لم يجر على فعله بخلوه من بعض الحروف الزوائد، دالاً كذلك على عين، أو هيئة، أو حال، أو أثر، كالعطاء لما يعطى ، والثواب: لما يثاب به، والكلام لما يتفوه به. وقد يصطبغ اسم المصدر بمعنى المصدر وهو الحدث، كما في قوله تعالى: (ثوابًا من عند الله)[3] بمعنى الإثابة؛ وحينئذ يعمل عمله بنصب مفعوله، وقد أثر ذلك عن العرب في منثور ومنظوم. وخلاصة ذلك أن المصدر هو ما دل على حدث، فإذا دل على عين أو هيئة سمي اسم مصدر)[4] .

---

[1]- أمالي ابن الحاجب ٨٥٠/٢، ٨٥١ .

[2]- شرح الكافية ٤١٢/٣ .

[3]- سورة آل عمران، الآية ١٩٥.

[4]-مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٠٥ .

والذي أراه أن الأصل في اسم المصدر أنه لا يدل على الحدث، ولكن السياق قد يخرجه من دلالته إلى دلالة أخرى ، فيدل على الحدث، وعندئذٍ يكون عاملاً، ومثله في ذلك مثل المصدر، حينما يخرجه السياق عن دلالته إلى دلالات أخرى، فيجيء بمعنى اسم الفاعل ، أواسم المفعول، وعندئذ يصح أن يكون خبرًا عن اسم العين أو صفة له [١]، نحو قوله تعالى: (أو يصبح ماؤها غورًا)[٢] وقوله:(وجاءوا على قميصه بدم كذب)[٣].

ومن أمثلة خروج اسم المصدر عن دلالته قول القطامي[٤]:

أكفرًا بعد رد الموت عني　　　وبعد عطائك المائة الرتاعا[٥]

قال الصيمري:(فجعل (عطائك) وهو اسم في موضع (إعطائك)ونصب به المائة)[٦]، وقال الرضي: (أي إعطائك، والعطاء في الأصل :اسم لما يعطى)[٧].

ويشهد لهذا ما ذكره ابن السراج من أن بعض العرب يستخدم اسم المصدر استخدام المصدر فيعمله، حيث قال: (وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعامًا ،

---

[١]- شرح الكافية ٤١٢/٣ .

[٢]- سورة الكهف، الآية ٤١ .

[٣]- سورة يوسف، الآية ١٨ .

[٤]- هو عمير بن شبيم بن عمرو التغلبي، كان من نصارى تغلب في العراق، وأسلم وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين. توفي نحو ١٣٠هـ (الشعر والشعراء ٧١٣/٢، طبقات فحول الشعراء٥٣٤/٢ خزانة الأدب ٣٧١/٢،٣٧٠) .

[٥]- انظر: ديوانه ص ٢٦٥ ،التبصرة والتذكرة ١٤٠، أمالي ابن الشجري٣٩٦/٢، شرح التسهيل لابن مالك١٢٣/٣، شرح الألفية لابن الناظم ٤١٩، أوضح المسالك ٢١١/٣، شرح شذور الذهب ٣٧١، المقاصد الشافية ٤/ ٢٤١، الخزانة ١٣٦/٨ .

[٦]- التبصرة والتذكرة ١٤٠ .

[٧]- شرح الكافية ٤١٢/٣ .

يريدون: من إطعامك، وعجبت من دُهنك لحيتك يريدون: من دَهنك . قال الشاعر:

أظُليم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم [1]

أراد: إن إصابتكم) [2]

فالأصل في اسم المصدر أنه لا يعمل ، و إنما عمل هنا عندما تغيرت دلالته . وقد أشار ابن الشجري إلى أن إعمال المصدر إنما هو لدلالته على الحدث؛ ولذا احتج على الكوفيين لإعمالهم اسم المصدر حملا على المصدر على الرغم من عدم دلالته على الحدث، فقال: (وقد جاء ما هو أشد من هذا، وهو إعمالهم ما ليس بواقع على الحدث عمل اسم الحدث، لاتفاقهما في اللفظ، وإن كانا متباينين في المعنى، وذلك استعمال العطاء موضع الإعطاء في قوله:

أكفرًا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقستم عليه أيها الكوفيون: عجبت من دُهنِك الشعرَ، بضم الدال، فأجزتم ذلك في سعة الكلام، فإذا كنتم قد حملتم الدُّهن على الدَّهن في العمل، لاتفاق اللفظ مع اختلاف المعنى، فما الذي أنكرتم من حمل أملح في التصغير على الملاحة، مع اتفاقهما لفظًا ومعنى؟)[3]، كما ربط الشاطبي عمل المصدر واسم المصدر بكونهما يدلان على معنى العلاج[4] .

---

[1]- وروي البيت :أظلوم إن مصابكم رجلاً . وهو للحارث بن خالد بن العاص المخزومي ، شاعر غزل من أهل مكة، كان يذهب مذهب عمر بن أبي ربيعة، فلا يتجاوز الغزل إلى المديح ولا الهجاء . توفي نحو سنة ٨٠هـ (الخزانة ٤٥٣/١، ٤٥٤) ونسبه الحريري في درة الغواص للعرجي (٦٤، ٦٥) انظر البيت في: الأصول ١٣٩/١،والتبصرة والتذكرة١٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٣، وأوضح المسالك ٢١٠/٣، والمساعد ٢/ ٢٣٩، والمقاصد الشافية ٢٣٩/٤، وحاشية الصبان ٢٨٩/٢ .

[2]- الأصول ١٣٩/١ .

[3]- أمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢ .

[4]- المقاصد الشافية ٢٤٢/٤ .

وقد وضح الدكتور فاضل السامرائي عدم صحة دلالة اسم المصدر على الحدث، فقال: (ومما يدل على أن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أننا نقول: السلام عليكم ولا نقول التسليم عليكم؛ لأن السلام اسم وهو الأمان. أما التسليم فهو الحدث، ومثله الكلام والتكليم. قال تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلم الله ثم أبلغه مأمنه)[1]، ولا يصح أن نقول: (حتى يسمع تكليم الله أو تكلم الله) فإن كلام الله القرآن أما التكليم فهو الحدث، ولو كانا بمعنى واحد لصح أن يستعمل أحدهما مكان الآخر)[2].

وبهذا يتضح أن ما ذهب إليه عباس حسن من أنه لا جدوى من هذا التقسيم كلام غير دقيق من جهتين:

الأولى : أن جمهور البصريين يرون أن اسم المصدر لا يعمل[3]، في حين أنه يبنى على إلحاق اسم المصدر بالمصدر أن يكون الأصل فيه العمل، وهذا مرتبط بدلالة اسم المصدر؛ لما ظهر لنا من ارتباط العمل في المصدر عند النحاة بدلالته على الحدث والعلاج، والأصل في اسم المصدر أنه لا يدل على الحدث والعلاج .

الثانية : أنه لا يطرد وقوع المصدر موقع اسم المصدر في كل مثال،وهذا مبني –أيضًا– على اختلاف دلالتهما .

٣- أقســام الاشتغــال

---

[1]- سورة التوبة، الآية ٦ .

[2]- معاني النحو ١٤٤/٣ .

[3]- انظر:توضيح المقاصد ١٠/٢ ، والمساعد ٢٣٩/٢ .

قسم النحاة أحكام الاسم المشغول عنه أربعة أقسام[1] :

الأول :ما يجب نصبه ؛ وذلك إذا وقع الاسم السابق بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات التحضيض،وأدوات العرض، وأدوات الاستفهام غير الهمزة، وأدوات الشرط .

الثاني :ما يجوز فيه النصب والرفع ويترجح فيه النصب ؛ وذلك إذا كان بعد الاسم المشغول عنه فعل دال على طلب ، أو وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها فعل كهمزة الاستفهام، وأدوات النفي ، وبعد إذا الشرطية و حيث ،أو وقع بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم تفصل(أما) بين الاسم والعاطف، وكذلك إذا توهم في الرفع أن الفعل صفة نحو (إنا كل شيء خلقناه بقدر)[2].

الثالث: ما يتساوى فيه النصب والرفع ؛ وذلك إذا عطفت جملة الاشتغال على جملة اسمية الصدر فعلية العجز،نحو (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمرَ قدرناه منازل) [3].

الرابع: ما يجوز فيه النصب والرفع، ويختار فيه الرفع؛ وذلك في غير ما سبق مما شغل فيه الفعل بضميره نحو (زيدٌ ضربته) .

وأما الحالة التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم على الفعل فلا تعد من باب الاشتغال على الصحيح من أقوال النحاة [4].

---

[1]- انظر:الكتاب ١/ (٨٠-٨٣)(٩١-١٠٢)، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/٢-١٤٥، وشرح الكافية ٤٥٢/١-٤٧٠، وأوضح المسالك ١٦١/٢-١٧٥، والمقاصد الشافية ٨٠/٣-١٠٥ .

[2]- سورة القمر ، الآية ٤٩ .

[3]- سورة يس ، الآية ٣٨ ، ٣٩ .

[4]-انظر: شرح الكافية ١/ ٤٥٢-٤٧١ ، وأوضح المسالك ١٧٠/٢، والنحو الوافي ١٣٠/٢.

وقد ذهب عباس حسن إلى أنه لا طائل من الترجيح فيما يجوز فيه الوجهان؛ ولهذا رأى اختصار أحكام الاسم المتقدم على عامله في الاشتغال إلى قسمين : ما يجب فيه النصب، وما يجوز فيه الوجهان دون ترجيح بينهما. يقول عباس حسن: (التفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التي قد تتغير ، ولا تثبت ، ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعيبة والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين. لوجب الاقتصار على القوي دون الضعيف، وعلى الحسن دون القبيح. لهذا لا داعي لكثرة الأقسام، والأحكام، وتعدد الآراء في كل حكم، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه) [١]. وقد أكد عباس حسن هذا المعنى مشيرًا إلى أنه يمكن اختصار أحكام الاسم المتقدم على عامله في الاشتغال وغيره، إلى ثلاثة أقسام، ما يجب فيه الرفع، وما يجب فيه النصب، وما يجوز فيه الوجهان دون ترجيح ، فقال: (وقد أشرنا إلى أنه يمكن إدماج بعضها في بعض، وجعلها ثلاثة، اختصارًا وتيسيرًا)[٢].

والذي أراه أن ما ذهب إليه عباس حسن من دمج القسمين اللذين يترجح في أحدهما الرفع، وفي الآخر النصب، في القسم الذي لا ترجيح فيه، رأي غير دقيق؛ لأن النحاة بنوا هذا الترجيح على جوانب مهمة لا يمكن إغفالها،وليس منشؤها الأرجحية التي تتغير كما ذكر، ولعلنا نقف مع عدد من الجوانب التي قام عليها الترجيح في هذه المسألة:

١- إن من القواعد العامة في اللغة أن ما لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف أولى مما يحتاج إليه، وهذا ينطبق على القسم الذي يترجح فيه الرفع في نحو (زيدٌ ضربته) إذا لم يعرف غرض المتكلم، قال الرضي: (وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير؛ لاحتياج النصب إلى حذف الفعل

---

[١]- النحو الوافي ١٣٠/٢ .

[٢]- المرجع السابق ١٣٧/٢ .

وإضماره، والأصل عدمهما، بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف و أضمر)[1].

٢- عدم المساواة بين ما شاع استخدامه عند العرب، وما قل استخدامه عندهم، وخرج عن القياس، ومن ذلك ترجيح النصب في نحو (زيدًا اضربه) حيث ذكر النحاة أن علة ترجيح النصب هنا هي أننا إذا رفعنا (زيدًا) على الابتداء فإن خبره سيكون جملة طلبية، وهذا قليل عند العرب، قال الخضري: (لأن الإخبار بالطلب عن المبتدأ قليل، وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب إلا بتأويل، كما مر في بابه، بل قيل بمنعه)[2] .

٣- كما كان للمعنى دور حاضر للترجيح عند النحاة في بعض هذه المسائل . ومن ذلك أن النحاة في نحو (أزيدًا ضربته) رجحوا النصب؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عن الفعل، قال الأعلم الشنتمري: (وإنما صار الاختيار النصب من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم ؛ لأن الشك فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: أزيدًا ضربته ، فإنما تشك في الضرب الواقع به، ولست تشك في ذات زيد)[3]، وقال الموصلي: (وإنما كان النصب أجود ؛ لأن حرف الاستفهام أولى بالفعل من الاسم؛ لأنه لا يستفهم إلا عما يتجدد ويحدث، وذلك هو الفعل)[4].

ومعنى هذا-فيما أرى- أنك إذا قلت : (أزيدًا ضربته) أو (أزيدٌ ضربته) فإن الاستفهام في الحالتين هو عن الفعل لا عن الاسم، بناء على أنه الأصل في الاستفهام؛ ولهذا رجح النحاة هنا حالة النصب، ولا يصح أن يرجح النحاة النصب على الرفع في هذه الصورة مع اختلاف المعنيين؛ لأن المعنى يوجب

---

[1]- شرح الكافية ٤٥٣/١ .
[2]- حاشية الخضري ٣٥٣/١ .
[3]- النكت ٢٢٩/١ .
[4]- شرح ألفية ابن معطي ٨٥١/٢ .

الضبط الذي يقتضيه فلا مجال للترجيح، وأحسب أن قول الأعلم والموصلي السابق صريح في أن الاستفهام بهذه الطريقة لا يكون إلا عن الفعل .

أما إن أردنا الاستفهام عن الاسم فإننا نعطف عليه اسمًا آخر فنقول: (أزيدًا ضربته أم عمرًا) أو (أزيدٌ ضربته أم عمرو) والأرجح في هذه الحالة هو النصب –كذلك– لما ذكرناه من أن الغالب في حرف الاستفهام هو أن يدخل على الفعل، فتكون علة الترجيح هنا لفظية .

وقد أشار سيبويه إلى ترجح نصب الاسم بعد همزة الاستفهام إذا كان المستفهم عنه الاسم، فقال بعد أن أنشد قول جرير:

أثعلبةَ الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا [١]

(النصب هو الذي يختار هنا ، وهو حد الكلام)[٢]

أما المازني فقد أشار إلى أن الرفع هو القياس إذا كان الاستفهام عن الاسم،ولكن النحاة اختاروا النصب؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عن الفعل[٣].

---

[١]- ديوان جرير ٥٨ ، وانظر : الكتاب ١٠٢/١، والنكت ٢٣٢/١، وأوضح المسالك ١٦٦/٢، وشرح التصريح ٣٠٠/١، وخزانة الأدب ٦٩/١١ .

[٢]- الكتاب ١٠٢/١ .

[٣]- شرح التصريح ٣٠٠/١ .

وقد رد الشيخ خالد الأزهري ما ذهب إليه ابن الطراوة من وجوب الرفع إذا كان الاستفهام عن الاسم، محتجًا عليه بما ورد عن العرب من قولهم (أزيدًا ضربته أم عمرا)[1].

ومما يتصل بالمعنى من المسائل التي تدل على أهمية الترجيح عند جواز الوجهين، ما ذكره النحاة في ترجيح النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة، وقد مثل الرضي لذلك بقوله: (إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من مماليكك، اشتريته بعشرين دينارًا، وأنك لم تملك أحدًا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين، بنصب (كل) ، فهو نص في المعنى المقصود؛ لأن التقدير: اشتريت كلَّ واحد من مماليكي بعشرين، وأما إن رفعت (كل)، فيحتمل أن يكون (اشتريتُه) خبرًا له، وقولك (بعشرين) متعلقًا به، أي : كل واحد منهم مشترى بعشرين، وهو المعنى المقصود، ويحتمل أن يكون (اشتريته) صفة لكل واحد، وقولك (بعشرين) هو الخبر، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين...فالنصب، إذن ، أولى لكونه نصًا في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره)[2]، أي أنه عند الرفع يحتمل أن يكون الخبر هو (اشتريته)، فيكون المعنى أنه لم يملك أيًا من مماليكه إلا بالشراء، وأن قيمة كل منهم عشرون، كما يحتمل أن يكون الخبر هو (بعشرين) وعليه يكون المعنى أن من مماليكه من اشتراه، ومنهم من ملكه بغير شراء، والعشرون هي قيمة كل واحد من مماليكه الذين اشتراهم فحسب.

٤- ومن تلك الجوانب ما يتعلق بأمور الصناعة النحوية، وذلك أن المشاكلة في عطف الجمل كثيرة في اللغة العربية، في حين أن تخالف المتعاطفين قليل جدًا؛ وقد بنى النحاة على ذلك رجحان النصب على الرفع في نحو(لقيت سعيدًا وعمرًا كلمته)، وقد وضح ذلك ابن مالك موجهًا رجحان

---

[1]- شرح التصريح ١/٣٠٠ .

[2]- شرح الكافية ١/ ٤٦٢ .

النصب على الرفع، فقال: (فنصب عمرو وسعيد راجح على رفعهما ؛ لأنك في نصبهما عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وأنت في رفعهما عاطف جملة ابتدائية على جملة فعلية، والمشاكلة في عطف الجمل راجحة)[١] .

كما نص الخضري على أن المشاكلة مع ما فيها من تقدير أصح من تخالف المتعاطفين ؛ لأن المشاكلة هي القياس في كلام العرب، وذلك قوله: (إن قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الأصل عدم التقدير، أجيب بأن التقدير في العربية كثير جدًا ، وتخالف المتعاطفين قليل جدًا ، بل نقل في المغني قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح، ومحل قلة التخالف إذا عدم مقتضيه)[٢] .

ولا أحسب أنه يصح وصف هذه الوجوه من الترجيح بما وصفها به عباس حسن من أنها أرجحية قد تتغير .

١- شرح التسهيل ١٤٢/٢ .

٢- حاشية الخضري ٣٥٣/١، ٣٥٤ .

ب ــ الاختصار في الأعاريب :

١- ضمير الفصل

اختلف النحاة في ضمير الفصل، فذهب الكوفيون إلى أن له موضعًا من الإعراب، وذهب البصريون إلى أنه ليس له موضع من الإعراب، قال الأنباري موضحًا خلاف النحاة في هذه المسألة: (ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادًا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده. وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك(زيد هو العاقل) ولا موضع له من الإعراب)[١].

أما عباس حسن فيرى أن ضمير الفصل حرف، ما بعده يعرب حسب ما قبله، ولا يصح إعرابه مبتدأ ولا خبرًا، ثم استثنى من ذلك نحو: (كان السباقُ هو عليٌّ) حيث يرى أنه لا مفر من اعتبار (هو) ضميرًا مبتدأ[٢].

وتستوقفنا هنا مسألتان:

المسألة الأولى: إعراب ضمير الفصل .

يرى البصريون أنه ليس لضمير الفصل محل من الإعراب، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال: (واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله

---

[١]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٦/٢ .

[٢]- انظر: النحو الوافي ٢٤٧/١، ٢٤٨ .

التي كان عليها قبل أن يُذكر)[1]، وقال موضحًا ذلــك: (واعلــم أنهــا تكــون فــي إن و أخواتها فصلاً وفي الابتداء، ولكن مــا بعــدها مرفــوع؛ لأنــه مرفــوع قبــل أن تذكر الفصل)[2]، وأما الكوفيــون فيــرون أن لــه محــلاً مــن الإعــراب، وقــد أشار الرضي إلى رأي الكوفيين في هــذه المســألة، فقــال: (والكوفيــون يجعلــون له محلاً من الإعراب، ويقولون هو تأكيد لمــا قبلــه، فــإن ضــمير المرفــوع قــد يؤكد به المنصوب والمجرور، كما مر في باب التأكيد)[3] .

وبناء على هذا يكون ضمير الفصل عند الكوفيين اسـمًا، فــي حــين أنــه عنــد أكثر البصريين حرف، وعند بعضهم اســم يشــبه الحــرف، ولــه حكــم الحــرف، وقد وضح ذلك الدماميني بقوله: (وكل من قــال : لــه موضــع فهــو عنــده اســم، وأما القائلون بأنه لا موضع له : فمن قائل هــو حــرف ، ومــن قائــل هــو اسم يشبه الحرف ؛ لأنه جيء به لمعنى يشبه معنى الحرف فأعطي حكمه)[4].

ويشكل هنا ما ذهب إليه بعض البصريين من أنــه اســم لــيس لــه محــل مــن الإعراب، وقــد أجــاب عــن ذلــك ابــن هشــام موضــحًا رأي الخليل،والكســائي والفراء، فقال: (زعم البصريون أنه لا محل له ، ثــم قــال أكثــرهم: إنــه حــرف، فلا إشكال،وقال الخليل: اسم، ونظيره علــى هــذا القــول أســماء الأفعــال فــيمن يراها غير معمولة لشيء ، وأل الموصــولة ، وقــال الكوفيــون: لــه محــل ، ثــم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء بحسب ما قبله)[5] .

وقد صحح ابن عصفور كونه حرفًــا، فقــال : (وزعــم الخليــل –رحمــه الله– أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية، ولا موضع لها مــن الإعــراب. والصــحيح أنهــا

---

[1]- الكتاب ٣٩٠/٢ .

[2]- الكتاب ٣٩٢/٢ .

[3]- شرح الكافية ١٦٢/٢ .

[4]- تعليق الفرائد ٢/ ١٣٤ .

[5]- انظر: مغني اللبيب ٦٤٥ .

حروف؛ لأن أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم)[1]، وإلى ذلك ذهب الرضي، وقال معللاً ما ذهب إليه: (لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل : دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره ، صار حرفًا، وانخلع عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة معينة ، أي صيغة الضمير المرفوع، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب؛ لأن الحروف عديمة التصرف ، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان في حالة الاسمية، أعني كونه مفردًا ومثنى ومجموعًا ومذكرًا ومؤنثًا، ومتكلمًا ومخاطبًا وغائبًا ؛ لعدم عراقته في الحرفية)[2]. وأما ناظر الجيش فقد صحح ما ذهب إليه الخليل، فقال: (والصحيح ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء ولا موضع لها من الإعراب)[3]، وقد أكد هذا المعنى الدماميني بقوله: (ولا موضع له من الإعراب –على الأصح– لأن الغرض به الإعلام من أول الأمر بكون ما يليه خبرًا لا صفة،فاشتد شبهه بالحرف؛ إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره)[4].

وليس فيما نسب إلى الخليل من اسمية ضمير الفصل بعد عما ذهب إليه غيره ممن قال بحرفيته؛ لأنها جميعًا لا أثر لها في الإعراب، بل إن الجامي ذكر أن الخليل يرى حرفية ضمير الفصل حيث قال: ((ولا موضع له) أي: للفصل من الإعراب (عند الخليل)لأنه حرف عنده على صيغة الضمير، وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للإعراب، ولا عامل، ولكن الخليل استبعد إلغاء الاسم، فذهب إلى حرفيته)[5] ونستطيع أن ندرك هذا التقارب من قول

---

[1]- شرح الجمل ٢/٦٤ ، وانظر: شرح الكافية ٢/٤٦٢، والتذييل والتكميل ٢/٢٨٦ .

[2]- شرح الكافية ٢/٤٦١ .

[3]- تمهيد القواعد ١/ ٥٧١ .

[4]- تعليق الفرائد ٢/١٣٤ .

[5]- الفوائد الضيائية ٢/ ٨٩ .

ابن مالك: (وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية غير مستبعد)[1] .

أما عباس حسن فيقول مشيرًا إلى أنسب آراء النحاة في إعراب ضمير الفصل: (إنه في الحقيقة ليس ضميرًا، وإنما هو حرف خالص الحرفية...وإن الاسم الذي بعده يعرب حسب حاجة ما قبله، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ...والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرًا، ولا غيرها من أحوال الأسماء...إن اتباع ذلك الرأي الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره، لكنه يريحنا من تقسيم مرهق، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية، متمسكين بأنه ضمير، وأنه اسم إلا في حالات قليلة ... إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ، فلا بد له -كباقي الأسماء- من محل إعراب، إلا إذا تعذر الأمر ، فيكون اسمًا لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو حرف)[2].

ويمكننا أن نلمس بوضوح من النصوص السابقة أن ما ذهب إليه عباس حسن من حرفية (ضمير الفصل) هو رأي جمهور البصريين، ولئن ذكر الرضي أن (الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى، لا محل له، بمنزلة (ما) إذا ألغيت في نحو (إنما)، ولهذا قال الخليل: والله إنه لعظيم ...)[3]، فإن ذلك مدفوع بما ذكره ابن هشام في النص الذي نقلناه عنه آنفًا من أن غالبية البصريين على أن ضمير الفصل حرف، بل إن ابن عصفور ذكر أن أكثر النحاة على ذلك، حيث قال: (واختلف النحويون في هذه الضمائر، فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية)[4]، كما نص على

[1]- شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠ .
[2]- النحو الوافي ١/ ٢٤٨ .
[3]- شرح الكافية ٢/ ٤٦٢ .
[4]- شرح الجمل ٢/ ٦٣، ٦٤ .

ناظر الجيش[1] والسيوطي[2]. فالأرجح ما ذكره ابن هشام ومن معه من النحويين؛ لأن ما ذكره الرضي مستند إلى ما نسب إلى الخليل من اسمية ضمير الفصل، وليس للخليل نص صريح في ذلك[3]، فكيف وقد ذكر بعض النحاة أن الخليل يقول بحرفية ضمير الفصل[4]، بل إن غالبية الشراح الذين ورد عنهم هذا التقسيم، يرون أن ضمير الفصل حرف[5].

وأما ما أخذه عباس حسن على النحاة من التقسيم المرهق، والتفصيل العنيف في هذه المسألة، زاعمًا أنهم يرون أن ضمير الفصل له حالتان، فالغالب فيه أن يكون اسمًا له محل من الإعراب، وفي حالات أقل يكون حرفًا أو اسمًا لا محل له..؟ أي أنه اسم له محل من الإعراب في غالب حالاته، وقد يكون اسمًا لا محل له من الإعراب أو حرفًا في حالات قليلة أخرى، فالحق أنني لم أقف – فيما اطلعت عليه من مصادر – على رأي لنحوي يرى أن ضمير الفصل كما حكى عباس حسن قد يكون اسمًا وقد يكون حرفًا، فالبصريون فريقان ، أغلبهم يذهب إلى أنه حرف، و بعضهم يذهب إلى أنه اسم لا محل له من الإعراب، وأما الكوفيون فيرون أنه اسم له محل من الإعراب، كما هو ظاهر من النصوص السابقة، فمن أين أتى هذا الرأي الجامع بين المذهبين..؟

المسألة الثانية:

---

[1]- انظر: تمهيد القواعد ٥٧٠/١ .

[2]- انظر: الهمع ٢٣٦/١ .

[3]- انظر: الكتاب٣٩٧/٢ .

[4]- انظر: ص ٢٧٧ من هذا البحث .

[5]-انظر: شرح المفصل١١٣/٣، شرح الجمل ٦٣/٢، ٦٤، شرح الكافية ٢/ ٤٦١،مغني اللبيب٦٤٥.

هل يعد النحاة الضمير في نحو (كان زيدٌ هو القائمُ) ضمير فصل..؟

لعل من المهم قبل الإجابة عن هذا التساؤل أن نبين الشروط التي اشترطها النحاة في ضمير الفصل، وهي ثلاثة أوجزها ابن يعيش في قوله: (اعلم أن الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاث شرائط، أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى. الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها. الثالث: أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات)[1]، ولكن هل معنى ذلك أن كل ضمير توفرت فيه هذه الشروط هو ضمير فصل، أم أن المراد أن ضمير الفصل لا بد فيه من هذه الشروط ؟ إن الذي ظهر لي من كلام النحاة هو الثاني، فتوفر هذه الشروط لا يقتضي بالضرورة أن يكون الضمير ضمير فصل؛ لأنه لا يكون كذلك إلا إذا لم يؤثر في إعراب ما بعده، فإن أثر فيما بعده فهو من ضمائر الأسماء .

أما عباس حسن فقد ذكر –كما سبق بيانه– أن النحاة يرون أن ضمائر الفصل أسماء إلا في حالات قليلة، ثم ذهب هو إلى أن الأنسب أنها ليست أسماء ، وإنما هي حروف خالصة الحرفية، لا تعمل شيئًا، ويرى تسميتها (حروف الفصل) كما يرى أنه لا يحسن تسميتها (ضمائر فصل) إلا مجازًا . غير أن عباس حسن اضطر إلى أن يستثنى من هذه المسألة حالة معينة عدَّ فيها (صيغة الفصل) اسمًا له محل من الإعراب، فقال: (لكن هناك حالة يكون فيها اسمًا، ويجب إعرابه وتسميته فيها(ضمير الفصل) وهي نحو: (كان السباقُ هو عليٌّ) (برفع كلمة السباق، وكلمة : علي) حيث لا مفر من اعتبار(هو) ضميرًا مبتدأ ، مبنيًا على الفتح في محل رفع، وخبره كلمة:

---

[1]- شرح المفصل ١١٠/٣ ، وانظر : الكتاب: ٣٩٢/٢ وما بعدها، شرح التسهيل ١٦٧/١، ١٦٨ ، شرح الجمل ٦٣/٢، شرح الكافية ٤٥٧/٢، التذييل والتكميل ٢٨٧/٢ وما بعدها، مغني اللبيب ٦٤١ وما بعدها،تعليق الفرائد٢/ ١٢٩ وما بعدها.

(علي) المرفوعة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (كان) ، وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبرًا منصوبًا لكان . ومثل هذا يقال في كل جملة أخرى، لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية، إلا من طريق اعتبار الضمير بينهما اسمًا له محل إعرابي مبتدأ أو غيره)[١]، والذي تبين لي أن عباس حسن يرى أن هذه الصيغة تعد فصلا سواء أغيرت إعراب ما قبلها أم لم تغيره، غير أنها إذا غيرت إعراب ما بعدها فإنها تكون حينئذ قد تخلت عن مهمة الفصل فحسب دون تسميتها وإعرابها[٢] .

ولا أعلم ما الذي اضطر عباس حسن إلى استثناء نحو (كان السباقُ هو عليٌّ)، وجعلها من صور ضمير الفصل، في حين أن النحاة لا يسمون ما يغير الإعراب ضمير فصل ؟ وقد نص على ذلك كثير من النحاة، فقال سيبويه: (واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر)[٣]، وقال ابن يعيش: (والذي يفارق به المبتدأ الفصل ههنا، أن الضمير إذا كان مبتدأ فإنه يغير إعراب ما بعده فيرفعه ألبتة بأنه خبر المبتدأ، وإذا كان فصلاً لا يغير الإعراب عما كان عليه، بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودا)[٤]، ويمكننا أن نلمس بوضوح تام أن النحاة لا يعدون الضمير الذي يؤثر فيما بعده ضمير فصل في كلام المالقي حين تحدث عن الحالة التي يجوز فيها الفصل والابتداء، فقال: (تكون هذه الألفاظ إن شئت فصلاً، وإن شئت مبتدآت وما بعدها أخبارها، وتكون إذ ذاك أسماءً، وليست غرضنا إلا إذا كانت فصلاً)[٥] ، ثم قال بعد أن بين المواضع التي تكون فيها صيغة الفصل: (وما عدا هذه المواضع التي ذكرنا فإن هذه الألفاظ من

---

[١]- النحو الوافي ٢٤٨/١ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ٢٤٨/١ .

[٣]- الكتاب ٣٩٠/٢ .

[٤]- شرح المفصل ١١٢/٣ .

[٥]- رصف المباني ٢٠٨، ٢٠٩ .

ضمائر الأسماء)[1]، أي أنه لا علاقة لما غير إعراب ما بعده بصيغة الفصل بل هو ضمير كغيره من ضمائر الأسماء .

وهذه المسألة التي استثناها عباس حسن في نحو: (كان السباقُ هو عليٌّ) هي لغة تميم، وهي المسألة نفسها التي أشار إليها سيبويه بقوله: (وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) و أخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمرًا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناسًا كثيرًا يقرؤونها:(وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)[2])[3]، ولا تعد لغة تميم في هذا الضمير في هذه المسألة ضمير فصل عند جمهور النحاة[4]؛ لتغير الإعراب عما كان عليه قبل دخول الضمير .

ومما يدل على أن النحاة لا يعدون لغة تميم في هذا الضمير من ضمائر الفصل، أنهم لا يشترطون لارتفاع الاسم الواقع بعد الضمير الذي يعرب مبتدأ في لغة تميم، أن يكون ما قبله وما بعده معرفة، في حين يشترطون في ضمير الفصل أن يكون ما قبله معرفة، وما بعده معرفة أو ما قاربها من النكرات -كما سبق- وقد أشار ابن يعيش إلى عدم الاشتراط في لغة تميم، فقال: ((ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات) سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن، وذلك نحو قولك ما ظننت أحدًا هو خيرٌ منك، فـ(أحدًا)، مفعول أول ، وقولك:(هو) مبتدأ، و(خير) خبر، و(هو خير منك) في موضع المفعول الثاني، وكذلك لو قلت: ما ظننت زيدًا هو قائمٌ ، كل ذلك جائز، وكذلك تقول: زيدٌ هو القائمُ، وإن زيدًا هو العالمُ ، وظننت محمدًا هو

---

[1]- المرجع السابق ٢١٠ .
[2]- الزخرف، الآية ٧٦ .
[3]- الكتاب ٣٩٢/٢، ٣٩٣ .
[4]- انظر: مغني اللبيب ٦٤٥ .

الشاخصُ، وكنت أنــا الراكــبُ، وهــو اســتعمال نــاس كثيــر مــن العرب،حكــاه سيبويه)[1] .

كما أشار النحاة إلى أن الضمير فــي قــراءة بعــض العــرب: (ومــا ظلمنــاهم ولكن كانوا هم الظالمون) ليس ضمير فصل ، فقد حكــى أبــو حيــان فــي تفســيره عن الجرمي ما يفيــد ذلــك، حيــث قــال: (وقــرأ عبــدالله وأبــو زيــد النحويــان (الظالمون) بالرفع، على أنهم خبر هم وهــم مبتــدأ . وذكــر أبــو عمــر الجرمــي أن لغة تميم جعل ما هو فصل عنــد غيــرهم مبتــدأ، ويرفعــون مــا بعــده علــى الخبر)[2]، فــدل هــذا علــى أن الفصــل لا يكــون مبتــدأ، وأن تميمًــا لا تعــرف الفصل بدليل قوله (عنــد غيــرهم) والمــراد أن القبائــل تســتخدم هــذه الصــيغة للفصل فلا تؤثر فيما بعدها، غيــر أن بنــي تمــيم يحيــدون عــن هــذا الاســتخدام فيستخدمونها لغير الفصل ، بحيث تكون مبتدأ يرتفع الاســم بعــده علــى أنــه خبــر له ،فدل هذا على أن هذا الاستخدام لا يعد عند النحويين فصلاً .

كما يمكننا أن نفهم من كلام ناظر الجيش أن الصــيغة التــي يكــون فيهــا هــذا الضمير مبتدأ، ويرتفع الاسم بعــده علــى أنــه خبــر عنــه لا تعــد مــن ضــمائر الفصل، حيث قال: (إن هؤلاء العــرب المشــار إلــيهم الملتــزمين لابتدائيــة هــذا الضمير، والإخبار عنه بما بعــده لا يعرفــون ضــمير الفصــل، أي لا يســتعملونه في أساليب كلامهم، وإذا نطقــوا بكــلام غيــرهم وكــان مشــتملاً علــى الضــمير المذكور– رفعوا ما بعده إن لم يكن مرفوعًــا، وجعلــوه خبــرًا عنــه؛ حتــى إنهــم يعدلون في الصورتين اللتين تعينت الفصــلية فيهمــا عــن نصــب مــا بعــد ذلــك الضمير إلى رفعه. والحاصل: أنهم لا ينطقون بالفصل أصلاً)[3].

---

[1]- شرح المفصل ٣/ ١١٢ ، وانظر: الكتاب: ٢/٣٩٥- ٣٩٧ .

[2]- البحر المحيط ٢٧/٨ .

[3]- تمهيد القواعد ١/ ٥٧٥ .

والحاصل أن الحالة التي استثناها عباس حسن ليس لها صلة بضمير الفصل، بل هي كما قال المالقي من ضمائر الأسماء، إلا إذا أخذنا برأي الكسائي من الكوفيين، حيث ذكر ابن هشام أن الكسائي يرى أن محله بحسب ما بعده، إذ قال: (قال الكوفيون: له محل ، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء بحسب ما قبله)[1].

ويتضح من كل ما سبق أن ما ذكره عباس حسن من أن تقسيم النحاة في هذه المسألة(تقسيم مرهق، و تفصيلهم عنيف، يردده أصحاب الآراء الجدلية)[2]، كان في غير محله، لعدم تحرير المسألة بصورة صحيحة، فجمهور البصريين لا يختلف رأيهم عن رأي سيبويه حين قال: (ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر)[3]، سواء في ذلك من ذهب إلى أنها حروف ومن ذهب إلى أنها أسماء لا محل لها . على أن القول بحرفيتها أقرب إلى الصواب؛ لاطراده مع الأصول النحوية .

٢- إعراب الاسم التالي لـ (ولا سيما)

---

[1]- مغني اللبيب ٦٤٥ .

[2]- انظر: النحو الوافي ١/ ٢٤٨ .

[3]- الكتاب ٣٩٠/٢ .

ذهب جمهور النحاة إلى أن ما بعد (لا سيما) إذا كان معرفة جاز فيه وجهان ، الجر بإضافة (سيٍّ) إليه و (ما) زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، و (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة ، فإن كان ما بعد (لاسيما) نكرة جاز فيه مع ما ذكر النصب على أنه تمييز، أو مفعول به لفعل محذوف أو مستثنى[1].

وقد حكى سيبويه عن الخليل في الاسم الذي بعد (ولا سيما) أنه يجوز فيه وجهان إعرابيان ، هما الجر ، والرفع ، فقال : (وسألت الخليل –رحمه الله– عن قول العرب: ولا سيما زيدٍ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيدٍ، و(ما) لغو . وقال : ولا سيما زيدٌ كقولهم دع ما زيدٌ، وكقوله: (مثلا ما بعوضةٌ)[2] . فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل ، فمن ثم عملت فيه لا، كما تعمل (رب) في مثل . وذلك قولك: رب مثل زيد)[3].

وذهب عباس حسن إلى الأخذ بالرأي الذي يبيح نصب المعرفة من باب التيسير[4]، غير أنه رأى الاكتفاء بمعرفة جواز الحركات الثلاث فيما بعد (لا سيما) دون معرفة توجيه هذه الحركات، أو إعراب ذلك الاسم، فقال: (إذا كان الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فما الداعي إلى كد الذهن بمعرفة إعراباتها، وتفصيل كل إعراب؟ الحق أنه لا داعي لذلك؛ فالمهم – وهو حسبنا– أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها، وطريقة استعمالها، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث، من غير تعرض لتوجيه كل حركة، أو إعراب ذلك الاسم، و إعرابها)[5].

---

[1]- انظر : شرح الكافية ٢/ ١٣٥ ، و المغني (١٨٦ ، ١٨٧) ، و حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٧/٢، ١٦٨ .

[2]-سورة البقرة، الآية : ٢٦ .

[3]- الكتاب ٢٨٦/٢ .

[4]- النحو الوافي (الهامش) ١/ ٤٠٢ .

[5]- النحو الوافي (الهامش) ٥١٥/١ .

كما تبين أن لكلام عباس حسن هذا امتدادًا في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حيث جاء في هامش أحد القرارات ما يأتي : (وواضح أن (لاسيما) أداة لا تحتاج إلى إعراب، وهي أداة للتخصيص، وما بعدها لا يحتاج إلى إعراب؛ لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر، ولهذا ينبغي أن يعفى الناشئة من إعرابها وما يليها، مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا)[١].

ولا أعلم ما الذي دعا عباس حسن، ومجمع اللغة العربية إلى اتخاذ مثل هذا القرار، أليس من هجنة القول أن نقول إن ما بعد(لاسيما) ليس له إعراب؟ وأي باب سنفتحه على اللغة العربية بعد ذلك ؟ إن سد الذرائع مقدم على جلب المصالح .

و أمر آخر لا تقل خطورته عن سابقه، هو أن في إغفال الإعراب إهمالاً للمعنى؛ وذلك أن المعنى فرع الإعراب ،فهل المعنى في الحالات الثلاث واحد ، أم أن بينها فرقًا ؟

يقول الشيخ محمد أحمد عرفة – عليه سحائب الرحمة– في نحو هذه المسألة: (لو كان ما ينصب من الكلمات نوعًا واحدًا، لا يختلف فيه معنى الكلام، لكفى أن يقال هو منصوب فحسب، أما والمنصوبات كثيرة ومعانيها مختلفة، إذ الحال في معنى في حال كذا، والتمييز لرفع الإبهام، والمفعول لأجله للتعليل، والمفعول فيه لبيان زمان الفعل أو مكانه، أما وهو كذلك فلا بد من بيان أي نوع هو في المنصوبات)[٢].

ويجيب أحد الباحثين عن التساؤل السابق، في معرض رده على ما جاء في هامش قرار مجمع اللغة العربية، فيقول : (وما ذهب إليه الدكتور شوقي وما انبنى عليه من قرار المجمع، جانب جادة الصواب، وتنكب طرق العربية

[١]-مجموعة القرارات العلمية، في خمسين عامًا (الهامش) ٢٩٥ .

[٢]- النحو والنحاة ١٨٠ .

التي يدرسها الناشئة، فلم يمر بهم قبل ذلك اسم بلا إعـراب، وتـرك الأمـر هكـذا سيفضي إلى بلبلة واضطراب، فلو سلمنا بما جـاء فـي القـرار مـن أن (لاسـيما) أداة لا تحتاج إلى إعراب ، فعلـى أي شـيء كـان رفـع أو نصـب أو جـر مـا بعدها ؟ إن الحركات التي يحملها الاسم الـذي بعـد (لاسـيما) ، لا تكـون جزافـا، بل لكل حركة منها دلالة، والمجمع بإجازته هـذه الحركـات فإنـه سيفضـي حتمًـا إلى هذه الدلالات ؛ لذا فقراره لا يخلو من التناقض)[١].

و إذا ذهبنا نلتمس الفروق الدلالية بين هـذه الحـالات، فـإن أول مـا نلاحظـه أن النحاة يفرقون بين حالتي الرفع والجر فـي التقـدير، مقتفـين فـي ذلـك خُطـا سيبويه . ففي قول امرئ القيس :

ولا سيما يوم بدارة جلجل[٢]

يذهبون في حالة الجر إلى أن التقدير (ولا مثـل يـوم) و (مـا) زائـدة ، وفـي حالة الرفع يذهبون إلى أن التقدير (ولا مثل اليوم الـذي هـو يـوم) علـى اعتبـار (ما) موصولة، أو (ولا مثـل شـيء هـو يـوم) ، علـى اعتبـار (مـا) نكـرة موصوفة[٣] ، وقد ألمح الدماميني إلـى تميـز الصـورتين الأخيـرتين مـن حيـث المعنى بقوله: (وهذا مع المتقدم من قبيل اللف والنشر المرتب)[٤] .

ويوضح فاضل السامرائي الفرق في المعنى بـين حالـة الرفـع وحالـة الجـر، مقدمًا حالـة الرفـع، فيقـول: (سـواء قـدرت (مـا) اسـمًا موصـولاً أم نكـرة موصوفة، فإن فيها من الإيضاح بعد الإبهام ما لـيس فـي الإضـافة، فـإن قولـك (ولاسيما محمودٌ) معناه كما يقول النحـاة: (ولا مثـل الـذي هـو محمـود) فهـذا

---

[١]- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة : ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

[٢]- صدر البيت : ألا رب يوم لك منهن صالح ، ديوانه ص ١٦٦ ، وانظر : شرح الكافية ١٣٥/٢ ، و مغني اللبيب ١٨٦ ، وتعليق الفرائد ١٥٠/٦ ، والخزانة ٤٥١/٣ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٦٧ .

[٣]- انظر : مغني اللبيب ١٨٦ ، ١٨٧ ، وتعليق الفرائد ٦/ ١٥٠، وحاشية الصبان على الأشموني ١٦٧/٢

[٤]- شرح المزج ٧٢٠ .

إيضاح بعد الإبهام بخلاف ما لو قلت : ولا مثل محمود . فدل ذلك على أن الرفع أقوى في الترجيح والتنبيه على أولويته من الجر)[1].

وأما النصب فقد تعددت آراء النحاة في توجيهه، فذكر بعض النحاة أن النكرة ينتصب بعد (لاسيما) على أنه تمييز، وقد أشار الدماميني إلى ذلك فقال: (فأما نصبه إذا كان نكرة فعلى التمييز، كما يقع التمييز بعد (مثل) في نحو (ولو جئنا بمثله مددا)، (ما) كافة عن الإضافة)[2]. ولا يخفى أن التمييز يأتي لرفع الإبهام[3]، وليس هذا هو شأن المعنى في حالة الجر بالإضافة، كما أن رفع الإبهام أكثر وضوحًا في التمييز منه في حالة الرفع، لأن هذا المعنى هو الوظيفة التي يؤتى بالتمييز لأجلها .

كما حكى أبو حيان عن شيخه أبي الحسن بن الضائع وجهًا آخر في نصب (يومًا) في بيت امرئ القيس، فقال : (ويجوز أن ينتصب يومًا على الظرف ، كأنه أراد : ولا مثل ما كان لك في يوم بدارة جلجل ، وهذا تفسير المعنى، وتكون ما كافة)[4] . وظاهر في تفسيره الفرق في المعنى بين انتصابه على الظرفية، وانتصابه على التمييز ، بله غيرها من الحالات.

كما أن هناك صورة أخرى لاستخدام لاسيما يختلف معناها عن كلِّ الصور السابقة، قال الرضي: (فإذا قلت : أحب زيدًا ولا سيما راكبًا، أو على الفرس، فهو بمعنى : وخصوصًا راكبًا)[5]. وقال الدماميني: (فإذا قلت: أحب زيدًا ولا سيما راكبًا أو على الفرس ، فهو بمعنى: وخصوصًا راكبًا ، (فراكبًا) حال من مفعول المقدر، أي : وأخصه بزيادة المحبة خصوصًا

---

[1]- معاني النحو ١/ ٣٥٦ .
[2]- تعليق الفرائد ٦/ ١٥٠ .
[3]- شرح الكافية ٢/ ٥٣ .
[4]- التذييل والتكميل ٨/ ٣٦٧ .
[5]- شرح الكافية ٢/ ١٣٧ .

راكبًا)[1]. ولا أحسب أن هنـــاك تقاربًـــا بـــين هـــذا المعنـــى والمعـــاني الســـابقة، فالحال لبيان الهيئة .

وبناء على كل ما سبق ؛ فإنه لا يصح ما ذكـــره عبـــاس حســـن، مـــن الاكتفـــاء بمعرفة جواز الأوجه الثلاثة ، دون بيـــان توجيههـــا و إعرابهـــا ، لمـــا فـــي ذلـــك من إغفال للمعاني.

د- أثر الخلاف النحوي في اللغة:

[1]- تعليق الفرائد ٦/ ١٥٢ .

كثيرًا ما يصف عباس حسن خلاف النحاة في مسائل النحو بأنه خلاف شكليٌّ لا أثر له[١]، وما ذهب إليه غير مسلم به؛ لأن آراء النحاة دقيقة مطردة، ولا شك في أن دقة آرائهم واطرادها يدل على أن لآرائهم أغراضًا ومقاصد يراعونها، ولوازم لا يغفلون عنها، وأحسب أن الحكم على خلاف النحاة بأنه شكلي لا أثر له ينبغي ألا يكون إلا بعد دراسة دقيقة مستفيضة لكل مسألة، يستقصي فيها الباحث كل ما يرتبط بهذه المسألة، وكل ما يبنى عليها من الأحكام اللفظية والمعنوية .

ومن المسائل التي وصف عباس حسن خلاف النحاة فيها بأنه شكلي، اختلافهم في المجرور بحرف جر زائد نحو (ما جاءني من كتاب)، حيث ألحق بعض النحاة إعرابه بالإعراب التقديري، فقال في إعرابه: إنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة الناشئة من حرف الجر الزائد، في حين ألحقه آخرون بالإعراب المحلي، فقالوا في إعرابه: إنه مجرور لفظًا بمن الزائدة، في محل رفع فاعل، ويرى عباس حسن أن هذا الخلاف لفظي لا أهمية له[٢].

ومن ذلك –أيضًا– خلاف النحاة في الجملة، هل هي نكرة أم في حكم النكرة ؟ حيث يرى عباس حسن أنه لا يترتب على هذا الخلاف شيء[٣]، وكذلك خلافهم في العلم إذا أضيف إلى معرفة هل يفقد تعريفه، ويكتسب تعريفًا آخر أم هو باقٍ على تعريفه، إذ لا أهمية لهذا الخلاف عند عباس حسن[٤]، ومثله أيضًا موقفه من خلافهم في (ما) في نحو (لأمر ما غاب

١-انظر: النحو الوافي ١/ ٨٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٨٦، ١٩٧، ٢١٣، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٥٥، ٤٠٩، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٧٨، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٧٩، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٥٤، ٦٩٩، ٢/ ٣٩، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٢٨، ٣٤٤، ٣٧٣، ٣٩٤، ٥٢٩، ٤٢/٣، ٩٥، ١٢٩، ١٥٢، ١٨٣، ٢٤٩، ٣٦٦، ٤٨٠، ٦٠٦، ٦٠٩، ٧/٤، ١١، ٣٩، ١٦٤، ٢٨٧، ٣٠٧، ٣٥٧، ٤١٥، ٤٥٤، ٧٥٢، ٨٠٢ .

٢- انظر: المرجع السابق ١/ ٨٥.

٣-انظر: المرجع السابق ٢١٣/١ .

٤- انظر: النحو الوافي ٢٩٦/١ .

القائد) هل هي حرف زائد أم اسم يعرب صفة، فهو في نظره خلاف شكلي لا أثر له[1]، وكذلك قوله عن خلافهم حول (مع) أهي ثنائية أم ثلاثية ما نصه: (لا طائل فيما يدور بين النحاة من جدل حول الأصل الأول للكلمة)[2]، وقد ناقش هذه المسألة الدكتور رياض الخوام موضحًا الآثار المترتبة على خلاف النحاة فيها، فذكر أنه يلزم القائلين بأنها ثنائية صحة أن يقال: (الزيدان معٌ) مع أن هذا غير مسموع عن العرب، أما من قال بثلاثيتها فلا يلزمه ذلك؛ لأنها عنده اسم مقصور تقدر الحركات على آخره؛ ولهذا لجأ بعض القائلين بثنائيتها إلى القول بلزومها الظرفية خروجًا من هذا الاعتراض، وذكر -كذلك- أن تفضيل عباس حسن رأي من قال بظرفيتها اعتقادًا منه أن ذلك لا يؤثر في المعنى هو تفضيل غير دقيق؛ لأن وظيفة الحال تختلف عن وظيفة الظرف، فجعلها حالا يفيد أن المتكلم قد وجه عنايته إلى بيان هيئة الذات أكثر من اهتمامه بالحدث، في حين أن جعلها حالا يفيد أن المتكلم قد اهتم بخدمة الحدث[3] .

بل إننا نجد عباس حسن في بعض المسائل يرفض كل آراء النحاة؛ بحجة أنه ليس لأي منها أثر في اللغة، ومن ذلك خلاف النحاة في العامل في المبتدأ، والخبر، حيث ذهب إلى أنه ليس لأي من هذه الآراء أثر في ضبط المبتدأ والخبر، ولا وضوح معناهما، ومعنى الكلام؛ ولهذا يرى إهمال هذه الآراء جميعًا، والاقتصار على معرفة أنهما مرفوعان[4] .

ولعل دراسة بعض مسائل هذا الباب تلقي الضوء على شيء مما أشرنا إليه من أغراض النحاة ومقاصدهم، وتكشف عن بعض ما يترتب على آراء النحاة من آثار، ومن هذه المسائل ما يأتي:

---

[1]- انظر: المرجع السابق ٣٥٥/١ .

[2]- المرجع السابق ١٢٩/٣ .

[3]- انظر: (مع) في الدرس النحوي للدكتور رياض الخوام ص ٨٢- ٨٣.

[4]- انظر: النحو الوافي ٤٤٧/١ .

١ – عامل الخفض عند حذف (رب) وبقاء الواو .

اختلف النحاة في عامل الخفض عند حذف (رب) وبقاء الواو، فذهب الكوفيون إلى أن العمل لواو (رب)، و إليه ذهب المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل، وإنما العمل لرب مقدرة . وحجة الكوفيين أن الواو نابت عن رب فيكون العمل لها ، كما ذهبوا إلى أنها ليست عاطفة بدليل الابتداء بها ، في حين احتج البصريون بأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا[١] .

وقد علق عباس حسن على خلاف النحاة هذا بقوله: (وهذا الخلاف شكلي محض لا أثر له)[٢].

قلت : لئن كان هذا الخلاف شكليًا من حيث الأثر الإعرابي ، فليس شكليًا من حيث المعنى؛ إذ يتوقف عليه معرفة نوع الواو، فإن كانت الواو هي التي عملت الخفض فليست حرف عطف، وإن كانت (رب) هي التي عملت الخفض فالواو حرف عطف، ولا شك أن هناك فرقًا في الدلالة بين الصورتين، فالعطف يقتضي أن يكون المتكلم قد بنى كلامه على كلام سابق، سواء أكان المعطوف عليه مذكورًا أم محذوفا؛ ولهذا جعل عباس حسن هذا

١- انظر: المقتضب ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧ ، و الإنصاف ١/ ٣٧٦، ٣٧٧ ، وشرح المفصل ٢/ ١١٧ ، والبسيط ٢/ ٨٦٨-٨٧٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٣ .

٢- النحو الوافي ٢/ ٥٢٩ .

الموضع من المواضع التي يحذف فيها المعطوف عليه ، مع بقاء حرف العطف[١] .

ومما يوضح صورة العطف، ما ذكره ابن جني عند شرحه بيت أبي نواس:

وبلدة فيها زور　　　　صعراء تخطى في صعر[٢]

حيث وضح إمكانية العطف بناء على دلالة الحال، فقال: (قوله: (وبلدة) قيل في هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من (رب) ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة، وأول الكلام لا يعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث، ثم قال: وبلدة، فكأنه وَكَلَ الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر...)[٣] فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر، وكذلك قوله تعالى: (حتى توارت بالحجاب)[٤] يعني الشمس فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر. وهذا في كلام العرب واسع فاشٍ)[٥].

وقد وضح ابن الخشاب صورة عطف المجرور بـ(رب) المحذوفة بعد (الواو وبل و الفاء)، فقال: (فإن قلت: نراها تقع كثيرًا في أوائل القصائد،

١- انظر: النحو الوافي ٣/ ٦٣٩ .ومما هو جدير بالذكر أن عباس حسن أشار إلى صحة كون هذه الواو للاستئناف ، حيث قال : (يبقى السؤال : هل هناك ما يمنع من صحة اعتبار الواو في مثل ما سبق للاستئناف؟ لا أرى مانعا) النحو الوافي (الهامش) ٥٢٨/٢، ٦٤٠/٣ . وقد سبقه إلى هذا الرأي المالقي حيث قال: (وأما ما ذكره بعضهم من أنها –أي رب- إذا حذفت عوض منها الواو والفاء على ما يذكر في بابها فليس كذلك ، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء ، بدليل حذفها دونهما) قال محقق الكتاب: يعني بقوله (حرف ابتداء) حرف استئناف . رصف المباني ٢٦٩ .

٢- ديوان أبي نواس ١٢٥ .

٣- سورة القدر، الآية: ١ .

٤- سورة ص ، الآية: ٣٢.

٥- تفسير أرجوزة أبي نواس ٩ - ١٠ .

وحيث لا كلام قبلها، فتعطف عليه، فعلى أي شــيء عُطفــت الــواو والفــاء وبــل لرب المقدرة بعدها، وما انجر بهــا؟ فــالجواب أن الشــاعر يبتــدئ بــالواو مــثلا مقدرًا العطف بها على شيء منوي مقدر يكون كــالمنطوق بــه، كمــا يبتــدئ بــــ (الفاء) وكذا بــ (بل) مقدرًا الإضــراب عــن شــيء مقــدر منــوي بــه التقــديم، وحقيقة ذلك الشيء أنه سوى ما أخذ فيه)[١].

كما نقل ابن أبي الربيع عن بعضهم أن هــذا مــن العطــف علــى مــا جــرت العادة باستعماله عند العرب، فقال: (وقد جاءت –يعنــي الــواو– فــي أول الكــلام فتقول في أول القصيدة: وقاتم الأعماق[٢]

وكأنها معطوفة على كلام مقدر قام بالخاطر، ونظيره قول زهير:

دع ذا وعد القول في هرم[٣]

ذكر بعضهم أن هذا هو أول القصيدة، وقــال : لمــا كانــت العــرب تســتطرد في الأكثر إلى المدح من التغزل ومن ذكر الــديار والأطــلال وغيــر ذلــك ، قــام بخاطره ما جرت العادة باستعماله فعطف عليه)[٤] .

فظهر بهذا أن خلاف النحاة في هذه المسألة لــيس خلافًــا شــكليًا ؛ لمــا ظهــر من فرق في المعنى بين كون الخفض بالواو أو برب المحذوفة .

١- المرتجل ٢٢٥ ، وانظر: الإنصاف ٣٨١/١ .

٢- الشطر لرؤبة ، وتمامه:وقاتم الأعماق خاوي المخترق مشتبه الأعلام لماع الخفق

ديوان رؤبة ١٠٤ ، وانظر : الكتاب ٤/ ٢١٠ ، والإيضاح ٢٠٢ ، والخصائص ١/ ٢٦٤ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، ومغني اللبيب ٤٤٨ ، و الخزانة ٢٥/١٠ .

٣- تمامه كما في الديوان : دع ذا وعد القول في هرم خير الكهول وسيد الحضر

ديوان زهير ٧٧ ، وانظر : الخزانة ٣١٩/٦-٣٢١ .

٤- البسيط ٨٦٩/٢، ٨٧٠ .

كما أنه لا يصح القول بأنهــا عاطفــة جــارة؛ لأن ذلــك يخــالف أصــلا مــن أصول العربية، وهو أن الحرف لا يعمل إلا إذا كــان مختصًــا، وحــرف العطــف غير مختص[1] .

٢ – قولهم (يا زيد) و (يا هذا) ومــا أشــبهها مــن المعــارف . هــل تعريفهــا بالنداء، أم هي باقية على تعريفها السابق ؟

---

[1]- المرتجل ٢٢٤ .

اختلف النحاة في تعريف هذه المعارف، بم يكون. ؟ فذهب المازني[١]، و المبرد، والجرجاني، وابن يعيش[٢] إلى أنها معرفة بالنداء والقصد، وأما تعريفها السابق فقد زال عنها، قال المبرد: (زيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف)[٣]، وقال الجرجاني: (اعلم أن المعرفة في غير النداء، نحو زيد وعمرو ، والنكرة نحو رجل وما أشبهه، يستويان في التعريف إذا ضما ، كقولك يا زيدُ ويا رجلُ)[٤].

وذهب ابن السراج ،وابن مالك[٥]، وتبعهما الرضي[٦] ، إلى أن التعريف السابق للنداء باق على حاله بعد النداء كما كان قبله . قال ابن السراج : (فأما يا زيد، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان)[٧].

في حين ذهب عباس حسن إلى أن العلم وما أشبهه من المعارف الأخرى، إذا نوديت فهي معارف مبنية على الضم ، ولا يعنينا بعد ذلك أن يكون هذا التعريف سابقًا للنداء أم بعده ، كما ذهب إلى أن بقية المعارف التي ليست أعلامًا تعتبر في النداء ملحقة بقسم المفرد العلم، ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة[٨]، و أن الخلاف في إلحاقها بقسم المفرد العلم أو بقسم النكرة

١- انظر: شرح الكافية ٣٧٤/١ .
٢- انظر: شرح المفصل ١٢٩/١ .
٣- المقتضب ٢٠٥/٤.
٤- المقتصد ٧٥٥/٢.
٥- انظر: شرح التسهيل ٣٩٢/٣ .
٦-انظر: شرح الكافية ٣٧٤/١.
٧- الأصول لابن السراج ٣٣٠/١ .
٨- انظر: النحو الوافي ٤/ ١١ ، ١٢ .

المقصودة، خلاف شكلي لا أثر له، فقال: (هذا الخلاف شكلي؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف في درجات متفاوتة تفاوتًا يؤدي إلى تقديم بعضها في ترتيب الكلام على بعض، لكن لا أثر له في ضبط الكلمة، ولا معناها، ولا إعرابها؛ فهي على الرأيين معرفة بعد النداء، ومبنية على الضمة. سواء أكانت من قسم المفرد العلم، أم من قسم النكرة المقصودة)[١].

قلت : إن الدارس لكتب النحو ليدرك أن اهتمام النحاة ببيان تفاوت المعارف في قوة التعريف، كان مبنيًا على إدراكهم أثر هذا التفاوت في كثير من مسائل اللغة، فبالإضافة إلى ما ذكره عباس حسن من أثر اختلاف درجة التعريف في تقديم بعض المعارف على بعض في ترتيب الكلام، نجد أن له آثارًا أخرى متعددة في ضبط الأحكام اللغوية .

فقد أشار النحاة إلى أثر تفاوت المعارف في تحديد ما يصح أن يكون صفة مما لا يصح فيه أن يكون كذلك، حيث لا يصح أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، بل يجب أن يكون الموصوف أعرف منها أو مساويًا لها، يقول سيبويه: (وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به)[٢]. كما أشار المبرد إلى مذهب سيبويه في ذلك، فقال: (وزعم سيبويه أن أن الشيء لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف)[٣]. أما الرضي فقد بين أهمية معرفة مراتب المعارف من حيث القوة، فقال: (المعارف الخمس، أعني المضمرات، والأعلام ، والمبهمات ، وذا اللام ، والمضاف إلى أحدها، لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها، إلا أن يكون الموصوف أخص، أي أعرف من صفته، أو مثلها في التعريف...فينبغي أن

١- المرجع السابق ١٢/٤ .

٢- الكتاب ٧/٢ .

٣- المقتضب ٨٤/٤ .

تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض ، حتى تبني عليه الأمر في قولهم : الموصوف أخص أو مساوٍ)[1]. وعلى هذا فلا يصح أن تصف كلمة (الرجل) ونحوها باسم الإشارة؛ لأن اسم الإشارة أعرف من المعرف بـ(أل) .

وقد أشار الرضي –كذلك– إلى أن الخلاف بين النحاة في ترتيب المعارف حسب قوتها كان له أثره في إعراب الكلمة، فقال: (إن وجدت الأخص في مذهب، تابعًا لغير الأخص، فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة، فاسم الإشارة في قولك: يزيد هذا، بدل عند ابن السراج، صفة عند غيره)[2].

ويتحصل من ذلك كله، أن لتفاوت قوة التعريف أثرًا في باب النداء كما في غيره من الأبواب النحوية الأخرى، حيث إن المنادى قد يكون موصوفًا، ودرجة تعريفه متوقفة على نوع المنادى، فإن كان المنادى نكرة مقصودة فدرجة تعريفه هي درجة تعريف المشار إليه[3]، وإن كان المنادى علمًا فدرجة تعريفه أقوى عند من يقول إن تعريفه بالعلمية ، ومساوية لتعريف النكرة المقصودة عند من يقول إن تعريفه بالنداء.

وإذا أردنا أن نتتبع بعض مظاهر التفاوت في قوة التعريف بين النكرة المقصودة، و المعرفة التي يدخل عليها النداء ، فإننا نجد لذلك مظاهر عديدة، منها أنه يصح وصف النكرة المقصودة بما توصف به النكرات ، بخلاف المعارف قبل النداء، إذ لا يصح ذلك فيها، قال الصبان: (واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود، بالجملة، والظرف، والنكرة مع أنه

---

[1]- شرح الكافية ٣١١/٢ وما بعدها.

[2]- المرجع السابق ٣١٣/٢ وما بعدها .

[3]- الذي عليه جمهور النحاة، أن أعرف المعارف المضمرات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة،ثم المعرف باللام، والموصولات ، وأما المنادى فدرجة تعريفه مساوية لدرجة تعريف اسم الإشارة . انظر : المقتضب ٢٨٠/٤، وشرح الكافية ٣١١/٢ وما بعدها ، وهمع الهوامع ١٩١/١- ١٩٣ .

معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات، قال وغاية ما يتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة ، فيصح وصفه بجميع ذلك ، ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلاً على الموصوف، وصفته جميعًا، لا داخلاً على المنادى فقط، ثم وصف بعده)[١]، وقال صاحب التصريح: (فإن قيل إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة، وإنما توصف بالمعرفة . حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث، وأخبر سيبويه بذلك، أجيب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية)[٢].

وما ذكره الدماميني ، وصاحب التصريح، يتضمن بوضوح إفادة عدم صحة وصف المعارف قبل النداء بما توصف به النكرة .

ومن الأمثلة على أثر اختلاف التعريف في توكيد المنادى ، ما ذكره أبو حيان تعقيبًا على كلام ابن مالك حول قول الشاعر:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم   لا يلفينكم في سوءة عمر[٣]

حيث ذكر ابن مالك في إعراب (تيم) الاسم الثاني، إذا ضم الأول وجوهًا، أحدها التأكيد .

قال أبو حيان : (ولا يخلو أن يكون أراد التأكيد المعنوي أو اللفظي، ولا يجوز أن يكون تأكيدًا البتة، لأنه إن أراد المعنوي فليس تكرار الأول مضافًا من ألفاظ التأكيد المعنوي؛ لأنه يكون بألفاظ محصورة ، ليس هذا منها ؟ وإن أراد اللفظي فلا يصح لاختلاف جهتي التعريف؛ لأن الأول معرف إما

---

[١]- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٣٨ .

[٢]- شرح التصريح ١٦٨/٢ .

[٣]- البيت لجرير في ديوانه ٢١١، و رواية الديوان : لا يوقعنكم في سوءة عمر ، وانظر البيت في : الكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وشرح المفصل ١٠/٢ ، وشرح الكافية٣٨٥/١ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٣ ، والخزانة ٢٩٨/٢-٣٠٢ .

بالعلمية أو النداء ، والثاني معرف بالإضافة ؛ لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية وخلفها تعريف الإضافة ، فلا يكون إذ ذاك توكيدًا لفظيًا)[1].
فدل هذا المثال على أن تأكيد العلم المنادى تأكيدًا لفظيًا ، ينبغي أن يكون بعلم مماثل له في التعريف عند أبي حيان، ففي نحو (يا زيد زيد أقبل) فإنه يصح اعتبار (زيد) الثاني توكيدًا عند من يرى أن (زيدا) الأول باق على تعريف العلمية، ولا يصح ذلك عند من يرى أن (زيدا) الأول معرف بالنداء لاختلاف جهتي التعريف .

ومما بني كذلك على التفريق بين المنادى المعرف بالنداء ، والمنادى المعرف قبل النداء، حكم حذف حرف النداء ، فما كان قبل النداء معرفة جاز فيه حذف حرف النداء، كالعلم، وأما ما تعرف بالنداء فإنه لا يجوز فيه حذف حرف النداء؛ لأن حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به؛ لالتباسه عند حذفه بالنكرة، ولو كان العلم معرفًا بالنداء لما صح حذف حرف النداء معه؛ لأن تعريف العلمية قد زال، فدل ذلك على اختلاف حكم المنادى المعرف قبل النداء عن حكم ما تعرف بالنداء، وقد أشار الرضي إلى ذلك، فقال: (وإنما لا تحذفه–أي حرف النداء– من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ، إذ هي ، إذن، حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به، حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير)[2] .

وأما حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، فقد منعه البصريون على الرغم من كونه معرفة قبل النداء؛ وإنما كان ذلك لأنك إذا قلت (هذا) ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة[3]؛ ولأنك إذا حذفت حرف النداء التبس النداء بالإشارة المطلقة[4]، وذهب المازني إلى أن (يا) عوض من الإشارة، فقال:

---

[1]- تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٧٨ .
[2]- شرح الكافية ٤٢٦/١، وانظر : ٤٢٥/١ من الكتاب نفسه .
[3]- انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٧/٢ .
[4]- انظر: شرح ألفية ابن معطي ١٠٤١/٢ .

(إن أصل هذا أن يشير به الواحد إلى واحد، فلما دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النداء، فصارت (يا) عوضًا من نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل بإسقاط حرف النداء)[1].

و أجاز الكوفيون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ؛ لأنه معرفة قبل النداء، وقد أشار الرضي إلى رأي الكوفيين، فقال: (والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة، اعتبارًا بكونه معرفة قبل النداء)[2]، وتبعهم الزجاج[3]، وابن مالك محتجًا بالسماع[4] .

ويتضح مما سبق أن ما ذهب إليه عباس حسن من أن الخلاف بين النحاة في هذه المسألة شكلي، رأي غير دقيق.

هـ - موافقة قواعد اللغة وأصولها.

---

[1]- شرح المفصل ٩/٢ ، وانظر : شرح الكافية ٤٢٦/١ .

[2]- شرح الكافية ٤٢٦/١ .

[3]- انظر: البحر المحيط ٢٩٠/١ .

[4]- انظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٢١١ .

من الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته مدى موافقة الرأي لقواعد اللغة وأصولها[١]، ومن ذلك ما ذهب إليه في مسألة الإخبار بالجملة الإنشائية نحو (رأيت الناس، اخْبُرْ تَقْلَه) حيث ذهب كثير من النحاة إلى عدم القياس عليه، في حين يرى عباس حسن جواز ذلك بشرط وجود قرينة تدل على المراد؛ معللا ما ذهب إليه بأنه الموافق لأصول اللغة العامة[٢]، وفي نحو (طالما أوفيت بوعدك) يعرب بعض النحاة (طالما) فعلا ماضيًا مكفوفًا عن العمل، أما عباس حسن فقد رجح رأيًا آخر يعرب الفعل ماضيًا، ويعرب (ما) مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعل الفعل الماضي، قال عباس حسن: (وإنما كان هذا الرأي أفضل؛ لأنه يوافق الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصليّ فاعل؛ فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل)[٣] .

ومن ذلك ما ذهب إليه عباس حسن من أنه لا فرق بين بدل الكل من الكل وعطف البيان، وأن التفرقة بينهما قائمة على أساس غير سليم، ولهذا دعا إلى توحيدهما؛ لما في ذلك من تيسير ومجاراة للأصول اللغوية العامة[٤]، ومثله -أيضًا- استحسانه رأي من ذهب إلى صحة جمع بعض الكلمات جمع مؤنث سالم وهي (امرأة، وأمة، وشاة، وشفة، وقُلَة، وأمة، وملة)؛ لجريانه على الأصول اللغوية العامة، مخالفًا بذلك رأي كثرة النحاة[٥]، وفي نحو (ألا ماءَ) ذهب بعض النحاة إلى أن خبر (لا) محذوف، وذهب فريق آخر من النحاة إلى أنه لا خبر لها في هذا المثال؛ لأنها إذا

---

[١]- انظر: النحو الوافي ١/٤٤، ١٣١، ١٤٥، ١٦٨، ٢٨٤، ٣٠٦، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٩٧، ٥١٩، ٥٢٦، ٥٥٩، ٦٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٧، ٢/ ٢٢، ٥٩، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ١٦٣، ٢٢٤، ٣/ ١٣٢، ١٤٤، ٥٤٦، ٦٣٨، ٤/ ٢٧٩، ٤٩٩، ٥٠٧، ٦٧٨ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ٢/ ٢٢ .

[٣]- المرجع السابق ٢/ ٧٢ .

[٤]- المرجع السابق ٣/ ٥٤٦ .

[٥]- النحو الوافي ١/١٦٨ .

كانت للتمني لا تعمل إلا في الاسم، فهي بمنزلة قولك : أتمنى ماء، ويرى عباس حسن أن الرأي الأول أفضل؛ لأنه مطرد يساير القواعد العامة[١].

ومن مسائل هذا الباب التي نقف عندها ما يأتي:

١- الإتباع بالنصب على لفظ اسم (لا)المبني في نحو (لا رجلَ ظريفًا) و (لا رجلَ وامرأةً).

الأصل في المبني أنه لا يراعى لفظه في توابعه، يقول الأنباري مشيرًا إلى ذلك: (الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ)[٢]، وقد وضح الرضي ذلك بقوله: (التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه، لا للمبني في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني هؤلاءِ الكرامِ بجر الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها على المحل)[٣]. غير أن كثيرًا من النحاة يرى أن اسم (لا) إذا كان مبنيًا نحو لا رجلَ ظريفًا أو لا رجلَ وامرأةً ، فإنه يجوز في تابعه النصب حملاً على لفظ المبني أو حملاً على محله[٤]، في حين اقتصر ابن مالك على إتباع المنصوب على محل اسم (لا) دون إشارة إلى حكم الإتباع على اللفظ[٥] .

أما عباس حسن فقد أنكر صحة الإتباع على لفظ اسم (لا) المبني فخالف بذلك رأي كثير من النحاة، بقصره علة نصب الاسم المعطوف في نحو (لا

١- المرجع السابق ٧٠٧/١ .

٢- أسرار العربية ٢٠٥ .

٣- شرح الكافية ٣٦٤/١ .

٤- انظر:المقتصد ٨٠٥/٢، والبيان في شرح اللمع للشريف عمر ١٧٩، وأسرار العربية ٢٢٥، وشرح المفصل ١٠٩- ١١٠، وشرح الكافية ١٧٦/٢، و رصف المباني ٣٣٦، والمقاصد الشافية ٤٣٩/٢ ، وتعليق الفرائد ١٢٢/٤-١٢٣، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٣ .

٥- انظر: شرح التسهيل ٦٨/٢ .

كتابَ وقلمًا في الحقيبة) على الإتباع على المحل، وفي ذلك يقول: (والنصب على اعتبار أن كلمة (قلم)، معطوفة على محل اسم (لا) المبني، لأنه مبني في اللفظ لكنه منصوب المحل، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله، لا لفظه، لأن البناء لا يراعى في التوابع)[١]، وبهذا يتضح أن عباس حسن احتكم إلى القاعدة العامة التي تقضي بعدم مراعاة البناء في التوابع .

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن النعت والاسم المعطوف في نحو ما سبق يجوز إتباعهما للفظ اسم (لا)، ويمكننا فهم ذلك من قوله: (قول أبي بكر: (المنفي بلا يشبه المبني) الدليل على أنه معرب أنك تعطف عليه المنصوب، فتقول: لا رجلَ و غلامًا، لا أب وابنًا، فلو لم يكن منصوبًا لم يجز أن يعطف عليه بالمنصوب ولا يوصف به، فهذا دليل إعرابه، والدليل على بنائه أنه لم ينون ، ولو كان غير مبني لوجب تنوينه، فهذا الاسم بني على الحركة التي كانت للإعراب)[٢].

وقد علل الشريف عمر[٣] صحة الإتباع على لفظ اسم (لا)، فقال: (اعلم أنك إذا عطفت على الاسم المنفي بعد (لا) ولم تكرر (لا) فلك أن تحمل العطف على لفظ المنفي فتنصبه وتنونه، ولك أن تحمله على موضع (لا) مع المنفي فترفعه وتنونه، فتقول: لا غلام وجاريةً لك، بالنصب والتنوين؛ لأن لفظ (الغلام) نصب فعطفت عليه منصوبًا . فإن قيل : فأنتم تقولون : إن فتحة الميم من (الغلام) فتحة بناء فكيف تعطف عليها فتحة إعراب ؟ قيل له : قد ذكرنا أنها عند سيبويه وغيره فتحة إعراب، وإنما امتنع التنوين منها بلزوم حرف النفي لها. وجواب آخر : وهو أن فتحة المبني لما اطردت في كل

---

[١]- النحو الوافي ١/ ٧٠٢ .

[٢]- التعليقة لأبي علي ١٩/٢ .

[٣]- هو الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي، مفتي الكوفة، وكان زيدي المذهب،من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث، أشهر تصانيفه شرح اللمع، وله تصانيف أخرى غير أنها مفقودة ، توفي سنة ٥٣٩ هـ . (انظر:إنباه الرواة٣٢٤/٢،ومعجم الأدباء٢٠٦٢/٥، وبغية الوعاة٢١٥/٢) .

نكرة أشبهت حركة المعرب فتصوروها كالنصب؛ فلأجل هذا عطفوا عليها بالنصب الصريح)[1].

ولا يختلف حكم الصفة في هذه المسألة عن العطف عند الشريف عمر، حيث قال : (اعلم أنك إذا وصفت اسم (لا) وهو مفرد نكرة ، جاز لك فيه ثلاثة أوجه: إن شئت أجريت الوصف على لفظ الموصوف فنصبت ونونت؛ لأنك لم تبن الوصف مع الموصوف ، فقلت : لا رجل ظريفاً في الدار...)[2]. كما أشار أبو البركات الأنباري إلى هذا التعليل ، فقال : (فإن قيل: فلم إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ ، كما جاز فيه الرفع على الموضع، والعطف على لفظ المبني لا يجوز؟ قيل: لأنه لما اطرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع (لا) أشبهت النصب للمفعول لاطراده فيه، فأشبهت حركة المعرب، فجاز أن يعطف عليها بالنصب)[3].

وأما ابن يعيش فذهب إلى جواز أن يكون النصب حملا على اللفظ أو المحل، فقال معللا الوجهين: (فالنصب بالحمل على لفظ المنفي لأن الفتحة مشبهة بحركة الإعراب على ما ذكرنا،والثاني بالحمل على موضع المنفي لأن موضعه نصب بلا،ولولا البناء كان منونًا)[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة ربطوا بين أحكام توابع المنادى المبني، وأحكام توابع اسم (لا)النكرة؛ لما بين الحالتين من تقارب، فقال الجرجاني : (تقول لا رجل ظريفًا عندك ، فتنصب الصفة وتنونها، وإن كان الموصوف مبنيًا إتباعًا للفظ، كما قلت : يا زيد العاقل، فرفعت الصفة لتشاكل

---

[1]- البيان في شرح اللمع للشريف عمر ١٧٩ .

[2]- المرجع السابق ١٨٠ .

[3]- أسرار العربية ٢٢٥ .

[4]- شرح المفصل ٢/ ١١٠ .

الموصوف)[1]. كما حكى الرضي عن الأندلسي في توابع اسم (لا) ما يؤكد التقارب بين أحكام توابع المنادى المبني، وأحكام توابع اسم(لا) النكرة ، عند النحاة، حيث قال الأندلسي : (الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف، من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي، فلا نص فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم (لا) النكرة حكمها مع المنادى المضموم)[2]. وقد استند إلى أحكام توابع المنادى المفرد، في توضيح أحكام توابع اسم (لا) النكرة، فقال مشيرًا إلى علامة البناء في اسم (لا): (وهذه الفتحة في هذا المبني تجري مجرى حركات الإعراب في الاطراد، ولذلك جاز أن يتبع بمنصوب، ألا ترى أنك تقول: كل نكرة دخلت عليه(لا) على الشروط المذكورة فهو مفتوح، كما تقول : كل مفعول منصوب. ومثل ذلك حركة المنادى المفرد،نحو يا زيد؛ لأنك تقول: كل منادى مفرد مبني على الضم، كما تقول : كل فاعل مرفوع ، فلذلك أتبع بمرفوع، نحو يا زيدُ الظريفُ)[3].

بل إن الشاطبي ذهب إلى أن الإتباع على لفظ المبني أقرب في توابع اسم (لا) النكرة منه في توابع المنادى المبني، فقال: (النصب ، حملاً على لفظ (لا رجلَ) وإن كان مبنيًا، لأن حركة البناء، هنا شبيهة بحركة الإعراب، بل الإعراب أصلها . وقد قال جماعة ببقاء حكم الإعراب، وأنها ليست بحركة بناء، فسهل ذلك، وكما سهل في النداء وهو أبعد، فأجروا التابع فيه على اللفظ، فتقول: لا رجل ظريفًا عندك)[4].

وقد كان حريًّا بعباس حسن أن يقف من توابع المنادى موقفًا مماثلا لموقفه من توابع اسم (لا)، غير أننا نجد أن رأيه من توابع المنادى لا ينسجم مع رأيه هنا، حيث أجاز مراعاة الناحية اللفظية في توابع المنادى المبني،

---

[1]- المقتصد ٢/ ٨٠١ .
[2]- شرح الكافية ٢/ ١٧٦، ١٧٧ .
[3]- رصف المباني ٣٣٦.
[4]- المقاصد الشافية ٤٣٩/٢ .

على الرغم مما ذكره النحاة من التماثل بين توابع المنادى المبني ، وتوابع اسم (لا) النكرة – كما مر بيانه- وعلى الرغم مما ذكره كثير من النحاة من صحة حمل النصب في توابع اسم (لا) الجنسية على اللفظ، يقول عباس حسن مستثنيًا المنادى المبني في صحة مراعاة لفظه في توابعه دون غيره: (يلاحظ أن المبني لا تراعى ناحيته اللفظية مطلقًا في توابعه أو غيرها؛ فتوابعه إنما تساير محله فقط –إن كان له محل من الإعراب- وهذا أثر هام من آثار (الإعراب المحلي) لكن يستثنى من هذا الحكم العام النعت الخاص بالمنادى (أي أو أية) وبالمنادى اسم الإشارة الذي جيء به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل؛ نحو: يا أيها العالم، ويا أيتها العالمة، ويا هذا الفاضل... فيجب في هاتين الصورتين رفع التابع مراعاة للمظهر الشكلي للمنادى، مع أن هذا المنادى مبني ، وهما صفتان معربتان منصوبتان-مراعاة لمحل المنادى- بفتحة مقدرة على الآخر،منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى في الصورة الشكلية)[1].

ومهما يكن من أمر، فإن قبول عباس حسن للإتباع على لفظ المبني في توابع المنادى، ورفضه له في توابع اسم(لا) النافية للجنس، دون تبرير يفرق بينهما، يحملنا على الحكم عليه في هذه المسألة بالاضطراب والازدواجية في المعايير، خاصة مع ما ذُكر من تماثل المسألتين تماثلا جعل النحاة يحملون الأحكام في إحداهما على الأخرى، بله أن بعض النحاة أشار إلى أن الحمل على اللفظ أقرب في توابع اسم (لا) منه في توابع المنادى .

[1]- النحو الوافي (الهامش) ١/ ٧٦، وانظر إلى الحالات الأخرى التي يجوز فيها رفع التوابع حملاً على لفظ المنادى المبني، في (٥٢/٤)من الكتاب نفسه.

٢- بناء الاسم المعطوف على اسم (لا النافية للجنس) بغير تكرارها في نحو (لا رجلَ و امرأةَ) .

ذهب جمهور النحاة إذا لم تتكرر (لا) النافية للجنس وعطف على اسمها، إلى أنه يجوز في المعطوف النكرة وجهان: الرفع أو النصب فحسب، فتقول:

لا رجلَ وامرأةً أو لا رجلَ وامرأةٌ ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة بناء الاسم المعطوف فلا يصح نحو لا رجلَ و امرأةَ[1].

وقد أشار سيبويه إلى أن علة عدم صحة بناء الاسم المعطوف هنا هي وجود الفاصل بين الاسمين المتعاطفين، حيث قال: (وتقول: لا غلامَ وجاريةً فيها؛ لأن لا إنما تجعل وما تعمل فيه اسمًا واحدًا إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسةً من عشرَ ، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل)[2].

ولم يختلف رأي المبرد في تعليل عدم صحة البناء هنا عن رأي سيبويه، حيث قال: (لو قلت: لا رجلَ وغلامًا عندك- لم يصح في الغلام إلا التنوين من أجل واو العطف؛ لأنه لا يكون في الأسماء مثل حضرموت اسمًا واحدا، إذا كانت بينهما واو العطف)[3].

وقد زاد ابن يعيش على ما ذكره سيبويه أنه لا يصح أن يتركب شيء من ثلاثة أشياء، فقال: (لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئًا واحدا، لأنه قد تخلل بينهما حرف العطف، فمنع ذلك من البناء والتركيب، كما منع الفصل بين الصفة والموصوف إذا قلت: لا رجل عندك ظريفًا ؛ ولأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء: الاسم المعطوف،والمعطوف عليه،وحرف العطف، شيئًا واحدا، وذلك إجحاف)[4].

---

[1]- انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٤، والمقتضب ٤/ ٣٦٧، ٣٦٨ ،واللمع لابن جني ٩٩، والبيان في شرح اللمع ١٧٩، وشرح المفصل ١١٠/٢، وشرح الكافية ١٧٦/٢، ورصف المباني ٣٣٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٣/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣/٢ .

[2]- الكتاب٢٨٤/٢ .

[3]- المقتضب ٤/ ٣٦٧، ٣٦٨ .

[4]- شرح المفصل ١١٠/٢ .

وزاد عليهم الجرجاني بأنه لا يصح التركيب لأن المعطوف ليس المعطوف عليه في المعنى، فقال: (لا تقول لا أبَ وابنَ ؛ لأن المعطوف منفصل من المعطوف عليه لفظاً ومعنى، وأما اللفظ فهو أن حرف العطف يفصل بينهما، وأما المعنى فهو أنه ليس إياه، ألا ترى أن الابن في قوله: لا أبَ وابنًا ، ليس في المعنى كما يكون ظريفٌ الرجل في قولك : رجلٌ ظريفٌ. وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تقول: إني أجعل المعطوف والمعطوف عليه شيئًا واحدًا كخمسة عشرَ، ثم أبنيهما مع (لا) فأقول: لا أبَ وابنَ كما قلت ذلك في الصفة والموصوف)[1].

أما عباس حسن فقد فصل القول في التوابع، ولعل من المناسب أن نشير إلى ما ذكره حولها بإيجاز؛ لما بينها من ترابط في الأحكام والعلل، فقد ذكر عباس حسن أن النعت يجوز فيه النصب والرفع والبناء على الفتح، بشرط أن يكون النعت مفردًا، وأن يكون المنعوت مفردًا، وألا يفصل بين النعت والمنعوت[2]، وقد بين عباس حسن وجه هذه الشروط، فقال: (بناؤه على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم (لا) كتركيب الأسماء التي يقتضي التركيب بناءها على فتح الجزأين؛ كسبعةَ عشرَ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبة، وهذا التركيب لا يكون إلا بين كلمتين فقط. فإذا كان النعت غير مفرد، أو كان المنعوت غير مفرد- ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين، وهذا مرفوض. وكذا الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت؛ فإنه سيؤدي إلى قيام التركيب بين أكثر من كلمتين)[3] .

1- المقتصد ٢/٨٠٥، ٨٠٦ .

2- انظر: النحو الوافي ١/٧٠٣ .

3- النحو الوافي (الهامش) ١/ ٧٠٤ .

وأما البدل فلا يجوز فيه إلا الرفع والنصب؛ لوجود الفاصل المقدر؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وقد استحسن عباس حسن عدم الأخذ بالرأي الذي يقول بجواز بناء البدل على الفتح؛ بعدًا عن اللبس[١].

كما بين عباس حسن أنه لا يجوز في الاسم المعطوف دون تكرار (لا) إلا الرفع، والنصب[٢]، وقد بين عباس حسن علة ذلك، فقال: (إن حكم المعطوف هو كحكم النعت المفصول. ذلك الحكم الذي يقضي باختيار النصب أو الرفع دون اختيار البناء)[٣].

ونخلص من ذلك إلى أن عباس حسن وافق جمهور النحاة في عدم جواز بناء الاسم المعطوف على اسم (لا)؛ لأن بناءه على الفتح يخالف القاعدة العامة التي تقضي بأن البناء على الفتح لا يكون بين أكثر من كلمتين.

ثم إننا إذا تتبعنا أقوال القدماء للنظر فيمن قال بجواز بناء الاسم المعطوف على الفتح في هذه المسألة، فإن أبرز ما تطالعنا به كتب النحو ما نقله النحاة عن الأخفش من أنه حكى (لا رجلَ وامرأةَ فيها)[٤]، كما أن الحيدرة اليمني ذهب إلى أنه يجوز في نحو (لا رجل وامرأة) أربعة أوجه، فقال: (فإن عطفت بغير لا جاز أيضًا أربعة أوجه : الأول: نحو لا رجلَ وامرأةَ بينهما، كأنك أردت : ولا امرأةَ . والثاني : لا رجلَ وامرأةً ، بنصب (امرأةً) عطفًا على لفظ رجل ، قال الشاعر:

فلا أبَ وابنًا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[٥]

١- انظر: المرجع السابق ٧٠٥/١ .

٢- انظر: المرجع السابق ٧٠١/١، ٧٠٢

٣- المرجع السابق ٧٠٤/١ .

٤- انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٨ ، شرح الكافية ١٧٦/٢ ، تعليق الفرائد ١٢١/٤، شرح التصريح ٢٤٣/١.

٥- ذكر صاحب الخزانة أنه من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، وانظر البيت في : الكتاب ٢٨٥/٢ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، واللمع ٩٩ ، وشرح المفصل ١١٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٣/٢ ، وتعليق الفرائد ١٢١/٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/٤، ٦٨ .

الثالث: لا رجلَ وامرأةٌ ، برفع العطف على الموضع [١].

الرابع : لا رجلٌ وامرأةٌ بالرفع على الابتداء ، قال علي بن الحسين:

فأنحوا على أمواله يهضمونها   فلا حامدٌ منهم عليها وشاكر [٢])[٣]

وفي النص السابق ما يوضح أن بناء الاسم المعطوف هنا لم يكن للتركيب، كما هو الحال عند من أكثر من رفض هذا الوجه من النحاة، ولكنه على تقدير (لا) محذوفة، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك حيث قال: (وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ فيها ، بفتح المعطوف دون تنوين، على تقدير: ولا امرأة ، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيتها، كما كان مع وجودها)[٤].

وأما ما ذكره ابن الحاجب من عدم صحة حذف (لا)هنا في قوله: (إن (لا) بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجًا امتزاج المركبات، ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها)[٥]، فقد حكى السيوطي عن مبرمان أنه جوز حذف (لا)النافية للجنس[٦]، كما صحح الدماميني حذفها فيما حكي عن الأخفش، فقال : (حكى أبو الحسن : (لا رجلَ و امرأةَ) بفتح المعطوف على تقدير ولا امرأةَ، فحذفها وأبقى حكمها، وليس هذا ببعيد ألبتة؛ لأن نظيره متفق على ثبوته، لكنه على العكس من المحذوف والثابت، وهو (لا عليك) ؛ إذ تقديره: لا بأس عليك)[٧].

---

[١]- هكذا وردت العبارة في الكتاب ، وأحسب أن صوابها هو (بالرفع للعطف على الموضع).

[٢]- لم أقف على هذا البيت في مصدر آخر .

[٣]- كشف المشكل للحيدرة اليمني ٢٤٨، ٢٤٩ .

[٤]- شرح التسهيل ٦٨/٢ .

[٥]- أمالي ابن الحاجب٢/ ٨٤٨ .

[٦]- همع الهوامع ٢٠٣/٢.

[٧]- تعليق الفرائد ١٢١/٤ .

ثم إننا إذا علمنا أن النحاة يربطون بين أحكام توابع اسم (لا) النافية للجنس، وأحكام توابع المنادى المبني[١]، بحيث أن ما جهل من أحكام توابع اسم (لا) فإنه يقاس على أحكام توابع المنادى المضموم، وهو ما أشار إليه الرضي حكاية عن الأندلسي في قوله: (الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف، من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي، فلا نص لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم (لا)النكرة: حكمها مع المنادى المضموم)[٢]. إذا علمنا ذلك و علمنا أن النحاة يرون أن المعطوف على المنادى إذا كان مجردًا من (أل) نحو : (يا زيدُ و رجلُ) فهو في حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء[٣]، كان ذلك معضدًا لصحة القول بحذف (لا) في نحو (لا (لا رجلَ و امرأةَ).

وبناء على ما سبق بيانه فإن الذي أراه هو صحة بناء الاسم الواقع بعد حرف العطف في نحو (لا رجلَ و امرأةَ) على أنه اسم (لا) المحذوفة، لا على أنه معطوف على اسم (لا) الأولى، فنخرج بذلك من الإشكال الذي ذكره النحاة، ويكون المعنى على ذلك نفي وجود هذين الجنسين نفيًا تامًا، كما يحتمل نفي وجودهما مجتمعين دون نفي وجودهما مفردين[٤] .

١- انظر:المقتصد ٨٠١/٢ ، وشرح الكافية ١٧٦/٢، ورصف المباني ٣٣٦، والمقاصد الشافية ٤٣٩/٢ .

٢- شرح الكافية ٢/ ١٧٦، ١٧٧ .

٣- المرجع السابق ١/ ٣٦٠ .

٤- انظر: معاني النحو ٣٤٣/١ .

٣- عطف الفعل الماضي بـــ (لا) على الفعل الماضي .

منع أكثر النحاة عطـف الفعـل الماضـي بـــ (لا)[١]، فقـال الرضـي: (ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضي على الماضـي، فـلا يقـال: قـام زيـد لا قعـد؛ لأنه جملة، ولفظة (لا) موضوعة لعطـف المفـردات)[٢]، و أمـا مـا سـمع مـن (لا) للماضي، فقد ذكر بعض النحاة أنه قليل يحفظ، ولا يقاس عليه[٣].

---

[١]- حروف المعاني ٨ ، والجنى الداني ٢٩٤، والبسيط ٣٣٨/١ ، والمغني ٣١٩ .

[٢]- شرح الكافية ٤١٦/٤ .

[٣]- الجنى الداني ٢٩٥ .

على أن النحاة نصوا على جواز عطف الجملة بـــ (لا) إذا كـان لهـا محـل من الإعراب؛ لأنها تصبح بمنزلة المفرد، وقد أشار أبو حيـان إلـى هـذه المسـألة بقولـه: (و(لا) لا يعطـف بهـا إلا المفـرد، أو الجمـل التـي لهـا موضـع مـن الإعراب، نحو: زيد يقوم لا يقعد... فـإذا قلـت: زيـد قـائم لا عمـرو قـائم ، ولا بشر، فلا بد من تكرارها كحالها إذا ابتدئ بها، وتقـول : لـن يقـوم زيـد لا يقعـدُ، فلا يجوز نصب (يقعد) عطفاً على المنصوب، بـل ترفـع علـى القطـع)[١]، وقـد وضح المرادي المسألة بقوله: (وإذا وقع بعـد (لا) جملـة لـيس لهـا محـل مـن الإعراب لم تكن عاطفة. ولذلك يجب تكرارهـا، فـي نحـو: زيـد قـائم لا عمـرو قائم ولا بشر، لأن الجملة مستأنفة . ولذلك يجوز الابتداء بها)[٢].

ونلحظ أن تمثيل النحاة للجملة التي لها محل مـن الإعـراب فـي هـذه المسـألة إنما كان بالفعل المضارع، أما الفعـل الماضـي فـإن عطفـه علـى مـاض مثلـه يوقع في اللبس سواء أكان له محـل مـن الإعـراب أم لـم يكـن لـه محـل مـن الإعراب، وقد مثل المالقي بفعل ماض ليس له محـل مـن الإعـراب مشـيرًا إلـى ما يحدثه من لبس، فقال: (ومن شرط هـذه العاطفـة: ...ألا تعطـف ماضـيًا مـن الأفعال على ماضٍ؛ لئلا يلتبس الخبر بالطلـب، لا تقـول: قـام زيـدٌ لا قعـد)[٣]، وأشار المرادي إلى أن بعض النحاة ذهبوا إلى جـواز عطفـه فـي هـذه الصـورة إذا أمن اللبس[٤] .

كما مثل ابن السراج بالفعـل الماضـي إذا كـان لـه محـل مـن الإعـراب، رابطًا عدم جواز عطفه بـــ (لا) بحـدوث اللـبس فقـال: (و (لا) التـي للعطـف يصح أن تلي الماضي؛ لأنه قد غلـب عليـه الـدعاء، وقـد يجـوز أن يكـون مـع

---

[١]- ارتشاف الضرب١٩٩٧/٤ .

[٢]- الجنى الداني ٢٩٥ .

[٣]- رصف المباني ٣٣٠ .

[٤]- الجنى الداني ٢٩٥ .

الماضي بمنزلة (لم) وذلك قولك: زيدٌ قام لا قعد، فيلتبس بالدعاء، فإن لم يلتبس جاز عندي)[1] أي أنه لا يصح العطف بها عنده مع وجود اللبس .

ومن مجمل كلام النحاة السابق يمكننا أن نستنتج أن الفعل المضارع يجوز عطفه في نحو(زيد يقوم لا يقعد)؛ لأن الجملة معطوفة على جملة لها محل من الإعراب، في حين أنه لا يجوز عطفه في نحو(يقوم زيد لا يقعد)[2]؛ لأنك إذا عطفت جملة المضارع فإنك تعطفها على جملة ابتدائية ليس لها محل من الإعراب، في حين أنه لا يصح عطف جملة الفعل الماضي، سواء أكان لها محل نحو (زيد قام لا قعد) أم لم يكن لها محل نحو (قام زيد لا قعد) ؛ لحدوث اللبس في الأولى، و لحدوث اللبس مع العطف على ما ليس له محل في الثانية .

وقد اقتصر عباس حسن في بيان حكم هذه المسألة بما ذكره بعض النحاة من أن(الجملة الممنوعة هنا هي التي ليس لها محل من الإعراب)[3]، دون توجيهه بما ذكره النحاة.

والحق أن أخذ كلام عباس حسن هنا على إطلاقه دون تقييده بما ذكره النحاة يوحي بجواز عطف الفعل الماضي بها؛ ولهذا فإن تعميم القاعدة في هذه المسألة دون مراعاة أثره في المعنى غير دقيق؛ لأن الفعل الماضي لا يجوز عطفه بها سواء أكان له محل أم لم يكن له محل؛ لما يحدثه ذلك من لبس، على أن ما سمع منه قليل لا يقاس عليه كما ذكر بعض النحاة .

---

[1]- الأصول ٦٠/٢ ، وانظر: الجنى الداني ٢٩٥ .

[2]- وقد أجاز هذه الصورة الرضي في شرح الكافية (٤١٦/٤)، والمالقي في رصف المباني (٣٣٠) .

[3]- النحو الوافي (الهامش) ٣/ ٦١٨ .

و ـ الميل إلى السهولة والتسامح .

يندرج تحت هذا الأساس عدد من العلل التي وجه بها عباس حسن آراءه، مثل السهولة، والتسامح، ووضوح الرأي، ويسره، وشهرته[١]، كما أن الطرح العام للتيسير في كتابه يحملنا على القول بأن آراءه التي ليس فيها ما يوضح الأساس الذي بنيت عليه[٢] تتلفع في مقاصدها برداء التيسير والتسامح .

[١]- انظر: النحو الوافي ١/٢٣، ٩٧، ١٣٣، ١٥٤، ١٦٩، ١٧٧، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٣٧، ٢٨٨، ٣٣٤، ٣٥٧، ٣٨٤، ٤٠٤، ٤٣٠، ٤٤٥، ٤٧٧، ٥٩٤، ٥٩٨، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٨، ٢/ ٢٢، ٦٩، ٧٤، ١١٨، ١٢٧، ١٧٥، ٢٣٣، ٢٥١، ٢٣١، ٢٦٧، ٢٩٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٩٧، ٥٣١، ٣/ ١٤، ٢٦، ١٦١، ٢٣٣، ٢٦٣، ٣٧٦، ٤٣٧، ٥٢١، ٥٦٤، ٥٨١، ٥٩٩، ٦٠٦، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٣٧، ٤/٢٩٣، ٣٠٢، ٣٥٦، ٣٦٦، ٦٨٦ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ١/٥٩، ٦٩، ١١٨، ١٣٥، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٣٠، ٣٥٧، ٣٦٥، ٤١٨، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٧٨، ٤٩٥، ٥١٩، ٢/ ٨٥، ١٤٠، ٤١٨، ٤٢٥، ٣/٢٩٥، ٥٧٥، ٦٠١، ٦٠٧، ٦١٣، ٦١٨.

ومن المسائل التي بنى عباس حسن رأيه فيها على السهولة و الوضوح ما ذهب إليه من أن جعل الواو في (ولا سيما) للاستئناف أسهل وأوضح من جعلها للحال، أو للعطف؛ ولهذا رأى الاكتفاء بهذا الإعراب[١]، وكذلك ما ذهب إليه من أن الرأي القائل بأن (الآن) ظرف زمان منصوب، أوضح وأيسر من الرأي القائل بأنه مبني على الفتح دائمًا[٢].

أما المسائل التي نص عباس حسن على أن الدافع وراء رأيه فيها هو التيسير، فمنها مسألة التفريق بين اسم الجنس والنكرة، حيث ذهب كثير من النحاة إلى عدم التفريق بين النكرة واسم الجنس، فإن كان اسم الجنس لمعين فهي النكرة المقصودة، وإن كان لغير معين فهي النكرة غير المقصودة، في حين يرى آخرون أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه، وهي المدلول الحقيقي المراد من اللفظ، وأن اسم الجنس هو الاسم الموضوع للمعنى الذهني المجرد. ويرجح عباس حسن الرأي الأول لما فيه من تيسير وتخفيف من غير ضرر[٣].

ومن هذه المسائل -أيضًا- ما ذهب إليه في تحديد الضمير في نحو (إياك) حيث يرى بعض النحاة أن الضمير هو (إيا) وحدها، والكاف حرف خطاب، في حين يرى الكوفيون أن (إياك) كلها ضمير، وأن (إيا) و(الكاف) في الإعراب كلمة واحدة، وقد رجح عباس حسن رأي الكوفيين لما فيه من تيسير[٤].

كما نجد أن عباس حسن يميل إلى الاغتفار والتسامح في بعض المسائل، إذ نراه لا يفتأ يردد قول النحاة (يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع) في

---

[١]- انظر: المرجع السابق ١/٤٠٤ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ١/٤٣٠ .

[٣]- انظر: النحو الوافي ١/٢٨٨ .

[٤]- انظر: المرجع السابق ١/ ٢٣٧ .

مواطن مختلفة من كتابه[١]، ومن ذلــك ترجيحــه الــرأي القائــل بصــحة مجــيء الاسم المعطوف على اسم رب معرفة؛ بناء على التوجيه السابق[٢] .

ومما يدور في فلك هذا الأســاس بعــض المســائل التــي ذهــب فيهــا عبــاس حسن إلى الاكتفاء برأي مــن بــين عــدة آراء؛ بنــاءً علــى شــهرة هــذا الــرأي فحسب، ومثال ذلك ذهابه إلى الاكتفاء برأي البصريين القــائم علــى التنظيــر فــي عــدم صــحة دخــول (أل) فــي الإضــافة المحضــة علــى المضــاف، إذا كــان المضاف اسم عدد، والمضاف إليه هــو المعــدود وفــي أولــه (أل)، علــى الــرغم من ترجيحه رأي الكوفيين القائم علــى الســماع؛ بحجــة أن رأي البصــريين أكثــر شهرة، وشيوعًا[٣].

ونقف في هذا الباب مع المسائل الآتية:

١ – حكم الاسم المعطوف بــ (بل) و(لكن) على خبر (ما) الحجازية .

الأصل في (ما) أنها لا تعمل؛ لأنهــا غيــر مختصــة، وإنمــا عملــت لشــبهها بــ (ليس) في النفي، و أنها لنفــي الحــال، و لــدخولها علــى المبتــدأ والخبــر[٤]، وقد اشترط النحاة لعملها شــروطًا منهــا عــدم انتقــاض نفــي خبرهــا[٥] . وبنــاء على ذلك، فهل يصح نصب الاسم المعطوف علــى خبرهــا بــــ (بــل) أو (لكــن) في نحو (ما زيد قائمًا بل قاعد) ؟

---

[١]- انظر: المرجع السابق ١/ ٥٩٤، ٦٩/٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٥٣١، ٢٦/٣، ٣٧٦، ٥٦٤، ٦٣٧ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ٢/ ٥٣١ ، ٢٦/٣ .

[٣]- انظر: المرجع السابق ٣/ ١٤ .

[٤]- انظر:الكتاب ٥٧/١، والمقتصد ٤٢٩/١، ٤٣٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٥١، والمقاصد الشافية ٢١٥/٢، ٢١٦.

[٥]- انظر:الكتاب ٥٩/١، ٣١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٩/١،والارتشاف ١١٩٧/٣- ١٢٠١، وشرح ابن عقيل ١٥١- ١٥٣، والمقاصد الشافية ٢١٩/٢- ٢٢٢ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١ .

إن الذي يقتضيه النظـر هـو عـدم صـحة نصـب الاسـم المعطـوف علـى خبر(ما) في نحو ما سبق؛ لأن ما بعد (بل) و (لكن) موجـب، ومـا لا تعمـل فـي الموجب، وهذا هو رأي جمهور النحاة في هذه المسألة[١] .

وأما عباس حسن فقد اتخذ الاغتفار مطيَّـة فـي كثيـر مـن مسـائل التوابـع، بناء على (أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر فـي المتبـوع)[٢]، ولهـذا خـالف النحـاة في هذه المسألة، فذهب إلى جواز النصب والجر في نحـو (مـا الـنجم بمظلـم بـل مضيء) معترضًا على ما ذهب إليه النحاة من عـدم صـحة الجـر، ومـا احتجـوا به من أن الباء الزائدة لا تدخل على الموجب، وعلـى مـا ذهبـوا إليـه مـن عـدم صحة النصب، وما احتجوا به من أن (ما) لا تعمـل فـي الموجـب، حيـث قـال: (وهذا كلام مردود؛ لأنه نظـري فقـط، يحتـاج إلـى سـماع يؤيـده، فـوق أنهـم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل...ولهـذا نجيـز الجـر والنصـب ، وإن كان الرفع هو الأقوى)[٣].

ويماثل هذه المسألة اعتراضه على مـا ذهـب إليـه النحـاة مـن منـع نصـب كلمة رجل في نحو (ما الخائن شيئًا إلا رجـل حقيـر)، ومـا احتجـوا بـه مـن أن (ما) لا تعمل في الموجب، حيث ذهب إلـى جـواز نصـبها، بحجـة أنـه (يغتفـر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع)[٤].

وتكاد تنحصر أقوال النحاة في هذه المسألة في ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب جمهور النحاة[٥] إلى وجوب رفـع الاسـم المعطـوف بــ (بـل) و (لكن) على خبر (ما)، والتقدير (بل هـو مضـيء)[١] ؛ لمـا سـبق ذكـره مـن

---

[١]- انظر: حاشية الصبان ٢٥٠/١

[٢]- انظر:النحو الوافي ١/ ٥٩٤، ٦٩/٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٥٣١، ٢٦/٣، ٣٧٦، ٥٦٤، ٦٣٧ .

[٣]- النحو الوافي ٥٩٨/١ .

[٤]- المرجع السابق ٣٣٦/٢ .

[٥]- انظر: حاشية الصبان ٢٥٠/١

انتقاض النفي، قال ابن مالك: (وإنما لم يجز ههنا في المعطوف إلا الرفع؛ لأنه بمنزلة الموجب بإلا)[2] .

الثاني: ذهب يونس إلى جواز نصب الاسم المعطوف بها[3]، أي أنه يرى جواز إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ (إلا)؛ لأنه لا يرى بقاء النفي شرطًا[4] .

الثالث: ذهب المبرد إلى أن (بل) تكون على وجهين:

أحدهما : أن تكون ناقلة للنفي إلى ما بعدها[5]، فيجوز على هذا أن تقول: (ما زيد قائمًا بل قاعدًا) أي ما هو قاعدًا [6].

والآخر: أنها توجب لما بعدها ما نفي عما قبلها[7]، موافقًا بذلك رأي جمهور النحاة ،وعلى هذا لا يجوز نصب الاسم بعدها .

وقد أجاب ابن مالك عما ذهب إليه المبرد من انتصاب ما بعدها بأنه: (خلاف الواقع في كلام العرب)[8] .

---

[1]- انظر: الكتاب ٤٣٩/١ ، المقتصد ٤٣٢/١ .

[2]- شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/١ .

[3]-انظر: شرح التسهيل ٣٧٤/١ ،والتذييل والتكميل ٢٧٦/٤، وحاشية الصبان ٢٥٠/١ .

[4]- انظر: شرح التسهيل ٣٧٣/١، وشرح الكافية ١٨٧/٢، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٥٣ ، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢، وقد أشار السيوطي إلى أن الشلوبين تابع يونس في عدم اشتراط النفي لعمل (ما) (الهمع ١١٠/٢)، وكلام الشلوبين في التوطئة(٢٧١) وفي شرح الجزولية(٨٩٩/٢) يخالف ما ذكره السيوطي.

[5]- انظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١، ورصف المباني ٢٣١، ومغني اللبيب ١٥٢، وتعليق الفرائد ٢٥٣/٣، وحاشية الصبان ٢٥٠/١ .

[6]- تعليق الفرائد ٢٣٥/٣ .

[7]- انظر: المقتضب ١٥٠/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١، والتذييل والتكميل ٢٧٥/٤.

[8]- شرح التسهيل ٣٦٨/٣ .

كما أجاب عنه المالقي، فقال: (ومذهبه لا يصح؛ لأن (بل) عندنا وعنده ليس حرف عطف مشركًا في المعنى، وإنما هو في اللفظ خاصة)[1] .

والذي ظهر لي أن النحاة لا يمنعون انتصاب ما بعد (بل) على سبيل الغلط والنسيان، ولكنهم إنما يمنعون انتصابه باعتباره معطوفًا على خبر (ما) فحسب؛ لأنها إذا سبقت بنفي أو نهي فما بعدها يكون موجبا.

ويبدو أن المبرد إنما أراد بكونها ناقلة للنفي، أن ذلك إنما هو على سبيل الغلط والنسيان، في حين أن اعتراض ابن مالك و المالقي مبني على أن ما بعدها معطوف على خبر (ما)، ويمكننا أن نفهم من كلام ابن يعيش أن انتصاب ما بعد (بل) في المثال السابق عند المبرد إنما كان على سبيل الغلط والنسيان، حيث قال: (تقول في النفي ما قام زيد بل عمرو، كأنك أردت الإخبار عن عمرو فغلطت، وسبق لسانك إلى ذكر زيد، فأتيت ببل مضربًا عن زيد، ومثبتًا ذلك الحكم لعمرو، قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: إذا قلت: ما رأيت زيدًا بل عمرا، فالتقدير: بل ما رأيت عمرًا)[2].

وقد أشار النحاة إلى أن ما بعد (بل) قد يأخذ حكم ما قبلها على سبيل الغلط والنسيان،في الإثبات والنفي، وقد نص سيبويه على ذلك، فقال بعد أن قرر أن جر (حمار) في نحو (مررت برجلٍ حمارٍ) هو على سبيل الغلط أو النسيان، ما نصه: (ومن ذلك: ما مررت برجلٍ بل حمارٍ، وما مررت برجلٍ ولكن حمارٍ، أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه)[3] .

كما نص أبو حيان على أن النصب في مسألتنا هذه إنما يكون على سبيل الغلط والنسيان، فقال: ((ما زيد قائمًا بل قاعدٌ) أي بل هو قاعد، وليس من

---

[1]- رصف المباني ٢٣١ .

[2]- شرح المفصل ١٠٥/٨ .

[3]- الكتاب ٤٣٩/١ .

عطف المفرد على الخبر، بل من عطف الجمل . فإن كان اللسان سبق إلى ذكر الخبر غلطًا فاستدركت نصبت، فقلت: بل قاعدًا، كما تقول: ما ضربت رجلاً بل امرأةً، إذا غلطت)[1]، وقال-أيضًا- مشيرًا إلى أن هذا رأي لبعض النحاة: (تكون (بل) بعد النفي على حالها بعد الواجب لزوال الغلط، فهذه ينتصب الخبر بعدها؛ لأن التقدير: بل ما هو قاعدًا. وقال بعض شيوخنا: (الذي يظهر أنك متى أردت هذا المعنى جئت بالثاني بدلاً) انتهى. يعني أن ذكر الخبر أولاً كان على جهة الغلط، فأتيت بالثاني لتستدرك الغلط)[2] .

وقد نص ابن هشام [3] على اختلاف معنى الرفع عن معنى النصب، كما نص عليه الدماميني، فقال في حديثه عن رأي المبرد: (وقياس إجازة المبرد في (بل) العاطفة أن تكون ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها، في مثل: ما قام زيد بل عمرو، أي بل ما قام عمرو، أن يصح: ما زيد قائمًا بل قاعدًا، ويختلف المعنى باعتبار النصب والرفع) [4]، وقد أوضح الدماميني ذلك بقوله:(إذ القعود منفي على التقدير الأول،مثبت على التقدير الثاني)[5] .

وبناء على ما سبق، فإنني أرى أن ما ذهب إليه عباس حسن في هذه المسألة، من جواز نصب الاسم المعطوف بـ (بل)، مع كون ما بعدها موجبًا، غير دقيق[6] ؛ لعدة أمور:

١-أننا إذا أجزنا نصب ما بعد (بل) عطفًا على خبر (ما)، فإن هذا يؤدي إلى حدوث اللبس؛ لأن جواز نصبه عند النحاة إنما هو على سبيل الغلط والنسيان، أي باعتباره منفيًا، وعباس حسن ينصبه مع اعتباره موجبًا،

---

[1]- الارتشاف ١٢٠٢/٣ .

[2]- التذييل والتكميل ٢٧٥/٤ .

[3]- انظر: مغني اللبيب ١٥٢ .

[4]- تعليق الفرائد ٢٣٥/٣ .

[5]- شرح المزج ٥٨٥/٢ .

[6]- النحو الوافي ٥٩٨/١ .

ولو أخذنا برأي عباس حسن فإننا في نحو (ما زيد قائمًا بل قاعدًا) لا ندري هل القعود منفي أم مثبت ؟ إذ هو على رأي النحاة منفي، وعلى رأي عباس حسن مثبت .

٢- أن عمل (ما) فيما بعد (بل) يقتضي التناقض، وإلى ذلك أشار ابن جمعة الموصلي بقوله: (لو عمل النفي فيما بعدهما لزم ما ذكرنا من توارد الإثبات والنفي على محل واحد، وهو محال)[١].

٣- أن السماع جاء عن العرب بالرفع دون النصب [٢] .

٢- شروط الإتباع بالعطف أو البدلية على لفظ الاسم المجرور بـ(من) الزائدة .

اشترط النحاة لإتباع المعطوف لفظ المعطوف عليه أن يصلح لمباشرة العامل، قال ابن مالك: (فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته أضمر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف، وجعل من عطف الجمل)[٣]، وبناء عليه فإن الشروط التي اشترطها النحاة لزيادة (من) يجب أن تنطبق على الاسم المعطوف على المجرور بـ(من) حتى يصح إتباعه لفظ المعطوف عليه، نحو(ما جاءني من رجل ولا امرأةٌ ، أو ولا امرأةٍ) .

١- شرح ألفية ابن معطي ٨٨٨/٢ .

٢- انظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١، وشرح التسهيل ٣٦٨/٣ ، وشرح المزج ٥٨٥/٢ .

٣- شرح التسهيل٣٧١/٣ .

أما الشروط التي اشترطها أكثر النحاة لزيادة (من) فهي[١] :

- أن تكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام .

- أن يكون مجرورها نكرة .

وزاد بعض النحاة شرطًا ثالثًا هو أن تكون عامة[٢] .

كما اشترط ابن هشام أن يكون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ[٣] .

ومثال ما اختل فيه الشرط الأول مما عطف على المجرور بـ(من) الزائدة، قولك: (ما جاءني من رجل بل امرأةٌ)، ومثال ما اختل فيه الشرط الثاني، قولك: (ما جاءني من رجل ولا زيدٌ) ؛ ولاختلال هذين الشرطين في هذين المثالين، فإن النحاة يوجبون إتباع الاسم المعطوف محل الاسم المعطوف عليه، ولا يجيزون جره حملاً على لفظ المعطوف عليه؛ لأنه لا يصلح أن يكون معمولاً له[٤] .

وأما عباس حسن فقد رأى جواز جر الاسم المعطوف في هذه المسألة، حملاً على لفظ المعطوف عليه دون اشتراط هذين الشرطين، حيث قال بعد أن عرض كلام النحاة في هذه المسألة، ما نصه: (هذا تلخيص كلامهم . وهو مناقض لما يقولونه في مواضع مختلفة؛ من أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، وبنوا على هذا أحكامًا كثيرة، فلا داعي هنا لخروجهم على ما

١- انظر:شرح الكافية الشافية ٥٦/١، وشرح الكافية ١٠٨/٢، ١٠٩،والبحر المحيط ٣٣٢/٧ ، وتوضيح المقاصد ٣٥٣/١ ، والدر المصون ٢٥٧/٩ ، والمقاصد الشافية ٥٩٧/٣- ٦٠٧.

٢- انظر: شرح المفصل ١٣/٨، والبسيط٨٤١/٢، و الجنى الداني ٣١٩ .

٣- انظر: المغني ٤٢٦ .

٤- انظر:الكتاب ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧/١، وشرح الكافية ١٠٨/٢،والمقاصد الشافية ٢٣٢/٢.

قرروه ، وتشددهم و تضييقهم. والرأي عندي تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور؛ فيجوز في توابعه الجر مطلقًا؛ مراعاة للفظ المجرور، والرفع مراعاة لمحلة. وليس في هذا ضرر لفظي أو معنوي بل فيه تيسير، وتخفيف، وتقليل تفريع)[1] .

ولا يقتصر هذا الحكم عند عباس حسن على الاسم المعطوف ، بل يمتد -كذلك- إلى البدل، حيث قال: (تقدم أن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل. ويقول النحاة في تفريع هذا البدل كلامًا مرهقًا غير مقبول، والخير في إهماله؛ ومنه: إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع. فمثل: ما جاءني من أحد إلا البائع، لا يجوز إعراب(البائع) بدلاً مجرورًا من لفظ (أحد)، لزعمهم أن كلمة(أحد) مجرورة اللفظ بالحرف الزائد (من) وهو حرف لا يزاد -غالبا- إلا في كلام منفي...)[2] .

ومذهب جمهور البصريين[3] لصحة زيادة (من)، أن يكون الكلام غير موجب، وأن يكون المجرور نكرة، وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة بقوله: (هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب. وذلك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحد إلا زيدًا ؛ وإنما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلان)[4].

1- النحو الوافي ٢/ ٦٩ .

2- النحو الوافي ٢/ ٣٣٤ .

3- انظر: توضيح المقاصد ٣٥٣/١ ،والجنى الداني ٣١٧، والبحر المحيط ٣٣٢/٧،والدر المصون ٢٥٧/٩.

4- الكتاب ٣١٥/٢ ــ ٣١٦ .

واشتهر في هـذه المسـألة مخالفـة الأخفـش للبصـريين، حيـث لا يشـترط هذين الشرطين[1]، وقد أشار أبو علـي الفارسـي إلـى جـواز زيـادة (مـن) فـي الإيجاب، في قوله تعالى: (وينزل مـن السـماء مـن جبـال فيهـا مـن بـرد)[2]، استنادًا إلى ما ذهب إليه الأخفش، حيث قال: (ويجـوز أن يكـون (مـن بـرد) فـي موضع نصب، على قول أبي الحسن في زيادة مـن فـي الإيجـاب)[3] ، فـي حـين نقل الرضي عن أبي علي أنه لا يجيز دخـول (مـن) الاسـتغراقية علـى المعرفـة، حيث نقل عنه قوله: (إنما لم يجز جر البدل فـي: مـا جـاءني مـن أحـد إلا زيـد ...لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة)[4].

كما أشار ابن هشام إلى أن الزمخشري جـوز زيادتهـا مـع المعرفـة، فقـال: (وجوز الزمخشري في: (وما أنزلنا على قومه مـن بعـده مـن جنـد مـن السـماء وما كنا منزلين) [5]كون المعنى ومـن الـذي كنـا منـزلين، فجـوز زيادتهـا مـع المعرفة)[6]، والذي في الكشاف أنها حـرف نفـي[7]، وقـد اعتـرض أبـو حيـان على تقديرها اسمًا موصولاً في الآيـة؛ لأنـه يـؤدي إلـى عطـف المعرفـة علـى النكرة المجرورة بـ(من) الزائدة[8]، وقـد أشـار الألوسـي إلـى اعتـراض أبـي حيان، فقال: (وتعقبه أبو حيان بأنه يلزم عليه زيـادة (مـن) فـي المعرفـة، ومـن هنا قيل الأولى جعلها نكرة موصـوفة، وأجيـب بأنـه يغتفـر فـي التـابع مـا لا يغتفر في المتبوع، ولا يخفى أن هذا لا يدفع بعده)[9].

---

[1]- انظر:معاني القرآن ٤٨٨/٢، وشرح الكافية ١٠٨/٢، والبحر المحيط ٣٣٢/٧ ، ٣٣٨/٨، وتوضيح المقاصد ٣٥٣/١، والدر المصون٢٥٧/٩، والمغني ٤٢٨ .

[2]- سورة النور، الآية ٤٣ .

[3]- الإغفال ٤٩٦/٢ ، وانظر : المغني ٤٢٨ .

[4]- شرح الكافية ١٠٩/٢ .

[5]- سورة يس، الآية ٢٨ .

[6]- انظر:المغني ٤٢٨ .

[7]- انظر: الكشاف ١٢/٤ .

[8]-انظر: البحر المحيط ٣٣٢/٧ .

[9]- روح المعاني ٤/١٣ .

أما ابن مالك فقد صرح بجواز زيادتها في الموجب والمعرفة، واستدل على ذلك بالعديد من الشواهد الشعرية والنثرية، فقال: (وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة. وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا)[1] .

وأما الكوفيون فإنهم يجيزون زيادتها في الموجب[2]، ويجيزها الكسائي وهشام من الكوفيين بلا شرط[3].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الشواهد التي استشهد بها من أجاز زيادة (من) في الموجب والمعرفة محتملة، فذهبوا إلى تخريجها على أوجه مختلفة[4]، وقد أشار الشاطبي إلى ذلك فبين أن ما استشهد به ابن مالك وغيره ليس قطعيا بل هو محتمل لما قاله ابن مالك ولغيره؛ ولهذا لا يعتمد عليه في جواز زيادة (من) في الموجب، وقد علل ذلك بقوله: (لأن السماع المستمر قضى أنها تختص بالنفي؛ إذ لم تأت زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في الندور، فلا يصح أن يقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذ لم يكن ذلك، فيجب الوقوف مع السماع؛ لئلا ندعي على العرب ما لا نعرفه)[5] .

والذي أرى أن (من) لا تزاد مع الموجب والمعرفة؛ لأن استغراق الجنس في الموجب محال إذ لا يتصور مجيء جميع الناس[6]، كما أن دخولها على المعرفة يتناقض مع إرادة الجنس، إذ الغرض منها نقل المعنى من الواحد إلى الجنس؛ ولهذا يخطِّئ النحاة من قال: ما فيها من رجل بل اثنان؛ لأنها لا

---

[1]- شرح التسهيل ١٣٨/٣ .

[2]- انظر:شرح التسهيل١٣٩/٣ ، وشرح الكافية ١٠٩/٢، وتوضيح المقاصد ٣٥٣/١، والمغني ٤٢٨ .

[3]- انظر: توضيح المقاصد ٣٥٣/١، والجنى الداني ٣١٨ .

[4]- انظر: البسيط ٨٤٢/٢ -٨٤٥، والمقاصد الشافية ٦٠٢/٣، ٦٠٣ .

[5]- المقاصد الشافية ٥٩٩/٣، وانظر: ٦٠٢،٦٠٣/٣ من الكتاب نفسه .

[6]- انظر: شرح المفصل ١٣/٨ .

تحتمل غير العموم، ولا يخطئون من يقول: ما فيها رجل بل اثنان؛ لأنها تحتمل نفي الجنس ونفي الواحد[1]. وقد أشار السيرافي إلى هذا المعنى بقوله: (ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب، ولا تعليق الموجب به. فإذا قلت: ما أتاني من أحد إلا زيد . لم يجز خفض زيد ؛ لأن خفضه معلق بمن، ولا يجوز دخول من هذه على موجب، ولا تعليق الموجب بها، وإنما دخلت في النفي على نكرة؛ لنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس. ولو كانت من التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد (إلا) بها، كقولك: ما أخذت من أحد إلا زيد)[2] .

كما أشار الرضي -أيضًا- إلى هذا المعنى بصورة أدق، فقال: (وإنما تعذر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة؛ لأنها وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها، سواء باشرت المجرور، كما في: ما جاءني من رجل، أو كان تابعًا لمباشرها، نحو: ما جاءني من رجل ولا امرأة، و (إلا) الآتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الإيجاب، ومع بطلان عدم الإيجاب، كيف يشمل أفراد ما بعدها)[3] .

على أن ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز زيادتها في الموجب والمعرفة، لا يدل على أنهم يريدون بها (من) التي تفيد الاستغراق، والتي نحن بصدد الحديث عنها، بدليل ما ذكره الرضي حين قال: (ولا يجوز على مذهب الأخفش -أيضًا- الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة، وإن كان مذهبه تجويز زيادة (مِن) في الموجب، نحو: قد كان من مطر، و (يغفر لكم من ذنوبكم) [4]؛ لأن كلامنا في (من) الاستغراقية، ولا يمكنه أن يرتكب جواز

---

[1]- شرح التسهيل ١٣٧/٣، والمقاصد الشافية ٥٩٦/٣ .

[2]- الكتاب (الهامش) ٣١٥/٢ .

[3]- شرح الكافية ١٠٨/٢ .

[4]- سورة نوح، الآية ٣ .

جواز زيادتها في الموجب، والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه)[1]، وبناء عليه فإنه لا يصح أن تعطف الموجب أو المعرفة على لفظ المجرور بـ (من) التي تفيد الاستغراق، كما هو الحال في الأمثلة التي أوردها عباس حسن .

٣- حكم العطف بـ (لا) بعد العرض والتحضيض، نحو (غفر الله لزيد لا لعمرو) .

اتفق النحويون على صحة العطف بـ (لا) ، ولكنهم اختلفوا في مواضع العطف بها ، واشترطوا لصحة العطف بها شروطًا هي[2]:

- أن يكون المعطوف بها مفردًا لا جملة .
- وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نداء.

[1]- شرح الكافية ١٠٨/٢، ١٠٩ .

[2]- انظر: نتائج الفكر ٢٠٢-٢٠٤ ، وشرح الكافية ٤/ ٤١٦، والجنى الداني ٢٩٤ ،٢٩٥، وأوضح المسالك ٣٨٨/٣، ومغني اللبيب ٣١٨-٣٢١ ، وهمع الهوامع ٢٦٠/٥، ٢٦١ ،و شرح التصريح ١٠٥/٢ ، وحاشية الصبان ٣/ ١١١، ١١٢ .

– وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز نحو (جاءني زيد لا رجل) .

– وألا تقترن كلمة (لا) بعاطف .

– وألا يكون مدخولها مفردًا صفة لسابق أو خبرًا أو حالاً نحو: (إنها بقرة لا فارض ولا بكر)[1] ،و زيد لا شاعر ولا كاتب، ،وجاء زيد لا ضاحكًا ولا باكيًا، فـ (لا) في الصور السابقة ليست عاطفة .

وقد ذهب عباس حسن إلى جواز العطف بـ (لا) بعد العرض والتحضيض؛ أخذًا بالرأي الأيسر، واستنادًا إلى ما سمع عن العرب، حيث قال مشيرًا إلى خلاف النحاة في ذلك : (اختلف النحاة في وقوع (لا) عاطفة بعد الدعاء والتحضيض، نحو(أطال الله عمرك لا عمر الأعداء، وحرستك عنايته لا عناية الناس) ...ونحو : (ألا تكرم النابه لا الخامل، وهلا تقدر الذكي لا الغبي).. والأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح هذا؛ تيسيرًا وموافقة للمأثور)[2] .

أما خلاف النحاة في حكم العطف بـ (لا) بعد الدعاء و التحضيض، فقد ذهب الرضي إلى عدم جواز العطف بها بعدهما؛ لأنها في هذه الحالة لم تسبق بإيجاب أو أمر، حيث يقول: (اعلم أن (لا) لنفي الحكم عن مفرد، بعد إيجابه للمتبوع، فلا تجيء إلا بعد خبر موجب، أو أمر، ولا تجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك، ولا بعد النهي؛ تقول: ضربت زيدًا لا عمرًا ، واضرب زيدًا لا عمرًا)[3] .

---

[1]- سورة البقرة ، الآية : ٦٨ .

[2]- النحو الوافي ٣/ ٦٢٢ .

[3]- شرح الكافية ٤١٦/٤ .

كما أشار الشاطبي إلى أنه قد يفهم من كلام ابن مالك عدم جواز العطف بها بعد الدعاء والتحضيض؛ لأنه حصر مواضع العطف بها فيما بعد الإيجاب والأمر والنداء، غير أنه صرح بأن هذا الفهم غير مستقيم؛ لأن العطف بها بعد الدعاء والتحضيض راجعان في المعنى إلى الأمر فهما داخلان ضمن المواضع التي حصرها ابن مالك(١) .

ويبدو أن أكثر النحاة يجيزون العطف بـ (لا) بعد الدعاء والتحضيض، ويمكننا أن نفهم هذا من قول ابن عصفور: (واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الفعل الماضي، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك: قام زيد لا عمرو، فمنهم من أجاز ذلك وهم جل النحويين، ومنهم من منع ذلك)(٢) .

وقد استدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بالعقل والنقل، حيث يرون أن الدعاء والتحضيض في معنى الأمر، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان مستندًا إلى ورود ذلك عن العرب، حيث قال:((لا) يعطف بها بعد الأمر نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، وفي معنى الأمر، التحضيض والدعاء ، نحو: هلا تضرب زيدًا لا عمرًا، وغفر الله لزيدٍ لا لبكر . ومن كلامهم: (به لا بظبي أعفر)(٣)، (وأَمْتٌ في حجر لا فيك)(٤))(٥) . وقد نص على ذلك عدد من النحاة كالمرادي(٦) ، و الشاطبي(٧)، والسيوطي(١) ، والأشموني(٢).

١- انظر: المقاصد الشافية ١٤٤/٥، ١٤٥ .

٢- شرح جمل الزجاجي ٢٤٣/١ .

٣- أي لتنزل به الحادثة لا بظبي أبيض، انظر المثل:معجم الأمثال العربية القديمة ٣٨٥/١ .

٤- انظر المثل: الكتاب ٣٢٩/١ ، وقد أشار ابن ولاد إلى أن هذا المثل لا يفيد الدعاء ، فقال: (ليس هذا على معنى الدعاء؛ لأن الدعاء لا وجه له في هذا الكلام؛ وذلك أنه نفى عنه العيب والسوء و جعله للحجر الذي هو أولى بالعيب، ولو كان يدعو له بأن لا يجعل الله فيه العوج، وأن يجعله للحجر لما كان مادحاً له، وذلك أن الرجل إنما يمدح بما ثبت له، والدعاء فإنما هو للمستأنف لا لما ثبت...) (الانتصار ١٠٢)

٥- ارتشاف الضرب ١٩٩٦/٤، وانظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٤٠-١٤٥ .

٦-انظر: توضيح المقاصد ١٤٠/٢ .

٧- انظر:المقاصد الشافية ٥/ ١٤٠ ، ١٤٥ .

والذي أراه جواز العطف بـــ (لا) بعـد الـدعاء والتحضـيض؛ لمـا اسـتندوا إليه من كلام العرب؛ ولمـا ذكـره النحـاة مـن أن الـدعاء والتحضـيض بمعنـى الأمر، مع ما في ذلك من تيسير.

ز- حدوث اللبس .

لا شك أن حدوث اللبس يتعـارض مـع مقاصـد اللغـة؛ ولهـذا كـان تجنـب اللبس من أهم الأسس التي استند إليها النحـاة عنـد التنظيـر لبنـاء قواعـد اللغـة العربية، يقول ابن السراج: (والإلباس متـى وقـع لـم يجـز؛ لأن الكـلام وضـع للإبانة)[٣]، وعلى هذا المنوال سار عباس حسـن، فقـد كـان لتجنـب اللـبس دور بارز في توجيه آرائه فـي كثيـر مـن المسـائل[٤]، ويمكننـا أن نلمـس بوضـوح عنايته بهذا الأساس في قوله: (من الخير أن نترك ما فيـه غمـوض وإلبـاس إلـى

---

[١]- انظر: الهمع ٢٦٠/٥

[٢]-انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٣/٣ .

[٣]- الأصول ٢١٩/١ .

[٤]- انظر: النحـو الـوافي ١/ ٤٤، ٦٧، ١١٤، ١٢٦، ١٣٢، ١٤١، ١٥٧، ١٦٦، ١٩٣، ١٩٦، ٢٨٥، ٣١١، ٣٢٤، ٤٠٠، ٥٥٠، ٥٦١، ٥٨١، ٥٩٢، ٦٠٩، ٦٩٣، ٧٠٥، ٢/ ١٥١، ١٦٠، ٢٤٧، ٣٨٦، ٤٤٢، ٤٨٨، ٥٣٥، ٣/ ١١، ٥٨، ٣٢٦، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤٢٢، ٤٦٥، ٤٧٩، ٦٠٠، ٦٧٣، ٤/٦١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤١٢، ٤٥٧، ٥٨٩، ٥٩٩، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٣٦ .

ما لا خفاء فيه ولا إبهام ؛ لأن اللغة ليست تعمية وإلغازا، وإلا فقدت خاصتها، وعجزت عن أداء مهمتها. وهذا أساس يتحتم مراعاته عند استخدامها وفي كل شأن من شؤونها)[١].

ومن أهم المسائل التي تعرض لها عباس حسن في هذا الباب إعراب الاسم المعرب الذي في آخره الحقيقي واو ساكنة لازمة قبلها ضمة نحو (سمندو) و (قمندو)، وهذا نوع لا تعرفه العرب، وقد اقترح عباس حسن أن يعرب بحركات مقدرة على آخره في جميع حالاته، بغير تنوين، وقال: (وبناء على هذا الرأي لا يصح إظهار الحركات الإعرابية على الواو؛ لأن ظهورها يؤدي إلى إدخال تغيير على العلم في مظهره يؤدي إلى اللبس)[٢].

كما أجاز القياس على ما ورد من مجيء نون الوقاية في آخر اسم الفاعل، واسم التفضيل نحو (صادقوني، وأخوفني) مخالفًا ما عليه أكثر النحاة من عدم جواز القياس على هذه الصورة، بحجة إزالة اللبس، ومنع الغموض، ففي مثل : من صادقي؟ قد نقرؤها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة، أو من إضافة جمع المذكر إلى ياء المتكلم المدغمة في ياء الجمع، ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقاية[٣] .

ومن هذه المسائل –أيضًا– مسألة حذف (أن) ونصب المضارع مع حذفها، فعلى الرغم من ورود شواهد على هذه المسألة، نحو قول العرب: (خذ اللص قبل يأخذَك) إلا أن عباس حسن رجح عدم نصب المضارع في هذه الصورة بعدًا عن اللبس[٤]، ومثلها كذلك حكم مراعاة المؤنث التأويلي

---

[١]-انظر: المرجع السابق ٥٣٥/٢ .
[٢]- المرجع السابق ١٩٣/١، ١٩٤ .
[٣]- النحو الوافي ٢٨٥/١ .
[٤]- انظر: المرجع السابق ٤٠٠/٤ .

نحو قولهم:(أتتني كتاب أُسَرٌّ بها)، حيث رأى عباس حسن مراعاة اللفظ، والاقتصار في مراعاة المعنى على ما اشتهر بعدًا عن اللبس[1].

على أننا نجد عباس حسن في قليل من الأحيان يبيح ما قد يوقع في اللبس، ومن ذلك ما ذهب إليه في النسب إلى (أخت) و (بنت) حيث إن النسب إليهما هو (أخوي) و (بنتي) ولا يختلف النسب إليهما عن النسب إلى (أخ) و (ابن)، فعلى الرغم من وجود اللبس، ومن ذهاب بعض النحاة إلى جواز النسب إلى لفظهما، إلا أن عباس حسن أجاز الوجهين[2] .

ونقف في هذا الباب مع المسائل الآتية:

١-(مَفعَلة) وصف للمكان .

يصاغ من الاسم الثلاثي الحسي غير المشتق صيغة على وزن : (مَفْعَلَة) بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء، كقولهم أرض مأسدة، ومفعاة ومعنبة، أي كثيرة الأسود، والأفاعي، والعنب .

يقول سيبويه: (هذا باب ما يكون مَفْعَل لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبعة، ومأسدة، ومذأبة... ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف ، من نحو الضفدع

---

[1]- انظر: المرجع السابق ٥٨٩/٤ .

[2]- انظر: المرجع السابق ٧٣٦/٤ .

والثعلب، كراهية أن يثقل عليهم؛ ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها)[١].

كما أشار ابن جني إلى كثرة هذه الصيغة عند العرب بمعنى الشياع والكثرة من الجواهر والأحداث، فقال: (وقد كثرت المَفْعَلَة بمعنى الشياع والكثرة في الجواهر والأحداث جميعًا، وذلك كقولهم أرض مضبة: كثيرة الضِّباب، ومثعلة: كثيرة الثعالي، ومحياة ومحواة ومفعاة: كثيرة الحيات والأفاعي، فهذا في الجواهر. وأما الأحداث فكقولك: البطنة مَوْسنة، وأكل الرطب مَورَدة ومَحمَّة. ومنه المَسْعاة، والمَعْلاة، والحق مَجْدرة بك، ومَخْلَقة ومَعْساة، ومقمنة، ومحجاة . وفي كله معنى الكثرة من موضعين: أحدهما المصدرية التي فيه، والمصدر إلى الشياع والعموم والسعة. والآخر التاء، وهي لمثل ذلك، كرجل راوية، وعلامة، ونسابة، وهُذرة؛ ولذلك كثرت المفعلة فيما ذكرناه لإرادة المبالغة)[٢].

وقد اختلف النحاة في قياسية هذه الصيغة، فذهب بعضهم إلى القول بقياسيتها، وذهب آخرون إلى أنها مقصورة على السماع، أما سيبويه فقد قال: (وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئًا وتعلم أن العرب لم تكلم به)[٣] والظاهر من قول سيبويه هذا أنه يرى قياسية هذه الصيغة فيما لم يأت فيه سماع مخالف، قال ناظر الجيش شارحًا كلام سيبويه: (أي : فإن قست على ما تكلمت به العرب كان)[٤] أي: كان من كلام العرب.

١- الكتاب ٩٤/٤ .
٢- المحتسب١٣٦/٢ ، ١٣٧ .
٣- الكتاب ٤/ ٩٤ .
٤- تمهيد القواعد ٣٨٢٨/٨ .

وظاهر كلام كثير من النحاة أن (مَفعَلة) قياسي في الثلاثي الأصول؛ لكثرة الوارد من ذلك عن العرب[١]، قال الزمخشري: (وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه (مَفْعَلة) بالفتح)[٢] .وقال ابن مالك: (يصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرته أو محلها (مَفْعَلة)) [٣] .

وهذا ما فهمه شراح التسهيل من كلام ابن مالك ؛ ولهذا صرحوا بأن صوغ مفعلة من الرباعي نادر لا يقاس عليه، ومعنى هذا أنهم يرون أن صوغ مفعلة من الثلاثي قياسي ،قال المرادي: (وأما مُثعلَبة ومُعقرَبة فهما من غير الثلاثي، وذلك نادر، فلا يقال: أرض مُضفدَعة قياسًا عليهما) [٤] وقال ابن عقيل: (ولا يقاس على هذا لندرته، فلا يقال أرض مضفدعة) [٥] . ويمكننا أن نلمس بوضوح هذا الفهم عند ناظر الجيش حيث قال شارحًا كلام ابن مالك: (وأما قوله : (ونحو مُثعلَبة وكذا وكذا نادر) أراد به أن بناء هذا المثال لهذا القصد من غير الثلاثي نادر لا يقاس عليه)[٦] ، ومفهوم المخالفة يقتضي أن بناءه من الثلاثي كثير يقاس عليه .

وأما الرضي فيرى عدم قياسية هذه الصيغة من الأسماء الجامدة، حيث يقول: (واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مفعلة بفتح العين...وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد، فلا يقال مضبعة ومقردة)[٧].
ومقردة)[٧].

---

[١]- انظر: ديوان الأدب للفارابي ٢٨٢/١-٢٨٦ .

[٢]- المفصل ٢٣٩ .

[٣]- التسهيل ٢٠٩ .

[٤]- شرح التسهيل للمرادي ٣١٨/١ .

[٥]- المساعد ٦٣٧/٢، ٦٣٨ .

[٦]- تمهيد القواعد ٣٨٣٠/٨ .

[٧]- شرح الشافية ١٨٨/١ .

وقد أقر مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية صوغ (مَفعلَة) من أسماء الأعيان الثلاثية للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، وأصدر في هذه المسألة قرارين :

الأول: (تصاغ (مَفعَلة) قياسًا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد)(١).

الثاني: (تصاغ (مَفعَلة) مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان، بإجازة التصحيح، كما في (متوتة) و (مخوخة) من التوت والخوخ) (٢).

وأما عباس حسن فقد وافق المجمع في قياسية هذه الصيغة من الثلاثي(٣)، الثلاثي(٣)، غير أنه ذهب إلى أن ما كان وسطه حرف علة من الأسماء فإنه يعل، ولا يلجأ إلى التصحيح إلا عند خشية اللبس، فقال: (ويدور بخلدي أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره، وزاد عليها إباحة التصحيح في حالة واحدة هي: أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح–لو فعل هذا– لكان سليمًا من الغموض، بعيدًا من التعارض، مسايرًا بعض المذاهب اللغوية العامة)(٤).
العامة)(٤).

وقد بنى عباس حسن رأيه هذا على عدم سلامة ما استندت إليه لجنة الأصول في المجمع في جواز التصحيح، ويمكننا أن نجمل أبرز الأدلة التي استندت إليها لجنة الأصول في النقاط الآتية(٥):

١- مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) : ٥٨ .

٢- مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) : ٥٩ .

٣- انظر: النحو الوافي (الهامش) ١٨٣/٣، ٣٣٠ ، ٣٣١ .

٤- النحو الوافي ٣٣١/٣ .

٥- انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) (الهامش): ٥٩ .

- أنه على الرغم من أن القاعدة في صوغ مفعلة مما وسطه حرف علة هي الإعلال إلا أنه قد وردت ألفاظ كثيرة بالتصحيح، نحو مَثوَبة، ومَشْوَرة، و مَصيَدة، و مَقْوَدة، و مَبْوَلة .

-أن الأصل يلجأ إليه أحيانًا .

-أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى .

-أن الإعلال في هذا الباب غير مستحكم .

-ما نقل عن أبي زيد من جواز التصحيح في (أفعل) و (استفعل)[1] .

وقد انتقد عباس حسن ما استندت إليه اللجنة، فقال: (إني ألحظ في هذا القرار غموضًا وتعارضًا يتطلبان التجلية والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هي: الإعلال ...لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول: وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال، فما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة(وهي: قاعدة الإعلال) فريدة يجب الاقتصار عليها، وإنما تكون إحدى قاعدتين، يجوز القياس على كل منهما، هما التصحيح والإعلال . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأولى عند التطبيق، واعتبار ما ورد من الثانية شاذًا. ثم ما المراد من أن الأصل يلجأ إليه أحيانًا.. ؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذي له الحق في تحديدها؟ وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) في الدلالة على المعنى من الإعلال- فلماذا نترك الأبين إلى غيره؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطًا عامًا يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين، وإذا كان الإعلال في هذا

---

[1]- انظر رأي أبي زيد في شرح الشافية ٣/٩٧ .

الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلم التمسك به، وبناء القاعدة عليه)[1] كما انتقد عباس حسن تعميمَ اللجنة ما نقل عن أبي زيد من تصحيح (أفعل) و (استفعل) مستندًا في ذلك إلى قول ابن جني: (اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره...)[2].

إن القياس في معتل العين من (مَفعَلة) هو الإعلال، وقد نص على ذلك سيبويه، فقال: (وقد قال قوم في مَفْعَلة فجاءوا بها على الأصل كما قالوا : أَجْوَدْتُ ، فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك قول بعضهم: إن الفكاهة لمَقْوَدة إلى الأذى، وهذا ليس بمطرد، كما أن أَجْوَدْتُ ليس بمطرد)[3] .

غير أنني أرى أنه يجب التفريق بين الأسماء المشتقة والأسماء الجامدة من حيث التصحيح والإعلال، فالأسماء الثلاثية المشتقة يجب فيها الإعلال وفقًا لما ذكره سيبويه من أن المطرد في مفعلة هو الإعلال، ويؤيد ذلك أن تمثيله كان بالمشتق.

وأما الأسماء الثلاثية الجامدة فأرى أن تصحيح عينها عند صياغة (مَفْعَلة) منها أقرب إلى الصواب مما ذهب إليه المجمع من جواز الوجهين، ومما ذهب إليه عباس حسن من إعلالها إلا عند حدوث اللبس؛ وذلك أنه لا يكاد يخلو لفظ من الأسماء الثلاثية الجامدة معتلة العين عند صوغ (مَفعلَة) منه مع إعلاله من لبس وغرابة، لا نستطيع أن ندرك معها المراد من الكلمة، في حين أن المعنى عند التصحيح واضح غير خفي، ولعلنا نتأمل الأمثلة الآتية ليظهر لنا ما في إعلال الأسماء الجامدة من غموض لا نجده عند تصحيحها: (صوف: مصافة و مصوفة) ، (فول: مفالة ومفولة)، (فيل:مفالة

---

[1]- النحو الوافي ٣/ ٣٣٠ .

[2]- الخصائص ٩٩/١،وانظر:المزهر للسيوطي٢٢٩/١ .

[3]- الكتاب٣٥٠/٤، وانظر:التعليقة لأبي علي٣٢/٥ ،٣٣ ، والمنصف لابن جني ٢٩٥/١ ،٢٩٦ .

و مفيلة)، (توت: متاتة و متوتة)، (قين: مقانة و مقينة)، (عود: معادة و معودة)، (خوخ : مخاخة ومخوخة) ، (ثوم: مثامة و مثومة)، (قوت: مقاتة و مقوتة)، (تين: متانة و متينة) .

ثم إننا نلحظ أن هذا اللبس لا يكاد يوجد في الأسماء المشتقة الثلاثية معتلة العين عند صوغ مفعلة منها مع إعلال عينها، ويمكننا أن نلمس ذلك في الأمثلة الآتية: (لوم: ملامة و مَلوَمَة) ، (جوع: مجاعة و مجوعة) ، (نوم: منامة ومَنوَمة) ، (خوف: مخافة و مخوفة)، (صوم: مصامة و مصومة) ، (دين: مدانة و مدينة)،(قول: مقالة و مقولة) ، (بيع: مباعة و مبيعة) ، (فوز: مفازة و مفوزة) ، (سوء: مساءة و مسوأة)، (كيل: مكالة و مكيلة)، (بيت: مباتة ومبيتة) .

وهذا راجع –كما هو ظاهر– إلى أن التغير أصل في الأسماء المشتقة، وهذا الإعلال الحادث في صيغة (مَفْعَلة) من هذه الأسماء يحدث مثله في بقية المشتقات لنفس الكلمة فلم يحدث به لبس ؛ لكثرة تكراره في بقية الصيغ، وأما الأسماء الجامدة فهي على خلاف ذلك ، فكان التغيير في الجامدة مؤذن باللبس لمخالفته الأصل الذي كانت عليه؛ ولأنه شيء طارئ عليها لم يؤلف فيها .

ومما يؤيد القول بتصحيح الأسماء الجامدة هنا أنه يكثر عند العرب تصحيح الأعلام على غير قياس، ولا يخفى أن الأسماء الجامدة والأعلام تشترك في العلة نفسها المانعة من الإعلال وهي حدوث اللبس، و إبعاد اللبس بالبقاء على الأصل لا يتعارض مع قواعد اللغة ،قال سيبويه: (وإذا سميت رجلاً بألبُب ... تركته على حاله؛ لأن هذا اسم ، جاء على الأصل،كما قالوا رجاء ابن حيوة، وكما قالوا:ضيون. وربما جاءت العرب بالشيء على

الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك)[1]، وقد أشار الرضي إلى كثرة خروج الأعلام عن القياس،فقال: (الأعلام كثيرًا ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه)[2]. كما أشار إلى ذلك ابن منظور فقال:(الأعلام مما تغير عن القياس)[3].

ومن هنا فإنه يمكننا أن ندرك أن ثمة صلة بين الاشتقاق، وحدوث الإعلال في الأسماء والأعلام، وهذا ما صرح به أبو علي الفارسي حين ذكر أن تصحيح العلم على غير قياس راجع إلى عدم وجود مناسبة بينه وبين الفعل، فقال: ((يقول: مَزْيَد، ومَكْوَزة، ومَرْيَم)، ونحو هذا، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانهم، لا مناسبة بينها وبين الفعل، ولو كانت من الفعل لاعتلت،كما أن (مَورَق، ومَوْهَب) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما،ولم تفتح مثل مَوْعِل، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجريا مجرى ما أخذ من الفعل لموضعه.وقال أبو علي: تَهْلَل[4]،اسم علم،ولو كان منقولاً من الفعل مسمى به بعد أن استعمل فعلاً لوجب أن يكون كما أعل،يريد ،لما كان كذلك)[5].

ومما سبق يتضح أن وجود اللبس هو مثار النقاش في هذه المسألة، وما دام الأمر كذلك فالذي أرى أن ما كان مشتقًا من هذه الأسماء فإنه يجب إعلاله؛ لعدم موجب الخروج عن القياس، وأما الاسم الذي ليس له فعل فأرى تصحيحه؛ لكثرة حدوث اللبس فيه؛ وقياسًا له على العلم لما ذكرناه من التقارب بينهما .

1- الكتاب ٣٢٠/٣ .

2- شرح الشافية ١٤١/٣ .

3- لسان العرب (وهب) ٨٠٤/١ .

4- اسم موضع قريب من الريف (معجم البلدان لياقوت ٤٦٩/٢) .

5- التعليقة ٣٢/٥ .

٢ –النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما.

ينسب إلى المثنى و جمع المذكر السالم، فيما كان تثنية وجمعًا على الحقيقة برده إلى المفرد[١]، وكذلك ما كان مسمى به من المثنى وجمع المذكر السالم، يقول سيبويه: (هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع، والتثنية، وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما؛ فإذا كان شيء من هذا اسم رجل، فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون)[٢] .

كما ذكر سيبويه أنه يجوز فيما سمي به من المثنى، و جمع المذكر السالم أن ينسب إلى لفظه دون حذف علامتي التثنية والجمع[٣] .

ورجح عباس حسن في النسب إليهما إذا كانا علمين أن ينسب إلى لفظهما دون حذف علامتي التثنية والجمع، بعدًا عن اللبس، فقال في المثنى: (هذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف-كالرأي الشائع في إعرابه- أما على الآراء الأخرى التي تعربه بالحركات الظاهرة على النون، فينسب إليه على لفظ المثنى فلا يقع لبس. وحبذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التي لا لبس فيها، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترتضيها)[٤] ، وقال في الجمع: (إنما يقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف؛ طبقًا للرأي الشائع، أما عند إعرابه بالحركات على النون فلا لبس. ونقول هنا ما قلناه في النسب إلى المثنى: إن الفرار من اللبس غرض هام واجب)[٥].

كما ذهب عباس حسن إلى وجوب النسب إلى لفظ الجمع دون حذف علامته، فيما لم يكن علمًا، وذلك عند حدوث اللبس، فقال: (أما النسب إلى

---

[١]- انظر: المقتضب ١٦٠/٣، والأصول٦٨/٣،التكملة ٢٦٥، والمفصل٢٠٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٣١٨/٢، وشرح الشافية ١٠/٢، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٥/٢، وأوضح المسالك٣٣٣/٤ ، والمقاصد الشافية ٤٨٢/٧ .

[٢]- الكتاب ٣٧٢/٣ .

[٣]- انظر: المرجع السابق ٣٧٢/٣ .

[٤]-النحو الوافي(الهامش) ٧٢٤/٤ .

[٥]- النحو الوافي(الهامش) ٧٢٤/٤، ٧٢٥ .

جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته، وليس علمًا مسمى به، فيكون بالنسب إلى مفرده أيضًا، فإن أوقع في لبس وجب الفرار منه باتباع الرأي الذي يبيح النسب إلى لفظه المجموع؛ بالرغم من رأي المعارضين)[١].

وبيان القول في المسألة، أنه إذا سمي بالمثنى وجمع المذكر السالم، فإن للنسب إليهما حالتين[٢]:

الأولى: من أعرب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما إعرابهما قبل التسمية بهما، أي أنه أعربهما بعد التسمية بهما بالحروف، فإنه ينسب إليهما بحذف علامتي التثنية والجمع، فيقول في النسب إلى زيدان و زيدون: زيدي، قال سيبويه: (ومن قال من العرب: هذه قنسرون، ورأيت قنسرين، وهذه يبرون، ورأيت يبرين، قال: يبريٌّ وقنسريٌّ)[٣]، قال ابن يعيش: (وهو الأجود)[٤] .

الثانية: من أعرب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما بالحركات على النون، فإنه ينسب إلى لفظهما دون حذف،قال سيبويه: (ومن قال: هذه يبرينُ، قال: يبريني،كما تقول: غسلينيٌّ، وسريحين وسريحينيٌّ)[٥]، وفي هذه الحالة تفصيل بيانه فيما يأتي:

١- المثنى : من أجرى (زيدان) مجرى (سلمان) في لزوم الألف والإعراب بالحركات إعراب ما لا ينصرف، فإنه ينسب إلى لفظه دون حذف علامتي التثنية، فيقول: (زيداني) .

١- المرجع السابق ٧٢٥/٤ .

٢- انظر: المفصل٢٠٧، وشرح المفصل١٤٤/٥، وشرح الشافية١٠/٢، ١١، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٦/٢، ١٢٦٧، والصفوة الصفية٤٧٤/٢- ٤٧٧، ولسان العرب (نصب) ٧٦٢/١، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي١٤٩/٢، ١٥٠، والمقاصد الشافية ٤٨٢/٧- ٤٨٧، وشرح التصريح٣٢٩/٢ .

٣-الكتاب ٣٧٢/٣ .

٤- شرح المفصل ١٤٤/٥ .

٥- الكتاب ٣٧٢/٣ .

٢- جمع المذكر السالم : من أجرى (زيدون) مجرى (غسلين) في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مع التنوين، فإنه ينسب إلى لفظه بإلزامه الياء والنون، فيقول: (زيديني)،والغالب في جمع المذكر السالم إذا جعل إعرابه على النون أن يكون بالياء في جميع أحواله لخفتها[١] .

ومن أجراه مجرى (هارون) في لزوم الواو والإعراب بالحركات إعراب ما لا ينصرف، أو أجراه مجرى (عربون) في لزوم الواو والإعراب على النون مع التنوين، أو أجراه مجرى (ماطرون) في لزوم الواو وفتح النون، فإنه ينسب إليها جميعًا بإثبات الواو والنون، فيقول: زيدوني.

وقد علل النحاة رد المثنى والجمع إلى المفرد عند النسب إليهما بما يأتي:

١- أن هذا الاسم لو لم يرد إلى المفرد عند النسب إليه لاجتمع على الاسم الواحد إعرابان: إعراب بالواو أو الألف أو الياء، وإعراب بالحركات على ياء النسب، وهذا ممتنع[٢] .

٢-أن النسب إلى لفظ الجمع والمثنى يؤدي إلى كون الإعراب في وسط الكلمة، والإعراب لا يكون في الوسط[٣] .

٣-أن النسب ينقل الاسم إلى الوصفية، ولو لم يرد إلى المفرد لأدى ذلك إلى وصف المفرد بالمثنى[٤].

١-انظر: الصفوة الصفية ٤٧٦/٢، ٤٧٧، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١٥٠/٢ .

٢- انظر: الكتاب ٣٧٢/٣، والمقتضب١٦٠/٣، وشرح المفصل ١٤٤/٥، وشرح الشافية ١٠/٢، وشرح ألفية ابن معطي١٢٦٦/٢، ولسان العرب(نصب) ٧٦٢/١، وشرح التصريح ٣٢٩/٢ .

٣- انظر:شرح الشافية١٠/٢ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١٤٩/٢ .

٤- انظر:اللباب في علل البناء والإعراب١٥٥/٢، وشرح ألفية ابن معطي١٢٦٥/٢، والصفوة الصفية ٤٧٢/٢.

٤- أن الغرض من النسبة الدلالة على أن بين المنسوب والمنسوب إليه ملابسة، وهذا يحصل بلفظ الواحد مع خفته[١].

كما علل النحاة النسب إلى المسمى بالمثنى وجمع المذكر السالم دون حذف علامتي التثنية والجمع، بما يأتي:

١- حدوث اللبس، وذلك أن حذف علامتي التثنية والجمع عند النسب إلى المثنى والجمع، يلبس بالنسب إلى المفرد، يقول الأعلم الشنتمري: (ونسبوا إلى البحرين بحراني، والقياس أن تحذف علامة التثنية في النسبة كما تحذف هاء التأنيث ، غير أنهم كرهوا اللبس بينه وبين النسبة إلى البحر، فبنوا البحرين لما سموا به على مثال سعدان ونسبوا إليه على ذلك)[٢] .

٢- أن علامتي التثنية والجمع تمتزجان بالاسم، عند إعرابه بالحركات، وتصيران كالجزء منه[٣] .

والذي أرى أن المثنى وجمع المذكر السالم إذا لم يكن مسمى بهما فإن النسب يكون إلى مفردهما؛ وذلك لعدم ورود السماع بنسبتهما إلى المثنى أو الجمع إذا لم يكن مسمى بهما، ولا شيء هنا يدعو لمخالفة ما ورد عن العرب، إذ لا لبس في النسب إلى المفرد إذا لم يكن مسمى بالمثنى والجمع. وأما ما ذكره عباس حسن من أن اللبس قد يقع في هذه الصورة، فلم يظهر لي وجه ما ذكره[٤] .

---

[١]-انظر:اللباب في علل البناء والإعراب١٥٥/٢، والصفوة الصفية ٤٧٢/٢ .

[٢]-النكت٨٨٤/٢، وانظر:مجالس العلماء ٢٢٠، وشرح ألفية ابن معطي١٢٦٦/٢، والصفوة الصفية ٤٧٤/٢ .

[٣]- انظر:شرح الشافية للرضي ١٠/٢، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي٣٧٣/١ .

[٤]- ذكر النحاة أن اللبس قد يقع في مفرد جمع التكسير الباقي على جمعيته، فالنسب إلى (أعراب) هو (أعرابي)، ولا يصح أن تنسب إليه فتقول: (عربي)؛ لاختلاف المعنى، انظر:(شرح جمل الزجاجي ٣١٨/٢). ولم أقف على شيء يشير إلى الوقوع في اللبس في النسب إلى مفرد جمع التصحيح الباقي على جمعيته .

وأما المسمى بالمثنى وجمع المذكر السالم، فإن النسب يكون إلى لفظه دون حذف علامتي التثنية والجمع؛ بعدًا عن اللبس الحاصل عند النسب إلى المفرد، بله مجيء السماع به عن العرب[١] .

ثم إن ما ذكره عباس حسن من أن أكثر النحاة لا يرتضي النسب إلى المسمى بالمثنى وجمع التصحيح دون حذف علامتيهما لا يستقيم؛ وذلك لأن جواز النسب إلى لفظهما دون حذف مرتبط عند النحاة بحكم إعرابهما بالحركات كما مر بيانه، ولم أقف على رأي –فيما اطلعت عليه من مصادر– يمنع إعراب المسمى بالمثنى وجمع التصحيح بالحركات، بل إن أكثر النحاة يجيزون ذلك[٢]، وغاية ما في الأمر أن بعض النحاة يشير إلى أن الأجود هو إعرابهما بالحروف[٣]، وأحسب أن عباس حسن قد خلط بين هذه المسألة، ومسألة إعراب المثنى وجمع التصحيح الباقيين على جمعيتهما بالحركات؛ حيث إن المشهور فيهما هو إعرابهما بالحروف[٤]، وقد أشار بعض النحاة إلى أن ما ورد من الإعراب بالحركات في المثنى الباقي على حقيقته قليل جدًا[٥]، وأن ما ورد من ذلك في جمع المذكر السالم الباقي على حقيقته لا يحفظ إلا في الشعر[٦]. وقد فرق المبرد بين ما كان مسمى به من المثنى وجمع التصحيح، وما كان على حقيقته منهما، فأجاز إعراب الأول بالحركات دون الثاني[٧] .

---

١ -انظر:لسان العرب (نصب)٧٦٢/١، والارتشاف٥٦٨/٢، وحاشية الشيخ (يس) على شرح التصريح ٧٥/١.

٢ - انظر: الكتاب٢٣٢/٣، والمقتضب ٣٦/٤، ٣٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٩، ٣٠ ، وشرح المفصل ١٤٤/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٩١/٢، وشرح الكافية الشافية١٨/١، ١٩، وشرح الكافية ٢٦٦/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي٢٧٦/١، ولسان العرب (نصب)٧٦٢/١، وتوضيح المقاصد ٧٤/١، والهمع١٧٠/١، وشرح التصريح٦٨/١ ، وشرح الأشوني ٧٩/١ .

٣ - انظر:الكتاب ٢٣٢/٣، والمقتضب ٤/ ٣٦، وشرح المفصل ١٤٤/١، وشرح الكافية ٢٦٦/٣ .

٤ - انظر: التذييل والتكميل٢٧٩/١ ، والارتشاف٥٦٨/٢، وشرح التصريح ٦٧/١ .

٥ - انظر: تعليق الفرائد١٩٩/١ ، وحاشية الصبان ٧٩/١ .

٦ - انظر: التذييل والتكميل ٢٧٩/١، والارتشاف٥٦٨/٢ .

٧ - انظر: المقتضب ١٤٤/١، ٣٦/٤، ٣٧ ، والتذييل والتكميل٢٤٨/١، وتوضيح المقاصد٦٦/١، وتمهيد القواعد٣١٩/١، وشرح الأشموني ٧٩/١ .

٣- إعراب ما جاء على لفظ المثنى من الأعلام .

يجوز فيما جاء على لفظ المثنى من الأعلام نحو (زيدان) علمًا لرجل وجهان من الإعراب[١]:

الأول: إعرابه بالحروف ، كما كان قبل التسمية به، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، تقول: هذا زيدان، ورأيت زيدين، ومررت بزيدين .

---

[١]- انظر: الكتاب ٢٣٢/٣، والمقتضب٣٦/٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٩، وشرح جمل الزجاجي٤٩١/٢، وشرح الكافية ٢٦٦/٣، وشرح ألفية ابن معطي٢٧٦/١، وتوضيح المقاصد٧٤/١، وهمع الهوامع ١٧٠/١، وشرح الأشموني ٧٩/١ .

الثاني: إلزامه الألف والنون، وإعرابه بالحركات إعراب الممنوع من الصرف، للعلمية، وزيادة الألف والنون ، فتقول: هذا زيدانُ، ورأيت زيدانَ، ومررت بزيدانَ، وفي (البحرين) تقول: هذه البحرانُ، وزرت البحرانَ، ومررت بالبحرانِ .

وقد رأى عباس حسن أن الأخذ بالوجه الأول مظنة للوقوع في اللبس؛ لأنه قد يوهم أنه مثنى حقيقي، كما رأى أن الوجه الثاني لا يخلو من لبس، لاختلاف اللفظ في نحو(البحرين)؛ ولذا اقترح وجهًا ثالثًا لا لبس فيه، فقال: (ولعل الخير في إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته –وإن كنت لم أره لأحد من قدامى النحاة؛ فإنهم قصروه على جمع المذكر السالم– هو إبقاء العلم على ما هو عليه من الألف والنون ، أو الياء والنون ، مع إعرابه كالاسم بحركات إعرابية مناسبة على آخره، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع. وتجب مراعاة الإفراد فيه إذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة– كالخبر والنعت– وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع، إذ لا يؤدي إلى اللبس؛ لأنه الموافق للواقع، وليس في أصول اللغة ما يعارضه، بل إن أكثر المعاملات الجارية في عصرنا يوجب الاقتصار عليه)[1] .

أي أنه زاد في أحكام المثنى المسمى به جواز إلزامه الياء والنون مع إعرابه بالحركات إعراب الممنوع من الصرف .

و الأعلام المثناة المحكية بالياء قليلة في لغة العرب، ومنها: البحرَين، والدَّونكَين،و كُنابَين: أسماء مواضع[2]، كما مثل ابن عقيل هنا بـ(نصيبَين) على أنه مثنى[3]، غير أنه قد شاعت التسمية بالمثنى المحكي بالياء في العصر الحديث في بعض البلدان العربية نحو (محمدين و حسنين) .

[1]- النحو الوافي ١/ ١٢٦، ١٢٧ .

[2]- التذييل والتكميل ٢٥١/١ .

[3]-انظر:المساعد ٣٥٥/٣، وكلمة (نصيبين) جمع في لسان العرب (نصب) ٧٦٢/١ .

وقد أشار سيبويه إلى الوجهين الجائزين في المثنى المسمى به، مفاضلا بينهما، فقال: (فإذا سميت رجلا برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلانِ، ورأيت رجلينِ، ومررت برجلينِ ... ومن النحويين من يقول: هذا رجلانُ كما ترى، بجعله بمنزلة عثمانَ)[1] .

وقد بين المبرد علة جواز نقل الإعراب إلى النون فيما سمي بالمثنى، فقال: (وإن شئت قلت في التثنية هذا مسلمانُ قد جاء، فتجعله بمنزلة زعفران. وإنما جاز ذلك؛ لأن التثنية قد زالت عنه، والألف والنون فيه زائدتان، فصار بمنزلة قولك: غضبان، وعطشان، وعُريان، وكأن الأول أقيس؛ لأن هذا بني في الأصل على فَعلان، وفُعلان، ونحو ذلك، وهذا نُقل عن التثنية)[2].

والحاصل أن ما كان من الأعلام المثناة ملازمًا للياء نحو (بحرين) ،فإن القياس فيه عند إعرابه بالحركات أن تقلب ياؤه ألفًا ويمنع من الصرف، فيعامل معاملة (عثمان) .

وقد ورد استعمال(البحرين) في اللغة على خلاف القياس، حيث جاءت ملازمة للياء على الرغم من إعرابها بالحركات، وقد أشار إلى ذلك الرضي، فقال: (وقد جاء (البحرين) في المثنى على خلاف القياس، يقال: هذه البحرينُ، بضم النون، ودخلت البحرينَ)[3] .

والحق أن ما ذكره عباس حسن من أنه ليس في هذا الوجه الذي اقترحه ما يخالف أصول اللغة كلام غير دقيق؛ لأن العرب إنما تركوا هذه الصورة؛ لأنه ليس لها نظائر في كلامهم؛ وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: (فإن قلت:

---

[1]- الكتاب ٢٣٢/٣ .

[2]- المقتضب ٣٦/٤ .

[3]- شرح الكافية ٢٦٧/٣ .

هل تقول: هذا رجلَين، تدع الياء كما تركتهـا فـي مسـلمِين ؟ فإنـه إنمـا مـنعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئا من الأسماء فـي كلامهـم)[١]، وقـد تابعـه الرضـي في هذا التعليل، فقال: (إذا أعربت النون، ألـزم المثنـى الألـف دون اليـاء؛ لأنهـا أخف منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخـره يـاء ونـون زائـدتان وقبـل اليـاء فتحة)[٢].

وعلى الـرغم ممـا سـبق ذكـره إلا أنني أرى أن الإعـراب بـالحروف، أو بإلزام الألف، في الأعلام التي جاءت على صـيغة المثنـى، أمـر قـد يـؤدي إلـى الوقوع في اللبس بصورة ظاهرة، لتغير صورة اللفـظ عمـا هـو متعـارف عليـه، وعما هو مسجل في الوثائق الرسمية، ولذا أرى أن مـا ذهـب إليـه عبـاس حسـن في هذه المسألة، من حكاية الأعلام بصـورتها سـواء أكانـت ملازمـة للألـف أو للياء، وجعل إعرابها على النون، رأي جيد ينبغـي الأخـذ بـه، خاصـة مـع مـا استجد من شيوع التسمية بالمثنى في هذا العصـر، علـى أن الواقـع وخاصـة فـي الجهات الرسمية قد فرض هذا الاستعمال.

ويمكن الاسـتئناس فـي هـذا، بمـا ذكـره الأزهـري مـن أن (اسـتعمال البحرين، مجعولا نونه معتقب الإعراب أكثـر مـن اسـتعمال البحـران)[٣]، و بمـا ذكره ياقوت الحموي من قوله: (البحـرَين: هكـذا يـتلفظ بهـا فـي حـال الرفـع والنصـب والجـر، ولـم يسـمع علـى لفـظ المرفـوع مـن أحـد مـنهم، إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفـظ التثنيـة، فيقولـون: هـذه البحـران، وانتهينـا إلـى البحرين، ولم يبلغني من جهـة أخـرى)[٤]، وبمـا سـبق أن أشـرنا إليـه مـن أن الرضي ذكر أن (البحرين) وردت في كـلام العـرب علـى غيـر القيـاس، حيـث ألزمت الياء مع إعرابها بالحركات .

[١]- الكتاب ٢٣٢/٣ ، وانظر: المقتضب ٤/ ٣٦.
[٢]- شرح الكافية ٢٦٧/٣ .
[٣]- شرح الكافية ٢٦٧/٣ .
[٤]- معجم البلدان ١٧٥/٢ .

على أن مخالفة القياس في الأعلام مألوف في لغة العرب، يقول سيبويه: (وإذا سميت رجلاً بألبُب ... تركته على حاله؛ لأن هذا اسم، جاء على الأصل، كما قالوا رجاء ابن حيوة، وكما قالوا:ضيون. وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك)[1]، كما أشار الرضي إلى كثرة خروج الأعلام عن القياس، فقال: (الأعلام كثيرًا ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه)[2]، وإلى ذلك أومأ ابن منظور، فقال:(الأعلام مما تغير عن القياس)[3].

ح - الفروق الدلالية والبلاغية .

اعتمد عباس حسن على الجانب الدلالي في آرائه واختياراته في عدد غير قليل من المسائل، فقد كان يوجه رأيه وفق ما يقتضيه المقام أو مقصد المتكلم أو ما يحتمله اللفظ من معان دقيقة أو فروق بلاغية، كما كان يميل إلى ما يقتضي وضوح المعنى من الآراء[4] .

ومن المسائل التي بناها على هذا الأساس اتكاؤه على (مقصد المتكلم) عندما تعرض لخلاف النحاة في التوكيد اللفظي في نحو (جاءك جاءك

---

[1]- الكتاب ٣٢٠/٣ .

[2]- شرح الشافية ١٤١/٣ .

[3]- لسان العرب (وهب) ٨٠٤/١ .

[4]- انظر: النحو الوافي ٣٥٠/١، ٤٣١، ٤٢٠، ٤٧٩، ٤٩٧، ٦٣٣، ٦٦٢، ٢/ ٥٩، ٧٣، ١١٠، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٩، ١٩١، ٢٠٢، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤٨١، ٥٠٩، ٣/ ٥٨، ٧٥، ٨٦، ٣٢٦، ٣٧٦، ٣٩٣، ٤٩٢، ٥٤٥، ٦٠٨، ٤٩٣/٤، ٧٤٥ .

الراغبون في معرفتك)، حيث اختلف النحاة في هذا التوكيد هل يصلح أن يكون من التنازع في العمل أم لا ؟ فذهب عباس حسن إلى أن المقام إذا كان يقتضي إزالة الشك في العامل وحده، فتكراره من باب التوكيد اللفظي وحده؛ لأن المعمول واحد لم يكرر، وإذا كان الشك في العامل ومعموله معًا، فإن تكرار الفعل يدخل الجملة في باب التنازع؛ لأن توكيد الجملة الفعلية بنظيرتها الفعلية يقتضي تكرار لفظي الفعل والفاعل في كل واحدة منهما[1].

ونجد مثل ذلك-أيضًا- في ترجيحه ما ذهب إليه ابن هشام من صحة تعلق الظرف والجار والمجرور بحروف المعاني، مخالفًا ما ذهب إليه جمهور النحاة، حيث قال: (إذا كان الكلام السالف بديعًا (كما يقول-بحق- صاحب المغني) فكيف لا يوافق عليه جمهرة النحاة بعدما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التي كشفها أصحابه، وأبانوا جليل قدرها؟ ولم التقدير والتأويل من غير داع؟ لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه، وإن خالفه الجمهور بغير حجة واضحة)[2].

وفي حكم الفصل بين المتضايفين أجاز كثير من النحاة الفصل بينهما في السعة في عدد من المواضع، وذهب فريق من البصريين إلى منع ذلك وقصره على الضرورة، ورأى عباس حسن أن المنع أفضل (حرصًا على وضوح المعاني، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب. فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستار ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أويطول)[3].

كما وافق ابن مالك فيما ذهب إليه من صحة مجيء عطف البيان من النكرة، مخالفًا بذلك ما ذهب إليه بعض النحاة من عدم صحة مجيئه من

[1]- انظر: المرجع السابق ١٩١/٢ .

[2]- النحو الوافي ٢/ ٢٤٦ .

[3]- المرجع السابق ٥٨/٣ .

النكرة، محتجين بأن الغرض منه الإيضاح والبيان، وهما من شأن المعرفة لا النكرة، في حين رأى عباس حسن أن النكرة تخصص متبوعها، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح[1] .

بل إننا نراه يُخَطِّئ بعض عبارات النحاة المشهورة بناء على عدم دقتها في أداء المعنى الصحيح، مثل ذهابه إلى أن العبارة التي يرددها بعض المعربين في (لو)، وهي أنها (حرف امتناع لامتناع)، عبارة غير صحيحة؛ لأن امتناع الشرط قد لا يستلزم امتناع الجواب نحو (لو تعلم الفقير لاغتنى) فالتعلم ليس السبب الوحيد للغنى؛ ولهذا رأى أن التعبير الصحيح هو ما ذكره سيبويه من أنها (حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره)[2] .

ونقف هنا مع المسائل الآتية :

١ – حكم تقدم الفاعل على عامله .

ذهب البصريون إلى أنه يجب أن يكون الفاعل تاليًا للعامل فيه، فإن تقدم أعربوه مبتدأ [3]؛ ولهذا جعل النحاة هذا الحكم من الحدود التي تميز الفاعل عما قد يلتبس به، ونلمس هذا بوضوح في تعريفهم للفاعل، حيث عرفه ابن جني بأنه : كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم[4]،

---

[1]- انظر: المرجع السابق ٥٤٥/٣ .

[2]- انظر: المرجع السابق ٤٩٣/٤ .

[3]- انظر: شرح جمل الزجاجي ١٦٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٤٧٧/١، والارتشاف ١٣٢٠/٣، والمغني ٧٥٧، وشرح التصريح ٢٧١/١ .

[4]- اللمع ٧٩ .

وعرفه ابن مالك بأنه: المسند إليه فعل، أو مضمن معناه، تام، مقدم، فارغ، غير مصوغ للمفعول[١].

وقد اشتهرت مخالفة الكوفيين للبصريين في هذه المسألة، حيث أجازوا تقدم الفاعل على عامله[٢]، وثمرة الخلاف في هذه المسألة هي جواز نحو الزيدان قام، والزيدون قام، عند الكوفيين دون البصريين[٣].

ورأى عباس حسن أن الأخذ برأي البصريين في هذه المسألة أقرب إلى الصواب؛ لما يترتب على رأيهم من فرق في المعنى موافق لأصول اللغة، حيث قال بعد أن ذكر عدم جواز تقدم الفاعل على عامله ما نصه: (هذا رأي فريق كبير من النحاة، وخاصة البصريين. ويرى غيرهم -ولا سيما الكوفيون- جواز تقدم الفاعل على عامله. وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة فاعلا. وبالرغم من الميل للتيسير، وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسايرة للأصول اللغوية؛ ذلك أن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل، فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى)[٤].

ولهذا انتقد عباس حسن ما دعا إليه بعض القدامى والمحدثين من إعراب الاسم المرفوع في قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله)[٥] مبتدأ أو فاعلا مقدمًا، مشيرًا إلى الفرق الدلالي بين الإعرابين[٦].

١- التسهيل بشرح ابن مالك ١٠٥/٢ .

٢- انظر: شرح جمل الزجاجي١٦٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٤٧٧/١، والارتشاف١٣٢٠/٣، والمغني ٧٥٧، وشرح التصريح٢٧١/١، والموفي ١٨ .

٣- انظر:الارتشاف ١٣٢٠/٣، وشرح التصريح ٢٧١/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٤٦/٢.

٤- النحو الوافي ٧٣/٢ .

٥- سورة التوبة ، الآية: ٦ .

٦-انظر: النحو الوافي ١٤٤/٢ - ١٤٧.

وعدم جواز تقدم الفاعل على فعله، هـو رأي جمهـور النحـاة[١]، بـل إن أبـا حيان حكى عن الزجاجي إجمـاع النحـاة علـى أن الفاعـل إذا تقـدم لـم يرتفـع بفعله[٢]، غير أن هذا الإجمـاع منقـوض بمخالفـة الكـوفيين[٣]، ويبـدو أن أكثـر الكوفيين لا يرون جواز تقـدم الفاعـل علـى عاملـه، حيـث قصـر ابـن مالـك المخالفة على بعض الكوفيين[٤]، كما نص على ذلك ابـن أبـي الربيـع بقولـه: (لا (لا أعلم فيه خلافًا بين النحويين، إلا خلافًا ضـعيفًا نقـل عـن بعـض الكـوفيين)[٥] الكوفيين)[٥] .

أما جمهور النحاة فقد استندوا فيما ذهبوا إليه إلى عدد من الحجج منها:

– أن الفعل لا يرفع فـاعلين إلا علـى جهـة الإشـراك؛ لأن الفعـل لا يبقـى فارغًا، بدليل أنك تقول: الزيدان قاما[٦] .

– دخول العوامل اللفظية على الاسـم المتقـدم نحـو: إن زيـدًا قـام و رأيـت عبدالله قام[٧] .

– لو كان الفعل يعمل مؤخرًا كعمله مقـدمًا لوجـب ألا يختلـف حالـه، ولكنـك تقول: ذهب أخواك، فإذا قدمت قلت: أخـواك ذهبـا. كمـا تقـول: طلـع الشـمس وطلعت الشمس فإذا قدمت الاسم لم يصح أن تقول غير: الشمس طلعت[٨] .

١- انظر: المغني ٧٥٧ .

٢-انظر:الارتشاف ١٣٢٠/٣، والتذكرة ٦٩٤ .

٣- انظر: التذكرة ٦٩٤ .

٤- انظر: شرح التسهيل ١٠٨/٢ .

٥- البسيط ٢٧٢/١ .

٦- انظر: المقتضب ١٢٨/٤، والأصول ٢٣٧/٢، وأسرار العربية٩١، وشرح التسهيل١٠٧/٢، والبسيط ٢٧٣/١.

٧- انظر:المقتضب١٢٨/٤، وشرح التسهيل ١٠٧/٢ .

٨- انظر: المقتضب ١٢٨/٤، وأسرار العربية ٩٢، والبسيط ٢٧٣/١.

– أنه قد يحول بين الاسم المتقدم والفعل ما لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو عبدالله هل قام ؟[1]

– أن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة ولا يجوز أن يتقدم عجز الكلمة على صدرها[2] .

وأما الكوفيون فقد استندوا فيما ذهبوا إليه إلى السماع ، ومن ذلك:

قول امرئ القيس:

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة   فقل في مقيل نحسُه متغيبِ[3]

وقول الزباء:

ما للجمال مشيُها وئيدا   أجندلا يحملن أم حديدا[4]

وقول النابغة:

ولا بد من عوجاء تهوي براكب   إلى ابن الجلاح سيرُها الليل قاصدِ[5]

وقد أجاب النحاة عن هذه الشواهد بما يأتي[6]:

---

[1]- انظر: المقتضب ١٢٨/٤ .

[2]- انظر: سر صناعة الإعراب ٢٢٠/١-٢٢٦ ، وأسرار العربية ٨٩-٩١،والإنصاف ٧٩/١، ٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٧٧/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٤٦/٢ .

[3]- البيت في ديوانه ص ٧١ ، وانظر: مجالس العلماء للزجاجي ٢٤٥، وشرح جمل الزجاجي١٦١/١، وشرح التسهيل١٠٨/٢، وتمهيد القواعد١٥٨٢/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٤٧/٢ .

[4]- انظر البيت في:معاني القرآن للفراء٧٣/٢ ،٤٢٤ ، و شرح جمل الزجاجي١٦٠/١، والمغني ٧٥٨، وتمهيد القواعد١٥٨٢/٤، والمقاصد الشافية٥٤٦/٢، والخزانة ٢٩٥/٧ .

[5]- ديوانه ٩١، وانظر:شرح جمل الزجاجي١٦١/١، والمقاصد الشافية٥٤٧/٢ .

[6]- انظر: شرح جمل الزجاجي ١٦١/١، وشرح التسهيل ١٠٨/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٤٧٨/١، والمغني ٧٥٨، والمقاصد الشافية ٥٤٨/٢، والأشموني بحاشية الصبان ٤٦/٢ .

أما بيت امرئ القيس فعلى أنه أراد نحسه متغيبي بياء المبالغة وخفف الياء للوقف، أو على أن نحسه مرفوع بمقيل ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل، كأنه قال: قائل نحسه .

وأما بيت الزباء، فعلى أن (مشيها) مبتدأ خبره محذوف أي ظهر مشيها وئيدا ، أو على أن مشيها بدل من الضمير الذي في (الجمال)على أنها خبر (ما) ، وذكر بعض النحاة أن الرواية جره على أنه بدل اشتمال[١].

وأما بيت النابغة فعلى أن (سيرها الليل) مبتدأ وخبر ،و قاصد صفة عوجاء، وحذفت منه التاء.

كما أشار بعض النحاة إلى أن ما ورد في هذه الأبيات مما يجوز في ضرورة الشعر[٢] ، حملا على ما ذهب إليه سيبويه في قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم[٣]

حيث ذهب إلى جواز تقديم الاسم في الشعر[٤]، وبقوله أخذ جمهور النحاة[٥] .

وقد ذهب مهدي المخزومي، وتبعه آخرون[٦]، إلى جواز تقدم الفاعل على فعله، وأن الجملة في نحو (محمد سافر) جملة فعلية، فقال: (المبتدأ لا

١- انظر: شرح ألفية ابن معطي ٤٧٨/١، ويؤيد هذا أن رواية الفراء بالجر (معاني القرآن ٧٣/٢) .

٢- انظر: شرح جمل الزجاجي ١٦١/١، والمقاصد الشافية٥٥٢/٢، والأشموني بحاشية الصبان ٤٦/٢.

٣- نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه في الشعر المنسوب إليه ٣٧٦، انظر: الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، والمقتضب ٢٢٢/١، والأصول ٢٣٤/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٦١/١، وشرح التسهيل١٠٩/٢ ، والخزانة ٢٣١/١٠، ونسبه البغدادي فيها للمرّار الفقعسي.

٤- انظر: الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ .

٥- انظر: المقاصد الشافية ٥٥١/٢ .

٦- انظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ٣٤- ٤١ .

يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافًا ثابتًا، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسمًا جامدًا، أو وصفًا دالاً على الدوام، وأن الفاعل -وهو مسند أيضًا- إنما يتصف بالمسند اتصافًا متجددًا، ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً ، أو وصفًا دالاً على التجدد)[١].

وقد أجاب فاضل السامرائي عما ذهب إليه المخزومي، وجاء في رده، أنه لا مناص من إعراب كلمة (محمد) مبتدأ، في قولك: (محمد أقبل أخوه)، على الرغم من مخالفتها لما اشترطه المخزومي فيما يصح وقوعه مبتدأ، حيث إن المبتدأ اتصف بالمسند اتصافًا متجددًا، كما أن المسند ليس اسمًا جامدًا ولا وصفًا دالا على الدوام . كما أنه لا مناص من إعراب كلمة (يداه) فاعلا للصفة المشبهة في قولك: (محمد طويلة يداه) على الرغم من أن الفاعل لم يتصف بالمسند اتصافًا متجددًا، كما أن المسند ليس فعلا ولا وصفًا دالا على التجدد. وبذلك انخرمت قاعدة المخزومي، في المبتدأ والفاعل[٢] .

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور النحاة في هذه المسألة هو الصحيح؛ لقوة الحجج التي احتجوا بها؛ ولما يترتب على رأي الكوفيين ومن وافقهم من خلط للمعاني، حيث إن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستمرار، في حين تدل الجملة الفعلية على الحدوث والتجدد، وقد نص على ذلك علماء البلاغة، فقال الجرجاني: (موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئًا بعد شيء . وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء)[٣] . وتبعه في ذلك القزويني، حيث قال مشيرًا إلى الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية: (وفعليتها لإفادة التجدد،

---

[١]- في النحو العربي نقد وتوجيه ٧٣ .

[٢]-انظر: تحقيقات نحوية ٩٦ .

[٣]- دلائل الإعجاز ١٧٤ .

واسميتها لإفادة الثبوت؛ فإن من شأن الفعلية أن تـدل علـى التجـدد، ومـن شـأن الاسمية أن تدل على الثبوت)[1].

ويبنى على رأي الكوفيين ومن وافقهم أن نحـو (زيـد جـاء) جملـة فعليـة، ولو صح ما ذكروه لما اختلفت دلالـة النعـت مـن حيـث التجـدد والثبـوت فـي قولك: (أقبل رجل دمه يسيل)، وقولـك: (أقبـل رجـل يسـيل دمـه)، فقـد ذكـر البلاغيون أن الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعليـة تفيـد مـع الثبـوت التجـدد، وقد تفيد الاستمرار التجددي[2]، وإفادتها الثبوت والاسـتمرار دليـل واضـح علـى أنها ليست جملة فعلية، فهي إذا جملـة اسـمية أضـيف إلـى دلالتهـا شـيء مـن دلالة الجملة الفعلية لما جاء خبرها فعلا .

ويرتبط بهـذه المسـألة مسـألة أخـرى هـي حكـم تعليـق الشـرط بالجملـة الاسمية، حيث تدخل أدوات الشـرط علـى الأفعـال دون الأسـماء عنـد جمهـور النحاة[3]، وقد أشار عبـاس حسـن إلـى أنـه لا يصـح تعليـق الشـرط بالجملـة الاسمية سواء أكانت محضة أم كان خبرها جملـة فعليـة؛ لمـا يـؤدي إليـه ذلـك من تعارض[4]، وقد وضح ابن يعـيش علـة امتنـاع ذلـك، بقولـه: (الشـرط لا يكون إلا بالأفعال؛ لأنك تعلـق وجـود غيرهـا علـى وجودهـا، والأسـماء ثابتـة موجودة، ولا يصح تعليق وجـود شـيء علـى وجودهـا؛ ولـذلك لا يلـي حـرف الشرط إلا الفعل)[5] .

---

[1]- الإيضاح ١١٣ .

[2]- انظر: النحو الوافي (الهامش) ٢/ ١٤٥ .

[3]- انظر:شرح المفصل ٩/٩ ، والمغني ٧٥٧ .

[4]- انظر: شرح المفصل ٢/ ١٤٥، ١٤٦ .

[5]- المرجع السابق ٩/٩، وانظر: شرح التصريح ٢٧٠/١ .

٢- الأحق بالنيابة عن الفاعل عند وجود نوعين مختلفين، صالحين، أو أكثر .

عند بناء الفعل للمجهول ينوب عن الفاعل أحد خمسة أشياء هي: المفعول به، والجار والمجرور، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان[١] ، وقد اشترط النحاة لنيابة كل نوع من هذه الأنواع عند حذف الفاعل شروطًا، باستثناء المفعول به فلم يشترط النحاة لصحة نيابته شيئا[٢]، وأما المفعول

[١]-انظر: المقتضب ٥٠/٤- ٥٢، والأصول٧٨/١ ، ٧٩، واللمع ٨٣، ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٧/١، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٩/١ ، قطر الندى ١٩٠.

[٢]- انظر:شرح التسهيل ١٢٦/٢، ١٢٧، وشرح الجمل ٥٤٧/١، وشرح ألفية ابن معطي ٦٢٢/١، ٦٢٣، وتوضيح المقاصد ٢٥٤/١، ٢٥٥ .

لأجله، والتمييز، والمفعول معــه ، والحــال، والمســتثنى، فجمهــور النحــاة علــى عدم جواز إنابتها عن الفاعل(١).

واجتماع الأنواع التي تصلح إنابتها عن الفاعــل لــه ثــلاث صــور ، الأولــى: أن يجتمع المصدر والظرف والجار والمجــرور مــع المفعــول بــه. والثانيــة: أن تجتمع هذه الأنواع مــع عــدم وجــود المفعــول بــه. والثالثــة: أن يكــون الفعــل متعديًا لأكثر من مفعول.

وبناء على هذا الاخــتلاف بــين الصــور الــثلاث اختلفــت آراء النحــاة فــي الأحق بالنيابة عن الفاعل فيها .

ولم يفرق عباس حسن بين الصــور الــثلاث كمــا فعــل النحــاة، بــل جعــل الحكم فيها واحدًا، حيث جعل المعنى هو الأساس الــذي تبنــى عليــه الأولويــة فــي النيابة عن الفاعل دون التفات إلى أي مرجح آخر، ســواء فــي ذلــك أكــان الفعــل متعديا أم لازما، حيث يقول: (والحق أن الــرأي الســديد الأنســب هــو أن نختــار من تلك الأنواع ما له أهمية في إيضاح الغــرض، وإبــراز المعنــى المــراد، مــن غير تقيد بأنه مفعول به أو غيــر مفعــول بــه، أو أنــه أول أو غيــر أول، متقــدم على البقية أو غير متقدم. ففي مثل: (خطــف اللــص الحقيبــة مــن يــد صــاحبتها أمام الراكبين في السيارة) تكون نيابة الظــرف: (أمــام) أولــى مــن نيابــة غيــره؛ فيقال: خُطف أمامُ الراكبين فــي الســيارة الحقيبــة مــن يــد صــاحبتها؛ لأن أهــم شيء في الخبر وأعجبــه أن تقــع الحادثــة أمــام الــراكبين ، وبحضــورهم، وهــم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه، ولا يبالي بهــم اللــص ... ومثــل هــذا يقــال عند حذف الفاعل، وعدم وجود مفعول به فــي الجملــة ينــوب عنــه، مــع وجــود

(١)- انظر: الأصول ٨١/١، والمسائل البصريات ٢٢٣- ٢٣١، واللباب١٦٢/١، ١٦٣، وشرح الكافية ٢١٨/١، والمقاصد الشافية ١٠/٣ .

أنواع أخرى تصلح للنيابة: فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها)[1] .

الصورة الأولى:

إنابة غير المفعول به مع وجوده .

اختلف النحويون في إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجوده على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب البصريون[2] -عدا الأخفش- إلى أنه إذا اجتمع الجار والمجرور والظرف والمصدر مع المفعول به لم يقم مقام الفاعل غيره، يقول ابن جني: (فإن كان هناك مفعول به صريح، لم تقم مقام الفاعل غيره . تقول: ضربت زيدًا يومَ الجمعة ضربًا شديدًا . فإن جعلته لما لم يسم فاعله، قلت: ضُرب زيدٌ يومَ الجمعة ضربًا شديدا. ولا يجوز غير ذلك)[3].

وقد ذكر النحاة أوجهًا مختلفة في تعليل وجوب إنابة المفعول به دون ما اجتمع معه مما يصلح للنيابة، ومن ذلك :

١- أن طلب الفعل للمفعول بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات[4]؛ لأن الفعل المتعدي يقتضي المفعول بالمحلية كما يقتضي الفاعل[5]، نقل الشاطبي عن ابن كيسان قوله: (المفعول طرف في الفعل وشريك فيه، إذا جاءا معًا

---

[1]- النحو الوافي ١٢٠/٢ ، ١٢١ .

[2]- انظر: المقتضب ٥١/٤، واللباب ١٦٠/١، وشرح الكافية ٢١٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٦، وتوضيح المقاصد ٢٥٦/١، والمقاصد الشافية ٤٢/٣ ، والهمع ٢٦٥/٢ .

[3]- اللمع ٨٤ .

[4]- انظر: شرح الكافية ٢١٩/١ .

[5]- انظر: شرح ألفية ابن معطي ٦١٩/١ .

كان الفاعل أولى منه[1] بالفعل؛ لأن إيقاعه منه، وإذا ترك الفاعل رد الفعل إلى المفعول به؛ لما كان يستحقه من شركته في الفعل)[2].

٢- أن المفعول يصح جعله فاعلا، نحو: ضارب زيدٌ عمرًا[3].

٣-أن المفعول في المعنى قد جعل فاعلاً في اللفظ كقولك: مات زيد[4].

٤- أنه يقوم مقام الفاعل بغير شرط بخلاف غيره[5] .

٥- أن غيره لا يقوم مقام الفاعل إلا مع تصييره مفعولا به مجازًا[6].

الثاني: ذهب الكوفيون[7] إلى جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقًا، محتجين على ذلك بالسماع، ومنه قراءة أبي جعفر[8]: (ليُجزى قومًا بما كانوا يكسبون)[9] حيث أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وترك قومًا منصوبًا وهو مفعول به .

وقول الشاعر:

---

[1]- في الكتاب(أولى من الفعل) وأحسب أن الصواب ما ذكرت .

[2]- المقاصد الشافية ٦/٣ .

[3]- انظر: شرح ألفية ابن معطي ٦١٩/١ .

[4]- انظر: اللباب ١٥٩/١ .

[5]- انظر: المقاصد الشافية ٥/٣ .

[6]- انظر: المرجع السابق ٥/٣ .

[7]- انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية ٢١٩/١،والتذييل والتكميل ٤٣/٦،وأوضح المسالك١٤٩/٢، والمقاصد الشافية ٤٢/٣، والهمع ٢٦٥/٢ .

[8]- أبو جعفر المدني يزيد بن القعقاع.وكذا قرأ الأعرج وشيبة بالياء المضمومة وفتح الزاي مبنيًا للمفعول، (إعراب القرآن للنحاس١٤٣/٤، والغاية ٢٦٠، والنشر٣٧٢/٢) .

[9]- سورة الجاثية، الآية ١٤ .

ولو ولدت قفيرة جرو كلب   لسُب بذلك الجرو الكلابا[١]

والنائب عن الفاعل هو مصدر (سَبَّ) مقدرا في المعنى ،والتقدير: لسب السب الكلابا[٢] ، أو أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور[٣] .

وقد نسب إلى البصريين القول بجواز نيابة المصدر مع وجود المفعول، على أنه مذهب آخر لهم في المسألة بحجة أن الفعل يصل إليه بنفسه مثل المفعول به المباشر، وبأنه مسموع[٤].

ويبدو أن المراد بهذه النسبة هو ما ذكره ابن جني من أن الأخفش أجاز نيابة المصدر مع وجود المفعول به[٥] .

واختار ابن مالك في شرح التسهيل رأي الكوفيين[٦]، غير أن ما ذكره في في الألفية لا يتفق مع هذا الاختيار، إلا أن يكون ذلك على سبيل حكاية رأي الجمهور، وذلك قوله:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد   في اللفظ مفعول به وقد يرد[٧]

الثالث: ذكر بعض النحاة أن الأخفش إنما أجاز إنابة غير المفعول به مع وجوده إذا تقدم عليه المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور[٨] .

---

[١]-البيت لجرير و ليس في ديوانه، انظر البيت في: الخصائص ٣٩٧/١، والإفصاح للفارقي ٩٣، وشرح الجمل ٥٤٨/١، وشرح التسهيل١٢٨/٢، وشرح الكافية ٢١٩/١، والمقاصد الشافية٤٣/٣، والخزانة ٣٣٧/١ .

[٢]- انظر: الإفصاح للفارقي ٩٣ .

[٣]-انظر: الخصائص ٣٩٧/١ .

[٤]- انظر: اللباب ١٦٠/١ .

[٥]- انظر: الخصائص ٣٩٧/١ .

[٦]- انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

[٧]- الألفية ص ٢٥ .

[٨]- انظر:شرح الكافية٢٢٠/١، والتذييل والتكميل٢٤٥/٦، وتوضيح المقاصد ٢٥٦/١،وأوضح المسالك١٤٩/٢، والمقاصد الشافية ٤٢/٣، والهمع ٢٦٦/٢ .

وقد أجاب البصريون عما أورده الكوفيون من شواهد، فذهبوا إلى أن قراءة أبي جعفر شاذة، ويحتمل أن يكون التقدير: ليجزى هو، أي: الجزاء، ويكون (قومًا) منصوب بفعل محذوف، تقديره: يجزيه قومًا، أو أن يكون التقدير: ليُجزى الخير قومًا، والخير: مفعول به، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، فأضمر الأول لدلالة الكلام عليه[1].

وأما ما ورد من أبيات فتحمل على الضرورة لقلتها[2]. وقد تأول بعض النحاة نصب الكلاب على أنه مفعول به، بقوله: ولو ولدت، وجعلوا (جرو كلب) منادى مضافًا، والتقدير: ولو ولدت قفيرة الكلاب-يا جرو كلب- لسُب بذلك الجرو[3] . قال أبو حيان: (والأولى في التأويل أن يجعل ذلك منصوبًا بإضمار فعل يفسره ما قبله، التقدير: يسبون الكلابَ) [4] .

والذي أراه أنه إذا وجد المفعول به فهو أحق بالنيابة عن الفاعل من غيره؛ لما ذكره النحاة من أن معنى الفعل المبني للمجهول معقود على المفعول به، كما أن معنى الفعل المبني للمعلوم معقود على الفاعل .

وأما ما ذهب إليه عباس حسن من إنابة الظرف إذا كان محط الاهتمام في نحو (خُطف أمامُ الناس الحقيبةَ) فهو فيما أرى كلام يمكن رده، بأن تقديم الظرف يجعل له الأهمية حتى مع عدم جعله نائبًا للفاعل فتقول: (خُطفت أمامَ الناس الحقيبةُ) ، فقد تحقق الغرض دون أن نخالف السماع الغالب بقليل لا يعضده القياس .

---

[1]- انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤٨/١ ، وشرح ألفية ابن معطي٦٢٠/١، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٦، وقطر الندى ١٩١، وتخليص الشواهد ٤٩٨ .

[2]- انظر:الإفصاح ٩٤، وشرح جمل الزجاجي٥٤٨/١، والتذييل والتكميل ٢٤٦/٦، قطر الندى ١٩١ .

[3]- انظر:شرح جمل الزجاجي٥٤٨/١، ٥٤٩، وشرح التسهيل١٢٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٦/٦ .

[4]- التذييل والتكميل ٢٤٧/٦ .

الصورة الثانية:

الأحق بالنيابة عن الفاعل عند اجتماع المصدر والظرف والجار والمجرور دون وجود المفعول به .

إذا بني الفعل اللازم للمجهول فإن ما يصلح للنيابة عن الفاعل هو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور، وعند اجتماعها اختلف النحاة في أحقها بالنيابة عن الفاعل على عدة آراء، هي:

١- ذهب أكثر النحاة إلى أنها تتساوى في الأحقية بالنيابة عن الفاعل، ولا يفضل بعضها بعضا[١]، قال العكبري: (وإنما جاز إقامة حرف الجر والظرف والمصدر -أيها شئت- مقام الفاعل؛ لتساويها في ضعفها عن المفعول به)[٢] .

٢- اختار بعض النحاة إنابة الظرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة[٣]، قال ابن جمعة الموصلي: (وقيل المصدر والظرفان أولى لظهور الإعراب فيهما)[٤].

٣-واختار أبو حيان إقامة ظرف المكان؛ لأن دلالة الفعل عليه دلالة لزوم، فهو أقرب إلى المفعول به من غيره[٥]، قال السيوطي: (ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة. وكذا ظرف الزمان؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معًا بجوهره ، بخلاف المكان، فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة)[٦] .

٤- ورجح غيرهم من النحاة إنابة الجار والمجرور؛لأنه مفعول حقيقي[٧]، قال الأنباري: (وزعم بعض النحويين أن الأحسن أن تقيم الاسم

---

[١]-انظر:اللمع٨٣، والمفصل٢٥٩، وأسرار العربية ١٠١، وشرح المفصل ٧٢/٧، وشرح الكافية ٢٢١/١، والمقاصد الشافية ٤٥/٣، والهمع ٦٩ .

[٢]- اللباب ١٦١/١ .

[٣]- انظر: شرح الكافية ٢٢١/١ .

[٤]- شرح ألفية ابن معطي ٦٢٤/١ .

[٥]- انظر: التذييل والتكميل ٢٤٨/٦ .

[٦]- الهمع ٢٦٩/٢ .

[٧]- انظر:شرح الكافية٢٢١/١، وشرح ألفية ابن معطي ٦٢٤/١، والتذييل والتكميل٢٤٨/٦ .

المجرور مقام الفاعل؛ لأنه لو لم يكن حرف الجر لم يقم مقام الفاعل غيره)[١] واختاره ابن معطي[٢].

٥- ورجح آخرون إنابة المصدر؛ لدلالة الفعل عليه بحروفه دون الزمان والمكان[٣] ، واختاره ابن عصفور، وعلل ذلك بقوله: (والسبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في، فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى)[٤] .

٦- أما الرضي فقد أسند مرجح الاختيار في هذه المسألة إلى المعنى، حيث قال: (الأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذن اختياره)[٥] .

والذي أراه أن ما ذهب إليه الرضي من اعتماد المعنى في الترجيح بينها، هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن المصدر والظرف والجار والمجرور تكاد تكون متساوية في الأحقية بالإنابة عن الفاعل، من حيث قربها من المفعول به، إذ لكل منها جانب يتميز به عن غيره، فتبقى أهمية أحقيتها في الإنابة في إبراز الفروق المعنوية. والذي يظهر أن عباس حسن أخذ برأي الرضي في هذه المسألة، ثم عممه على بقية المسائل .

---

[١]- أسرار العربية ١٠١ .

[٢]- انظر: شرح ألفية ابن معطي٦٢٤/١ ، والهمع ٢٦٩/٢ .

[٣]- انظر: شرح الكافية ٢٢١/١، وشرح ألفية ابن معطي ٦٢٤/١ .

[٤]- شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١ ، وانظر: شرح الكافية٢٢١، والتذييل والتكميل ٢٤٧/٦، والهمع ٢٦٩/٢.

[٥]- شرح الكافية ٢٢١/١ .

المفعول به في هذه المسألة إما أن يكون من باب (أعطى) أي أن أصله

الصورة الثالثة:

الأحق بالنيابة عن الفاعل إذا كان الفعل متعديًا إلى أكثر من مفعول.

المفعول به في هذه المسألة إما أن يكون من باب (أعطى) أي أن أصله ليس المبتدأ والخبر، وإما أن يكون من باب (ظن) أي أن أصله المبتدأ

والخبر، وإما أن يكون من باب (أعلم) وهو ما يتعدى فيه الفعل إلى ثلاثة مفاعيل.

أ- **المفعول الأول:** إقامة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة-السابقة الذكر- أولى عند أكثر النحاة، لأنه في بابي (أعطى) و(أعلم) فاعل في المعنى[1]، قال سيبويه: (هو بمنزلة الفاعل)[2]، ولأنه في باب (ظن)مبتدأ في الأصل، وهو أشبه بالفاعل، فكان بالنيابة عنه أولى[3]، ولأن مرتبته في الأبواب الثلاثة بعد الفاعل، فكان أولى أن يقام مقام الفاعل ما مرتبته أن يكون بعده[4] .

ب-المفعول الثاني:

في إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل تفصيل على النحو الآتي:

أولاً : إذا كان المفعول الثاني من باب (أعطى) ففي المسألة أقوال، أهمها ما يأتي:

الأول: ذهب جمهور النحاة[5] إلى جواز إنابة المفعول الثاني إذا أمن اللبس، نحو: أُعطي درهمٌ زيدًا، ويمتنع إذا ألبس في نحو: أعطي زيدٌ عمرًا، إذ لو أقيم الثاني لم يعلم هل هو آخذ أم مأخوذ.

---

[1]- انظر:المفصل ٢٥٩، وأسرار العربية ٩٧ ، وشرح الكافية ٢١٨/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٦، وشرح ألفية ابن معطي ٦٢١/١ ، والمقاصد الشافية ٥٢/٣ .

[2]- الكتاب ٤٢/١ .

[3]- انظر:التذييل والتكميل ٢٥١/٦، وأوضح المسالك١٥٢/٢، والهمع ٢٦٤/٢ .

[4]- انظر: شرح الكافية ٢١٨/١، وشرح الجمل ٥٥٠/١، والتذييل والتكميل ٢٥١/٦ .

[5]-انظر: المقتضب ٥١/٤، والأصول ٧٩/١، وأسرار العربية ٩٦، وشرح التسهيل ١٢٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٠/٦، وأوضح المسالك ١٥٢/٢، والهمع ٢٦٣/٢ .

وإنابة الأول أولى عند البصريين[١]، وأما عند الكوفيين فإن كان الثاني نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن[٢] .

الثاني: ذهب بعض النحاة[٣] إلى منع إنابة المفعول الثاني إذا كان الثاني نكرة والأول معرفة، حتى مع كونه غير ملبس،ونسب ذلك إلى الفارسي[٤]، قال السيوطي: (لأن المعرفة بالرفع أولى، قياسًا على باب كان)[٥]، وقد حكى حكى الجرمي سماع نيابة الثاني عن العرب مع كونه نكرة والأول معرفة[٦].
معرفة[٦].

ثانيًا: إذا كان المفعول الثاني من باب (ظن) أو (أعلم) ففي المسألة أقوال، أهمها ما يأتي:

الأول : ذهب الجمهور[٧] إلى منع إقامة الثاني مطلقًا، وقد علل المانعون المانعون ما ذهبوا إليه بما يأتي[٨]:

١- غلبة حدوث اللبس في هذا الباب، قال ابن مالك مشيرًا إلى ما يقع في هذا الباب من اللبس: (وأكثر مسائل هذا الباب هكذا، ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقًا)[٩] .

١- انظر:شرح الكافية ٢١٨/١، والتذييل والتكميل ٢٥١/٦، وأوضح المسالك ١٥٢/٢ .

٢- انظر:التذييل والتكميل٢٥١/٦، وأوضح المسالك ١٥٢/٢ .

٣- انظر:التذييل والتكميل ٢٥٠/٦، وتوضيح المقاصد ٢٥٧/١، وأوضح المسالك ١٥٢/٢ .

٤- انظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٠، ٢٥١ .

٥- الهمع ٢٦٣/٢ .

٦- انظر: التذييل والتكميل ٢٥١/٦ .

٧- انظر:المفصل ٢٥٩، وشرح المفصل٧٢/٧، وشرح الجزولية٨٧٤/٢، وشرح التسهيل ١٢٩/٢، وشرح الكافية ٢١٧/١، والتذييل والتكميل٢٥١/٦، ٢٥٣، وأوضح المسالك ١٥٢/٢، والمقاصد الشافية ٥٤/٣ .

٨- انظر:شرح المفصل ٧٢/٧، وشرح التسهيل ١٢٩/٢، وشرح الكافية ١/ ٢١٦، ٢١٧، وشرح ألفية ابن معطي ٦٢١/١، والتذييل والتكميل٢٥١/٦، وأوضح المسالك ١٥٢/٢، والمقاصد الشافية ٥٤/٣- ٥٧ .

٩- شرح التسهيل ١٢٩/٢ .

٢- أن المفعول الثاني قد يكون جملة، أو ظرفًا، أو مجرورًا، وهذه لا تقام مقام الفاعل؛ لأن الجملة لا تكون فاعلة أبدًا، فكذلك النائب. والظرف والمجرور في معنى الجملة، إذ لا يقام الظرف وهو باقٍ على نصب الظرفية متعلق بكائن أو مستقر، وكذلك المجرور لا يقام وعامله غير الفعل[١] .

٣- أن الغالب في المفعول الثاني أن يكون مشتقًا، فإذا أقيم مقام الفاعل أدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة، نحو: ظُن قائمٌ زيدًا؛ لأن رتبة الفاعل التقدم على المفعول، وأجاب الشاطبي عن ذلك بأن تقدمه عارض، والأصل تأخيره في بنية الفاعل، فلا محذور في تقديمه[٢] .

٤- أنه إذا كان المفعول الثاني مشتقًا فحقه ألا يباشر العامل إلا على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، وذلك إذا كانت الصفة خاصة، ووقوع المفعول الثاني صفة خاصة قليل، وأجاب عن ذلك الشاطبي بقوله: (وأما ولاية المشتق العامل فيجوز في مثل هذا لا سيما على طريقة القلب كما يجوز: كان قائمٌ زيدًا على القلب، وإن كان ضعيفًا بل هو هنا أجوز؛ لأنه في بنية عارضة بخلاف باب كان فإن الإخبار به عن النكرة في بنية أصلية)[٣].

٥- أن مفعول (ظن) الثاني مسند أسند إلى المفعول الأول، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه، صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه، وهذا لا يجوز، وقد أجاب عن ذلك الرضي بقوله: (وفيما قالوا نظر؛ لأن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومسندًا إليه شيء آخر في حالة واحدة، لا يضر، كما في قولنا: أعجبني ضرب زيد عمرًا، فأعجبني مسند إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد...)[٤] .

١- انظر: المقاصد الشافية(بتصرف) ٦٥/٣ .

٢- انظر: المرجع السابق ٥٨/٣ .

٣-المرجع السابق ٥٨/٣ .

٤- شرح الكافية ٢١٧/١ .

الثاني: ذهب بعض النحاة إلى جواز إنابة الثاني إذا أمن اللبس[1]، قياسًا على ثاني مفعولي باب (أعطى)[2]، وقد صحح ذلك ابن مالك، فقال: (والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا)[3]؛ ولهذا اشترط بعض النحاة أن يكون الثاني نكرة والأول معرفة؛ لئلا يلتبس، وقد وضح الرضي ذلك بقوله: (وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة، نحو: ظُن زيدًا قائم؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل)[4]، كما نص على ذلك ابن جمعة الموصلي[5]، في حين أن بعض النحاة عكس المسألة، حيث أشار إلى أن من أجاز نيابة الثاني اشترط ألا يكون نكرة والأول معرفة[6]، وإقامة الأول عندهم أولى[7].

الثالث: ذهب الرضي إلى جواز إنابة الثاني مطلقًا، وأما حدوث اللبس فيرى أنه مرتفع بحفظ الرتبة، حيث قال: (والذي أرى، أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل، معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه)[8].

وقد اعترض الشاطبي على هذا الرأي، فأشار إلى أنه لا يصح القول بحفظ الرتبة دون سماع، إذ قال: (قال بعض المتأخرين: ينبغي أن ينظر هل يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما قد عمل ذلك في التباس الفاعل

---

[1]- انظر: شرح الجمل ٥٤٩/١، وشرح الجزولية٨٧٤/٢، وشرح الكافية ٢١٧/١،والتذييل والتكميل٢٥٢/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، والهمع ٢٦٣/٢ .

[2]- شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٦ .

[3]- انظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢ .

[4]- انظر: شرح الكافية ٢١٧/١ .

[5]- شرح ألفية ابن معطي ٦٢١/١ .

[6]- انظر: التذييل والتكميل ٢٥٢/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، والهمع ٢٦٤/٢ .

[7]- انظر: التذييل والتكميل ٢٥٢/٦ .

[8]- شرح الكافية ٢١٧/١ ، وانظر: ٢١٨/١ من الكتاب نفسه.

بالمفعول، فيوضع المرفوع في رتبته من المفعولات حتى يتبين بموضعه أنه الأول أو الثاني أو الثالث . وما قاله هذا المتأخر مفتقر إلى السماع؛ فإن القول بحفظ الرتبة إذا التبس الفاعل والمفعول نحو: ضرب موسى عيسى. لا يصح أن يبنى إلا على السماع، وإلا كان وضعًا مستأنفًا فكذلك هنا. وحين أطلق الناس هنا المنع مع اللبس، ولم يلتفتوا إلى اعتبار الرتبة كما التفتوا إليها في الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر دل على أنه غير ملتفت إليه عند العرب هنا)(١).

ج-المفعول الثالث:

في نيابة المفعول الثالث قولان للنحاة:

الأول: ذهب أكثر النحاة إلى منع إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل(٢)، وقد حكى ابن الناظم وغيره اتفاق النحاة على منعه(٣)،كما أنه لم يرد السماع به، فقد ذكر الرضي أنه: (لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت)(٤)، وقد بين ابن عصفور وجه وجوب إقامة المفعول الأول من الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل دون غيره من المفاعيل، فقال: (وذلك أن الأول من باب (أعلمت) مفعول صحيح، والاثنان الباقيان ليسا كذلك، بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يقم إلا المفعول الصحيح)(٥).

١-المقاصد الشافية ٥٣/٣، ٥٤ .

٢-انظر:المفصل ٢٥٩، وشرح المفصل٧٢/٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٤، وتوضيح المقاصد٢٥٧/١، وأوضح المسالك ١٥٢/٢، والمقاصد الشافية ٦٠/٣، والهمع ٢٦٥/٢ .

٣- انظر:شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٦،وتوضيح المقاصد٢٥٧/١،وأوضح المسالك١٥٢/٢،والهمع ٢٦٥/٢.

٤- شرح الكافية ٢١٨/١ .

٥- شرح جمل الزجاجي ٥٥٠/١ .

الثاني: ذهب بعض النحاة إلى جواز نيابة المفعول الثالث إذا أمن اللبس[1]، وقد أشار أبو حيان إلى أن المفهوم من تعميم ابن مالك أنه يجيز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل، إذ قال: (يفهم من كلام المصنف جواز إقامته إذا لم يلبس، ولم يكن جملة ولا شبهها)[2]، و نقل أبو حيان عن صاحب (المخترع)[3] جواز ذلك عن بعضهم، كما صوب ابن هشام جواز نيابة المفعول الثالث عند بعض النحاة مشروطًا بأمن اللبس، فقال: (والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس، نحو أعلمت زيدًا كبشك سمينًا)[4].

والظاهر من كلام الرضي أنه يجيز نيابة الثالث، حتى مع وجود اللبس، حيث قال مشيرًا إلى نيابة المفعول الثالث: (ولا يلبس مع لزوم كل مركزه)[5]، كما أشار الرضي[6] والشاطبي[7] إلى أن الثالث من باب(أعلمت)هو الثاني من باب (علمت) فكل ما ثبت للثاني من باب (علمت) يثبت للثالث من باب (أعلمت).

ومن أجاز نيابة الثالث فإن نيابة الثاني عنده أولى من حيث القياس[8].

والذي أرى أن الأحق بالنيابة عن الفاعل هو المفعول الأول؛ لأنه فاعل في المعنى، أو في معنى الفاعل، ولأنه أبعد عن اللبس في جميع المسائل، مع

---

[1]- انظر: شرح الكافية ٢١٨/١، وتوضيح المقاصد ٢٥٧/١ ،والمقاصد الشافية٦٠/٣، والهمع ٢٦٥/٢ .

[2]- التذييل والتكميل ٢٥٤/٦ .

[3]- هو علي بن الحسن بن عنتر المعروف بشُميم الحلي أبو الحسن النحوي اللغوي الشاعر(٦٠١هـ)قدم بغداد، وبها تأدب، قرأ على أبي نزار ملك النحاة. من مصنفاته: المخترع في شرح اللمع، والحماسة، وكتاب اللزوم. مات بالموصل عن سن عالية(معجم الأدباء٥٠/١٣- ٧٢، إنباه الرواة٢٤٣/٢- ٢٤٦، بغية الوعاة١٥٦/٢-١٥٧) .

[4]- أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

[5]- شرح الكافية ١/ ٢١٨.

[6]- المرجع السابق ٢١٦/١ .

[7]- المقاصد الشافية ٦٠/٣ .

[8]- انظر: شرح الكافية ٢١٨/١ .

عدم صحة القول بحفظ الرتبة دون سماع -كما ذكر الشاطبي- ولحدوث الخلاف بين النحاة في جواز إنابة غير المفعول الأول.

وأما ما يتصل بغرض المتكلم واهتمامه فإنه ينطبق عليه ما ذكرناه في المسألة الأولى من أنه يمكن تحقيقه بتقديم المفعول الذي يهتم به المتكلم، دون جعله نائبًا للفاعل، والعرب يبتدئون بما يهتمون بذكره ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال: (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم)[١]، فإذا قلت: (أُعطي الدرهمَ زيدٌ) فقد جعلت الدرهم هو محل الاهتمام ؛لأنك قدمته، كما أنك إذا قلت: (أُعطي الدرهمُ زيدًا) جعلته محل الاهتمام لتقديمه، لا لأنه نائب للفاعل .

وأما من حيث جواز إنابة المفعول الثاني، والثالث، فأرى جواز إنابة المفعول الثاني إذا كان من باب (أعطى) ؛ لورود السماع به[٢]، مع قلة موانع موانع الإنابة، بخلاف المفعول الثاني في باب (ظن) أو(علم)[٣] .

وأما إن كان من باب (ظن) أو (علم)، فأرى منع إنابته؛ لعدم السماع[٤]، مع غلبة حدوث اللبس عند إنابته[٥]، ولكثرة موانع الإنابة[٦].

كما أرى منع إنابة المفعول الثالث؛ لعدم السماع[٧]، ولأن حكم المفعول الثالث من باب (أعلم) هو حكم المفعول الثاني من باب (علم)[٨] .

١- الكتاب ٣٤/١، وانظر: دلائل الإعجاز ١٠٧ .
٢- انظر: التذييل والتكميل ٢٥١/٦ .
٣- انظر: المقاصد الشافية ٥٧/٣ .
٤- انظر: شرح الكافية ٢١٨/١، وأوضح المسالك١٥٣/٢ .
٥- انظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢ .
٦- انظر: المقاصد الشافية ٥٧/٣ .
٧- انظر: شرح الكافية ٢١٨/١ ، وأوضح المسالك ١٥٣/٢.
٨- انظر: شرح الكافية ٢١٦/١ ، والمقاصد الشافية ٦٠/٣ .

ط – التوسع في الاستخدام اللغوي، ومراعاة حاجة المتكلمين[1].

[1] - انظر: النحو الوافي ١/ ١٤٣، ١٦١، ١٦٣، ٢٩٩، ٤٣١، ٤٧٠، ٦٤١، ٢/ ٢٢، ٥٩، ١٢٧، ١٧٥، ٣٧٢، ٤٠٣، ٣/ ٤٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٨، ١٩١، ٢٧٣، ٢٩١، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٨٥، ٣٩٨، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤/ ٣٦٨، ٦١٤، ٦٣٥، ٧٢٣، ٧٤٦.

ما من شك أن ما تدعو الحاجة إليه من الاستخدامات اللغوية في هذا العصر هو مدعاة لأن يسلك في أمره أيسر السبل، شريطة أن يكون ذلك وفق ضوابط اللغة وأصولها، ولم يغفل عباس حسن هذا الأساس بل كان معتبرًا عنده، فقد أشار في مقدمة كتابه (النحو الوافي) إلى استفادته من تعدد المذاهب في التوسع في اللغة[١]، كما أنه استند إليه في كثير من المسائل في كتابه السالف الذكر.

ومن ذلك ذهابه إلى قياسية (علم الجنس)، حيث قال: (جاء في بعض المراجع -كالصبان- ما يفهم منه أن (علم الجنس) سماعيّ. لكن قد يفهم من بعض المراجع الأخرى -كالهمع- أنه قياسي في غير الأنواع المعنوية الموضحة هنا. وهذا الرأي وحده هو الأنسب؛ لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمان بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس)[٢].

كما أنه رجح القول بقياسية زيادة (أل) للمح الأصل؛ لأن الحاجة تدعو إليه في كل العصور[٣].

وفي الفعل المتعدي لثلاثة بالهمزة ولاثنين بأصله، نحو (أعلم و أرى) أتكون تعديته بهمزة النقل مقصورة على هذين الفعلين من الأفعال القلبية، أم ليست مقصورة على هذين الفعلين بل تشملهما وتشمل غيرهما من الأفعال القلبية، فتقول: أظننت الرجل السيارة قادمة ، و أحسبته السفر فيها مريحًا ؟ رأيان. وتميل جمهرة النحاة إلى الرأي الأول، ويميل عباس حسن إلى الرأي

١- انظر: المرجع السابق ٩/١ .

٢- المرجع السابق ١/ ٢٩٩ .

٣- المرجع السابق ١/ ٤٣١ .

الثاني؛ للحاجة إليه في الــدواعي البلاغيــة، والاســتعمالات اللازمــة فــي العلــوم الحديثة[1] .

ومن المسائل التي اعتمد فيها على هذا المــرجح: حكــم القيــاس علــى الأنــواع المختلفة من الإضافات الملحقة بالإضــافة غيــر المحضــة، مثــل إضــافة الاســم المنعوت إلى نعته، نحو (صلاة الأولــى)، وإضــافة النعــت إلــى منعوتــه، نحــو قوله تعالى:(وإنه لحق اليقــين)[2]، وإضــافة المســمى إلــى الاســم، نحــو شــهر رجب،وإضافة الشيء إلى ملابسه، نحــو زيــدنا و زيــدكم، إلــى غيــر ذلــك مــن هذه الأنواع، وقد ذهــب أكثــر النحــاة إلــى أن هــذه الأنــواع ســماعية، وذهــب الكوفيون إلى أنها قياسية بشرط اختلاف لفظــي المضــاف والمضــاف إليــه، أمــا عباس حسن فقد رجح رأي الكوفيين؛ لما فيــه مــن تيســير محمــود تتطلبــه حيــاة الناس، واستحســن أن يكــون القيــاس علــى هــذه الأنــواع إذا اشــتدت الحاجــة إليها[3].

بل إننا نجد أن عباس حسن لا يبالي بغرابــة بعــض الاســتعمالات اللغويــة مــا دامت الحاجة تدعو إليها، إذ يرى قياسية جمــع الأفعــل الــذي للتفضــيل المقــرون بأل على الأفاعل، وصياغة مؤنثه علــى الفُعلــى قياسًــا كــذلك ، نحــو الأشــارف والشُّرفى، والأظارف والظُّرفــى، مؤيــدًا بــذلك مــا ذهــب إليــه مجمــع اللغــة، ومخالفًا ما قاله ونقله صاحب التصريح، من الاقتصار فــي ذلــك علــى مــا جــاء به السماع، يقول عباس حسن معلقًا علــى مــا قــد ينــتج عــن هــذا القيــاس مــن غرابة الكلمات: (ما أكثر الكلمات اللغوية الغريبــة فــي جرســها علــى الأســماع، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عنــد آخــرين. علــى أن تــداول الكلمــة الغريبــة

---

[1]- انظر: النحو الوافي ٢/ ٥٩ .

[2]- سورة الحاقة، الآية : ٥١ .

[3]- انظر: النحو الوافي ٣/٤٠- ٥٢ .

كفيل بصقلها وإزالة غرابتها، ولكن يطول الزمن على تداولها، فما أسرع دورانها وشهرتها، بسبب الحاجة إلى استخدامها، وترديد الألسنة لها)[1] .

ونقف في هذا الباب مع المسائل الآتية:

١ – صوغ (أفعل) للتعجب والتفضيل من الألوان والعيوب .

اشترط النحاة[2] لصوغ (أفعل) للتعجب والتفضيل شروطًا، منها ألا يكون معبرًا عن فاعله بأفعل الذي مؤنثه فعلاء ، سواء كان دالاً على عيب أو لون، فلا تقول: زيد أعرج من عمرو ولا زيد أبيض من عمرو .

والتعجب في مثل ذلك إنما يكون بطريقة غير مباشرة، وضحها ابن يعيش بقوله: (إذا أريد التعجب من شيء من ذلك، فحكمه في التعجب أن تبني أفعل من الكثرة، أو القلة، أو الشدة، أو نحو ذلك، ثم توقع الفعل على مصادر هذه الأفعال، كقولك ما أكثر دحرجة زيد ، وما أشد حمرة عمرو ، وما أقل حوله)[3] .

وكل ما يشترط في التفضيل يشترط مثله في التعجب، فحكمهما واحد، قال ابن السراج: (واعلم: أن كل ما قلت فيه: ما أفعله، قلت فيه: أفعل به،

---

[1]- النحو الوافي ٣/ ٤١٥ .

[2]- انظر: الكتاب ٩٧/٤، والمقتضب ١٨١/٤، والأصول ١٠٤/١، وشرح التسهيل ٤٤/٣، وشرح الكافية ٤٤٩/٣.

[3]- شرح المفصل ١٤٦/٧ .

وهذا أفعل من هذا، وما لم تقل فيه ما أفعله، لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا، ولا: أفعل به)[1] .

ويرى عباس حسن أن الحاجة تدعو لإباحة صوغ (أفعل) التفضيل من الألوان والعيوب، حيث يقول: (إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له، ولا سيما بعد ورود السماع به، واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد، وفي العاهة الواحدة، وتفاوتها تفاوتًا واسع المدى...ومثل هذا يقال في التعجب) [2] .

ومذهب جمهور البصريين[3] في هذه المسألة هو عدم جواز صوغ (أفعل) التفضيل من العيوب والألوان، وقد نص على ذلك سيبويه بقوله: (هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله؛ وذلك ما كان أفعل وكان لونًا أو خلقة. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره، ولا ما أبيضه . ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه . إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه)[4].

و ذهب الأخفش من البصريين إلى جواز صوغ(أفعل) التفضيل من العيوب[5]، في حين ذهب ابن الحاج من البصريين –أيضًا– إلى جواز صوغه من سائر الألوان، حيث يقول: (عندي جواز اقتياس (ما أفعله) في السواد والبياض، ولا يقتصر على مورد السماع فيها بل أقول: ما أبيض زيدًا، وما أسود فلانًا في الكلام والشعر)[6].

---

[1]- الأصول ١٠٤/١ .

[2]- النحو الوافي ٣٩٨/٣ ، وانظر: ٣٥١/٣ من الكتاب نفسه .

[3]- الكتاب ٤/ ٩٧، ٩٨ ، والمقتضب ١٨١/٤، والإنصاف ١٤٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٩٠/١، والارتشاف ٢٠٨٢/٤، والمقاصد الشافية٤٧٥/٤ .

[4]- الكتاب ٩٧/٤ .

[5]- انظر:الارتشاف ٢٠٨٢/٤، والمساعد ١٦٢/٢ .

[6]- الارتشاف ٢٠٨٣/٤، وانظر: المقاصد الشافية ٤/ ٤٧٥ .

وقد علل النحاة هذا المنع بما يأتي[1]:

أن حقَّ صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي . وهذه الأفعال التي جاءت صفاتها على (أفعل فعلاء) وإن كانت ثلاثية أصلها الزيادة، وأن تكون على (افعلَّ) و (افعالَّ) .

ذهب الخليل -رحمه الله- ومن قال بقوله إلى أن هذه المعاني من الألوان والعيوب الظاهرة جرت مَجرى الخِلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص، قال سيبويه: (وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه (ما أفعله)؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، وما ليس فيه فعل من هذا النحو . ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده وما أشد رجله ونحو ذلك) [2] .

وعلل ابن مالك ذلك بأنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) لم يبن منه (أفعل التفضيل) لئلا يلتبس أحدهما بالآخر .قال الشاطبي: (وهذا تعليل ضعيف) [3] .

أما الكوفيون فذهب أكثرهم إلى جواز صوغ (أفعل) التفضيل من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان[4]، وذهب الكسائي وهشام الضرير إلى جواز صوغه من العيوب و سائر الألوان[5]، ويخالفهم الفراء الرأي، حيث لا لا يرى جواز صوغه من الألوان والعيوب، إذ يقول: (العرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه في كل فاعل وفعيل، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة

---

[1]- المقاصد الشافية (بتصرف) ٤/ ٤٦٣، ٤٦٤ ، وانظر:المقتضب ١٨١/٤، والإيضاح ١١٥، وأسرار العربية١٢١، وشرح التسهيل ٤٥/٣، وشرح الكافية ٤٤٩/٣، ٤٥٠ ، وشرح التصريح ٩٢/٢ ،٩٣ .

[2]- الكتاب ٩٨/٤ .

[3]- المقاصد الشافية ٤٦٤/٤ .

[4]- انظر:الإنصاف١٤٨/١ ، والتبيين للعكبري ٢٩٢، وشرح جمل الزجاجي٥٩٠/١، وشرح الكافية ٤٥٠/٣، والارتشاف٢٠٨٢/٤، والمساعد ١٦٢/٢.

[5]- انظر:الارتشاف ٢٠٨٢/٤، المساعد ١٦٢/٢ .

أحرف. فإذا كان على فعللت مثل زخرفت، أو افعللت مثل احمررت واصفررت لم يقولوا: هو أفعل منك؛ إلا أن يقولوا: هو أشد حمرة منك، وأشد زخرفة منك. وإنما جاز في العمى[١]؛ لأنه لم يرد به عمى العين، إنما أراد به –والله أعلم– عمى القلب)[٢] .

واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس:

أما السماع ، فمنه قول الشاعر : أبيض من أخت بني أباض[٣]

وقول الآخر:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ[٤]

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم في وصف جهنم: (لهي أسود من القار)[٥] .

وقول أم الهيثم : هي أسود من حنك الغراب[٦] .

---

[١]- يشير إلى قوله تعالى: (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى)(الإسراء: ٧٢) .

[٢]- معاني القرآن ٢/ ١٢٧ .

[٣]- الرجز لرؤبة بن العجاج وصدر البيت كما في الديوان: تقطع الحديث بالإيماض . انظر: ملحق ديوانه ١٧٦،والأصول١/١٠٤،والإنصاف ١/١٥٠،وشرح المفصل ٩٣/٦،وشرح الكافية٤٥٠/٣،والخزانة ٢٣٠/٨.

[٤]-البيت لطرفة بن العبد، وله أكثر من رواية، فقد ورد في ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمري ص ١٤٧، وروايته هي : إن قلت نصر فنصر كان شر فتى قدما وأبيضهم سربال طباخ ، وقد وردت هذه الرواية في الخزانة مع اختلاف يسير (٢٣٧/٨)، كما وردت لهذا البيت رواية ثالثة في ديوان طرفة بشرح: د. سعدي الضاوي ص ٨٦، هي: أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ، وانظر البيت في: الإنصاف ١٤٩/١،التبيين للعكبري ٢٩٣، شرح المفصل ٩٣/٦،المقاصد الشافية ٥٧٣/٤، الخزانة ٢٣٠/٨ .

[٥]- أخرجه الإمام مالك في الموطأ (باب ما جاء في صفة جهنم) (١٨٠٥) ٩٩٤/٢ .

[٦]- انظر:شرح جمل الزجاجي ٥٩٠/١، والارتشاف ٢٠٨٣/٤ .

وأما القياس: فقالوا : إنما جاز ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما تتركب بقية الألوان...ولذا جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لغيرهما من الألوان[١].

وقد حكم البصريون على ما جاء مخالفًا لهذا الشرط من الشواهد بالشذوذ، كما ذهب بعضهم إلى أن أفعل في البيتين ليس للتفضيل، وإنما هو أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، فهو اسم بمنزلة قولك شيء أسود و أبيض أي مبيض ومسود[٢].

وأما ما ذكره الكوفيون من أن الأسود والأبيض أصلان لغيرهما من الألوان ، فقد أجاب عنه البصريون بعدم التسليم فكل لون أصل بنفسه، وإقرار الكوفيين بعدم التعجب من سائر الألوان ماعدا الأسود والأبيض، يوجب امتناعه من هذين اللونين إذ لا فرق؛ فعلة المنع موجودة في الأسود والأبيض، وهي كونها على أكثر من أربعة أحرف، ولو سلمنا بأنهما أصلان لغيرهما من الألوان فإن الأصول أولى بمراعاة الأحكام من الفروع[٣] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأخفش يجيز بناء (أفعل) التفضيل من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد، وقد نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى المبرد، و بنى عليه أن (أفعل) في قول الشاعر: (...أبيض من أخت بني أباض)، وقول الآخر: (...فأنت أبيضهم سربال طباخ) عند كل من الأخفش والمبرد، شاذ في الاستعمال صحيح في القياس، حيث قال: (وأما عند أبي الحسن الأخفش والمبرد فإنهما ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس؛ لأن أفعالها ثلاثية بزيادة فجاز تقدير حذف الزوائد)[٤]، كما نقل

---

[١]- انظر: الإنصاف١/١٥٠، ١٥١ ، والتبيين ٢٩٣ .

[٢]- انظر: الإنصاف ١/١٥١-١٥٣،والتبيين ٢٩٣، وشرح المفصل ٧/١٤٧،وشرح ألفية ابن معطي٢/٩٦٣.

[٣]- الإنصاف ١/١٥٥، والتبيين ٢٩٤ .

[٤]- شرح المفصل ١/٩٤ .

الرضي ذلك عنهما، فقال: (ونقل عن المبرد والأخفش، جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كانفعل واستفعل ونحوهما، قياسًا، وليس بوجه، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه، بخلاف أفعلَ)[١] ،غير أن الشيخ عبدالخالق عضيمة-رحمه الله- بين بطلان ما نسب إلى المبرد[٢].

ومهما يكن من أمر فإن أبا علي الفارسي أشار إلى أن القياس والسماع يؤيدان صوغ (أفعل) التفضيل من الألوان، حيث قال: (في باب التعجب، لم ينكر أيضًا أن يقول قائل: إن الزيادة التي في باب الألوان تحذف في باب التعجب، ويستعمل فيه (هو أفعل من كذا) كما استعملوا في ما أنوكه، وما أحمقه، وحروف نحوهما، ويستدل على ذلك من كلامهم بما أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي: (...أبيض من أخت بني أباض) . وقد يجوز له أن يتناول أيضًا ما يروى لطرفة في قوله: (... وأبيضهم سربال طباخ) فإذا ساعد القياس الذي ذكرته وورد في السماع، لم يكن مستعمله معيبًا، وإن كان غيره أشيع وأكثر)[٣] .

والذي أرى جواز صوغ (أفعل) التفضيل من الألوان و العيوب؛ لوروده في السماع، وموافقته القياس، مع الحاجة الشديدة إليه في العصر الحديث .

٢- وقوع المصدر المنكر حالاً .

١-انظر: شرح الكافية ٤٥١/٣ .

٢- المقتضب ١٨١/٤، ١٨٢ .

٣- المسائل العضديات ١٣٦ .

ورد وقوع المصدر المنكر موقع الحال بكثرة في كلام العرب، قال ابن مالك: ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة كبغتة زيد طلع[١]

وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعره ونثره، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: (ثم ادعهن يأتينك سعيًا)[٢] ، وقوله: (ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية)[٣]، وقوله سبحانه: (ادعوه خوفًا وطمعًا)[٤]، غير أن النحاة اختلفوا في توجيه هذه الشواهد وإعرابها؛ لأنها تحتمل أكثر من وجه، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام فيما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، حيث مثل له بقوله تعالى: (يريكم البرق خوفًا وطمعًا)[٥]، ثم قال: (أي فتخافون خوفًا وتطمعون طمعًا، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع)[٦]، وقد امتد خلاف النحاة في هذه المسألة إلى حكم القياس على هذه المصادر الواقعة موقع الحال، حيث منعه فريق من النحاة وأجازه آخرون .

أما عباس حسن فقد صحح القياس على وقوع المصدر حالاً مشيرًا إلى ما في ذلك من توسعة، فقال: (وقد ورد بكثرة في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكر حالا؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحًا في رأي بعض المحققين، وهو رأي–فوق صحته– فيه تيسير ، وتوسعة ، وشمول لأنواع من المصادر)[٧] .

---

[١]- ألفية ابن مالك ٣٠ .

[٢]- سورة البقرة، الآية ٢٦٠ .

[٣]- سورة البقرة، الآية ٢٧٤ .

[٤]- سورة الأعراف، الآية ٥٦ .

[٥]- سورة الرعد، الآية ١٢ .

[٦]- مغني اللبيب ٧٣٠ .

[٧]- النحو الوافي ٣٧٢/٢ .

أولاً : آراء النحاة فيما ورد عن العرب من وقوع المصدر موقع الحال :

ذهب النحاة في توجيه المصادر وتأويلها في نحو (لقيته فجأة ، وطلع بغتة، وقتلته صبرًا ، وأتيته ركضًا) مذاهب مختلفة:

١- ذهب سيبويه وجمهور البصريين[١] إلى أنها أحوال مؤولة بالوصف أي مفاجئًا ومباغتًا، وصابرًا، وراكضًا، قال سيبويه: (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب ؛لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرًا، ولقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحًا ومكافحة، و...)[٢] ، وهو أحد قولي المبرد في هذه المسألة، حيث يقول: (ومن المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسد مسده، فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبرًا . إنما تأويله: صابرًا أو مصبرًا)[٣] .

ويستدل هؤلاء على ذلك بأدلة منها:

أ- أن المصدر والوصف المشتق يتقارضان، فيقع كل منهما موقع الآخر، قال ابن يعيش: (هذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال، كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد، نحو: قم قائمًا ، والأصل قم قيامًا)[٤] ، وقد أيد ذلك ابن هشام بقوله: (ويؤيده قوله تعالى: (ائتيا طوعًا أو كرهًا ، قالتا أتينا طائعين)[٥] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق الذكر)[٦].

١-انظر: التبصرة والتذكرة ١٨٠، والمفصل ٦٢،وشرح المفصل٥٩/٢، والارتشاف ١٥٧٠/٣، والمساعد ١٣/٢، وهمع الهوامع ١٥/٤ .

٢- الكتاب ٣٧٠/١ .

٣- المقتضب ٢٣٤/٣، وانظر: ٢٣٥/٣، ٢٦٨، ٢٦٩ من الكتاب نفسه.

٤- شرح المفصل ٥٩/٢ ، وانظر: شرح الكافية٣٩/٢ .

٥- سورة فصلت، الآية ١١ .

٦- مغني اللبيب ٧٣٠ .

ب- قال الأعلم : (وهو الصواب؛ لأن قول القائل: أتانا زيد مشيًا يصح أن يكون جوابًا لقائل: كيف أتاكم زيد ؟) [1] .

ج- أن الحال مثل الخبر والنعت، ويصح مجيء كل منهما مصدرًا ، فكذا الحال، قال الدماميني: (ويدل على ذلك وقوعه خبرًا ونعتًا، زيد صوم، وهذا رجل عدل، ولا يمكن في ذلك تقدير عامل، فكذا ينبغي هنا) [2] .

٢- ذهب الأخفش والمبرد فيما نسبه النحاة إليه[3] والفارسي[4] إلى أنه مفعول مطلق لفعل محذوف هو الحال، وقد اعترض الأعلم على هذا الرأي بقوله: (ولو كان على ما قاله المبرد: إن الناصب للمصدر الفعل المضمر، وإن ذلك الفعل في موضع الحال لجاز أن تقول: أتانا زيد المشي ، وهو لا يحمد هذا وعلى قياسه يلزمه؛ وذلك لأن الفعل يعمل في مصدره معرفة ونكرة)[5] .

٣- ذهب الكوفيون[6] إلى أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله، والناصب له هو الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فقولك: (طلع زيد بغتة)، في تأويل: بغت زيد بغتة. وقد صحح السيرافي رأي الكوفيين[7]. وأما ابن يعيش فقد ضعفه لامتناع وقوع المعرفة منه، فقال: (وهو قول إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضعفه، إذ لو كان مصدرا على ما ادعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه)[8] كما أن هذا التأويل لا يطرد في كل مثال ، فقد

---

[1]- النكت ٣٩٨/١ .

[2]- تعليق الفرائد ٦/ ١٧٦ .

[3]- انظر:شرح التسهيل٣٢٨/٢ ، وشرح الكافية٣٩/٢، وهمع الهوامع١٥/٤ .

[4]- المسائل المنثورة ١٦ .

[5]- النكت ٣٩٨/١ ، وانظر: شرح المفصل ٦٠/٢ .

[6]- انظر:الارتشاف١٥٧١/٣، والمساعد ١٤/٢ ، والهمع ١٥/٤.

[7]- انظر: شرح المفصل ٦٠/٢، وارتشاف الضرب ١٥٧٠/٣ .

[8]- شرح المفصل ٦٠/٢ .

اعترض الدماميني على ما ذكره النحاة من أن (قتله صبرا) بمعنى صبره صبرا فقال: (عليه منع ظاهر، إذ الصبر على القتل هو الحبس عليه، فإذن القتل أعم من الصبر عليه؛ لأنه تارة يكون معه، وتارة يكون بدونه، فكيف يكون معنى (قتله) صبره)[1].

٤- وقيل هي مفاعيل مطلقة على حذف مصادر مضافة إليها، والتقدير: طلع زيد طلوع بغتة[2] . وحكى الدماميني عن ابن هشام أنه قال: (وهذا تقدير حسن سهل)[3] .

٥- وقيل هي أحوال على حذف مضاف غير مصدر، والتقدير: طلع ذا بغتة[4]، قال الصبان: (ذلك المضاف هو الحال في الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية)[5].

والذي أرى أن ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين أقرب إلى الصواب من غيره؛ لأنه أقل تكلفًا، ولما ذكره النحاة من تعاقب المصدر والوصف المشتق، ولأنه يصح أن تكون هذه المصادر جوابًا لـ (كيف) .

---

[1]- تعليق الفرائد ٦/ ١٧٨ .

[2]- انظر:تعليق الفرائد ١٧٦/٦، والهمع١٥/٤، وحاشية الصبان ١٧٣/٢ .

[3]- تعليق الفرائد ١٧٧/٦ .

[4]- انظر: الارتشاف ١٥٧١/٣،والهمع ١٥/٤، وحاشية الصبان ١٧٣/٢ .

[5]- حاشية الصبان ٢/ ١٧٣ .

ثانيًا:

حكم القياس على ما ورد من وقوع هذه المصادر موقع الحال .

اختلف النحاة في هذه المسألة على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور النحاة [1] إلى أنه مقصور على السماع؛ لأنه شيء وضع في غير موضعه، قال سيبويه: (وليس كل مصدر ، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا

---

[1]- انظر:الارتشاف ١٥٧٠/٣،والمساعد ١٤/٢، وهمع الهوامع ١٥/٤ ، وحاشية الخضري ٤٣٤/١ .

سرعة، ولا أتانا رجلة)[1] ، وقد وضح ابن مالك علة منع ذلك بقوله: (الحال خبر في المعنى، وصاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ . وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شيء منه حفظ ولم يقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتا)[2].

الثاني: ذهب المبرد إلى أنه يجوز القياس فيما هو نوع الفعل نحو: (أتيته سرعة) ، قال المبرد: (ولو قلت جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعيًا، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيًا)[3] .

الثالث: حكي عن المبرد أنه يرى قياسه مطلقا سواء كان من نوع عامله أم لم يكن[4]، وقد بين الفارسي وجه من ذهب إلى هذا الرأي بقوله: (ووجه من قال: إنه يقيس ذلك، قال: الحال نكرة وهذا المصدر نكرة، والحال تدل على الفعل والمصدر أيضا يدل، فقد دل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر، ومع ذلك فقد وقع نكرة كما يقع، فلا يمتنع أن يجيز ذلك ويقيسه)[5] كما حكى الدماميني أن ابن هشام يرى اطراده مطلقا، مستدلاً على ذلك بالقياس والسماع، حيث قال: (قال ابن هشام: والذي يظهر لي أنه مطرد في النوعي وغيره، كما يطرد وقوع المصدر خبرًا، فإن الحال أشبه بالخبر من النعت؛ ولكثرة ما ورد من ذلك)[6].

---

[1]- الكتاب ٣٧٠/١ .

[2]- شرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

[3]-المقتضب ٢٣٤/٣ .

[4]- انظر: الهمع ١٥/٤ ، وشرح الأشموني ١٧٣/٢ ، وحاشية الخضري ٤٣٥/١ .

[5]- المسائل المنثورة ١٦ .

[6]- تعليق الفرائد ١٧٩/٦ .

الرابع: ذهب ابن مالك وابنه إلى قياسية وقوع المصدر حالاً في ثلاث مسائل[1] :

١- أن يقع المصدر بعد (أل)التي يراد بها الكمال، نحو: أنت الرجل علمًا، فعلمًا حال العامل فيه الرجل؛ لأن معناه الكامل في حال العلم.

٢- أن يقع المصدر بعد خبر شبه مبتدؤه به، نحو: هو زهير شعرًا، فشعرًا حال العامل فيه زهير لتأويله بالمشتق؛ لأن معناه مجيد .

٣- أن يقع المصدر بعد (أما) في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصًا بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر، نحو: أما علمًا فعالم . فعلمًا حال العامل فيه فعل الشرط المحذوف، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي ذكرت عالم .

والذي أراه صحة وقوع المصدر حالاً إذا كان نوعًا لعامله؛ لكثرة ما ورد منه[2]؛ ولأن وقوع المصدر حالاً يدل على معنى زائدٍ عن معنى الوصف المشتق، حيث يدل على المبالغة[3] ، وهذا ما أراده ابن القيم حين قال: (وبالجملة فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال، بل الإتيان بالحال ههنا بلفظ المصدر يفيد ما أفاده المصدر، مع زيادة فائدة الحال، فهو أتم معنى ولا تنافي بينهما)[4].

ويسند هذا ما ذهب إليه ابن عصفور في حكم الوصف بالمصدر حيث قال: (والوصف بالمصدر -عندنا- من قبيل ما هو في حكم المشتق، وله في

---

[1]-انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٢٨، ٢٢٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٦ -٣١٨ ، والمساعد ٢/١٤-١٧، وأوضح المسالك ٢/٣٠٨ .

[2]- انظر:شرح التسهيل ٢/٣٢٨،والارتشاف ٣/١٥٧٠،وأوضح المسالك ٢/٣٠٥، وتعليق الفرائد ٦/١٧٩ .

[3]- انظر: شرح التصريح ١/٣٧٤ .

[4]-التفسير القيم ٢٥٨ .

الوصف طريقان: أحدهما: أن تريد المبالغة، والثاني: أن لا تريدها. فإن لم ترد المبالغة فهو -عندنا- على حذف مضاف، نحو: مررت برجل عدل، تريد: ذي عدل، فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازًا لكثرة وقوعه منه) [1] ،وكذلك ما ذهب إليه أبو حيان من جواز الوصف بالمصدر إذا أردت المبالغة دون تأويل[2].

وقد نص فاضل السامرائي على الفرق بين وقوع المصدر حالاً، ووقوع الوصف حالاً، فقال: (وقوع المصدر حالا تعبير مجازي، أما الوصف فهو تعبير حقيقي، وكلاهما مراد وله موطنه)[3].

وأما قصره على ما كان نوعًا لعامله؛ فلأن الرضي حكى إجماع النحاة على عدم قياسية ما لم يكن نوعًا لعامله[4] .

كما أن القياس فيما لم يكن نوعًا لعامله إنما حكي عن المبرد وابن هشام، فأما المبرد فما حكاه النحاة عنه من إطلاق القياس لا يقوم أمام ما نص عليه هو في كتابه، حيث نص على عدم صحة القياس فيما لم يكن نوعًا لعامله[5].

وأما ابن هشام، فما حكاه الدماميني عنه لم يكن بصيغة الجزم وإنما هو على سبيل الاستظهار، على أن الشيخ خالد الأزهري حكى عن ابن هشام ما يفهم منه أن ابن هشام لا يرى صحة وقوع المصدر حالاً ، حيث قال: (قال الموضح في الحواشي: وإنما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس، كما أن عكسه لا ينقاس، والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده

---

[1]- شرح جمل الزجاجي ٢٠٠/١ .

[2]- انظر: رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلا لابن هشام ٢٢ .

[3]- معاني النحو ٢٥٠/٢ .

[4]- انظر: شرح الكافية ٣٩/٢ .

[5]- انظر: المقتضب ٢٣٤/٣ .

مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق)[1] .

وأما ما ذهب إليه ابن مالك وابنه فقد خالفهم فيه غيرهم من النحاة، حيث ذهب ثعلب، وابن جني في أحد قوليه إلى أن (علمًا) في قولك:(أنت الرجل علمًا) مفعول مطلق[2] ، في حين ذهب الرضي[3]، وأبو حيان[4] إلى أن (علمًا) تمييز .

وأما نحو (هو زهير شعرًا) فقد ذهب الرضي[5] ، وأبو حيان[6] إلى أن (شعرًا) تمييز .

وأما نحو (أما علمًا فعالم) فذهب الأخفش إلى أن (علمًا) مفعول مطلق[7]، مطلق[7]، وذهب الكوفيون إلى أن المنصوب بعد أما من المصادر مفعول به[8]، واختار السيرافي ما ذهب إليه الكوفيون[9] كما رجحه ابن مالك بقوله: بقوله: (وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية؛ فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه)[10] .

---

[1]- شرح التصريح ٣٧٤/١ .

[2]- انظر: المساعد ١٥/٢ .

[3]- انظر: شرح الكافية ٣٨/٢ .

[4]- انظر: الارتشاف ١٥٧٢/٣ .

[5]- انظر: شرح الكافية ٣٨/٢ .

[6]- انظر: الارتشاف ١٥٧٢/٣ .

[7]- انظر: شرح التسهيل٣٢٩/٢ ، المساعد ١٦/٢ .

[8]- انظر: شرح التسهيل٣٣٠/٢، الارتشاف ١٥٧٣/٣ ، همع الهوامع ١٦/٤ .

[9]- انظر: همع الهوامع ١٦/٤ .

[10]- شرح التسهيل ٣٣٠/٢ ،وانظر: همع الهوامع ١٦/٤.

الفصل الثالث

تقويم آراء عباس حسن

أ- استفادة عباس حسن من آراء الكوفيين في تيسير النحو .

ب- تأثر عباس حسن في تيسير النحو بآراء ابن مضاء.

ج- مدى نجاح عباس حسن في تيسير النحو .

الفصـــل الثـــالث

تقويم آراء عباس حسن

أ- استفادة عباس حسن من آراء الكوفيين في تيسير النحو.

بدأ الاهتمام بالنحو الكوفي في العصر الحديث منذ عام ١٩٥٠م، وكان هدف المهتمين بالنحو الكوفي في هذه الحقبة هو السعي إلى تيسير النحو[١]، حيث (اعتمد أصحاب التيسير على الخلاف اعتمادًا كبيرًا، وقد صرح بعضهم بذلك، وكانوا يبحثون في الخلاف النحوي المتعدد ليجدوا ما يناسب العصر، ويتفق مع توجههم وإن كان رأيًا غير مشهور، ويهملون غيره وإن كان رأيًا مشهورًا تتناقله الكتب النحوية)[٢].

وسبب التركيز على النحو الكوفي في تيسير النحو هو ما يراه بعض الدعاة إلى تيسير النحو من أن النحو الكوفي أقرب إلى روح اللغة من النحو البصري؛ لأن النحو البصري -كما يذكرون- يقوم على المنطق والجدل والقياس، مع ما يقابله من تشدد البصريين في ضوابط السماع الذي تبنى عليه قواعد اللغة، في حين أن النحو الكوفي عندهم أسهل وأكثر مرونة؛ لأن الكوفيين كانوا أكثر اعتمادًا على السماع، وأقل تشددًا في أمر ضوابطه.

وقد كان الدكتور مهدي المخزومي من أبرز الدعاة إلى الاستفادة من النحو الكوفي في تيسير النحو، وقد صرح بذلك فقال: (كان حريًا بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري، وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره، ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديمًا وحديثًا من التفت إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكوفيين، اللهم إلا ما كان من الأستاذ الخولي حين قرر ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة، وعدم التقيد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها)[٣].

---

[١]- انظر: الخلاف النحوي للدكتور حسن العكيلي ٢٣٧، و خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي للدكتور عفيف دمشقية ٦، ١٧٧، ٢٠٠ .

[٢]- الخلاف النحوي للدكتور حسن العكيلي ٢٣٤ .

[٣]- مدرسة الكوفة ٤٠٨ .

ولم يكن عباس حسن عن هذه النزعة ببعيد، فقد أشار في مقدمة كتابه (النحو الوافي) إلى أنه قد يستعين بتعدد المذاهب في تيسير اللغة[1]، كما نص في كتابه (اللغة والنحو) على أن الكوفيين كانوا (أقرب إلى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع، وحين يعتبرون اللفظ الشاذ؛ فيقفون عليه، ويبنون على الشعر الكلام، من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار بما كثر أو قل)[2]؛ ولهذا ذهب إلى أن منهج الكوفيين كان خيرًا من منهج غيرهم في كثير من الأحيان؛ ليسره وخلوه من المشقة والإعنات، فقال: (ليس الكوفيون بأهون شأنًا، ولا أقل عددًا، ولا أضعف مصادر من البصريين، وإن ناصرت هؤلاء -كما يقول المؤرخون- السياسة، والحزبية، والأهواء الدينية، وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين، كما يقول المحققون...واليوم لا نريد أن نسلم زمام اللغة لهؤلاء، أو هؤلاء، أو سواهم من غير تبصر وطول تفكير. فما الذي يقضي به العقل؟ إن غاية البصري والكوفي وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هي: صيانة اللغة، والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد. ولكل وسيلته إلى غايته. ولكن الوسائل تتفاوت يسرًا ومشقة، ولينًا وإعناتًا. وخيرها ما لا مشقة فيه ولا إعنات، أو ما كان نصيبه منهما ضئيلا محتملا. وهذا ينطبق أحيانًا كثيرة على المذهب الكوفي دون غيره)[3].

وإذا نظرنا في مسائل كتاب (النحو الوافي) فإننا نجد فيها تطبيقًا عمليًا لكلامه هذا، حيث نراه قد استثمر آراء الكوفيين فيما ذهب إليه من تيسير النحو، فاستحسن آراءهم ودعا إلى الأخذ بها في مسائل كثيرة[4]، وفق أسس

1- انظر: النحو الوافي ١/ ٩ .

2- اللغة والنحو ٩٤ ، وانظر: ١٢١ من الكتاب نفسه.

3- اللغة والنحو ٩٧، ٩٨ .

4- انظر: النحو الوافي ١٤٣/١، ١٦٣، ١٦٧، ٢٤١، ٢٣٧، ٣٨٠، ٤٧٠، ٤٧٧، ٥٢٣، ٦٩٥، ١٧٥/٢، ٢٠٣، ٣٦٩،٥٤١، ٥٤٢، ٣/ ٤٩، ٣١١، ٣٥١، ٣٦٦، ٣٩٨، ٤٣٣، ٤٣٧، ٥٢٣، ٥٥٧، ٥٦٤، ٥٧٠، ٦٠٦، ٦٠٧، ٣٠٥/٤، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٩، ٤٥٥، ٤٧٥، ٤٧٦، ٦٥٣، ٦٧١، ٦٧٢ .

الترجيح التي سبق الحديث عنها في الفصل الثاني من هذا البحث، ومن ذلك ترجيحه بعض آراء الكوفيين بناء على خلوها من التكلف والجدل[١]، مثل ترجيح رأيهم في صحة القياس على الحال الجامدة؛ بناء على ما ذكره من أن حجة البصريين في المنع جدلية لا تثبت على الفحص[٢]، ومن ذلك –أيضًا– ترجيحه ما ذهب إليه الكوفيون من عدم اعتبار (واوِ) المعية (واوَ) عطف بعدًا عن التكلف[٣].

كما نراه يرجح آراءهم لما ينبني عليها من تيسير اللغة على المتكلمين ومراعاة حاجاتهم[٤]، مثل موافقته للكسائي فيما ذهب إليه من جواز (فعَلَ يفعُل) في باب المغالبة؛ لأن فيه تيسيرًا باستعمال ضبطين[٥]، ومثل ذهابه إلى جواز التفضيل من الألوان مباشرة موافقة للكوفيين؛ بحجة مراعاة حاجة المتكلمين[٦]، ومثل موافقته للكسائي فيما ذهب إليه من جواز الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف من صيغ جموع التكسير؛ موافقة للضوابط المستنبطة من كلام العرب، ولما في البحث عن المسموع من عناء وإرهاق[٧].

ولما كان من أبرز المآخذ التي أخذها عباس حسن على البصريين تشددهم في أمر السماع[٨]، كان من الطبيعي أن نجده يرجح أقوال الكوفيين المبنية على السماع القليل في عدد من المسائل[٩]، رافضًا تأويل ما ورد من السماع، ومن الأمثلة على ذلك موافقته للكوفيين في جواز تقدم معمول الصلة

١- انظر: المرجع السابق ٥٢٣/١، ٣٦٩/٢، ٥٤٢، ٣/ ٣١١، ٣٦٦، ٥٥٧، ٥٧٠، ٣٧٩/٤ .
٢- انظر: المرجع السابق ٣٦٩/٢ .
٣- انظر: المرجع السابق ٣٧٩/٤ .
٤- انظر: المرجع السابق ٤٧٠/١، ١٧٥/٢، ٣/ ٣٩٨، ٣٥١، ٤٣٧، ٦٠٦، ٣٦٨/٤، ٦٣٥ .
٥- انظر: النحو الوافي ١٧٥/٢ .
٦- انظر: المرجع السابق ٣/ ٣٩٨ .
٧- انظر: المرجع السابق ٤/ ٦٣٥ .
٨- انظر: اللغة والنحو ٩٥ ، ٩٨، ٩٩.
٩- انظر: النحو الوافي ١/ ١٤٣، ١٦٣، ٣٨٠، ٥٧٠/٣، ٤/ ٣٧٠، ٤٥٥، ٦٧١، ٦٧٢ .

على صلته إذا كان ظرفًا أو جارًا مع مجـروره؛ لـوروده فـي القـرآن الكـريم[١]، الكريم[١]، وموافقتهم كذلك فـي صـحة زيـادة اليـاء إن لـم توجـد، وحـذفها إن كانت موجودة في كل جمع تكسـير علـى وزن فعالـل (مفاعـل، مفاعيـل) بنـاء على وروده في السماع[٢].

ومن ذلك –أيضًا– تفضـيله رأي الكـوفيين لبعـده عـن اللـبس، وذلـك فـي إعراب المسمى به من الأسماء المنقولة من جمـع المؤنـث، حيـث يـرى إعرابـه إعراب الممنوع من الصرف موافقة لمذهب الكـوفيين؛ لأنـه يـدل بحـذف تنوينـه مع جره بالفتحة على أن المراد منه علمُ مؤنث مفرد، فلا يتوهم أنه جمع[٣].

كما نجد أنه يأخذ بـرأي الكـوفيين فـي بعـض المسـائل بهـدف الاختصـار، مثل ترجيحه رأي الكوفيين في أن (إياك) ونحوهـا كلهـا ضـمير، وتفضـيله علـى رأي من ذهب إلى أن الضمير هو(إيا) وحدها، والكـاف حـرف خطـاب، تيسـيرًا واختصارًا[٤].

والحق أن منهج الكوفيين لم يكـن بعيـدًا عـن مـنهج البصـريين مـن حيـث الاعتماد على القياس والتعليل والمنطق بهذه الصورة التـي ينعتهـا بهـا كثيـر مـن المحدثين، وإن لم تبلغ مداها في التنظيـر عنـد البصـريين، فقـد كـان الكوفيـون يعتمدون على القياس والتعليل والمنطق ويستدلون بهـا علـى كثيـر مـن الأحكـام النحويـة، وقـد أظهـرت ذلـك الدراسـة التـي أجراهـا الـدكتور محمـد خيـر الحلواني[٥]، ووضح فيها مدى اعتماد الكوفيين علـى غيـر السـماع مـن الأدلـة، فقال: (ما أكثر ما نجدهم في كتـاب الإنصـاف يقفـون أمـام خصـومهم، ولـيس

١- انظر: المرجع السابق ٣٨٠/١ .

٢- انظر: المرجع السابق ٦٧١/٤ .

٣- المرجع السابق ١٦٧/١ .

٤- النحو الوافي ٢٣٧/١ .

٥- انظر: الخلاف النحوي لمحمد خير الحلواني ٣٢٠- ٣٤٩ .

معهم من السلاح شيء من السماع، وإنما يحملون العلة المنطقية وحدها، فهناك ما يربوا على خمس وثلاثين مسألة، اعتمدوا فيها العلة دون أن يكون معها شيء من النقل، وليست عللهم بأقل إمعانًا في المنطق من علل أهل البصرة)[١].

كما تبين في كثير من الدراسات أن ما حكي عن الكوفيين من أنهم يبنون القاعدة على الشاهد الواحد، و أنهم لا يلتفتون إلى قلة أو كثرة، كلام غير دقيق، حيث أظهرت تلك الدراسات أن الكوفيين كانوا كثيرًا ما يستخدمون مصطلح الشذوذ، وكانوا يرفضون الاحتجاج بكثير من الشواهد بحجة أنها من القليل النادر[٢].

ب- تأثر عباس حسن في تيسير النحو بآراء ابن مضاء .

ثار ابن مضاء على النحو والنحاة ثورة عنيفة، قاده إليها مذهبه الظاهري في الفقه، وما فيه من دعوة إلى التمسك بحرفية النص في القرآن الكريم والسنة النبوية دون تأويل ، و إلى إلغاء العلل والأقيسة في مسائل الشريعة[٣]، حيث طبق مذهبه في الفقه على النحو وقواعده، مقتصرًا على دلالة ظواهر النصوص .

ويرى كثير من الباحثين أن الدعوة إلى تيسير النحو في العصر الحديث هي امتداد لدعوة ابن مضاء، وأن آراء المحدثين في التيسير مستمدة من آرائه، ومن ذلك الدراسة التي أجرتها الدكتورة أميرة علي توفيق على آراء

---

[١]- المرجع السابق ٣٣٢ .

[٢]- انظر:الخلاف النحوي للدكتور محمد خير الحلواني ٣٤٠- ٣٤٩، والخلاف النحوي للدكتور حسن العكيلي ٧١- ٧٦ ، وأسباب اختلاف النحاة لنوري المسلاتي ٢٨٦ .

[٣]- انظر: تيسير النحو لشوقي ضيف ١٨ .

ابن مضاء متتبعة آثارها في اقتراحات تيسير النحو في العصر الحديث، وخرجت من ذلك بنتيجة قالت فيها: (يمكن القول بأن أغلب اقتراحات تيسير النحو لم تخرج في أسسها ومبادئها التي قامت عليها عن تلك التي وضعها ابن مضاء كدستور للتيسير النحوي في القرن السادس الهجري، بل إن كثيرًا منهم اتفق مع ابن مضاء في آرائه التفصيلية. كل هذا مما يؤكد أن ابن مضاء هو الرائد الأول لحركات التيسير في النحو، وأنه صاحب مدرسة، واصلت نشاطها في العصر الحديث بعد طول خمول)[١]، و يقول الدكتور حسن العكيلي: (كانت محاولة ابن مضاء، وثورته على النحو والنحاة من الأسباب الرئيسة للتيسير المعاصر، فقد تأثر بدعوته أصحاب التيسير أبعد تأثير في حين أهملها القدماء كل الإهمال)[٢].

كما دعا بعض الباحثين إلى اقتفاء آثار ابن مضاء في تيسير النحو، فهاهو ذا الدكتور شوقي ضيف يقول: (إنه لحري بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء، حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرًا، ولن يكلفنا ذلك جهدًا ، فقد مهَّد ابن مضاء الطريق أمامنا، بما وضع فيها من صُوًى وأعلام. أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل، وقد طبقها في أبواب من النحو؟ وإذن فلنعمم هذا التطبيق، فننصرف انصرافًا تامًّا عنها وعن كل ما يتصل بها)[٣].

ولم يكن عباس حسن عن دعوة ابن مضاء بمعزل، فقد تأثر بها كما تأثر بها غيره من دعاة التيسير، بل أرى أنه يتفق مع ابن مضاء في أغلب المبادئ التي دعا إليها في كتابه الرد على النحاة، وهذا ما أكدته الدكتورة

---

[١]- نظرية ابن مضاء في تيسير النحو ٣٨٠ .

[٢]- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ١٢٨ .

[٣]- كتاب الرد على النحاة ، مقدمة المحقق ٤٧، ٤٨ .

أميرة علي توفيق في دراستها، حيث قالت: (الأستاذ عباس حسن يتفق مع ابن مضاء في كثير، بل في أغلب المبادئ التي وضعها لتيسير النحو)[1].

وليس شيء أصدق في وصف الواقع، وإظهار مدى تأثر عباس حسن بآراء ابن مضاء، من مقارنة آراء عباس حسن بآراء سابقه .

وقد أفصح ابن مضاء عن مقصده من تأليف كتابه (الرد على النحاة)، في صدر كتابه، فقال: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه)[2]، ويمكننا أن نلمس التقارب الواضح بين مقصده ومقصد عباس حسن من تأليف كتابه النحو الوافي، حين قال في مقدمته: (لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها؛ ينتزعها من مكانها، ويجهز عليها ما وسعته القدرة، ومكنته الوسيلة؛ فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا ما حاولته جاهدًا مخلصًا قدر استطاعتي)[3].

فالذي يستغني النحوي عنه عند ابن مضاء، هو ما أطلق عليه عباس حسن شوائب النحو، وقد جاء بيان ذلك مفصلا فيما كتباه، على النحو الآتي:

١ – العامل .

دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، فذكر أن مما أجمع النحاة على الخطأ فيه: (ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي)[4]، زاعمًا أن النحاة ينسبون العمل حقيقة إلى الألفاظ، فقال: (العوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل،

---

[1]- نظرية ابن مضاء في تيسير النحو ٣٧٩ .
[2]- الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف ٧٦ .
[3]- النحو الوافي ١/ ٤ ، ٥ .
[4]- الرد على النحاة بتحقيق شوقي ضيف ٧٦ .

لا ألفاظها، ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع)[1]، كما أنكر أن يكون لنظرية العامل دور في تيسير اللغة على المتعلمين[2] .

وقد اقتفى عباس حسن أثر ابن مضاء فيما ذهب إليه من انتقاد نظرية العامل، حتى رأيناه يدعو إلى تخليص النحو منها، فيقول: (لا عجب أن كان علم النحو–وهو النافع الجليل– بسببها معيبًا، ومن أجلها قاصرًا عن إتمام الإفادة المرجوة، والنفع الأكمل . لا مناص من تطهيره منها إن أردنا له صلاحًا وللغتنا تيسيرًا)[3]، كما وافق ابن مضاء فيما ذكره من أن النحاة ينسبون العمل حقيقة إلى العوامل اللفظية والمعنوية، إذ قال مشيرًا إلى العامل: (إنه المتكلم في رأي القلة النحوية المغلوبة (كابن مضاء الأندلسي)، وإنه العامل اللفظي أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة)[4].

وكان لموقفه هذا أثر كبير في آرائه في مختلف الأصول النحوية والمسائل المتعلقة بها كالتعليل، والتأويل، والحذف، والتقدير، والقياس، كما رأيناه في الفصل الأول من هذا البحث .

و اتفق عباس حسن –أيضًا– مع ابن مضاء في بعض المسائل التفصيلية التي نص عليها ابن مضاء في هذا الجانب، حيث أشار ابن مضاء إلى أن نظرية العامل تسببت في تعقيد اللغة وتشعيبها، ومثل على ذلك بمسألة التنازع، ومضى يعرض الصور المختلفة التي يعرضها النحاة في باب (ظن و أعلم)، معقبًا على ذلك بأن هذه الصور ليس لها نظير في كلام العرب[5]، ويمكننا أن نلمس هذه الفكرة بوضوح عند عباس حسن حين تعرض لمسألة

1- المرجع السابق ٧٨ .

2- انظر: المرجع السابق ٨٧ .

3- اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢١٥ .

4- اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٩٨ .

5- الرد على النحاة ٩٨.

التنازع، فقال: (يعد باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطرابًا وتعقيدًا، وخضوعًا لفلسفة عقلية خيالية، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له)[١].

وعلى الرغم من موافقته ابن مضاء في انتقاد هذه النظرية، إلا أنه اختلف معه في كتابه (النحو الوافي) في أهميتها، حيث خالف ابن مضاء فيما ذهب إليه من إنكار دور هذه النظرية في تيسير اللغة على المتعلمين، إذ قال: (والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء بارعون فيما قرروه بشأن نظرية العامل، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها)[٢]؛ ولهذا سار في منهجه على الإبقاء على هذه النظرية، ولكنه سعى إلى التخلص من عيوبها، المتمثلة في كثير من صور التأويل والتقدير والحذف والتعليل والقياس .

٢- التأويل النحوي .

إن أساس دعوة ابن مضاء هو إجراء الأمور على ظواهرها؛ ولهذا رفض التأويل النحوي، وذهب إلى أن التقدير يزيد في كلام القائلين ما لم يلفظوا به؛ ولهذا رأى حرمة التقدير في القرآن الكريم[٣].

على أن ابن مضاء لم يتعرض للتأويل النحوي بصورة مباشرة، ولكنه رفض مظاهره، فرفض تقدير المحذوف الذي لا حاجة بالقول إليه، وإن ظهر كان عيبًا[٤]، مثل تقدير متعلق للجار والمجرور في نحو (زيد في البيت)، حيث يقول: (يزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد

---

[١]- النحو الوافي ٢٠١/٢ .

[٢]- المرجع السابق ٧٣/١ .

[٣]- انظر: الرد على النحاة بتحقيق شوقي ضيف ٨١، ٨٢ .

[٤]- انظر: المرجع السابق ٧٩ .

مستقر في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرًا كقولنا (زيد قائم في الدار) كان مضمرًا كقولنا (زيد في الدار). ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك)[1]، ومثل رفض تقدير المضمر الذي إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كتقدير العامل في المنادى[2] .

أما عباس حسن فقد أشرنا إلى أنه وقف من التأويل النحوي موقفًا متشددًا، ظهرت آثاره في رفضه للتأويل في كثير من المسائل النحوية[3]، وكان في مقدمة ذلك موافقته ابن مضاء في رفض التأويل في القرآن الكريم[4]، حيث ذهب إلى أن فيصل الرأي في القرآن الكريم صحة الاستشهاد بظاهره، من غير نظر إلى قلة أو كثرة كما يقول الإمام ابن مالك[5]، كما رفض تأويل ما ورد من كلام العرب موضحًا أنه يجب (أن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة الصادرة عمن يصح الاحتجاج والاستشهاد بكلامه، كما رويت ونقلت إلينا، ونبيح القياس عليها ومحاكاتها، ونغير من أصول القواعد النحوية ما يحرم هذا أو يعارضه)[6].

---

[1]- المرجع السابق ٨٧ .

[2]- انظر: المرجع السابق ٧٩ .

[3]- انظر: النحو الوافي ١/ ٨٥، ٩٩، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١٣٥، ١٦٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥٩، ٣٤٤، ٣٨٠، ٤٥٢، ٤٧٦، ٥١٤، ٥٤١، ٥٧٨، ٦١٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٩٥، ٢/١١، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٤، ٧٤، ١٤٥، ١٧٠، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٥٧، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٧١، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥٣٥، ٥٤٥، ٥٩٤، ٣/ ٩١، ١٣٦، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ٢١٦، ٢٥٥، ٣١١، ٣٤٣، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٧٩، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٥١، ٥٥٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٥٣، ٦٥٦، ٦٨٠، ٤/ ١٢، ٢٠، ٢٢، ٤١، ٤٢، ١٧٠، ٢٨٦، ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٩٤، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٨٧، ٤٩٢، ٥٠٩، ٥٧٠، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٨، ٦٥٤، ٦٧٢ .

[4]- انظر: المرجع السابق ٩/١ .

[5]- انظر: اللغة والنحو ١١٢، ١١٣ .

[6]- المرجع السابق ٢١٥، ٢١٦ ، وانظر: ٩٩- ١١٣ من الكتاب نفسه .

ونتيجة لذلك نجده يتفق مع ابن مضاء في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بالتأويل، حيث رأيناه يذهب إلى أنه لا حاجة إلى تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور في نحو (زيد في الدار)[١] .

٣- التعليل .

دعا ابن مضاء إلى إلغاء علل النحو الثواني والثوالث، فقال موضحًا المراد بها: (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء المتواتر)[٢].

كما وضح ابن مضاء أقسام هذه العلل، فقال مشيرًا إلى الفرق بين العلل الأول والعلل الثواني: (هذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين. والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني ، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع)[٣].

وقد كان عباس حسن واضحًا كل الوضوح في متابعة ابن مضاء في موقفه من التعليل، ولا أدل على ذلك من قوله يصف موقف ابن مضاء من التعليل في عبارات ملؤها الإعجاب والإجلال: (ولله ابن مضاء الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم، وشن على عللهم الثواني

١- انظر: النحو الوافي ٤٤٧/٢ .

٢- الرد على النحاة بتحقيق شوقي ضيف ١٣٠ .

٣- المرجع السابق ١٣١ .

والثوالث وما بعدها حربًا شعواء، لا هوادة فيها ولا ملاينة)[1]، وقوله متحدثًا عن ابن مضاء: (لعل لنا به أسوة تحفزنا إلى تدارك الداء، والمبادرة إلى علاجه)[2] .

ولهذا يدعو عباس حسن إلى حذف العلل الثواني والثوالث من النحو[3]، بل رأيناه يقرر في عبارة صارمة أن جميع علل النحاة زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة، وأنه يجب تطهير النحو منها جميعًا ما عدا علة (التنظير)، ومراده أن تقول: لأن الجملة أو الكلمة نظير مثيلتها في كلام العرب[4].

وبهذا نجد أن عباس حسن وافق ابن مضاء في الصيغة المقبولة لتعليل الظواهر اللغوية، كما وافقه في رفض علل النحاة، وقد نص على هذه الصيغة في مقدمة كتابه (النحو الوافي)، فقال: (حسبنا من التعليل أن يقال: المطابقة للكلام العربي الناصع)[5]، بيد أن عباس حسن لم يقف في هذه المسألة عند حدود التنظير، بل انتقد كثيرًا من علل النحاة في كثير من مسائل النحو في كتابه (النحو الوافي) فضلا عما ذكره منها في كتابه (اللغة والنحو)، مشيرًا في معظم تلك المسائل إلى أن التعليل الصحيح هو استعمال العرب[6].

٤ – القياس .

---

[1]- اللغة والنحو ١٩٣ .

[2]- المرجع السابق ١٩٥.

[3]- المرجع السابق ١٩٥ .

[4]- انظر: اللغة والنحو ١٥٨ .

[5]- النحو الوافي ١/ ٨، ٩ .

[6]- انظر: المرجع السابق ٣٣/١ ، ٣٩، ٤٢، ٨٦، ٨٩، ٩١، ١١٢، ١١٣، ١٤٣، ١٦٥، ١٨٣، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٨٠، ٣٤٥، ٣٤٧، ٥٢٤، ٥٧١، ٥٩٧، ٦١٣، ٦٤٥، ٦٥١، ٦٥٩، ٧٠٢، ٣٣/٢، ٣٩، ٢١١، ٢٩٣، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٩٨، ٣٣/٣، ٢٥٤، ٣٥١، ٣٧٧، ٤/٤، ٦٩، ١٢١، ١٥٤، ١٦٤، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٣٧٣، ٣٩١، ٦١٧، ٦٨٨ .

يرى ابن مضاء أن قواعد اللغة ينبغي أن تقوم على النصوص العربية المسموعة وحدها، وأن قياس النحاة لا يتفق مع طبيعة اللغة؛ لأنه قياس متأثر بالفلسفة والمنطق، حيث يقول: (العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئًا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل ذلك واحد من النحويين جهِّل، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضًا. وذلك: أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة الأصل موجودة في الفرع! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل، وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا)[1] أي أن القياس النحوي –فيما يرى– يفتقر إلى العلة الجامعة، وأما ما يعتقده النحاة علة فليس بعلة صحيحة.

وأما عباس حسن فيرى أن القياس اللغوي الصحيح هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك[2] .

ولهذا فإنه يدعو إلى الابتعاد في القياس عن التشعيب والالتواء والتعقيد الذي سلكه –كما يرى– كثير من القدامى والمحدثين ، بسبب ربطهم بينه وبين علم الكلام ، ومقارنتهم بين القياس في اللغة والقياس في الفقه[3].

وإذا نظرنا في كتابه (النحو الوافي) فإننا نجده يرفض الأحكام المبنية على القياس المنطقي دون سماع يؤيده، مثل رفض حمل (واو المعية) على

---

[1]- الرد على النحاة ١٣٤ .

[2]- اللغة والنحو ٢٢ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٢٢ .

(فاء السببية) في النصب بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي، بحجة الشبه بينهما[١]، وغيرها من المسائل[٢].

بل إننا نراه يوافق ابن مضاء في بعض المسائل التفصيلية في هذا الجانب، مثل رفضه ما ذكره النحاة من أن علة إعراب الفعل المضارع هي حمله على الاسم[٣]، ورفضه ما ذكره النحاة من أن علة منع الاسم من الصرف هي حمله على الفعل[٤].

كما أنه لما جعل أساس القياسِ السماعَ، وإن كان قليلا نسبة إلى غيره، أجاز القياس على ما له سماع قليل في عدد غير قليل من المسائل[٥].

غير أن عباس حسن وإن وافق ابن مضاء فيما سبق ذكره من أمور التنظير والتطبيق، إلا أننا نجد أنه في جانب التطبيق لم يلتزم في القياس بما ورد به السماع فحسب، بل أجاز القياس دون سماع، فأجاز القياس فيما له سماع مخالف[٦]، وأجاز القياس فيما ورد السماع بتركه[٧]، وترك القياس على السماع في بعض المسائل بهدف اطراد القاعدة[٨] .

٥- الخلاف النحوي .

---

[١]- انظر: النحو الوافي ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ٨٩/١، ٤٤٨، ٤٥٤ ، ٥٢٤/٣ ، ٤/ ٣٩٠.

[٣]- انظر: المرجع السابق ١/ ٨٦ .

[٤]- انظر: المرجع السابق ٣٤/١، ٢٠٤/٤، ٢٠٥ .

[٥]- انظر: النحو الوافي ٧٤/٢، ٣٢٤، ٣٦٨، ٣٨٢، ٤٠٤ ، ٤٧٢ ، ٦٥/٣، ٧٩، ٣٢٥، ٤٩٦، ٤٦٥/٤، ٤٦٧، ٥٩٦، ٦٣٤، ٧٣٢ .

[٦]- انظر: ١٨٩/٣، ٢٩١، ٣٥٢، ٤/ ٢٣٤، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٧٥٦ .

[٧]- انظر: اللغة والنحو ٦٠ .

[٨]- انظر: المرجع السابق ٢٢ .

مما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو كل خلاف ليس له أثر في النطق، حيث يقول: (ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقًا ، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معا، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقًا)[١].

وإذا نظرنا في كتاب (النحو الوافي) فإننا نجد أن من أبرز الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه، جدوى الخلاف النحوي وأثره في اللغة، فكثيرًا ما رفض عباس حسن خلاف النحاة في المسائل النحوية، ووصفه بأنه خلاف شكلي لا أثر له في اللفظ أو المعنى[٢] .

على أننا نجد أن عباس حسن اتفق مع ابن مضاء في هذا الصدد في بعض المسائل التفصيلية، وهي المسائل التي أشار إليها ابن مضاء في كلامه السابق، حيث قال عباس حسن بعد أن أشار إلى خلاف النحاة في العامل في المبتدأ والخبر: (المبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء . أما الخبر فعامل الرفع فيه هو: المبتدأ؛ أي: أن الخبر مرفوع بالمبتدأ . هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما، ولا في وضوح معناهما، ومعنى الكلام. فالخير في إهمالها، وتناسيها، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك)[٣]، وأحسب أن قول عباس حسن: (لا أثر لها في ضبط كل منهما، ولا ولا في وضوح معناهما، ومعنى الكلام) مقتبس من قول ابن مضاء في النص السابق .

---

[١]- الرد على النحاة بتحقيق شوقي ضيف ١٤١ .

[٢]-انظر: النحو الوافي ١/٨٥، ١١٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٨٦، ١٩٧، ٢١٣، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٥٥، ٤٠٩، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٧٨، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٧٩، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٥٤، ٦٩٩، ٢/ ٣٩، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٢٨، ٣٤٤، ٣٧٣، ٣٩٤، ٥٢٩، ٣/٤٢، ٩٥، ١٢٩، ١٥٢، ١٨٣، ٢٤٩، ٣٦٦، ٤٨٠، ٦٠٦، ٦٠٩، ٤/٧، ١١، ٣٩، ١٦٤، ٢٨٧، ٣٠٧، ٣٥٧، ٤١٥، ٤٥٤، ٧٥٢، ٨٠٢ .

[٣]- النحو الوافي ١/٤٤٧ ، وانظر: اللغة والنحو ١٥٨ .

كما اتفق عباس حسن مع ابن مضاء فيما ذهب إليه في قوله السابق من رفض آراء النحاة في تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول[١].

٦- الظنون و الأوهام النحوية .

يقول ابن مضاء مشيرًا إلى صناعة النحو: (إنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول، المجرد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهانًا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانًا، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون)[٢]، ويقول مقارنًا بين تقدير الخطوط والنقاط في علم الفلك، والتقدير في نظرية العامل: (إن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريب وعون للمتعلم، ووضع هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك، بل تقدير وتخييل)[٣].

وقد أشار ابن مضاء في مواضع متفرقة من كتابه إلى أن كثيرًا من الأسس التي يعتمد عليها النحاة إنما هي تخييلات وظنون لا دليل عليها؛ ولذا لا يصح الاعتماد عليها[٤].

وقد ركب عباس حسن مركب ابن مضاء هذا، فقال مشيرًا إلى آراء النحاة في بعض المسائل النحوية: (ولست لولا إكبار العلماء والاعتراف بعظيم فضلهم أجد اسمًا أنسب لها من: الأوهام، أو الخرافات، أو الفضول، أو ما شئت من عنوان يدل على أن ما تحته ليس إلا اللفظ الأجوف وإلا فما التسمية الحقة الملائمة لما يأتي ولنظائره التي تطفح بها مطولات النحو وتفيض بها أمهاته والكتب التي تكشف عن أسراره كما يقول أصحابها، وفي

١- انظر: النحو الوافي (الهامش) ٨/١ .

٢-انظر: الرد على النحاة، بتحقيق شوقي ضيف ٧٢ .

٣-انظر: المرجع السابق ٨٧ .

٤-انظر: المرجع السابق ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ١٢٢، ١٣٦ .

مقدمتها كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، وقد سبقت الإشارة إليه، وكذلك كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري)[١].

كما نجد صدى هذه العبارات يتردد في أنحاء مختلفة من كتابه (النحو الوافي)[٢]، ومن ذلك قوله معلقًا على ما ذكره النحاة من تركيب (إذن): (انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب، يرفضها العقل؛ لحرمانها الدليل على صحتها، أو علم العرب بشيء منها. ولا داعي للإثقال بعرضها هنا. والواجب تناسيها، كأن لم تكن)[٣].

---

[١]-انظر: اللغة والنحو ١٧٩ .

[٢]-انظر: النحو الوافي ١/ ١٤٣، ١٥١، ٤٠٥، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥٢٣، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١١، ٢/٣١، ٤١، ٢٠١، ٢٨١، ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٨٩، ٤٣١، ٤٣٢ ، ٣/ ١٢٤، ٢٦٩، ٢٨٠، ٤/ ١٥، ٢٠، ٢٩٩، ٣٠٨، ٤٠٥، ٦٦٩، ٧٣٥ ، ٧٣٦.

[٣]-النحو الوافي ٤/ ٣٠٨ .

ج- مدى نجاح عباس حسن في تيسير النحو .

بعد هذه الجولة مع آراء عباس حسن ومناقشتها يمكننا أن نخرج بتصور واضح عن دقة النحاة فيما ذهبوا إليه، وأن تيسير النحو بالطعن في أصوله هو هدم للأسس التي قام عليها هذا النحو، ولعل النتائج التي أفضى إليها هذا البحث تقودنا إلى تقويم المنهج الذي سلكه عباس حسن في تيسير النحو، ويمكننا أن نصل إليها بتتبع الجوانب الآتية:

أ- الثبات على المنهج .

لا شك في أن ثبات الباحث أو المفكر على منهجه بين التنظير والتطبيق من أصدق المؤشرات على وضوح التصورات والأفكار عنده، و تَمَكُّنِه من الإحاطة بأبعاد تلك التصورات والأفكار، ومدى شمولها، حيث ينعكس ذلك الوضوح وتلك الإحاطة على إمكانية تطبيق أفكاره وآرائه، أو إحلالها محل غيرها من الآراء .

وقد أمكننا من خلال هذه الدراسة أن نرصد عـددًا غيـر قليـل مـن مظـاهر الاضطراب في المنهج عند عباس حسن في آرائـه الراميـة إلـى تيسـير النحـو، ويمكننا أن نجملها فيما يأتي:

١ – السماع :

على الرغم من انتقاد عباس حسـن للبصـريين وبعـض الكـوفيين فـي عـدم احتجاجهم بغير المطرد فـي القـرآن الكـريم، و ذهابـه إلـى صـحة الاحتجـاج بالقرآن الكريم من غير نظر إلى قلة أو كثـرة[١]، واعتمـاد رأيـه هـذا فـي كثيـر من المسائل في كتابه (النحو الوافي)[٢]، إلا أنه لم يلتـزم بمـا ذهـب إليـه التزامًـا حقيقيًا، حيث نجده يرى الاقتصار على مـا ورد فـي القـرآن الكـريم فـي بعـض المسائل النحوية، دون القياس عليه[٣]، مثـل استحسـانه عـدم القيـاس علـى لغـة من يزيد ألف التثنية، أو واو الجماعـة، أو نـون النسـوة بعـد الفعـل مـع وجـود الفاعل الظاهر بعدها، مع أن بعض الآيات جاءت على هذه اللغة[٤] .

كما نراه يخالف منهجه فـي الاعتمـاد علـى القـراءات القرآنيـة، حيـث إنـه صرح باعتماده على القرآن الكريم بقراءاته الثابتـة عـن الثقـات[٥]، إلا أنـه فـي إحدى المسائل طعن في قراءة حمزة لإحدى الآيـات، ورفـض القيـاس عليهـا[٦]، كما نجد أن موقفه من القراءات الشاذة غيـر ثابـت، فتـارة يجيـز القيـاس علـى القراءة الشاذة[٧]، مثل قـراءة مـن قـرأ (وأمهـاتكم التـي أرضـعنكم)[١]، وتـارة

---

[١]- انظر: النحو الوافي ٩/١، ٤٧٩/٣، واللغة والنحو ١٠٠ ، ١٠٨، ١١٢.

[٢]- انظـر: ١/ ٣٦٧، ٣٨٠، ٥٤١، ٦٦٩، ٤٥/٢، ٥٤ ، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٩، ٥١٦، ٩١/٣، ١١٢، ٢١٦، ٤٤٨، ٥٧٢، ٤٦٥/٤، ٤٦٧ .

[٣]- انظر: النحو الوافي ٤٧١/٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٤، ١٧٢/٣، ٤٧٩ .

[٤]- انظر: المرجع السابق ٧٤/٢ .

[٥]- انظر: المرجع السابق ٩/١ .

[٦]- انظر: المرجع السابق ٤/ ٤٦٨ .

[٧]- انظر: المرجع السابق ٤٤٨/٣، ٥٨٧/٤ .

أخرى يرفض ذلك[٢]، مثل رفضه القياس على قراءة طلحة بن سليمان، في قوله تعالى: (أينما تكونوا يدركُكُم الموت)[٣].

وقد امتد هذا الاضطراب في الأخذ بالسماع إلى ما سمع عن العرب أنفسهم، فعلى الرغم من تفضيل عباس حسن منهج الكوفيين في الاعتماد على السماع على منهج البصريين[٤]، إلا أننا نراه في بعض المسائل يدعو إلى الأخذ برأي البصريين لشهرته، ولا يثنيه عن ذلك ما يذكره من أن حجة الكوفيين أقوى لاستنادهم إلى السماع، وذلك في حكم دخول (أل) على المضاف في نحو (قرأت الثلاثة الكتب)، حيث يقول: (الحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى؛ لاعتمادها على السماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصري أكثر شهرة، وأوسع شيوعًا، فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته؛ لتتماثل أساليب البيان اللغوي، وتتوحد، حيث يحسن التماثل والتوحد)[٥] . وعجيب أن ينتقد عباس حسن منهج البصريين في عدم قياسهم على السماع القليل، مع أن حجتهم هي ضبط اللغة، في حين نراه في هذه المسألة، يخالف منهجه في الأخذ بالسماع بحجة أن الرأي الآخر رأي شائع ؟! فهل تيسير اللغة أولى من ضبطها ؟!

وفيما يتعلق بلهجات القبائل العربية انتقد عباس حسن ما ذهب إليه النحاة من قصر اللغة في تقعيدها على لغة بعض القبائل العربية دون غيرها، مشيرًا إلى أن هذا النقص في الاستقراء أدى إلى قصور النحو المؤسس على ما

---

[١]- سورة النساء ، الآية: ٢٣ .

[٢]- انظر: النحو الوافي ٣٣١/٢، ٤٧٤/٤ .

[٣]- سورة النساء: الآية ٧٨ .

[٤]- انظر: اللغة والنحو ٩٤- ٩٩ .

[٥]- النحو الوافي ١٤/٣ .

جمعوه[١]، غير أن عباس حسن لم يستقر بـه الحـال فـي هـذه المسـألة، إذ نـراه يذكر في موضع آخر استحالة بنـاء نحـو موحـد قـائم علـى هـذا الخلـيط مـن اللهجات[٢]، مشيرًا إلى أن الواجب على النحاة كـان (اختيـار مثـل لغـوي بلاغـي أسمى؛ ليكون وحده المرجع الـذي تسـتنبط منـه القواعـد النحويـة الموحـدة)[٣]، كما نراه في كتابه (النحو الوافي) يـرفض القيـاس علـى اللهجـات العربيـة غيـر الشائعة في كثير من المسائل[٤]، ويترك ذكر كثيـر مـن شـواهد الشـعر العربـي بحجة كونها تمثل لهجات متباينة[٥]، فماذا عدا عما بدا ؟

لم يكن هذا التناقض الذي أشرنا إليه عنـد عبـاس حسـن فـي هـذه المسـألة خافيًا على الباحثين، فقد تنبه له الدكتور عبـدالقادر المهيـري، فقـال معلقًـا عليـه: (قراءة عباس حسن نموذج من قراءات التـراث النحـوي التـي ينبهـر أصـحابها ببعض المفاهيم الحديثة دون التحكم فيهـا فيسـلطونها عليـه بصـفة آليـة فيـؤول بهم الأمر إلى نقيض ما يقتضـيه منطقهـا)[٦]، كمـا أشـار إليـه الـدكتور محمـد عبدالفتاح الخطيب، فقال واصفًا عباس حسن فيما ذهب إليه هنـا بأنـه: (يبـدأ بمـا أخذه على النحاة من تضييق مزعوم في مجـال الاسـتقراء، وينتهـي بمـا يوجبـه عليهم من اختيار مستوى لغوي أضيق)[٧].

ومن جانب آخر فإن عباس حسن في كتابـه (اللغـة والنحـو) ذكـر أن النحـاة اقتصروا في تقعيد اللغة على سـت قبائـل هـي (تمـيم وقـيس وأسـد و هـذيل و

---

[١]- انظر: اللغة والنحو٧٦، ٧٧ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ٩٣ .

[٣]- انظر: المرجع السابق ١١٧.

[٤]- انظـر: النحـو الـوافي ١/ ١٥٦، ١٦٤،١٧٦، ١٨٠، ١٨٥،١٩٦، ٢٢٢،٢٧٤،٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٨، ٤٣٨،٥٨٧، ٥٩٤، ٦١٥، ٦١٨، ٦٣٨، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩٣، ٢/ ٤٠، ٥٢، ٧٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٨٩، ٣/ ٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ٤١٢، ٦١٥، ٦٤٠، ٤/ ١٧٩، ٢١٠، ٢٨٤، ٤١٢ .

[٥]- انظر: المرجع السابق ١/ ٨، ٥٩٤، ٢/ ٣٣١ .

[٦]- نظرات في التراث اللغوي العربي ١٠٩ .

[٧]- ضوابط الفكر النحوي ١/ ٢٤٨ .

كنانة و طيء)[1]، وهي القبائل الست التي ذكرها الفارابي[2]، إلا أننا حين نتتبع آراءه في كتابه (النحو الوافي) نجد فيه ما يخالف ذلك، حيث ذكر أسماء عدد من الشعراء في مواضع مختلفة من كتابه هذا مشيرًا إلى أنهم ممن يحتج بشعرهم عند النحاة، وذلك عند احتجاجه بشعرهم في بعض المسائل التي خالف فيها رأي جمهور النحاة، مع أن هؤلاء الشعراء لا ينتمون إلى القبائل الست التي ذكرها الفارابي، ولا أحسب أن القبائل التي ينتمي إليها كل هؤلاء الشعراء تخفى عليه، خاصة أن بعض هؤلاء الشعراء منسوب إلى قبيلته، مما يؤكد أنه كان على وعي بأن النحاة لم يكونوا يقتصرون على هذه القبائل الست كما زعم في كتابه (اللغة والنحو)، اللهم إلا أن يكون ذلك من باب تطور الرأي عنده .

وقد وقفت في كتب التراجم والأنساب على القبائل التي ينتمي إليها هؤلاء الشعراء، وهم:

أعشى همدان[3]، وهو من كهلان[4] وهي من قبائل اليمن، والأعشى ميمون[5]، وهو من بكر بن وائل[6]، وقيس الجهني[7]، وجهينة من قضاعة[8]، على أنه (لم يرفع في كتاب جهينة نسبه)[9]، كما احتج بشعر

1- انظر: اللغة والنحو ٧٦ ، ٧٧ .

2- الاقتراح ١٦٢، ١٦٣ .

3- انظر: النحو الوافي ٢٨٧/٢ .

4- انظر: الاشتقاق ٤٢٣، والمؤتلف ٢١، ٢٢ .

5- انظر: النحو الوافي ٥٢/١ .

6- انظر: الشعر والشعراء ٢٥٠/١، والمؤتلف ١٩ .

7- انظر: النحو الوافي ٥٢/١ .

8- انظر: التعريف في الأنساب للقرطبي ٣١٣ .

9- انظر: المؤتلف ١١٩ .

عوف بن محلم[١]، وهو من بني عكابة من بكر بن وائل[٢]، وكل هؤلاء الشعراء نص الفارابي على أنه لا يحتج بشعر القبائل التي ينتمون إليها.

ومن ذلك -أيضًا- احتجاجه بشعر شعراء ليسوا من تلك القبائل الست، ولكنهم ينتمون إلى قبائل قريبة من بعض تلك القبائل الست التي يحتج بها في نص الفارابي، وقد نص عباس حسن على أن هؤلاء الشعراء ممن يحتج بشعرهم، مثل النمر بن تولب[٣]،وهو من عكل، وعكل من الرباب وهم أبناء عبد مناة بن أد بن طابخة[٤]، وعبدالله بن عنمة[٥]، وهو من بني ضبة بن أد بن طابخة[٦]، وهاتان القبيلتان أبناء عمومة لبني تميم بن مر بن أد بن طابخة[٧]، كما نجد أنه أشار إلى أن عمر بن عبدالعزيز ممن يحتج بكلامهم وهو من قريش[٨] .

وفي الاستشهاد بكلام من جاء بعد عصر الاحتجاج، ذهب عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو) إلى عدم صحة الاستشهاد باستعمال الجاحظ، وغيره من رجالات اللغة والعلم والأدب الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج[٩]، غير أننا رأيناه في كتابه النحو الوافي يخالف ذلك، حيث استشهد بكلام الجاحظ في

١- انظر: النحو الوافي ٢٢٥/١ .

٢- انظر: الاشتقاق ٣٥٨ .

٣- انظر: النحو الوافي ٥٢/١ .

٤-انظر: الشعر والشعراء ٢٩٩/١، والاشتقاق ١٨٣، والتعريف في الأنساب للقرطبي ٦٣، ٦٤ .

٥- انظر: النحو الوافي ٤٧٥/٤ ، ٤٦٣ .

٦- انظر:جمهرة النسب للكلبي٢٩٧، والاشتقاق ١٩٩ ، والتعريف في الأنساب للقرطبي ٦٣-٦٥ .

٧- جمهرة النسب ١٩١، والاشتقاق ٢٠١ ، والتعريف في الأنساب ٦٦ .

٨- انظر: النحو الوافي ٢٨٧/٢ .

٩- انظر: اللغة والنحو ٢٤- ٣١ .

خروج (قاطبة) عن الحالية[١]، وبكلام ابن مالك في دخول (قد) الحرفية على الفعل المنفي[٢].

٢ – القياس .

– إن عدم فهم عباس حسن لمنهج النحاة في القياس جعله يصف منهجهم بالغموض وعدم الوضوح، مشيرًا إلى أن تحديد القليل الذي يمنع القياس موضع خلاف شديد بينهم[٣]، وقد نتج عن عدم فهمه لمنهج النحاة في القياس أن رأيناه يذهب في مواضع كثيرة إلى أن القليل الذي يمنع القياس هو القليل في ذاته[٤]، وأما الكثير في ذاته القليل نسبة إلى غيره فيرى أنه لا يمتنع القياس عليه[٥].

وقد أشرت إلى أن الصواب هو أن الذي يمنع القياس ويجيزه عند النحاة من السماع القليل ليس القلة الذاتية ولا القلة النسبية في حد ذاتها، وإنما هو ما يظهر لهم من موافقة هذا القليل لقياس نظائره أو مخالفته لها؛ أي مدى موافقة هذا القليل للأصول العامة، والقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب[٦].

وأحسب أن هناك غموضًا عند عباس حسن في هذه المسألة أدى إلى اضطراب رأيه في العديد من مسائل القياس التي اعترض فيها على النحاة، ومن ذلك ما ذكره من أن النحاة لا يلتزمون قانون الكثرة في القياس دائمًا، مستشهدًا على ذلك بما رواه عن سيبويه من أنه أجاز تصغير ما جاء من

١- انظر: النحو الوافي ٣٧٩/٢ .

٢- انظر: المرجع السابق ٥٢/١ ، ٢٧٤/٤ .

٣- انظر: المرجع السابق ٧٩/٣ .

٤- انظر: النحو الوافي ٧٤/٢، ٣٢٤، ٣٦٨، ٣٨٢، ٤٠٤ ، ٤٧٢ ، ٦٥/٣، ٧٩، ٣٢٥، ٤٩٦، ٤٦٥/٤، ٤٦٧، ٥٩٦، ٦٣٤، ٧٣٢ .

٥- المرجع السابق ٧٩/٣ .

٦- انظر: ص ٨٣ من هذا البحث .

الأفعال على (أفعل) على الرغم من أن قلته ذاتية؛ إذ لم يسمع إلا (ما أحيسن، و ما أميلح)[١].

ومن ذلك اعتراضه على ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم القياس على ما كانت قلته نسبية، مثل اعتراضه على ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم القياس على وقوع المصدر حالا أو نعتًا؛ على الرغم من كثرة السماع الوارد فيهما[٢]، حيث قال: (وقد يكون من المفارقات العجيبة أن نسمع من يقول إن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه...فأي اضطراب وتناقض كهذا؟ وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكمتين في اللغة والنحو)[٣].

وعلى الرغم مما أشرنا إليه من أن عباس حسن يرى أن القليل في ذاته لا يقاس عليه، مثل رأيه في مسألة النسب إلى(شنوءة) حيث اعترض على ما ذهب إليه سيبويه من قياسية النسب إليها على(شنئي)، بحجة أن سيبويه قاس على القليل قلة ذاتية[٤]، إلا أننا نجد أنه قد رجح رأي سيبويه في جواز تصغير ما جاء من الأفعال على (أفعل)[٥] قياسًا على (ما أميلح، وما أحيسن) أحيسن) مع أن هذا الأخير لا يختلف عن سابقه في قلته الذاتية .

– كما أن عباس حسن لم يتمسك بما ذهب إليه من جواز القياس على ما كان كثيرًا في ذاته قليلا نسبة إلى غيره، حيث نراه في بعض المسائل يجيز القياس عليه حكمًا ويمنعه تطبيقًا، ومن ذلك ما ذكره من أن القلة في لغة (أكلوني البراغيث) قلة نسبية لا تمنع القياس، غير أنه يؤثر الاقتصار على

١- انظر: اللغة والنحو ٩٧ .

٢- النحو الوافي ٤٦١/٣، ٤٦٢ ، وانظر: ٣٧٨/٢ من المرجع السابق، واللغة والنحو ٤٨، ١٨٥ .

٣- اللغة والنحو ٤٨ .

٤- انظر: النحو الوافي ٧٣٢/٤ .

٥- انظر: اللغة والنحو ٨٩، والنحو الوافي ٣٤٣/٣، ٤/ ٦٨٦ .

اللغة الشائعة توحيدًا للبيان[١]. كما أنه رجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز دخول (أل) على المضاف إذا كان اسم عدد، وكان المضاف إليه هو المعدود، وفي أوله (أل)، بحجة أن ما استندوا إليه من سماع كاف للقياس عليه، ولكنه عاد فرأى الاكتفاء برأي البصريين توحيدًا للبيان[٢]، ونجده -أيضًا- يرجح صحة إضافة (حيث) إلى المفرد؛ لأن قلته نسبية[٣]، ولكنه يعود فيقول: (ولكن لا داعي لترك الكثير إلى القليل)[٤].

- ونجده -كذلك- في كتابه (اللغة والنحو) يرى أنه لا مانع من اتخاذ المطرد في الاستعمال دون القياس أصلا يقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، فيجيز أن نقول في باع: استباع، على القياس الأصلي، أو استبيع، قياسًا على استحوذ، واستصوب[٥]، وقد تردد رأي عباس حسن هذا في مواضع مختلفة من كتابه السالف الذكر، وقصر جواز الأخذ به على صيغة الكلمة وبنيتها دون علامات الإعراب[٦].

والعجيب أنه في كتابه (النحو الوافي) ناقض رأيه هذا في أكثر من مسألة، إذ قال في المصادر السماعية: (الحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها -بذاته- مصدرًا سماعيًا مقصورًا على فعله الخاص؛ فلا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصيغته لفعل آخر غير فعله المعين...)[٧]. كما ذهب إلى هذا الرأي في صيغ جموع التكسير السماعية[٨]، و في باب الإعلال والإبدال[١]، حيث ذكر

١- انظر: النحو الوافي ٧٤/٢ .

٢- انظر: المرجع السابق ١٤/٣ .

٣- انظر: المرجع السابق ٢٩٠/٢، ٧٩/٣ .

٤- انظر: المرجع السابق ٢٩٠/٢ .

٥- اللغة والنحو ٦٢- ٦٤ .

٦- انظر: المرجع السابق (هامش ٤٩)، ٦١، ٩٨، ١٢٢ ، ١٢٣ .

٧- النحو الوافي ١٩١/٣ .

٨- انظر: المرجع السابق ٦٣٤/٤ .

ذكر في هذين البابين أنه ليس للمتكلم أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير الألفاظ التي ورد بها السماع. وأعجب من ذلك اعتراضه على ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية من قياسية تصحيح (مفعلة) مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان الثلاثية، حيث رفض ما استند إليه المجمع من ورود التصحيح فيما نقل عن أبي زيد في أفعل، واستفعل نحو أغيم، و أغيل، واستحوذ، واستقوم، محتجًا في اعتراضه بما ذكره ابن جني من عدم صحة القياس على المطرد في السماع الشاذ في القياس[٢].

– وفيما يتعلق بما ورد من شواهد النحو العربي فإننا نجد أن عباس حسن رفض القياس على كثير من الشواهد بحجة أنها مخالفة للكثير الشائع[٣]، في حين نجد أنه في مسائل أخرى كثيرة خالف رأي جمهور النحاة مستندًا إلى شواهد من الشعر، أو النثر، تتبعها في المعاجم، وكتب التفسير، واللغة، والدواوين الشعرية[٤]، مثل احتجاجه على وقوع جواب (لما) ماضيًا مقرونًا بالفاء، بالأثر المروي عن عائشة –رضي الله تعالى عنها–[٥]، و احتجاجه على صحة اقتران جواب (إن الشرطية) باللام، بالأثر المروي عن أبي بكر –رضي الله تعالى عنه–[٦]، ولا أعلم ما الفرق بين تلك الشواهد التي رفض القياس عليها بحجة أنها قليلة لا تكفي للقياس عليها، أو لأنها غير شائعة، والشواهد الأخرى التي استخرجها بنفسه من المعاجم وكتب اللغة والتفسير محتجًا بها على الرغم من أنها مخالفة للكثير الشائع، ولم تبلغ حدًا يخرجها عن وصف القلة ؟!

---

[١]- انظر: المرجع السابق ٧٥٦/٤ .

[٢]- انظر: المرجع السابق ٣٢٩/٣ - ٣٣١.

[٣]- انظر على سبيل المثال: ١٦٤/١، ١٨٠، ٣٢٩، ٤٠٢، ٥٣٨، ٥٥٩، ٥٧٨، ٥٨٧، ٦١٨، ٦٣٨،٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩٥، ٤٠/٢، ٧٤، ٢٩٠،٣٣١، ٣٥٢، ٣٩٩، ٤٩٥ .

[٤]- انظر: ص ٥١ من هذا البحث .

[٥]- انظر: النحو الوافي ٢٩٨/٢ .

[٦]- انظر: المرجع السابق ٤٦٣/٤ .

- ومن مظاهر الاضطراب في المنهج عنده أننا نجد أن أبرز مآخذه على النحاة ما ذكره من أنهم يخضعون كلام العرب لقواعد اللغة، وأنه ينبغي ألا يخضع الكلام العربي إلا للسماع؛ لأن العرب لا يعرفون التعليل، والموازنة، والقياس، والمنطق[1]، وقد تردد رأيه هذا في مواضع كثيرة عند حديثه عن الأصول النحوية، حيث وجه هذه التهمة إلى القياس، والتأويل، والتعليل، ونظرية العمل. ومن ذلك ما ذكره في موقف النحاة من القياس على غير المطرد من المسموع، حيث قال: (لجئوا إلى التأويل المصنوع، والتكلف المفسد، والوصف بالقلة ونحوها...وكأن القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع)[2]، ويقول منتقدًا مسلك النحاة في القياس: (ليس يعنينا من القياس اللغوي إلا أنه محاكاة العرب في كلامهم)[3]، كما يقول في التعليل: (العلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم؛ وكأنها الأصل وهو الفرع؛ إذا انحرفت عنها تناولته عصاها)[4]، ويقول في نظرية العامل: (الضرر كل الضرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألوانًا من القوة، وصنوفًا من المزايا تجعله يتحكم -بغير حق- في المتكلم...ويفرض عليه طرقًا خاصة في التعبير تستمد سلطانها مما أسبغه النحاة على هذا العامل، لا مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخلص)[5].

وعلى الرغم من أن انتقاده هذا هو أبرز مآخذه على النحو، إلا أننا نراه بهدف التيسير والبعد عن المشقة يتناسى ذلك كله، فيدعو إلى الأخذ بالقاعدة فيما له سماع مخالف، وكأن تيسير اللغة هو الصخرة التي يجب أن تتحطم عليها كل الحواجز، فهل تيسير النحو هو غايتنا أم احتذاء كلام العرب؟

---

[1]- انظر: المرجع السابق ٨٩/١ - ٩١ .

[2]- اللغة والنحو ٩٩ .

[3]- المرجع السابق ٢٣ .

[4]- المرجع السابق ١٤٥، وانظر: ١٥٢، ١٦٧ من الكتاب نفسه.

[5]- المرجع السابق ٢٠١ ، وانظر: ١٩٦، ٢١٥ من الكتاب نفسه.

ولهذا نجد أن عباس حسن في سبيل تيسير اللغة سلك هذا المسلك في مسائل كثيرة من مسائل كتابه (النحو الوافي)، ومن تلك المسائل ما ذهب إليه في ضابط المصدر القياسي للفعل الثلاثي، حيث خالف رأي جمهور النحاة في هذه المسألة، إذ رأى أن (الواجب أن نعتمد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي للفعل، ولا نبالي بعد ذلك أله مصدر سماعي آخر أم لا)[١]، كما ذهب إلى هذا الرأي في صياغة الصفة المشبهة[٢]، وفي صيغ جموع التكسير[٣]، وفي باب الإعلال والإبدال[٤]، وغيرها[٥].

٣- نظرية العامل .

شن عباس حسن ضد نظرية العامل في كتابه (اللغة والنحو) هجومًا عنيفًا، انتقد فيه هذه النظرية، زاعمًا أن النحاة أخضعوا لها كلام العرب، ويمكننا أن نوجز أبرز الأمور التي كرست هذا النقد عند عباس حسن تجاه هذه النظرية في النقاط الآتية[٦]:

- تعقيد النحو، وتعسيره على المتعلمين، والناطقين .

- إفساد الأساليب البيانية الناصعة، بالتأويل والتقدير والحذف والتقديم والتأخير .

---

[١]- انظر: النحو الوافي ١٨٩/٣ .

[٢]- انظر: النحو الوافي ٢٩١/٣ .

[٣]- انظر: المرجع السابق ٤/ ٦٣٤- ٦٣٦ .

[٤]- انظر: المرجع السابق ٧٥٦/٤ .

[٥]- انظر: المرجع السابق ٣/ ٢٣٤، ٣٥٢، و اللغة والنحو ٦٠ - ٦٤ .

[٦]- انظر: اللغة والنحو ١٩٦- ٢١٧ .

- عدم القياس على الكلام العربي المسموع المخالف لقواعد اللغة، وتأويله أو الحكم عليه بالشذوذ، أو الضعف .

- فرض قيود على كلام العرب بالإباحة، أو المنع، أو الوجوب، أو الجواز .

- فرض طرق خاصة من التعبير مستمدة من سلطان العامل، لا من الكلام العربي الفصيح .

- امتداد آثار تحكم هذه النظرية في كلام العرب إلى مختلف أصول النحو وأبوابه، حتى تجاوزت المسائل الناتجة عن تحكم هذه النظرية في كلام العرب المئات؛ ولهذا يقول عباس حسن مشيرًا إلى تلك الآثار: (لا عجب أن كان علم النحو-وهو النافع الجليل- بسببها معيبًا، ومن أجلها قاصرًا عن إتمام الإفادة المرجوة، والنفع الأكمل. لا مناص من تطهيره منها إن أردنا له صلاحًا وللغتنا تيسيرًا)[١].

في حين نجده في كتابه (النحو الوافي) يناقض ما رأيناه في كتابه (اللغة والنحو)، إذ نراه يشيد بهذه النظرية، ويدافع عنها ضد خصومها، فيقول مشيرًا إلى دورها في ضبط قواعد اللغة، وتيسيرها تعلمًا واستعمالا: (كثر الكلام قديمًا وحديثًا على العامل، وعلى ما له من أثر سيئ في النحو العربي، وفي الأساليب، وصياغتها، وفهمها. ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف...والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء بارعون فيما قرروه بشأن نظرية العامل، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها)[٢].

---

[١]- اللغة والنحو ٢١٥ .

[٢]- النحو الوافي ٧٣/١ .

وقال مشيرًا إلى قلة عيوب نظرية العامل: (الحق أن هذا كله – وأشباهه– هو الجانب المعيب في (نظرية العامل)، إذ يمنحه سلطانًا قويًا يتحكم به في صياغة الأسلوب، أو ضبطه، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام. وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة التي لم تصدر إلا عن عبقرية، وذكاء لماح، وقلنا إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها في قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوات)[١].

ولم يغفل عباس حسن عن دور العامل في بيان المعنى في التركيب اللغوي، حيث قال: (ولما كانت العلاقة بين العامل(المتعلَّق به)، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوي الوثيق– وجب أن نتنبه عند التعليق، فنميز العامل الذي يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه، من غيره الذي لا يحتاج... بيان ذلك: أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها، فيتوهم من لا فطنة له أن التعلق بكل واحد منها جائز؛ فيسارع إلى التعليق غير متثبت من حاجة العامل لهذا التعليق، في استكمال المعنى أو عدم حاجته، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده)[٢].

وعلى الرغم من هذا التناقض الذي نلمسه بوضوح في رأي عباس حسن تجاه هذه النظرية، إلا أنه يمكننا أن نستنتج من مجمل كلامه أنه لا يهدف إلى التخلص من هذه النظرية في ذاتها، وإنما يهدف إلى التخلص من عدد من المظاهر الملازمة لها، مثل التأويل والتقدير والحذف .

والحق أنني لا أعلم كيف يمكن لعباس حسن أن يجمع بين الإبقاء على نظرية العامل، والتخلص من التأويل والتقدير والحذف والتقديم والتأخير

١- النحو الوافي ٣٣٧/٢ .

٢- المرجع السابق ٢/ ٤٤٢، ٤٤٣ ، وانظر: ٢٤٦/٢، ٢٦٧، ٤٣٦، ٤٤٩، ٤٥١ من الكتاب نفسه.

والتعليل، وكثير من صور القياس، مع أن هذه الأصول هي دعائم نظرية العامل، والتخلص منها يعني هدم النظرية برمتها[1]؛ لأن هذه الأصول هي التي أدت إلى انضباط نظرية العامل واطراد قواعد اللغة، وقد رأينا عباس حسن نفسه ينص على دور هذه النظرية في ضبط قواعد اللغة، وهل كان ذلك إلا بسبب هذه الأصول..؟! كما أن الواقع الذي لمسناه بوضوح في كيفية تعامل عباس حسن مع هذه الأصول في مسائل كتابه (النحو الوافي) أثبت عدم إمكانية تطبيق مثل هذه الدعوات .

ويبدو أن ما ذهب إليه عباس حسن من الجمع بين الإبقاء على نظرية العامل، والتخلص من مظاهرها السابقة هو السبب الذي جعل رأيه تجاه هذه النظرية مضطربا غير واضح، فتارة يجعلها سببا في تعسير اللغة وتعقيدها، وتارة أخرى يجعلها سببًا في تيسيرها، وثالثة يصفها بكثرة عيوبها فلم تترك بابًا من النحو إلا أساءت إليه، ثم لا نفتأ حتى نراه في موضع آخر، ينقلب إلى مدافع عنها يمتدحها، ويهون من شأن عيوبها .

٤ – التأويل .

انتقد عباس حسن التأويل النحوي، ووصفه بأنه عبث، فقال منكرًا على النحاة ما ذهبوا إليه من تأويل غير المطرد من كلام العرب، أو القرآن الكريم، ما نصه: (ضقت بعبث المتأوِّلين، سواء أكانوا من البصريين، أم الكوفيين، أم غيرهم، وعجبت أن يمتد عبثهم إلى الكلام العربي الفصيح، ويتمادوا فيه حتى يبلغوا القرآن الكريم)[2]؛ ولذا دعا إلى إباحة القياس على ورد من الكلام العربي الذي يصح الاحتجاج به وإن كان غير مطرد، وتغيير أصول قواعد اللغة لتتسع لما ند عنها[3]، والاكتفاء من الحذف والتقدير بما

---

[1]- انظر: نظرية ابن مضاء في تيسير النحو، وأثرها في المعاصرين المصريين (رسالة ماجستير) ٣٧٩ .

[2]- اللغة والنحو ١٠٢، ١٠٣ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٩٩- ١١٣، ٢١٥- ٢١٦ .

يدعو إليه المعنى[1]، وقد رأينا لرأيه هذا أثـرًا ظـاهرًا فـي موقفـه مـن التأويـل في كثير من مسائل كتابه (النحو الوافي)[2].

وعلى الرغم مما سبق إلا أن عباس حسن لم يسـتطع الالتـزام بمـا دعـا إليـه التزامًا تامًا، فكثيرًا ما كنـا نجـده يـرفض تأويـل الشـواهد المخالفـة للمطـرد، ولكنه في الوقت نفسه لا يجيز القياس عليهـا[3]، وهـذا مخـالف لمـا سـبق ذكـره عنه من دعوته إلى القياس على غير المطرد دون تأويـل، بـل إننـا نجـده يـنص في كتابه (النحو الوافي) على أن القيـاس إنمـا يكـون علـى المطـرد فحسـب، إذ يقول في مواضع حذف حرف الجر حـذفًا قياسـيًا: (هنـاك أمثلـة مسـموعة وقـع فيها الحذف مخالفًا ما سبق، ولا شأن لنا بهـا؛ فهـي مقصـورة علـى السـماع؛ لا يجوز محاكاتها؛ لعدم اطرادها)[4]، كما نجـده يرتضـي تأويـل بعـض الشـواهد النحوية موافَقةً لأصول النحو وقواعـده[5]، ونـراه يوافـق النحـاة مستحسـنًا مـا قرروه من التأويل المبني علـى أصـول اللغـة وقواعـدها العامـة فـي مسـائل مختلفة من كتابه[6]، مثل استحسانه ما ذهـب إليـه جمهـور النحـاة مـن إضـمار (أن) وجوبًا بعد (الفاء، والواو، وحتـى...) الداخلـة علـى الفعـل المضـارع؛ لأن معاني هذه الأحرف عقليـة مجـردة، لا دلالـة فيهـا علـى زمـان، أو مكـان، أو

---

[1] - انظر: النحو الوافي ٣/٤١١، و اللغة والنحو ٢١٧ .

[2] - انظر: النحو الوافي ١/ ٨٥، ٩٩، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١٣٥، ١٦٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥٩، ٣٤٤، ٣٨٠، ٤٥٢، ٤٧٦، ٥١٤، ٥٤١، ٥٧٨، ٦١٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٩٥، ٢/١١، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٤، ٧٤، ١٤٥، ١٧٠، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٥٧، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٧١، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥٣٥، ٥٤٥، ٥٩٤، ٣/ ٩١، ١٣٦، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ٢١٦، ٢٥٥، ٣١١، ٣٤٣، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٧٩، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٥١، ٥٥٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٥٣، ٦٥٦، ٦٨٠، ٤/ ١٢، ٢٠، ٢٢، ٤١، ٤٢، ١٧٠، ٢٨٦، ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٩٤، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٨٧، ٤٩٢، ٥٠٩، ٥٧٠، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٨، ٦٥٤، ٦٧٢ .

[3] - انظر: النحو الوافي ١/ ٥٧٨، ٦٨٢، ٦٩٥، ٢/٤٠، ٧٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٥٧، ٣٩٨، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٩٥، ٥٠٩، ٥١٤، ٥٩٤، ٥٩٥، ٣/٦٥، ٤٠٩، ٤١٢، ٤/ ٣٤٧، ٤٠٠، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٩، ٥٧٠ .

[4] - انظر: المرجع السابق ٢/٥٣٥ .

[5] - انظر: المرجع السابق ٢/ ١٤٤- ١٤٧، ٢٧٧، ٣/١٦٠، ٦٣٨، ٤/٤٦٨ ، ٥٠٧ .

[6] - انظر: المرجع السابق: ١/٧٠٧، ٢/ ٧٢، ١٤٤- ١٤٧، ٢٣١- ٢٣٥ ، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣/ ١٤، ١٦٠، ٣٦٢، ٦٣٨، ٤/١٣١، ٤٠٤، ٤٩٩، ٥٠٠ .

ذات، أو غيرها، في حين أن المضارع يقتضي الزمان، مما جعله يشيد برأي النحاة، فيقول: (هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمسكة بإضمار (أن) وهو يشهد لها بالحذق، والبراعة، وسداد الرأي. فمن التسرع أو جنف الهوى اتهامها -في هذا الحكم- بالتشدد، أو الجمود، أو الاستمساك بما لا داعي له، أو ما لا خير فيه)[١]، ومثل ترجيحه تقدير فعل بعد (لو) إذا دخلت على (أن) ومعموليها؛ لتحقيق حكم أصيل هو الاختصاص[٢].

وعلى الرغم من أن عباس حسن أشار إلى أن التقدير المقبول عنده هو الذي يقتضيه المعنى فحسب، إلا أنه لم يلتزم بموقفه هذا، حيث نجده يذهب إلى عدم القياس على بعض الأساليب التي فيها حذف يقتضيه المعنى، بحجة أن الحذف فيها يوقع في لبس، نحو (اتجه أوسع مساحة)[٣]، ونحو (سلم على من تختاره إن محمد وإن علي وإن حامد)[٤] مع أن المعنى فيهما -فيما أحسب- غير ملبس، والذي يشكل هنا أن تقدير وجود اللبس عنده غير منضبط بضوابط دقيقة، بدليل أننا نراه يجيز القياس على بعض الأساليب مع ما فيها من حذف يوقع في لبس ظاهر، مثل حذف حرف العطف والاسم المعطوف في نحو (راكب الناقة طليحان) و (مهندس البيت جميلان)، زاعمًا أن المعنى فيهما ظاهر[٥].

وأعجب من ذلك كله ما رأيناه عنده من تقرير بعض الأحكام النحوية بناء على تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور المحذوف، مع أنه ينتقد ما ذهب إليه النحاة من تقدير المتعلق هنا، حيث قدره بعض النحاة جملة، وقدره آخرون مفردًا، وبناء على هذا الخلاف ذهب عباس حسن إلى جواز عطف

---

[١]- النحو الوافي ٤/٤٠٤ .
[٢]- انظر: المرجع السابق ٤/٤٩٩، ٥٠٠ .
[٣]- انظر: المرجع السابق ٣/٤٠٣ .
[٤]- انظر: المرجع السابق ٢/ ٥٣٥ .
[٥]- انظر: المرجع السابق ١/٤٩٧ .

شبه الجملة بــ (لا) إلحاقًا له بالمفرد على اعتبــار متعلقــه مفــردًا، نحــو (حســاب العمر بالأعمال لا بـــالأعوام)[1]، فكيــف يتكــئ علـــى تقــدير المتعلــق فـــي هــذه المسألة مع أنه حين تحدث عن تقدير متعلــق شــبه الجملــة إذا وقــع خبــرًا أشـــار إلى أنه لا داعي للتعنت بذكر هذا التقدير، وأنه لا فائــدة منــه، وإلـــى أنـــه صـــورة من الجانب المعيب في نظرية العامل[2] ؟!

ومن صور الاضطراب عند عباس حسن ما رأينـــاه عنـــده مـــن تـــرجيح القـــول بالتضمين على القول بزيادة الحرف، مـــع أنـــه ينكـــر حقيقـــة التضـــمين[3]؛ وذلـــك في قراءة من قرأ قوله تعالى: (واجعل أفئدة مـــن النـــاس تهـــوَى إلـــيهم)[4] -بفـــتح الواو- حيث قال: (وقع فيه الفعل (تهـــوَى) مضـــمنًا، معنـــى تميـــل، فـــلا تكـــون (إلى) زائدة . وهذا رأي حسن يقتضينا أن نأخذ بـــه؛ فـــرارًا مـــن الحكـــم بالزيـــادة من غير ضرورة)[5] .

ومنها -أيضًا- أنـــه أنكـــر علـــى النحـــاة الحمـــل علـــى المعنـــى، وإخضـــاع المعرفة لشرط التنكير في قولهم (قضية ولا أبـــا حســـن لهـــا) ذاهبًـــا إلـــى صـــحة دخول (لا) على المعرفة؛ لـــورود ذلـــك عـــن بعـــض العـــرب[6]، ثـــم نجـــده فـــي موضع آخر يشير إلى أن (لا) قـــد تـــدخل علـــى العلـــم المـــؤول بـــالنكرة لغـــرض بلاغي، حيث يقول: (قد يكـــون مـــن الـــدواعي البلاغيـــة كالمـــدح والـــذم ... مـــا يقتضي تنكير العلم؛ إما تنكيرًا صريحًا، نحـــو : رأيـــت محمـــدًا مـــن المحمـــدين، و (ما من زيد كزيد بن ثابـــت)، وإمـــا تنكيـــرًا ملحوظًـــا؛ أي (مقـــدرًا) كقـــول أبـــي

---

[1]- انظر: المرجع السابق ٣/ ٦١٨ .

[2]- انظر: النحو الوافي ٤٧٥/١، ٤٧٦، ٢/ ٤٤٧ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٢/ ٥٤١، ٥٤٢ ، ٥٩٥ .

[4]- سورة إبراهيم ، الآية ٣٧ .

[5]- النحو الوافي ٤٧١/٢ .

[6]- انظر: المرجع السابق ٦٩٥/١ .

سفيان: لا قريش بعد اليوم . وقول بعض العرب: (لا بصرة لكم). فوقوعه فيهما اسم (لا) دليل على تنكيره؛ لأن اسمها المفرد نكرة)[١].

كما أنكر عباس حسن على النحاة إخضاع اللغة لمقصد المتكلم في بعض المسائل، مثل ذهاب بعض النحاة إلى جواز نعت فاعل نعم و بئس، بشرط أن يكون المراد بالنعت هو الجامع لأكمل الفضائل، حيث قال عباس حسن متعجبًا من هذا الرأي: (ما أعجب هذا الكلام الذي يزدوج فيه العجب... فالنية تصلح ما أفسده التعبير، فمن نوى فقد استقام أسلوبه، وإلا حكم عليه بالفساد والبطلان. فليقدر المتكلم مقدمًا أنه ينوي بكلامه ما أرادوا، فتكون نيته رخصة إباحة، وجواز مرور...)[٢]، في حين نجد أنه في كتابه (النحو الوافي) يوافق النحاة في اعتبار مقصد المتكلم في بناء الحكم، وذلك في باب الممنوع من الصرف، حيث وافق النحاة فيما ذهبوا إليه من صحة صرف أسماء الأرضين، والقبائل، والأحياء، وأسماء الكلمات على تأويلها بشيء مذكر، وصحة منعها من الصرف على إرادة تأويلها بشيء مؤنث[٣] .

وعلى الرغم من تبرم عباس حسن من التأويل النحوي، ووصفه له بأنه عبث، ودعوته إلى التخلص منه إلا أنه أقر بفائدته في مواضع مختلفة من كتابه (النحو الوافي)[٤]، ففي نحو (أما أنت غنيًّا فتصدق) ، بين أن أصل الجملة عند النحاة هو (تصدق لأن كنت غنيًّا)، واستحسن هذا التقدير، فقال: (إنما كان ذلك –وهو حسن هنا– من تخيل النحاة بقصد الإيضاح، والتقريب، وتيسير المحاكاة)[٥]، وقال في باب إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع الرفع البارزة: (وبهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن

١- المرجع السابق (الهامش) ١/ ٢٩٤ .

٢- اللغة والنحو ١٧٠، ١٧١، وانظر: ١٥٣ من الكتاب نفسه.

٣- النحو الوافي ٤/ ٢٣٩ .

٤- انظر: المرجع السابق ٥٨٣/١، ١٥٥/٣، ٤/ ٦٠، ١٨٦، ٤٠٤، ٧٣٤، ٧٦٧ .

٥- المرجع السابق ٥٨٣/١ .

الحذف ، والتقدير، والتعليل في هذا الباب، من أنه خيالي محض، لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئا. وهذا صحيح. ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا. وحذف وتقدير يوصلان –غالبًا– في هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما، وتيسير ما يصعب، بل قد يستحيل إدراكه بدونهما. فمن الجحود إنكار فضل مبتكريه في هذه المسائل –وأشباهها– بغير روية ولا إنصاف)[١].

وما سبق من تضارب الآراء عند عباس حسن تجاه التأويل النحوي سببه ما أشرنا إليه عند حديثنا عن العامل، وهو أنه يرى الإبقاء على نظرية العامل وإلغاء التأويل بمظاهره المختلفة، وهذا أمر غير ممكن؛ لأن نظرية العامل تقتضي هذه المظاهر،(فرفض التقدير هو في حقيقته رفض للمبادئ والأصول التي أدت إليه، فقد رأينا أنه النتيجة الطبيعية للأخذ بالأصول التي سبقته)[٢]، وقد أشارت الدكتورة أميرة علي توفيق إلى هذا الموقف غير المتزن عند عباس حسن، فقالت: (إنه يرى الاحتفاظ بالعمل النحوي، مع التخلص من التأويل والتقدير والحذف، ولست أدري كيف يمكن تحقيق ذلك..؟! وأعتقد أن المحاولة التطبيقية لآراء الأستاذ عباس حسن ستبرهن على استحالة القضاء على الحذف، والتقدير، والتأويل، وإسقاطها من النحو دون إلغاء نظرية العامل نفسها، وإسقاطه هو نفسه من النحو)[٣].

٥ – التعليل .

على الرغم من شدة تبرم عباس حسن من علل النحاة، وكثرة انتقاده لها في كتابيه (اللغة والنحو) و (النحو الوافي) إلا أن موقفه منها يشوبه الغموض وعدم الوضوح، وذلك أننا نراه ينص على أن العلل التي يجب حذفها هي

---

[١]- النحو الوافي ٥٨٣/٤ .

[٢]- نظرية الأصل والفرع للملخ ١٢٤ .

[٣]- انظر: نظرية ابن مضاء في تيسير النحو، وأثرها في المعاصرين المصريين (رسالة ماجستير) ٣٧٩ .

العلل الثواني والثوالث وما بعدها[1]، في حين نجد أنه في كتابه (النحو الوافي) يدعو إلى عدم الاهتمام بذكر العلل الأول في بعض المسائل، مثل دعوته إلى الاكتفاء بمعرفة حكم الاسم المعطوف بعد خبر (إن) دون توجيه هذا الحكم[2]، وكذلك دعوته إلى الاكتفاء بمعرفة الحركات الجائزة في الاسم الواقع بعد (لاسيما) دون توجيه هذه الحركات[3]، ودعوته إلى الاكتفاء بمعرفة الحركات الإعرابية الجائزة في نحو (إن خيرا فخير) دون توجيهها[4]، وهذا يدل على أن عباس حسن لم يكن هدفه من نقد التعليل هو حذف العلل التي تبين حكمة العرب في كلامها فحسب ، بل امتد نقده ليطال غيرها من علل النحو المؤثرة في ضبط الكلام، ويسند هذه النظرة ما نجده في كثير من عباراته من تصريح بأن سبب نقده لهذه العلل هو أن النحاة أخضعوا لها لغة العرب، مثل قوله: (لعل في الأمثلة السابقة ما يصلح رمزًا دالا على نظائره الكثيرة المتفرقة في أبواب النحو. وكلها يؤيد رأينا، وينطق بأوضح بيان بما أصاب اللغة (ضبطًا ، ومبنى، وأسلوبًا) في صميمها من إساءات بالغة بسبب إخضاعها للعلل والتعلات، واستبداد هذه بتلك. ولا شفاء لها مما أصابها إلا بإهدار التعليلات وإزاحتها عن صدرها بعد أن أوسعت الخلاف، وعددت الآراء)[5].

والحق أن ما أنكره عباس حسن من بناء الأحكام النحوية على هذه العلل بحجة أن هذه الأحكام لا تستند إلى كلام العرب كلام غير دقيق؛ لأن هذه العلل تستند في حقيقتها إلى طبيعة اللغة ومنطقها اللغوي، وهذا بدوره قائم على ما سمع عن العرب، فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى حكم مجيء النعت من فاعل (نعم) و (بئس) فإننا نجد أن جمهور النحاة يذهبون إلى عدم صحة

[1]- انظر: اللغة والنحو ١٩٥ .

[2]- انظر: النحو الوافي ٦٦٥/١ .

[3]- انظر: المرجع السابق ٥١٥/١ .

[4]- انظر: المرجع السابق ٥٨٤/١، ٥٨٥ .

[5]- اللغة والنحو ١٧٧، ١٧٨ .

مجيء النعت من فاعل (نعم) و (بئس)، بحجة أن فاعل (نعم) و (بئس) يدل على الجنس، والنعت يفيد التخصيص، فيتعارض المعنى، في حين يرى عباس حسن أن هذه الحجة غير مقبولة؛ لأنها في رأيه علة جدلية لفظية لا تستند إلى ما سمع عن العرب[1]، واعتراضه في هذه المسألة غير صحيح؛ لأن ما احتج به النحاة هنا -كما أسلفت- هو منطق لغوي، مستنبط من طبيعة كلام العرب .

ثم إننا نتساءل لماذا يرى عباس حسن أن تعليل النحاة في هذه المسألة ونحوها غير مقبول، في حين يذهب إلى أن تعليل النحاة في وجوب تقدير متعلق للظرف إذا وقع خبرًا حجة منطقية قوية، مع أن احتجاج النحاة في هذه المسألة لا يختلف عن سابقتها في كونه قائما على منطق اللغة كذلك، حيث إن حجتهم في ذلك هي (أن الزمان المجرد لا وجود له؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد، أو لا يستمر فيه حادث موجود)[2]..؟!

كما نجد أن عباس حسن لم يستطع أن يطبق ما دعا إليه تطبيقًا عمليًا في كتابه (النحو الوافي)، إذ إنه وإن انتقد كثيرًا من علل النحو إلا أن ذلك لا يمثل شيئا ذا بال في قواعد النحو؛ لأن النحو كله تعليل، فإلغاء التعليل في النحو العربي يعني هدم النحو كله؛ لأن بقية الأصول النحوية مرتبطة به، فهو أحد أركان القياس[3]، كما أن نظرية العامل تقوم على التعليل؛ حيث إن (علة العمل الاقتضاء)[4]، وكذلك القول في التأويل والحذف والتقدير إذ لا يمكن الاستغناء عنها في نظام النحو العربي وهي مرتبطة بالتعليل، فـ (حذف أصل العمل يستدعي وضع نحو جديد يعلل حذف المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، أو نائبه في حالة عدم الظهور، وغير ذلك مما يقدر، ويحذف،

---

[1]- انظر: اللغة والنحو ١٦٧- ١٧١ .

[2]- النحو الوافي ٢/ ٢٤٩ .

[3]- انظر: الاقتراح ٢١٧ .

[4]- التبيين للعكبري ٢٣٠ .

ويؤول)[1]؛ ولهذا فإنه ليس غريبًا أن نقول: (إن نقــض أيــة فكــرة فـــي التعليـــل أو في جزء من النظرية النحوية سيؤثر حتمًا في فهم سائر أجزاء النظرية)[2].

على أن ما ذهب إليه عباس حسن في كتابـــه (اللغـــة والنحـــو) مـــن الاكتفـــاء في تعليل الرفع والنصب ونحوها بعلل (التنظير) التي أشـــار إلـــى أن المـــراد بهـــا أن نقول: إنها نظير مثيلتها فـــي كـــلام العـــرب[3]، ومـــا ذهـــب إليـــه فـــي كتابـــه (النحو الوافي) مـــن إهمـــال آراء النحـــاة فـــي تعليـــل رفـــع المبتـــدأ والخبـــر، و الاقتصار على معرفة أنهما مرفوعان[4]، وإهمـــال تعليـــل رفـــع الفاعـــل ونصـــب المفعولات[5]، مخالف لما ذكـــره مـــن أن النحـــاة بـــارعون فيمـــا قـــرروه بشـــأن نظرية العامل[6]، و أن نسبة العمـــل إلـــى العوامـــل اللفظيـــة، والعوامـــل المعنويـــة أمر (جليل الشأن)[7] .

والأمر الغريب أن يتخذ عباس حســن هـــذا الموقـــف الـــرافض للتعليـــل، مـــع إقراره بفائدة هذه العلل في ضـــبط الأحكـــام اللغويـــة، ومنـــع الخطـــأ، ويمكننـــا أن نستدل على ذلك بما ذكـــره فـــي تعليـــل وجـــوب رفـــع الاســـم المعطـــوف علـــى خبر(ما) الحجازية إذا كـــان حـــرف العطـــف ممـــا يقتضـــي أن يكـــون المعطـــوف موجبًا مثل (لكن) و (بل)، حيث ذكـــر أن علـــة وجـــوب رفعـــه محاكـــاة الفصـــيح من كلام العرب، ثم علق على ذلك، فقال: (هـــذا هـــو التعليـــل الصـــحيح لوجـــوب الرفع. أما ما زاد عليه من أنـــه خبـــر مبتـــدأ محـــذوف، وأنـــه لا يصـــح العطـــف و...و... مما قيل بعـــد ذلـــك– فهـــو تحليـــل وتعليـــل منطقـــي؛ ابتكـــره النحـــاة؛

---

[1]- نظرية التعليل ٢٣٩ .

[2]- التعليل النحوي في الدرس اللغوي للكندي ١٩ .

[3]- انظر: اللغة والنحو ١٥٨ .

[4]- انظر: النحو الوافي ١/ ٤٤٧ .

[5]- انظر: المرجع السابق (الهامش) ١/ ٨ .

[6]- انظر: المرجع السابق ٧٣/١ .

[7]- انظر: المرجع السابق ٤٤٢/١ .

لإيضاح الحكم السابق، وضبط حدوده؛ منعًا للخطأ. وقد أحسنوا فيه، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئًا عنه)[١] .

ومن أوجه الاضطرب عند عباس حسن في التعليل رفضه بناء الأحكام النحوية على العلل الثواني والثوالث ونحوها؛ لما ذكره من أن في ذلك إخضاعا للغة لعلل جدلية لا تستند إلى السماع، في حين أنه استند إلى بعض العلل التي تبين حكمة العرب في كلامهم في تقرير أحكام اللغة، حيث رأيناه يبنى بعض الأحكام على ما ذُكر من أن علة دخول نون الوقاية على الفعل هي منعه من الكسر عند بعض النحاة، أو خشية الوقوع في اللبس عند آخرين، مع أنه غير مقتنع بهذين التعليلين .

فقد ذهب إلى صحة دخول نون الوقاية على اسم الفاعل واسم التفضيل بحجة أمن اللبس، على الرغم من عدم قياسيته عند النحاة[٢]، كما اعتمد على ما ذكره النحاة من أن علة دخول نون الوقاية على الفعل هي وقايته من الكسر في رده على النحاة حين ذهبوا إلى تعين الحرفية في (حاشاي، وعداي، و خلاي)؛ بحجة عدم اتصالها بنون الوقاية، حيث اعترض على النحاة بأن النون إنما تدخل على الفعل لوقايته من الكسر، والكسر لا يدخل على هذه الأدوات[٣].

١- النحو الوافي ٥٩٧/١ ، وانظر: ٤٠/٣ من الكتاب نفسه .

٢- انظر: المرجع السابق ١/ ٢٨٥ .

٣- انظر: المرجع السابق ٣٥٦/٢ ، على أن ما ذكره عباس حسن في هذه المسألة ليس بلازم عند النحاة؛ لأن النحاة يرون وجوب دخول نون الوقاية على الفعل قبل ياء المتكلم وإن لم يلحقه الكسر؛ حملا للفرع على الأصل (شرح الكافية ٤٥٢/٢).

ب- مدى صحة آراء عباس حسن في المسائل النحوية .

لا شك في أن ما سبق عرضه ودراسته من المسائل النحوية في كتاب عباس حسن (النحو الوافي) يُظهر لنا بوضوح مدى حرص عباس حسن على تطبيق آرائه في تيسير النحو على المسائل النحوية، ولكن السؤال المهم الذي لا يزال صداه يتردد بين صفحات هذا البحث، فما تلبث كل مسألة من المسائل التي تمت دراستها أن تجيب عنه، هو: ما مدى صحة تلك الآراء الهادفة إلى التيسير، حين يعتمد في مسألة معينة على السماع القليل أو حين يرفض القياس أو التأويل أو حين يشير إلى أن هذا الخلاف أو ذلك التعليل لا جدوى منه، ونحو ذلك..؟

إن أبرز النتائج التي أظهرتها لنا دراسة هذه المسائل هو عدم دقة عباس حسن في كثير من آرائه، سواء أكان ذلك في الأصول النحوية أم في الأسس التي بنى عليها آراءه .

أما المقبول من آرائه فنجد أنه يبرز في جوانب معينة، مثل الأخذ بالسماع القليل المدعوم بالقياس، وما يتعلق بالمعنى، والبعد عن اللبس، ومراعاة حاجة المتكلمين، ولعل من المهم تفصيل القول في هذه المسألة على النحو الآتي:

١- في الأصول النحوية .

١- السماع .

تبين لي من خلال هذه الدراسة أن عباس حسن مع رفضه للقياس على اللهجات المخالفة للكثير المطرد[١]، إلا أنه استند إلى السماع القليل المخالف للمطرد في مسائل كثيرة[٢]، وأن استناده إلى السماع القليل سلك طريقين أحدهما مقبول، وهو استناده إلى السماع القليل الموافق لقياس نظائره، وهذا متفق مع منهج النحاة القدماء، وأما الآخر فهو استناده إلى السماع القليل المخالف للمطرد من كلام العرب، والمخالف لقياس نظائره؛ ولهذا رأيت صحة الأخذ برأيه في المسائل التي اعتمد فيها على السماع القليل الموافق للقياس، على أن عباس حسن لا يعوِّل كثيرًا في الأخذ بالسماع القليل على ما يعضده من قياس، فقد يستند مع السماع إلى القياس، كما أنه كثيرًا ما يأخذ بالسماع القليل دون قياس يؤيده، ولكننا نرجح رأيه أحيانًا في بعض هذه المسائل؛ لما يظهر في دراستها من قياس يؤيد رأيه. ومن المسائل التي أيد فيها السماع القليل بالقياس، رأيه في خلاف النحاة في حكم تقدم معمول الصلة على الموصول إذا كان معمول الصلة ظرفًا أو جارًا مع مجروره، حيث أجاز تقدمه؛ بحجة وروده في السماع، وأنه يتوسع في الظرف والجار مع مجروره ما لا يتوسع في غيرهما، وكنت قد رأيت عند دراسة هذه المسألة أن يقتصر الجواز على ما كان الموصول فيه (أل) دون غيرها؛ لأن ذلك هو

---

[١]- انظر: النحو الوافي ١/ ١٥٦، ١٦٤ ،١٧٦، ١٨٠، ١٨٥ ،١٩٦، ٢٢٢ ،٢٧٤، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٨، ٤٣٨ ،٥٨٧، ٥٩٤، ٦١٥، ٦١٨، ٦٣٨، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩٣، ٢/ ٤٠، ٥٢، ٧٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٨٩، ٣/ ٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ٤١٢، ٦١٥، ٦٤٠، ٤/ ١٧٩، ٢١٠، ٢٨٤، ٤١٢ .

[٢]- انظر: ١/ ٥٢، ١١٠، ٢٢٥، ٢٦٤، ٣٦٧، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٨٣، ٥٥٣، ٥٤١، ٥٥٩، ٦٣٥، ٦٦٢، ٦٦٩، ٢/ ٢٠، ٤٥، ٥٤ ، ١٠٨، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٦٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٠٦، ٥١٦، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٥٣، ٣/ ٩١،٥١، ١١٢، ١٤٢، ١٤٦، ١٦٧، ٢١٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٢٤، ٤١٣، ٤٤٨ ، ٥٧٢، ٦٢٧، ٤/ ٢١٧، ٢٧٤، ٣٣٧، ٤١٢، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٨٨، ٥٠٢، ٥٦٦، ٥٨٣، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦١٥، ٦٣٨، ٦٥٥، ٦٦٧، ٦٩٥، ٧٢٩، ٧٨٦ .

أغلب ما ورد فيه السماع[١]، ومن استناده إلى السماع القليل دون قياس يعضده استناده في حكم دخول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل من غير أن يكون خبره اسم إشارة، نحو (ها أنا أفعل)، حيث ذهب إلى جواز ذلك لوروده في السماع؛ وقد أشار بعض النحاة -كما بينت في دراسة هذه المسألة- إلى وجه من القياس يؤيد ما ذهب إليه عباس حسن هو ما بين المضمر والمبهم من شبه[٢]. ومن ذلك أيضًا استناد عباس حسن إلى السماع القليل فيما ذهب إليه من جواز حذف موصوف (أي)، غير أنني قيدت جواز ذلك بما كانت دلالته على التعميم والإبهام دون ما كانت دلالته على الكمال؛ لأن ذلك هو المتفق مع السماع الوارد في حذف موصوفها، ومع أصول اللغة[٣].

أما استناد عباس حسن إلى السماع القليل المخالف للمطرد، ولقياس نظائره، فقد رأيت عدم الأخذ به؛ لأن العمل إنما هو على الكثير الغالب، مع عدم موافقة هذا القليل المسموع لقياس كلام العرب، ومن ذلك ذهابه إلى صحة خروج (كافة و قاطبة) عن الحالية[٤]، وذهابه إلى صحة تصرف (تحت و فوق)[٥].

٢- القياس .

ظهر لي في دراسة موضوع القياس أن ما وجهه عباس حسن للنحاة من نقد تجاه منهجهم في القياس ناتج عن عدم وضوح منهج النحاة عنده، وقد أشرت إلى أبرز مآخذ عباس حسن على منهج النحاة في القياس، وتناولت

١- انظر: ص ٦٢ من هذا البحث .

٢- انظر: ص ٧١ من هذا البحث .

٣- انظر: ٢٥٢ من هذا البحث .

٤- انظر: ص ٢٤٢ من هذا البحث .

٥- انظر: ص ٦٣ من هذا البحث .

بعض المسائل التي ظهر فيها بوضوح أثر غموض منهج النحاة عنده في القياس، ومن تلك المسائل حكم القياس على ما له سماع مخالف، حيث ذكر أن ما ذهب إليه النحاة من عدم صحة القياس على ما له سماع مخالف معطل للقياس مناف لمعناه الحقيقي .

وفي سبيل بيان حقيقة هذه المسألة تناولت بالدراسة حكم الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف من مصادر الأفعال الثلاثية، حيث تبين لي في مناقشة هذه المسألة أن ما ذهب إليه عباس حسن من صحة الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف رأي غير وجيه؛ لعدة أسباب، منها: عدم دقة ما استند إليه عباس حسن من نسبة جواز الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف إلى الفراء وابن جني. ومنها كذلك أن الهدف من وضع قواعد اللغة هو احتذاء كلام العرب وفق ما ورد عنهم، فلا يصح الأخذ بقياس يؤدي إلى التكلم بغير لغة العرب، كما تبين من مناقشة هذه المسألة أن الأخذ بالقياس فيما له سماع مخالف قد يخل بالمعنى ويوقع في اللبس؛ لأن العدول عن القياس قد يراد به معنى خاص، لا يستقيم في غيره؛ ولهذا رأيت أن الصواب هو ما ذهب إليه ابن جني من اعتماد القياس فيما جهل سماعه فحسب، فإن علم بعد ذلك له سماعٌ مخالفٌ للقياس وجب الرجوع فيه إلى السماع[1] .

ومن تلك المسائل -أيضًا- ما يتعلق بموضوع الكثرة والقلة، حيث انتقد عباس حسن منهج النحاة في هذه المسألة مشيرًا إلى أن غموض مفهوم القياس عند النحاة نتج عنه اضطراب آرائهم في كثير من الأحكام النحوية، فمرة يجيزون القياس على القليل ومرة يمنعونه، وثالثة يمنعون القياس على الكثير.

[1]- انظر: ص ٩٥ من هذا البحث .

وفي سبيل بيان حقيقة هذه المسألة تناولت بالدراسة حكم القياس على ما ورد من النسب إلى (شنوءة) على (شنئي)، وقد تبين لي من دراسة هذه المسألة صحة ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز القياس على (شنئي)، وأن رأيهم في هذه المسألة متفق مع منهجهم العام في القياس، وأن غموض مراد النحاة من الكثرة والقلة عند عباس حسن هو الذي جعله يوجه إليهم هذا النقد؛ وذلك أن كثرة المسموع أو قلته ليست هي معيار صحة القياس عند النحاة فحسب؛ وذلك أن النحاة يجيزون القياس على القليل إذا كان هو كل ما ورد، كما يجيزون القياس على القليل إذا كان موافقًا لقياس نظائره، في حين يمنعون القياس على ما هو أكثر منه؛ لأنه قليل نسبة إلى غيره، مع مخالفته قياس نظائره، والمراد بموافقة النظائر هو موافقة الأصول العامة، والقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب[1] .

٣- العامل .

انتقد عباس حسن نظرية العامل مشيرًا إلى أنها تتحكم في كلام العرب، وعند دراسة بعض المسائل التي انتقد فيها عباس حسن رأي النحاة لقيامه على نظرية العامل تبين لي عدم وجاهة رأيه فيما ذهب إليه.

ومن تلك المسائل مسألة مجيء الحال من المبتدأ، حيث أيد عباس حسن ما ذهب إليه سيبويه من صحة مجيء الحال من المبتدأ مشيرًا إلى أن ما ذهب إليه جمهور النحاة من منع مجيئه من المبتدأ هو من تحكم نظرية العامل في كلام العرب؛ لما نتج عنها -كما يرى- من تأويل غير منضبط بضوابط تحكمه، ومن تخطئة بعض الأساليب المسموعة عن العرب، وقد ظهر لي من دراسة هذه المسألة أن رأي سيبويه لا يكاد يختلف في مسألة اتحاد العامل في الحال وصاحبه عن رأي جمهور النحاة؛ وذلك أن تقدير

[1]- انظر: ص ٨٣ من هذا البحث .

الفعل يؤدي إلى اتحاد العامل فيهما تقـديرًا كمـا ذكـر الصـبان؛ ولهـذا نجـد أن ابن هشام حين أيد رأي سيبويه بعدم وجوب اتحـاد العامـل فـي الحـال وصـاحبه عاد فجمع بين أقوال العلماء بأن الشرط فـي الاتحـاد أن يكـون تحقيقًـا أوتقـديرًا، و جمهور النحاة يرون أن شرط الاتحاد أن يكون في اللفظ أو في المعنى(١).

كما أظهرت الدراسة أن مـا ذكـره عبـاس حسـن مـن أن مـا ذهـب إليـه جمهور النحاة من وجوب اتحاد العامـل فـي الحـال وصـاحبه أدى إلـى تخطئـة بعض الأساليب التي أجازها سيبويه نحو(هـذا مهاجمًـا أسـد)، و (محمـد هاجمًـا أسد) غير صحيح، فالأول صحيح عنـد سـيبويه وعنـد جمهـور النحـاة، والثـاني لا خلاف بين النحاة في عدم صحته كما ذكر الرضي(٢) .

ومن المسائل التي انتقد عباس حسـن فيهـا رأي النحـاة فيمـا يتعلـق بالعامـل خلاف النحاة في العامل في المنادى، حيث دعا عباس حسـن إلـى إغفـال خـلاف النحاة في هذه المسألة؛ لأنه -كما يرى- لا قيمة للبحث فـي العامـل هنـا، فالـذي يهمنا فيها هو أنها جملة فعلية فحسـب، وقـد أظهـرت لـي الدراسـة عـددًا مـن الآثار المترتبة على هذا الخلاف في مسـائل نحويـة مختلفـة، مثـل حكـم حـذف المنادى، و حكم مجـيء الحـال مـن المنـادى، وحكـم تعلـق الظـرف والجـار والمجرور بحرف النداء، كما أظهرت الدراسـة أن مـا ذكـره عبـاس حسـن مـن أن الذي يهمنا هو أن جملة النـداء جملـة فعليـة كـلام غيـر دقيـق؛ لأن خـلاف النحاة أظهر أنها لا تعتبر فعليه عند بعـض النحـاة، أضـف إلـى ذلـك أن الحكـم على جملة النداء بأنها فعلية لن يكون مقبولا عند المتعلمـين؛ لمخالفتـه مـا ألفـوه، حتى تبين لهم أصلها(٣).

١- انظر: ص ١٢٣ من هذا البحث .

٢- انظر: ص ١٢٥ من هذا البحث .

٣- انظر: ص ١٢٧ من هذا البحث .

٤ – التأويل .

أظهرت دراسة عدد من مسائل التأويل عدم دقة عباس حسن في المآخذ التي أخذها على النحاة فيما يتعلق بهذا الأصل، ففي اعتراضه على تأويل ما ورد من دخول (لا) النافية للجنس على المعرفة نحو (لا هيثم الليلة للمطي) بحجة أنه تأويل متكلف، ذهب إلى صحة دخول (لا) النافية للجنس على المعرفة بناء على ما سمع، مع عدم القياس على هذا المسموع لمخالفته ما اطرد من كلام العرب، في حين أثبتت الدراسة أن ما ذهب إليه النحاة من تأويل المعرفة بالنكرة في هذا الأسلوب ليس أمرًا متكلفًا، بل هو أمر قصده العرب أنفسهم لغرض بلاغي، فإذا اشتهر العلم بمعنى من المعاني نُزِّل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، وهذا من التوسع في اللغة؛ ولذلك فالحكم بعدم القياس على هذا الأسلوب هو من تضييق اللغة بغير داع، كما يضعف موقف عباس حسن هنا ما بيناه في دراسة هذه المسألة من متابعة عباس حسن للنحاة في تأويل كثير من الصور المماثلة لهذه الصورة وإقرارهم عليها[1] .

ومن مسائل التأويل التي رفضها عباس حسن وقوع التضمين في الأفعال حيث أنكر حقيقته، وقد أظهرت الدراسة أن ما ذهب إليه عباس حسن يقتضي مخالفة الأصول، بخلاف ما ذهب إليه النحاة، وذلك أن عدم القول بالتضمين يقتضي القول بتعدد معاني حروف الجر، وهذا مخالف للأصل؛ إذ الأصل أن يكون لكل حرف معناه الخاص به، في حين أن الحمل على المعنى في الأفعال موافق للأصول لكثرة استعماله فيها، مثل تعدية الأفعال اللازمة عند صياغتها من بعض الصيغ المتضمنة معنى فعل متعد، وهذا ثابت في اللغة لا يمكن إنكاره . كما أن التضمين فيما أرى هو نوع من المجاز، وإنكار التضمين بحجة أنه لا دليل يثبت أن أحد المعنيين أسبق من الآخر، هو احتجاج في غير مكانه؛ لأنه لو صح لصح إنكار المجاز لورود هذا الاحتجاج

[1]- انظر: ص ١٤٦ من هذا البحث .

عليه أيضًا. بله أن إنكار التضمين يقفل بابًا واسعًا من أبواب التأمل في أسرار اللغة[1] .

وفي مسألة (تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقع أحدهما خبرًا)، دعا عباس حسن إلى إهمال تقدير متعلق لهما؛ لأن المعنى جلي بدونه، كما أشار إلى أن تقدير المتعلق في هذه المسألة صورة من الجانب المعيب في نظرية العامل . وقد أظهرت الدراسة عدم وجاهة رأي عباس حسن في هذه المسألة، حيث إن تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور موافق للأصول النحوية، كما أن تقدير المتعلق في هذه المسائل مرتبط بالمعنى ارتباطًا وثيقًا؛ لأن المعنى لا يستقيم في بعض الأمثلة -كما وضحنا- عند تعليق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل المذكور، مما يستلزم تقدير متعلق مناسب للمعنى المراد . كما بينت الدراسة أن في عدم تقدير المتعلق إغفالا للتفريق بين ما كان متعلقه عامًّا وما كان متعلقه خاصًا محذوفًا، مع أنه يترتب على التفريق بينهما بعض الأحكام النحوية، منها أنه لا يجوز إعراب الظرف خبرًا إذا كان متعلقه خاصًا محذوفًا، ومنها أنه لا يجوز نصب الخبر على الحالية إذا وقع الخبر بعد الظرف أو الجار والمجرور وكان متعلقه خاصًا، بخلاف ما لو كان متعلقه هنا عامًّا[2] .

وأما ما يتعلق برأي عباس حسن في مسألة (الإعراب التقديري) في نحو (قرأت في كتابي) حيث ذهب إلى أن الكسرة ظاهرة، وأن في القول بأنها مقدرة تكلف وتعقيد لا داعي له، فالذي ظهر لي في دراسة هذه المسألة أن رأي النحاة أكثر دقة وأيسر على المتعلمين مما ذهب إليه عباس حسن، وذلك أن تقدير الحركة موافق للأصول؛ لأن حركة الإعراب لابد أن تكون ناشئة عن عامل، وحركة المناسبة موجودة قبل التركيب، كما أن الأحكام الطارئة

---

[1]- انظر: ص ١٥٩ من هذا البحث .

[2]- انظر: ص ١٦٥ من هذا البحث .

مقدمة على غيرها. أضف إلى ذلك أن طرد التقـدير أيسـر علـى المتعلمـين مـن الإعراب حسب العلامة الظاهرة المناسبة للحكـم الإعرابـي؛ لمـا ذكرنـاه مـن أن العلامة موجودة قبل التركيب مما يجعـل القـول بالتقـدير أكثـر منطقيـة عنـد المتعلمين؛ ولأن رأي عباس حسن هذا لن يقتصـر علـى هـذه المسـألة فحسـب، بل سيتجاوزها إلى كثير من المسائل؛ إذ إن قبولـه هنـا يقتضـي الأخـذ بـه فـي كل ما ماثلها مـن المسـائل النحويـة المختلفـة، نحـو (سـلمت علـى زميلاتـي، ورأيت زميلاتي)، و نحو الأعلام المركبة المحكـي بهـا فـي حالاتهـا الإعرابيـة الثلاث، والجمـع والمثنـى إذا سـمي بهمـا محكيـين فـي حالاتهمـا الإعرابيـة الثلاث، والمنادى نحو (يا أبَت ويا أمَّت ويا صـاحبًا)، ممـا يـؤدي إلـى اسـتثناء صورة أو أكثر في كـل حالـة مـن الحـالات السـابقة ومـا يماثلهـا، فتتشـعب المسائل وتكثر تفاصيلها[١] .

٥- التعليل .

زعم عباس حسن أن علل النحـاة زائفـة، ولا صـلة لهـا بـالواقع، ولا فائـدة منها، وقد ناقشت بعض العلـل التـي انتقـدها عبـاس حسـن فـأظهرت الدراسـة خلاف ما ادعاه عباس حسـن، ومـن تلـك العلـل (علـة بنـاء الأسـماء) حيـث أظهرت الدراسة دقة ما ذهب إليه النحـاة بشـأنها، فهـي علـة نابعـة مـن واقـع اللغة؛ لموافقتها طبيعة العربـي الفطريـة، فليسـت علـة وهميـة ولا متخيلـة؛ لأن الحس يعطي الشبيه حكم شبيهه كما ذكر ابـن جنـي؛ ولمـا ذكرنـاه مـن أن أثـر الشبه في اللغة ليس مقتصرًا على اللغة العربيـة دون غيرهـا مـن اللغـات. كمـا أثبتت الدراسة أن لهذا التعليل فائدة في تحصين القاعـدة، حيـث يلجـأ النحـاة إلـى هـذا التعليـل للاسـتدلال علـى بعـض الحـالات المشـكل أمرهـا بـين البنـاء والإعراب، مثل الاسم المضاف إلى يـاء المـتكلم، والفتحـة فـي الاسـم الممنـوع

---

[١]- انظر: ص ١٨٢ من هذا البحث .

من الصرف في حالة الجر، و الاسم المقصـور، فجميـع هـذه الحـالات معربـة، والدليل أنه لا شبه بينها وبين الحرف[١] .

كما بينت الدراسة أثر (علة دخول نون الوقايـة) فـي إثبـات بعـض الأحكـام وفي تحصين القاعدة، فعلى الرغم مما سبق ذكره مـن تهمـيش عبـاس حسـن لمـا ذكره النحاة من تعليل دخول نون الوقاية على الفعـل، إلا أننـا نجـده فـي مواضـع مختلفة من كتابه يعتمد على هذا التعليل، حيـث ذهـب إلـى صـحة دخـول نـون الوقاية على اسم الفاعل، واسـم التفضـيل؛ بحجـة أمـن اللـبس . كمـا اعتـرض عباس حسن على اسـتدلال النحـاة علـى تعـين الحرفيـة فـي(حاشـاي وعـداي وخلاي) بعدم دخول نون الوقاية عليهـا، محتجًـا بـأن علـة دخـول النـون هـي الوقاية من الكسر، والكسر لا يدخل على هذه الأدوات[٢].

وأما اعتراض عباس حسن على مـا ذكـره النحـاة مـن أن علـة دخـول رب على الضمير في (ربه رجلا) هـي أن الضـمير مـبهم لـم يتقدمـه ذكـر فأشـبه النكرات، فقد أظهرت الدراسة أن تنكير الضـمير وإبهامـه فـي هـذا المثـال هـو غرض بلاغي يقصده العرب أنفسهم، وليس من تكلـف النحـاة، فهـو تعليـل نـابع من واقع اللغة واستعمالها[٣].

ومثله أيضًا اعتراضه على ما ذكره النحاة مـن أن علـة تقـدير الضـمة علـى معتل الآخر بالواو هي الثقل، حيث بينت الدراسـة أن التعليـل بـالأمور الصـوتية من أقوى علل النحاة وأوثقها؛ لأن هـذه العلـل تسـتند إلـى الحـس والطبـع كمـا ذكر ابن جني، ويؤكد ذلك ما أشرنا إليـه مـن أن البعـد عـن الثقـل أمـر شـائع معروف في أغلب اللغات[٤] .

---

[١]- انظر: ص ١٩٩ من هذا البحث .
[٢]- انظر: ص ٢٠٨ من هذا البحث .
[٣]- انظر: ص ٢١٢ من هذا البحث .
[٤]- انظر: ص ٢١٦ من هذا البحث .

٢- في الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته .

أ- ما ظهر لي فيه دقة رأي عباس حسن من المسائل .

أمكنني من خلال تصنيف الأسس التي بنى عباس حسن عليها آراءه واختياراته، ودراسة بعض مسائل هذا التصنيف إدراك مدى وجاهة رأي عباس حسن في الاتكاء على هذه الأسس.

ولذلك وافقت عباس حسن الرأي في عدد من هذه المسائل لما ظهر لي من دقة رأيه فيها، أو لما وجدته عند دراسة هذه المسائل من الأدلة التي تسند رأيه .

- ومن أبرز الأسس التي رجحت فيها رأي عباس حسن ما استند فيه إلى السماع القليل، غير أن ذلك لم يكن على إطلاقه، إذ رجحت رأيه في المسائل التي وافق فيها هذا السماعُ القليلُ قياسَ نظائره فحسب، دون ما كان مخالفًا لقياس نظائره، وقد أشرت إلى عدد من المسائل التي أيدت فيها رأي عباس حسن فيما يتعلق بهذا الأساس في المبحث السابق[١].

- وعلى الرغم مما لمسته عند دراسة الأصول النحوية من عدم دقة أغلب آراء عباس حسن المبنية على البعد عن التكلف والجدل وما لا دليل عليه في ضوء المسائل التي تم دراستها، إلا أننا لا نعدم وجاهة رأيه في بعض ما بني من آرائه على هذا الأساس، مثل رأيه في خلاف النحاة في أصل (لن)، حيث نجد أن عباس حسن يذهب إلى أن هذا الحرف بسيط غير مركب، داعيًا إلى عدم الالتفات إلى ما ذكره النحاة من تركيبه لعدم جدواه،

١- انظر: ص ٤٤٤، ٤٤٦ من هذا البحث .

وقد ظهر لي من دراسة هذه المسألة أن ما ذهب إليه عباس حسن فيها أكثر دقة مما ذهب إليه أكثر النحاة؛ لأن الإفراد هو الأصل ولا دليل في هذه المسألة يثبت خلافه[١].

- ومن ذلك -أيضًا- ما نلمسه في بعض آرائه المبنية على التسامح والتيسير، حيث نلمس صحة ما ذهب إليه من ترجيح القول بجواز العطف بـ(لا) بعد الدعاء والتحضيض، فعلى الرغم من أن عباس حسن لم يستند في رأيه هذا إلا إلى التيسير موافقة للمأثور، إلا أن دراسة هذه المسألة أظهرت أن السماع الوارد في هذه المسألة موافق للقياس؛ لأن الدعاء والتحضيض بمعنى الأمر[٢] .

- كما نلمس دقة آرائه في بعض المسائل التي استند فيها إلى حدوث اللبس، مثل ذهابه إلى الاقتصار في تصحيح (مفعلة) وصفًا للمكان مما وسطه حرف علة على ما يحدث فيه اللبس، مخالفًا ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية من إباحة التصحيح دون قيد أو شرط، وكان رأي عباس حسن أدق؛ لأن القياس في هذه المسألة هو الإعلال، ولا موجب لمخالفة القياس إذا انتفى اللبس[٣]. ومثل ذهابه إلى النسب إلى المثنى والجمع المسمى بهما على لفظهما دون حذف علامتي التثنية والجمع، بعدًا عن اللبس[٤]، وكذلك ذهابه في إعراب ما جاء على لفظ المثنى من الأعلام إلى إبقاء العلم على ما هو عليه من الألف والنون ، أو الياء والنون ، مع إعرابه كالاسم بحركات إعرابية مناسبة على آخره، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع، مخالفًا بذلك رأي جمهور النحاة، وحجته في ذلك هي البعد عما يوقع في اللبس[٥] .

١- انظر: ص ٢٢٧ من هذا البحث .

٢- انظر: ص ٣٣٢ من هذا البحث .

٣- انظر: ص ٣٣٨ من هذا البحث .

٤- انظر: ص ٣٤٦ من هذا البحث .

٥- انظر: ص ٣٥٢ من هذا البحث .

- وينتقد عباس حسن ما ذهب إليه بعض النحاة القدامى، والمحدثين من جواز تقدم الفاعل على فعله في رأي وجيه أشار فيه إلى وجود فروق دلالية بلاغية بين الفاعل والمبتدأ، لا يصح معها القول بجواز إعراب الاسم في نحو (زيد يكتب) فاعلا مقدمًا، موافقًا بذلك رأي جمهور النحاة، وقد ناقشت الدراسة بعض الآثار المترتبة على التفريق بين المبتدأ والفاعل ظهر معها بوضوح دقة القول بعدم صحة تقدم الفاعل على عامله، مع موافقة هذا الرأي لأصول اللغة[١] .

- ومن الأسس التي كان لرأيه فيها وجاهة بعض المسائل التي استند فيها إلى حاجة متكلم اللغة إلى التوسع في استخدامها، حيث نراه يجيز صياغة (أفعل) للتعجب والتفضيل من الألوان والعيوب بحجة الحاجة الشديدة إليها؛ لتنوع هذه الألفاظ في العصر الحاضر وكثرة استخدامها، وقد أظهرت الدراسة أن السماع القليل الوارد في ذلك له وجه يعضده من القياس[٢].

- ومن ذلك أيضًا ذهابه إلى صحة وقوع المصدر حالا، استنادًا إلى حاجة المتكلمين إلى التوسع في استخدامات اللغة، وقد ظهر لي صحة ما ذهب إليه عباس حسن في هذه المسألة فيما كان الحال فيه نوعًا لعامله فحسب؛ لأن المسموع منه وإن كان قليلا نسبة إلى غيره، إلا أنه موجه في القياس على إرادة المبالغة، ويؤيد ذلك ما حكاه الرضي من إجماع النحاة على عدم قياسية ما لم يكن نوعًا لعامله[٣] .

١- انظر: ص ٣٥٨ من هذا البحث .

٢- انظر: ص ٣٨٤ من هذا البحث .

٣- انظر: ص ٣٩٠ من هذا البحث .

ب- ما ظهر لي فيه عدم دقة رأي عباس حسن .

- على الرغم مما ظهر في هذه الدراسة من دقة ما ذهب إليه عباس حسن من عدم تركيب (لن) بحجة البعد عن التكلف، إلا أن ذلك لا يعني صحة ما ذهب إليه من رفض التركيب في كل مسألة، فما ذهب إليه النحاة من أن (لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء، أصح مما ذهب إليه عباس حسن من القول ببساطتها؛ لما أشرنا إليه في دراسة المسألة من صحة الوقوف عليها بالهاء في القرآن الكريم، ولورود ذلك عن العرب، ولأن زيادة التاء على الحرف لها نظائر في كلام العرب[1] .

- كما أن استناد عباس حسن إلى السماع القليل المخالف للمطرد غير مقبول إذا لم يعضده القياس؛ ولهذا خالفته الرأي في بعض المسائل التي استند فيها إلى السماع، مثل رأيه في صحة خروج (كافة و قاطبة) عن الحالية[2]، ورأيه في صحة تصرف (تحت و فوق)[3].

- وقد أظهرت الدراسة أن استناد عباس حسن إلى الاختصار والبعد عن التشعيب بهدف تيسير النحو كان مجانبًا للصواب في ضوء المسائل التي تمت دراستها؛ لما ترتب على هذا المنهج من آثار مختلفة ظهر أثرها واضحًا في تلك المسائل، بعضها متعلق بالمعنى، وبعضها متعلق بالأثر الإعرابي.

ومن آرائه المبنية على هذا الأساس ما ذهب إليه من عدم التفريق في الاستثناء التام المنفي المتصل بين إعرابه منصوبًا على الاستثناء و إعرابه بدلاً، حيث يرى جواز الوجهين دون ترجيح بينهما بعدًا عن التفريع، في حين أن دراسة هذه المسألة أظهرت أن بين الإعرابين فروقًا دلالية منها أن القصد

---

[1]- انظر: ص ٢٣٠ من هذا البحث .

[2]- انظر: ص ٢٣٧ من هذا البحث .

[3]- انظر: ص ٦٣ من هذا البحث .

في حالة الإتباع يكون منصبًا على المستثنى، وفي حالة النصب يكون منصبًا على المستثنى منه، ومنها أن العرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمستثنى منه أتبعوا، وإذا أرادوا التبعيد نصبوا . كما أن النصب يأتي في بعض الصور التي لا يصح فيها الإتباع، فكيف نجيز الوجهين في كل مثال[1] ؟! وشبيه بهذه المسألة رأيه في أقسام الاشتغال، حيث يرى أنه لا طائل من الترجيح فيما يجوز فيه الوجهان من أقسام الاسم المشغول عنه، وقد أظهرت الدراسة أن بين تلك الأوجه الجائزة فرقًا في المعنى، كما أن بعضها أفصح وأبلغ من بعض؛ لشيوع استخدامه عند العرب دون غيره، كما أنها تتفاوت في مدى موافقتها أصول اللغة[2] .

ومن المسائل التي دعا فيها إلى الابتعاد عن التشعيب ما ذهب إليه من إلحاق اسم المصدر بالمصدر؛ لأنه يرى أنه لا فرق بينهما يستحق اختلاف التسمية، في حين تبين من دراسة هذه المسألة أن ما ذهب إليه عباس حسن يقتضي إعمال اسم المصدر مع أن ذلك مخالف لقواعد اللغة؛ لأن إعمال المصدر إنما كان لدلالته على الحدث والعلاج، في حين أن الأصل في اسم المصدر أنه لا يدل على الحدث والعلاج . كما تبين من دراسة هذه المسألة أنه لا يطرد وقوع المصدر موقع اسم المصدر في كل مثال[3].

- كما ذهب عباس حسن إلى الاختصار في الأعاريب، غير أن ما وقفت عليه من المسائل يشير إلى عدم دقة ما ذهب إليه في هذا الجانب، ففي إعراب ضمير الفصل، أخذ على النحاة كثرة الأقسام والتفاصيل، زاعمًا أن بعض النحاة يرى أن ضمير الفصل اسم إلا في حالات قليلة يتعذر فيها ذلك، فيكون اسمًا لا محل له، أو حرفًا، في حين أظهرت دراسة المسألة أن نسبة

---

[1]- انظر: ص ٢٥٧ من هذا البحث .

[2]- انظر: ص ٢٧١ من هذا البحث .

[3]- انظر: ص ٢٦٤ من هذا البحث .

هذا الرأي إلى النحاة غير دقيقة، وأن ما ذهب إليه من أن الضمير في نحو(كان زيد هو القائمُ) ضمير فصل رأي غير دقيق[١] .

– على أن الخطب يهون لو أن منهجه في الاختصار توقف عند هذه الحدود، ولكنه تجاوز ذلك فدعا إلى ترك توجيه الإعراب في بعض المسائل، والاكتفاء بمعرفة الحركات الجائزة، كما هو الحال في إعراب الاسم الواقع بعد (ولاسيما) متناسيًا أثر توجيه الإعراب في المعنى، ولئن كان المعنى العام لما بعدها ظاهرًا إلا أنه يبقى أن لمعرفة إعرابها وإعراب الاسم الواقع بعدها أثرًا في دقة استخدامها، وقد بينا في دراسة هذه المسألة الفروق الدلالية المبنية على معرفة إعراب الاسم الواقع بعدها، كما أشرنا إلى ما قد يحدثه ترك الإعراب من بلبلة واضطراب عند المتعلمين؛ إذ لا عهد لهم باسم ليس له إعراب[٢]، بله أن قبول ترك الإعراب في هذه المسألة ونحوها بحجة وضوح المعنى مدعاة لأن يترك الإعراب في كثير من المسائل، مما يحدث ثغرة يتسلل منها كل ناقم على النحو؛ ولهذا كان منهج النحاة سليمًا في طرد الإعراب في كل مسألة؛ ليكون البنيان محكمًا بعيدًا عن الأهواء .

– ومن المسائل التي أثارها عباس حسن حكمه على خلاف النحاة في كثير من المسائل بأنه خلاف شكلي لا أثر له، ومما تمت دراسته من هذه المسائل تبين لي أن رأي عباس حسن غير دقيق، ففي خلاف النحاة في عامل الخفض عند حذف (رب) وبقاء الواو ذهب عباس حسن إلى أن هذا الخلاف شكلي، في حين تبين أنه يترتب على هذا الخلاف اختلاف في المعنى؛ لأننا إذا قلنا إن (رب) هي عامل الخفض فالواو حرف عطف، والعطف يقتضي

---

[١]- انظر: ص ٢٧٧ من هذا البحث .

[٢]- انظر: ص ٢٨٧ من هذا البحث .

أن يكون المتكلم قد بنى كلامه على كلام سابق مذكور أو مقدر، أما عند القول بأن عامل الخفض هي (الواو) فإنها حينئذ لا تكون عاطفة[١] .

و في تعريف المنادى في نحو (يا زيد) و (يا هذا) تبين لي أن ما ذهب إليه عباس حسن من أنه لا أهمية لخلاف النحاة في هذه المسألة، رأي غير دقيق، حيث أظهرت دراسة هذه المسألة أنه يبنى على اختلاف درجة التعريف أحكام مختلفة، منها أنه يصح وصف النكرة المقصودة بما توصف به النكرات بخلاف المعارف قبل النداء، فلا يصح ذلك فيها، ومنها أنه عند تأكيد المنادى تأكيدًا لفظيًا فلا بد من اتفاق جهتي التعريف، إذ لا يصح تأكيد العلم المنادى تأكيدًا لفظيًا بعلم مضاف إلى معرفة؛ لاختلاف جهتي التعريف، ومنها -أيضًا- أن المنادى إذا كان معرفة قبل النداء فإنه يجوز فيه حذف حرف النداء، بخلاف المعرف بالنداء[٢] .

- أما استناد عباس حسن إلى أصول اللغة وقواعدها في آرائه واختياراته فلا شك في أنه من أهم الأسس التي تساهم في ضبط النظام اللغوي، غير أننا نلحظ أن استناده إلى هذا الأساس في بعض المسائل غير دقيق، فإذا نظرنا إلى رأيه في حكم الإتباع بالنصب على اسم (لا) المبني، نجده يرفض ذلك مخالفًا رأي كثير من النحاة، بحجة أن البناء لا يراعى في التوابع، في حين نراه لا يخالف النحاة الرأي في جواز الإتباع على لفظ المنادى المبني، مع أن النحاة يقيسون أحكام توابع اسم (لا) على أحكام توابع المنادى المضموم[٣].
كما أظهرت الدراسة عدم دقة منهجه في هذا الأساس عند دراسة رأيه في حكم بناء الاسم المعطوف على اسم (لا) بغير تكرارها، حيث يرى عدم جواز بنائه بحجة أن اسم (لا) إنما بني لتخيل تركيبه مع اسمها كتركيب الأعداد

[١]- انظر: ص ٢٩٤ من هذا البحث .
[٢]- انظر: ص ٢٩٨ من هذا البحث .
[٣]- انظر: ص ٣٠٥ من هذا البحث .

المركبة، ولا يصح هذا التركيب مع الفصل بحرف العطف، والذي يعنينا هنا هو أن عباس حسن استند إلى ما ذكره النحاة من أن علة البناء هنا هي تخيل تركيب الاسم المبني مع (لا)، وجعله قاعدة نحوية احتج بها لرفض بناء الاسم المعطوف، في حين نراه في مواضع أخرى كثيرة يرفض بشدة بناء اللغة على صور مماثلة لهذه الصورة بحجة أنها أوهام نحوية[1].

– كما أن الأخذ بقواعد اللغة بصورة مجملة دون النظر إلى ما يترتب على ذلك في المعنى يتنافى مع مقاصد اللغة، ومن ذلك ما ذهب إليه عباس حسن في حكم عطف الجملة بـ (لا)، حيث أخذ بما ذكره بعض النحاة من صحة عطف الجملة التي لها محل من الإعراب بـ (لا)، وقد أظهرت الدراسة أن الأخذ بهذا الحكم على إطلاقه يعني جواز عطف الفعل الماضي بها إذا كان له محل من الإعراب، نحو (زيد قام لا قعد) مع أن النحاة منعوا عطف الماضي بها؛ لالتباس الخبر بالدعاء في هذه المسألة[2] .

– ومن ميل عباس حسن إلى تيسير النحو أخذه بالآراء السهلة واليسيرة، ولجوئه إلى التسامح والاغتفار في بعض المسائل، والتيسير مقبول ما دام داخلا ضمن إطار النظام اللغوي، غير أن المشاهَد أن التسامح والاغتفار عند عباس حسن في بعض المسائل غير منضبط بضوابط النظام اللغوي، ومن ذلك ذهابه إلى جواز نصب الاسم المعطوف بـ (بل) و (لكن) على خبر (ما) الحجازية بحجة الاغتفار في التوابع، مخالفًا رأي جمهور النحاة، وقد تبين من دراسة هذه المسألة أن السماع إنما ورد بالرفع دون النصب، و يعضد السماع هنا أن إعمال (ما) فيما بعد (بل) و(لكن) يتناقض مع المنطق اللغوي؛ لأنه يقتضي توارد الإثبات والنفي على محل واحد، وهذا محال، كما أن نصب الاسم المعطوف على خبر (ما) الحجازية يوقع في اللبس؛ لأن النصب عند

[1]- انظر: ص ٣١١ من هذا البحث .

[2]- انظر: ص ٣١٧ من هذا البحث .

النحاة إنما هو على اعتبار ما بعد إلا منفيًا، أي أنه على سبيل الغلط والنسيان، في حين أنه عند عباس حسن على اعتبار ما بعدها موجبًا[1] .

وشبيه بهذه المسألة ما ذهب إليه عباس حسن من جواز الإتباع بالعطف أو البدلية على لفظ الاسم المجرور بمن الزائدة، مع كون التابع موجبًا أو معرفة؛ محتجًا بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، وبدراسة هذه المسألة تبين أن ما ذهب إليه عباس حسن غير دقيق؛ لأن السماع الغالب هو اختصاصها بالنفي والمعرفة، أما ما ورد مخالفًا المطرد فهو نادر أو في محل الاحتمال، كما أن هذا القليل غير موافق للقياس؛ لأن دخول (من) التي تفيد الاستغراق على المعرفة يتناقض مع إرادة الجنس، كما أن استغراق الجنس في الموجب محال[2] .

– وإذا كان رأي عباس حسن وجيهًا فيما يتعلق باللبس في عدد من المسائل التي تمت دراستها، فإن اتكاءه على اللبس في بعض المسائل غير ظاهر، مثل قوله بجواز النسب إلى لفظ الجمع الباقي على حقيقته عند حدوث اللبس، مع أن السماع لم يرد بذلك[3].

– ولا يبعد موقفه من المعنى بشكل عام عن موقفه من اللبس، فإن اتكاءه على المعنى في بعض المسائل غير سليم، مثل رأيه في الأحق بالنيابة عن الفاعل عند وجود نوعين، مختلفين، صالحين، أو أكثر، حيث ذهب إلى أن الرأي السديد هو إنابة ما له أهمية في إبراز المعنى المراد حتى مع وجود المفعول به، وقد أظهرت دراسة المسألة أن السماع القليل الوارد في نيابة غير المفعول به مع وجوده مخالف للأصول، وأما اتكاء عباس حسن على المعنى في هذه المسألة فمردود؛ لأن المعنى المراد يمكن إبرازه دون مخالفة

---

[1]- انظر: ص ٣٢٢ من هذا البحث .

[2]- انظر: ص ٣٢٧ من هذا البحث .

[3]- انظر: ص ٣٥٠ من هذا البحث .

المطرد من كلام العرب، ودون مخالفة أصول اللغـــة، وذلـــك مـــن خـــلال التقـــديم والتأخير[١].

أما الفعل المتعدي إلى أكثر من مفعـــول فقـــد ظهـــر فـــي دراســـة المســـألة أن في الأخذ بما ذهب إليه عباس حسن مـــن إنابـــة مـــا كـــان أولـــى بعنايـــة المـــتكلم، مخالفةً لقواعد اللغة فيما ينوب عـــن المفعـــول بـــه، مثـــل الصـــورة التـــي يكـــون المفعول الثاني فيها جملة؛ إذ الجملة لا تكـــون فـــاعلا. كمـــا أن فـــي الأخـــذ برأيـــه إغفالاً لمسألة السماع؛ إذ إن بعض هذه المفاعيـــل لـــم يـــرد الســـماع بإنابتـــه، بـــل إنه يترتب على الأخذ برأيه إغفال مسألة مهمة هي حـــدوث اللـــبس فـــي عـــدد مـــن المسائل التي نص النحاة فيها علـــى امتنـــاع إنابـــة بعـــض هـــذه المفاعيـــل خشـــية اللبس، مثل إنابة المفعول الثاني في بـــاب (ظـــن) أو (علـــم)، علـــى أن مـــا ذكـــره عباس حسن من مراعاة الأهمية في هذه المسألة يمكـــن تحقيقـــه بمـــا أشـــرت إليـــه من التقديم والتأخير[٢] .

---

[١]- انظر: ص ٣٦٦ من هذا البحث .

[٢]- انظر: ص ٣٧٤ من هذا البحث .

الخاتمة

تناول البحث بالدراسة موقف الأستاذ عباس حسن من تيسير النحو في كتابه (النحو الوافي)، وهي دراسة تهدف إلى إبراز أثر فكر التجديد السائد في عصره على آرائه النحوية، ومناقشة تلك الآراء؛ لبيان مدى دقة ما ذهب إليه، وأثره في الدرس النحوي، ومن أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة النتائج الآتية:

١- الجهد الذي قدمه الأستاذ عباس حسن -رحمه الله- في كتابه (النحو الوافي) جهد عظيم لا ينكره منصف، فكتابه -فيما أحسب- أبرز كتب النحو التي صنفت في العصر الحديث، ولما كانت غايته من تأليف الكتاب غاية سامية نبيلة هي تيسير اللغة على المعلمين والمتعلمين، حرص فيه على جمع آراء النحاة وتصنيفها وفق ما يحتاجه المعلم والمتعلم، وصاغه بلغة سهلة واضحة، وضمنه الكثير من آرائه وتوجيهاته .

٢- توصلت الدراسة إلى أن الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده كان لها أثر ظاهر في آراء الأستاذ عباس حسن النحوية في كتابه (النحو الوافي)، ومن أبرز آثار تلك الدعوة في كتابه هذا مظاهرُ اشترك فيها كثير من المجددين في عصره، وهي:

أ- التأثر بآراء ابن مضاء .

ب- الاستفادة من آراء الكوفيين في تيسير النحو .

ج- التأثر بالمنهج الوصفي، الذي ألقى بظلاله على آراء الأستاذ عباس حسن في كل الأصول النحوية .

٣- أن التيسير المتعلق بالمادة النحوية له عند الأستاذ عباس حسن منحيان، أما أحدهما فكان بترجيح بعض آراء النحاة بحجة التيسير، وقد بينا في هذه الدراسة أن مرد الحكم في ذلك إنما هو إلى الدليل قوة وضعفًا، فلا يصح أن نأخذ بالرأي الضعيف واللغة القليلة ونترك الرأي القوي واللغة الأفصح بهدف التيسير.

وأما المنحى الآخر للتيسير عند الأستاذ عباس حسن فهو التيسير المبني على رفض بعض الأصول النحوية كالتعليل، والتأويل، أو تخطئة منهج النحاة في أصول أخرى كالسماع و القياس و نظرية العامل، وهذا غير مقبول لما بيناه في مسائل مختلفة من هذه الدراسة من صحة منهج النحاة فيها.

٤- أن أصول النحو مترابطة متداخلة، بعضها مبني على بعض، وإلغاؤها أو إلغاء شيء منها يقتضي هدم النحو، وهذا ما يفسر لنا ما وجدناه من اضطراب وتناقض في آراء الأستاذ عباس حسن؛ لأنه يرى الإبقاء على النحو مع إلغاء بعض أصوله .

٥- النحو مثل غيره من العلوم تيسيره يكون من خلال رؤية تربوية، لا من خلال تغيير مادته؛ لأن الفئة المقصودة بتيسير النحو هم المتعلمون، والمعلم ليس مطالبًا بتبليغ كل جزئيات النحو وعلله للمتعلمين، فالإيغال في التعمق في التعليل والتأويل والقياس إنما هو من غرض المتخصص لضبط النحو، وليس من غرض المتعلمين .

٦- أن انتقاد الأستاذ عباس حسن لموقف النحاة من القرآن الكريم في بعض المسائل راجع -فيما أحسب- إلى ما تحتمله هذه الكلمة من معاني لا يقصدها النحاة، فالشذوذ عند النحاة لا ينافي الفصاحة، وإنما هو ما خالف المطرد والكثير الغالب. على أن الإحاطة بمقاصد النحويين من وضع النحو،

والآثار المترتبة على منهجهم في ذلك تدلنا على صحة ما ذهبوا إليه من عدم القياس على غير المطرد .

٧- أن دعوة الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) إلى بناء اللغة على الكثير الشائع دون اللهجات المختلفة المخالفة للمطرد، ثم انتقاده النحاة في كتابه (اللغة والنحو)؛ لأنهم بنوا قواعد اللغة على القبائل الست دون غيرها، كل ذلك غير متجه كما أوضحنا ذلك من قبل .

٨- من الأوجه التي يمكن الاستفادة منها للتوسع في اللغة الاستناد إلى السماع القليل إذا كان له وجه من القياس يسنده .

٩- أن ما ذكره الأستاذ عباس حسن من اضطراب كثير من الأحكام النحوية نتيجة عدم وضوح مفهوم القياس في أذهان النحاة، هو راجع في حقيقته إلى عدم وضوح منهج النحاة في القياس عند عباس حسن –فيما أحسب– فليست القلة الذاتية ولا القلة النسبية سببًا للمنع من القياس عند النحاة في حد ذاتها، وإنما ذلك عائد إلى ربط هذه القلة بموافقة النظائر، وذلك أن النحاة قد يقيسون على القليل في ذاته لأنه موافق لقياس نظائره، في حين لا يقيسون على ما هو أكثر منه لأنه مخالف لقياس نظائره.

١٠- أظهرت الدراسة تباين موقف الأستاذ عباس حسن من نظرية العامل في كتابيه (النحو الوافي) و (اللغة والنحو)، حيث أشار في الكتاب الأول إلى قلة عيوب هذه النظرية، وإلى أنها تيسر تعلم النحو، في حين ذهب في كتابه الثاني إلى أنها سبب في تعقيد النحو وتعسير تعلمه، وإلى أن آثارها وعيوبها كثيرة أفسدت النحو، مما يؤكد لنا أن الدعوة إلى تجديد النحو لم تكن ناتجة عن اعتقاد راسخ بأهمية هذا التجديد في تيسير النحو .

وربما كان اختلاف موقف الأستاذ عباس حسن من نظرية العامل في كتابه (النحو الوافي) ناتجا عن تطور رأيه في هذه المسألة، وتراجعه عن موقفه السابق .

١١- أنه لا يمكن الفصل بين نظرية العامل والتأويل؛ وذلك أن نظرية العامل تقتضي التأويل؛ لأن من أهم أهداف التأويل ضبط نظرية العامل وتحقيق الاطراد فيها، كما أن التأويل يوجه كثيرًا من مظاهر العمل نحو ما نراه في مسألة التضمين .

ولهذا فإن ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن من الإبقاء على نظرية العامل في كتابه (النحو الوافي) يتناقض مع ما ذهب إليه من رفض التأويل، وهذا ما جعل موقفه من التأويل يشوبه الاضطراب، حيث وقفنا في كتابه (النحو الوافي) على عدد من المسائل يؤيد فيها رأي النحاة في التأويل، ويشير إلى دوره في ضبط اللغة، كما رأيناه يتكئ عليه في بعض الأحكام النحوية، بل إن المتفق مع منهجه في رفض تأويل الشواهد النحوية بحجة أن تأويلها من التحكم في كلام العرب هو أن يجيز القياس عليها، ولكن دراسة كتابه أثبتت خلاف ذلك.

١٢- أن التعليل في النحو العربي لم يكن ترفًا لغويًا عند النحاة، بل كان وثيق الارتباط بالدرس النحوي، فهو مبني على محاولة استيعاب أكثر الظواهر اللغوية؛ لتحقيق الاطراد في الأحكام النحوية، بله أن الأستاذ عباس حسن لم يستطع، ولن يستطيع هو ولا غيره إلغاء التعليل من النحو؛ لأن النحو كله تعليل، وحسبك أن تعلم أن نظرية العامل في ذاتها تعليل .

١٣- أن بناء الأحكام و ضبط اللغة ليس مقتصرًا على العلل الأول فحسب، بل تشاركها في ذلك العلل الثواني، وقد بينت الدراسة بعض هذه المظاهر، ومن ذلك ذهاب الأستاذ عباس حسن إلى جواز دخول نون الوقاية

على اسم الفاعل واسم التفضيل، بناء على أن علة دخولها على الفعل هي إزالة اللبس، ومنه أيضًا الاتكاء على علة الشبه في إثبات أن الفتحة في الاسم المجرور الممنوع من الصرف ليست علامة بناء، والاتكاء على هذه العلة كذلك في إثبات أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، والاسم المقصور ليسا مبنيين .

١٤- ظهر من دراسة بعض العلل التي رفضها الأستاذ عباس حسن أن رفض أي علة من علل النحو ينبغي ألا يكون إلا بعد دراسة هذه العلة دراسة موسعة تبين مدى مناسبتها، والآثار المترتبة عليها .

١٥- أن تيسير النحو من خلال الاختصار والبعد عن تشعيب المسائل ينبغي ألا يتعارض مع ما سمع عن العرب، ومع أصول اللغة وقواعدها، فما ذهب إليه عباس حسن في مسألة الاستثناء، وفي إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيما) فيه إغفال للفروق الدلالية. كما أن ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن من إلحاق اسم المصدر بالمصدر، وفي مسألة الاشتغال من دمج الوجه الذي يترجح فيه رفع الاسم المشغول عنه أو نصبه، في القسم الذي لا ترجيح فيه، يخالف أصول اللغة وقواعدها .

١٦- أظهرت هذه الدراسة أن الحكم على خلاف النحاة في أي مسألة بأنه خلاف شكلي لا أثر له، ينبغي ألا يصدر إلا بعد دراسة مستفيضة، تستقصي أطراف المسألة، وما يرتبط بها من مسائل مختلفة، وتبحث في مقاصد النحاة وأغراضهم؛ للنظر فيما قد يبنى على هذا الخلاف من أحكام لفظية أو معنوية.

١٧- أن التوسع والتسامح مراعاة لحاجة المتكلمين اللغوية، مطلب مشروع، شريطة ألا يخل ذلك بأصول اللغة وقواعدها، فما ذهب إليه الأستاذ

عباس حسن من جواز القياس على ما لــه ســماع مخــالف بصــورة مطلقــة، قــد يقودنا إلى التكلم بغير كلام العرب، كما أنه قد يخل بالمعنى .

١٨- تبين من خلال هذه الدراسة أن أدق الأســس التــي اســتند إليهــا الأســتاذ عباس حسن في توجيه آرائه بصورة عامــة هــو (حــدوث اللــبس)، والبعــد عــن اللبس من مقاصد اللغة، والحاجة إليه فــي هــذا العصــر آكــد، لكثــرة مســتجدات الحياة والتعاملات الدقيقة فيها، ولكن ينبغــي أن يكــون ذلــك وفــق أصــول اللغــة وقواعدها، واللغة العربية زاخرة في أصولها وقواعدها بالبدائل .

المقترحات:

١- دراسة موقف الأستاذ عباس حسن من الأصول النحوية في كتابه (النحو الوافي) في دراسات متعددة، بحيث يخضع كل أصل من هذه الأصول لدراسة مستقلة مستفيضة، تناقش جميع المسائل المتعلقة بهذا الأصل، ويتتبع فيها الباحث ما يرتبط بكل مسألة من مسائله في الكتب القديمة والحديثة، للخروج بنتيجة تبين لنا مدى دقة رأي عباس حسن في جميع هذه المسائل .

٢- أرى أن تكون هناك دراسات متعددة يتناول فيها كل باحث عددًا محددًا من علل النحو يتلمس فيها مقاصد النحاة من هذه العلل، والآثار المترتبة عليها؛ وذلك لتقديمها إلى المحدثين كي تصدر أحكامهم عن بحوث علمية مميزة .

٣- كما أرى أن تكون هناك دراسة تتناول جميع المسائل التي وصف فيها عباس حسن خلاف النحاة بأنه خلاف شكلي لا أثر له، ويناقش فيها الباحث هذه المسائل من خلال رجوعه إلى كتب النحو القديمة والحديثة، يتلمس فيها الآثار المختلفة المترتبة على هذا الخلاف في مختلف مسائل النحو.

والله أعلم .

وفي الختام أسأل الله عزّ وجلّ أن ينفع بهذا الجهد، وأن يبارك فيه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار
- فهرس الأمثال
- فهرس الأشعار
- ثبت المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية[1]

[1] - كتبت الآيات القرآنية وفقا للقراءات التي وردت بها في البحث.

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأمثال

فهرس الأشعار

المصادر المراجع

أولا: الكتب المطبوعة .

- اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، د.أحمد بن جار الله الزهراني-ط١- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى-ط٢- القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

- إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، د.عبدالله أحمد خليل -ط١- من منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤م .

- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق: نخبة من العلماء، ط/مكتبة الثقافة الدينية بمصر.

- ارتشاف الضرب، لأبي حيان، تحقيق وشرح: د.رجب عثمان محمد -ط١- القاهرة: نشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي-ط٢- دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .

- أسباب اختلاف النحاة، لنوري المسلاتي، بنغازي: دار الفضيلة.

- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قداره -ط١- بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

- أسرار النحو، لابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسن حامد -ط٢- دار الفكر، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م .

- أسس علم اللغة، لـ (ماريو باي)، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر-ط٨- القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

- الأشباه والنظائر، للسيوطي، مراجعة: د. فايز ترحيني -ط١- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق: عبدالسلام هارون –ط١- بيـــروت: دار الجيـــل، ١٤١١هـــ-١٩٩١م.

- الأصول، د.تمام حسان – القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٥هـــ- ٢٠٠٤م .

- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. الفتلي –ط٤- بيـــروت: مؤسســـة الرسالة، ١٤٢٠هـــ- ١٩٩٩م .

- أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) د. محمد سالم صـــالح، ط١، القـــاهرة: دار السلام، ١٤٢٧هـــ- ٢٠٠٦م .

- أصول النحو العربي، د.محمد عيد –ط٤- القاهرة: عالم الكتـــب، ١٤١٠هــــ-١٩٨٩م .

- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، حلب: مطبعة الشرق، ١٩٧٩م .

- أصول النحو العربي، د. محمـــود أحمـــد نحلـــة، الإســـكندرية: دار المعرفـــة الجامعية، ٢٠٠٢م .

- أصول النحو العربي، د. محمود سليمان يـــاقوت، الإســـكندرية: دار المعرفـــة الجامعية.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهيـــر غـــازي زاهـــد –ط٣- بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـــ-١٩٨٨م .

- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغـــاني، ط/دار الفكر .

-الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د.عبدالله بن عمر الحاج إبـــراهيم، أبو ظبي: المجمع الثقافي ، ١٤٢٤هـــ- ٢٠٠٣م.

- الإفصاح، لابن الطراوة، تحقيق: د. عياد الثبيتي –ط١- مكة المكرمـــة: نشـــر دار التراث، ١٤١٤هـــ-١٩٩٤م .

- الإفصاح، للفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني –ط٣- بيروت: مؤسســـة الرســـالة، ١٤٠٠هـــ-١٩٨٠م.

- الأفعال، لابن القطاع –ط١- بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـــ-١٩٨٣م .

- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، دراسة وتحقيق: د. محمود فجال -ط١- مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م .

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- الإكليل في المتشابه والتأويل، لابن تيمية -ط٢- القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

- الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق: فخر الدين قباوة -ط١- بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٨م .

- ألفية ابن مالك، ضبط: سليمان البلكيمي، القاهرة:دار الفضيلة .

- الأمالي، لأبي علي القالي -ط٢- بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د.فخر قدارة، بيروت: دار الجيل .

- أمالي ابن الشجري، تحقيق:د .محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم -ط١- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولَّاد، دراسة وتحقيق: د.زهير عبدالمحسن سلطان -ط١- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، شرح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر .

- أوضح المسالك، لابن هشام، عناية: محمد محيي الدين عبدالحميد -بيروت: المكتبة العصرية .

- إيضاح الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي -ط١- دمشق:دار القلم، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن مبارك-ط٦- بيروت: دار النفائس، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م .

- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان-ط١-بيروت:عالم الكتب، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- البحر المحيط، لأبي حيان –ط٢– بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق:د. أحمد أبو ملحم وآخرين –ط٤– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم –ط٣– منشورات رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي – ط١– بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .

- البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد: مطبعة العاني .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- البناء في اللغة العربية، د.عبدالله بن حمد الدايل–ط١– الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م .

- البيان في شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: د.علاء الدين حموية –ط١– عمّان: دار عمار، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م .

-البيان في غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه.

- البيان والتبيين، للجاحظ: تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل .

- تاج العروس، للزبيدي، دار الفكر .

- التأويل النحوي في القرآن الكريم –ط١– د. عبدالفتاح الحموز، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، للصيمري، تحقيق: د. يحيى مراد، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، ط/ عيسى البابي الحلبي بمصر .

- التبيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبدالرحمن العثيمين -ط١- الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

-تجديد النحو، د.شوقي ضيف -ط٤- القاهرة:دار المعارف .

- تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي -ط١- عمان: دار الفكر، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .

- تخليص الشواهد وتلخيص القوائد، لابن هشام، تحقيق:د. عباس مصطفى الصالحي -ط١- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن -ط١- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي -ط١- دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي مختون، القاهرة: إصدارات وزارة الأوقاف بمصر، مطابع الأهرام، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

- التعريفات، للجرجاني، عناية: محمد عيون السود -ط١- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

- التعريف في الأنساب، للقرطبي، تحقيق: د. سعد عبدالمقصود ظلام، دار المنار.

- تعليق الفرائد، للدماميني، تحقيق: د.محمد المفدى -ط٢- ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي -ط١- القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- التعليل النحوي في الدرس اللغوي، د.خالد بن سليمان الكندي -ط١- عمان: دار المسيرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م .

- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع، لأبي الفتح بن جني: تحقيق: محمد بهجة الأثري -ط٢- دمشق: مجمع اللغة العربية، المطبعة الهاشمية، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م .

- التفسير القيم، لابن القيم، جمع: محمد أويس، وتحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت لجنة التراث العربي، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م .

- التفكير العلمي في النحو العربي، د.حسن الملخ -ط١- عمان: دار الشروق، ٢٠٠٢م .

- التكملة، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. كاظم بحر المرجان -ط٢- بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، لابن كيكلدي العلائي، تحقيق: د. عبدالله آل الشيخ -ط١- ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين -ط١- القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز -ط١- بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .

- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د.يوسف المطوع -ط٢- مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

- تيسير النحو التعليمي، د.شوقي ضيف -ط٢- القاهرة: دار المعارف.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة وزميله -ط١- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- الجمل، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد -ط٥- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .

- جمهرة النسب للكلبي، تحقيق: د. ناجي حسن -ط١- بيروت: عالم الكتب، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، عناية: يوسف البقاعي -ط١- بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للشيخ مصطفى الدسوقي، ضبط وتصحيح: عبدالسلام أمين -ط١- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، المكتبة الفيصلية بمكة، مصورة عن طبعة مكتبة دار إحياء الكتب العربية .

-حاشية يس العليمي على التصريح، في ضمن التصريح على التوضيح، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية .

- الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال -ط٢- الرياض:أضواء السلف، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

- حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد -ط٢- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

-خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون،-ط٤- القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- الخصائص، لابن جني،تحقيق: محمد علي النجار-ط٢- دار الكتب المصرية.

- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، د. عفيف دمشقية -ط٢- بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢م.

- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، لمحمد خير الحلواني، حلب: دار القلم العربي .

- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، د.حسن العكيلي -ط١- عمّان: دار الضياء، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧ .

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة ، القاهرة: دار الحديث .

- دراسات نقدية في النحو العربي،د. عبدالرحمن أيوب، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م .

- درَّة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م .

-الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد الخراط -ط٢- دمشق: دار القلم، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

– دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدب، تحقيق: د.حاتم الضامن –ط١– دمشق: دار البشائر، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

– دلائل الإعجاز، للجرجاني، تعليق: محمود شاكر –ط٥– القاهرة: نشر مكتبة الخانجي، مطابع الشركة الدولية، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م .

– دلالة الألفاظ، د.إبراهيم أنيس –ط٦– القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م .

– ديوان الأدب، للفارابي ، تحقيق:د. أحمد مختار عمر، القاهرة: منشورات مجمع اللغة العربية بمصر، مؤسسة دار الشعب .

– ديوان الأعشى، شرح وتعليق:د. محمد حسين، الجماميز: نشر مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية .

– ديوان أبي نواس، بيروت: المكتبة الثقافية .

– ديوان امرئ القيس، جمع وتحقيق: حسن السندوبي –ط١– بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م .

–ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: عبدالحفيظ السطلي، دمشق: المطبعة التعاونية، ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م .

– ديوان جرير، شرح: مهدي محمد ناصر الدين–ط١– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م .

– ديوان رؤبة ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر .

– ديوان زهير، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م .

– ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ–١٩٦٥م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٩هـ– ١٩٥٠م .

– ديوان طرفة بن العبد، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م .

- ديوان طرفة بن العبد، شرح : د.سعدي الضاوي –ط٢– بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م .

- ديوان عبدالله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح : عبدأ. علي مهنا –ط١– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

- ديوان الفرزدق، شرح: علي خريس –ط١– بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م .

- ديوان القطامي، دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١م .

- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح: عبدالستار أحمد فرج،القاهرة: مكتبة مصر، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، ١٩٧٦م .

- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، لعباس حسن، القاهرة: مطبعة العالم العربي، ١٣٧١هـ–١٩٥١م.

- الرد على النحاة، لابن مضاء، دراسة وتحقيق: د. شوقي ضيف–ط٣– القاهرة: دار المعارف .

- الرد على النحاة، لابن مضاء، دراسة وتحقيق: د. محمد البنا –ط١– دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م .

- رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون –ط١– بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلًا ولغةً وخلافًا وأيضًا وهلمَ جرّا، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر –ط١– عمّان: توزيع دار الأرقم، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

– رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مقدمة كتاب المتنبي لمحمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م .

– رصف المباني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط –ط٣– دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م .

–روح المعاني، للألوسي، عناية: محمد حسين العرب، بيروت: دار الفكر.

– زهر الآداب وثمر الألباب، للقيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد – ط٤– بيروت: دار الجيل، ١٩٧٢م.

– سر صناعة الإعراب، لابن جني ، تحقيق:د. حسن هنداوي –ط١– دمشق:دار القلم، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

– سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار الفكر.

– سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م .

– سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ– ١٩٦٦م .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

– شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم – ط١– بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، في ضمن حاشية الصبان، مصورة المكتبة الفيصلية بمكة عن طبعة مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية .

– شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د.عبدالحميد السيد – بيروت:دار الجيل .

– شرح ألفية ابن معطي، لعبدالعزيز بن جمعة بن القواس الموصلي، تحقيق ودراسة: د. علي الشوملي –ط١– الرياض: نشر مكتبة الخريجي، مطابع الفرزدق، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالحميد السيد وزميله –ط١– مطبعة هجر، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م .

-شرح تسهيل الفوائد، للمرادي، دراسة و تحقيق: د.ناصر حسين علي–ط١– دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م .

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية .

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح –ط١– بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م .

- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م .

- شرح شافية ابن الحاجب،لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، تحقيق: د.عبدالمقصود محمد –ط١– القاهرة:نشر مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب، لابن هشام، عناية: د. بركات يوسف هبود–ط١– بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م .

- شرح العوامل المائة النحوية، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران –ط١– القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣م.

- شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، تحقيق: د. فخرالدين قباوة –ط٣– دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦م.

- شرح الكافية، للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف عمر– بيروت:مطابع الشروق، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨ .

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: أحمد القادري –ط١– بيروت: دار صادر، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م .

- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تحقيق:د.المتولي رمضان الدميري، القاهرة: دار التضامن، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، وزميليه، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م .

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الجزء السادس، تحقيق:د. محمد عوني عبد الرءوف، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الجزء السابع، تحقيق:د. أحمد عفيفي، وزميله، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

- شرح لامية الأفعال، لبدر الدين ابن مالك، عناية: د.فتح الله أحمد سليمان - ط١- القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م .

- شرح اللمع، لابن بَرهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس -ط١- الكويت: كويت تايمز، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

- شرح المزج، للدماميني، دراسة وتحقيق: د.عبدالحافظ العسيلي -ط١- القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .

- شرح المفصل، لابن يعيش - بيروت: عالم الكتب .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي -ط١- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد -ط١- مكة المكرمة والرياض: نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

- الشكل والدلالة، د.عبدالسلام السيد حامد - القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٢م .

- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي -ط٣- بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط -ط٢- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م .

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا ط٣- بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار إحياء التراث .

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، مكة المكرمة: منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ .

- ضوابط الفكر النحوي،د. محمد عبدالفتاح الخطيب – القاهرة: دار البصائر.

- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، شرح: محمود شاكر، جدة: نشر دار المدني .

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د.أحمد سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م .

- ظاهرة التخفيف في النحو، د.أحمد عفيفي ط١- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، د. عبدالفتاح البجة ط١- عمّان: دار الفكر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- العامل النحوي، د. خليل عمايرة، جدة: نشر دار ثروت، مطابع المجموعة الإعلامية .

- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن الصَّغاني،(حرف الفاء)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨١م.

- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: عبدالحميد هنداوي ط١- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

- الغاية في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تحقيق: محمد غياث الجنباز ط١- الرياض: العبيكان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق: برجشتراسر ط١- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

– فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم، لأحمد الصنعاني: تحقيق: د. رياض الخوام –ط١– بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.

– فقه اللغة، للثعالبي، تحقيق: د. فائز محمد وزميله –ط١– بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م .

– الفوائد الضيائية، لنور الدين الجامي، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.

– في أصول اللغة، الجزء الثاني، صدر عن مجمع اللغة العربية بمصر، أخرجه محمد شوقي أمين وزميله –ط١– القاهرة: المطابع الأميرة،١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.

– في أصول اللغة، الجزء الثالث، صدر عن مجمع اللغة العربية بمصر، أخرجه مصطفى حجازي وزميله –ط١– القاهرة: المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

–فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح،لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: د. محمود يوسف فجال، –ط١– دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

–في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي –ط١– مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٦هـ–١٩٦٦م.

– في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي–ط٢– بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م .

– القاموس المحيط للفيروزآبادي، إعداد: محمد المرعشلي –ط٢– بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

– القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، أخرجها محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي ، القاهرة: الهيئة العامة العمة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٩م.

– قراضة الذهب، لأحمد التائب عثمان زاده، حققه وعلق عليه: د. محمد التونجي –ط١– بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م .

– قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، د. إبراهيم الشمسان –ط١– مطابع الطيار ، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: نشر دار الطلائع .

- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د. سناء البياتي -ط١- عمّان: دار وائل، ٢٠٠٣م.

- قواعد نقد القراءات القرآنية، د. عبدالباقي سيسي -ط١- الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبدالعزيز -ط١- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .

- القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين، القاهرة:المطبعة السلفية، ١٣٥٣م.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق: د.فيصل الحفيان -ط١- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

-الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، عناية: محمد أبو الفضل إبراهيم -ط٣- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون -ط٣- القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .

- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، بيروت: دار صادر .

- الكشاف، للزمخشري، عناية: محمد عبدالسلام شاهين، -ط٣- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان -ط٥- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، دراسة وتحقيق: د. هادي عطية الهلالي -ط١- عمّان: دار عمار، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لأبي الحسن الباقولي، دراسة وتحقيق: د. عبدالقادر السعدي -ط١- عمَّان: دار عمار، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .

- الكليات، للكفوي، عناية: د. عدنان درويش وزميله -ط٢- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

- اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك -ط٢- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- لباب الإعراب، للإسفراييني، دراسة وتحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب -ط١- الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د.غازي طليمات -ط١- دمشق: دار الفكر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

- لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر .

- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان - الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م .

- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان -ط٣- القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

- اللغة والنحو بين القديم والحديث،لعباس حسن-ط٢- القاهرة: دار المعارف.

- لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني- دار الفكر .

- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد مؤمن -ط٢- بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .

- المؤتلف والمختلف، للآمدي، عناية: د. صلاح الدين الهواري -ط١- بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة -ط٣- القاهرة: نشر مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

-مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عناية: د. محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

-مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، شرح وتحقيق: عبدالسلام هارون-ط٢- نشر دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.

– مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون –ط٢– القاهرة: نشر مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

–مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عامًا)، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين و زميله، القاهرة:نشر مجمع اللغة العربية بمصر،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

–المحتسَب، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م .

– مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، عني بنشره: برجشتراسر،بيروت:المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م .

– المخصص، لابن سيده –ط١– بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

– المدخل إلى علم القراءات، د. شعبان محمد إسماعيل –ط١– مكة المكرمة: مكتبة سالم، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، د.مهدي المخزومي–ط٣– بيروت:دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

– المرتجل ، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق: ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م.

– المزهر، للسيوطي، عناية: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، بيروت: دار الجيل.

– المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د.محمد الشاطر أحمد –ط١– القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

– المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي –ط١– دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

– المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد –ط١– القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٢م .

– المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري – ط١- بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

– المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف النجار –ط١- عمَّان: دار عمار، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

– المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات –ط٢- مكة المكرمة: نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

– المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، د. خليل عمايرة –ط١- عمّان: دار وائل، ٢٠٠٤م .

– المستدرك، لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا –ط١- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م .

– المستوفي، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود الفرخان، تحقيق: د. محمد بدوي مختون، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .

– مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن –ط٣- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

– المصباح المنير، للفيومي، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

– مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، د. ياسين أبو الهيجاء –ط١- إربد: عالم الكتب الحديث ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

– معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق: عرفان بن سليم الدمشقي، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م .

– معاني القرآن، للأخفش دراسة وتحقيق: د. عبدالأمير الورد –ط١- بيروت:عالم الكتب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

– معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور .

– معاني النحو، د. فاضل السامرائي –ط٢- عمّان: دار الفكر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

- معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني -ط٢- بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٩م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: د.إحسان عباس-ط١- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م .
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، لمحمد العدناني ، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- معجم الأمثال العربية القديمة، د. عفيف عبدالرحمن -ط١- الرياض: دار العلوم، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تقديم: محمد المرعشلي -ط١-بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة، د.إميل يعقوب -ط٣- بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١م.
- معجم شواهد العربية، لعبدالسلام هارون -ط٣- القاهرة: مكتبة الخانجي .
- معجم القراءات، د.عبداللطيف الخطيب، -ط٢- دمشق: دار سعد الدين، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة -ط١- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- (مع) في الدرس النحوي، د. رياض الخوام، ط١، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق وشرح: د.عبداللطيف الخطيب-ط١- الكويت: نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع السياسة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب، لابن هشام، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك وزميله -ط١- بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م .
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، بيروت: دار الجيل .
- المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين وآخرين-ط١- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م .

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجـاني، تحقيـق: د.كـاظم بحـر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة -ط٢- القـاهرة: مطـابع الأهرام، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .

- الممتع في التصريف، لابن عصفور -ط٤- تحقيـق: د. فخـر الـدين قبـاوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

- المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، المكتبة الفيصلية بمكة، مصورة عن طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي -ط١- ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى العلوي، دراسـة وتحقيـق: د.هـادي ناجي -ط١- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

- موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمـد فـؤاد عبـدالباقي، مصر: دار إحياء التراث .

- الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي، تعليق: محمد بهجة البيطار، مطبوعـات المجمع العلمي العربي بدمشق .

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م .

- نتائج الفكر، للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبـدالموجود -ط١- بيـروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- نحو التيسير، د.أحمد الجواري، ط/المجمـع العلمـي العراقـي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- النحو الجديد، لعبدالمتعال الصعيدي، القاهرة: دار الفكر العربي .

- النحو العربي بين الأصالة والتجديد، د.عبدالمجيد عيساني -ط١- بيـروت:دار ابن حزم، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م .

- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبـده الراجحـي- بيـروت: دار النهضـة العربية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- النحو الوافي، لعباس حسن –ط٨– القاهرة: دار المعارف .
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة،للشيخ محمد أحمد عرفة،مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣٧م .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، صححه وراجعه: علي محمد الضباع، بيروت ، دار الكتب العلمية .
- نصب الراية، للزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، مصر: دار الحديث، ١٣٥٧م .
-نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبدالقادر المهيري –ط١– بيروت:دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م .
- نظرية الأصل والفرع، د. حسن الملخ –ط١– عمّان: دار الشروق، ٢٠٠١م.
- نظرية التعليل في النحو العربي، د. حسن الملخ –ط١– عمان:دار الشروق، ٢٠٠٠م .
-نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية، د. مصطفى بن حمزة –ط١– الدار البيضاء: مطبعة النجاح، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
- نظرية العامل في النحو العربي، عرضًا ونقدًا، وليد عاطف الأنصاري –ط٢– إربد : دار الكتاب الثقافي، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم الخالدي –ط١– عمَّان: دار صفاء، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان –ط١– الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون وزميله–ط٢– بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

ثانيًا: الدوريات .
- النحو بين التجديد والتقليد، لمحمد عبدالخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية– الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود،العدد السادس، ١٣٩٦هـ–١٩٧٦م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية .

– عباس حسن وجهوده النحوية، واللغوية (رسالة ماجستير)، إعداد: زينب شافعي عبدالحميد، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.

– العلة النحوية والصرفية في كتاب الخصائص لابن جني (رسالة ماجستير)، إعداد: محمد بن إبراهيم السيف، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١- ١٤١٢هـ .

– القياس النحوي وأثره (رسالة دكتوراه)، إعداد: فائزة عمر المؤيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م .

–نظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في المعاصرين في مصر (رسالة ماجستير)، إعداد: أميرة علي توفيق، جامعة القاهرة، ١٩٦٦م .

فهرس الموضوعات

- ثانيًا: القياس :

-ثالثًا: نظرية العامل:

-رابعًا: التأويل :

-خامسًا: التعليل النحوي:

- الفصل الثاني :

Summary of research

Praise be to God, prayer and peace upon the Messenger of Allah :

The title of this research is to facilitate when Mr. Abbas Hasan in his book (Al Nahu Al - Wafi), Had intended it to highlight the impact of the call to facilitate the Al - Nahu, and renovated in the views of Mr. Abbas Hasan, in his book (Al – Nahu Al - Wafi), and study of these views, and evaluation; to see how successful the idea of changing some aspects of Article grammatical, in order to make Al - Nahu closer Complain and easier on teachers and learners as the view of Mr. Abbas Hasan.

The nature of the research required to proceed in three chapters:

- The impact of the call to facilitate the Al - Nahu grammatical in assets in the book (Al – Nahu Al - Wafi),
- And the foundations upon which Mr. Abbas Hasan views and choices.
- In the third chapter I assess the views of Abbas Hasan in previous chapters.

The study revealed that facilitate Al - Nahu in the book (Al – Nahu Al - Wafi) cast a shadow over the grammatical assets, in which he criticized Mr. Abbas Hasan approach grammarians in the hearing, measurement, and the theory group at many of the issues, and called for the abolition of the reasoning, and interpretation in Al - Nahu also make Mr. Abbas Hasan facilitation in the form of different basis weights of the scholarly opinions.

The study showed the inaccuracy of the opinion of Mr. Abbas Hasan in many grammatical matters because Al - Nahu an integrated unit, and its assets are interrelated overlapping, and breach of some of these assets leads to a breach of all of them, and the likelihood of some of the views from the idea of convenience only contrary to the purposes of the Al - Nahu ; because the intention to develop Al - Nahu is to reach a set of language as received from the Arabs, and not just a language communication.

The God of the intent behind the guide way.